كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

# إشكالية الأمن والتنمية في منطقة السهل الإفريقي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الطور الثالث ل م د

تخصص دراسات أمنية واستراتيجية

إعداد الطالبة

بن عاشور عائشة

الأستاذ المشرف

أ.د. بن بوزيان محمد

أعضاء لجنة المناقشة

| | | | |
|---|---|---|---|
| أ.د. عياد محمد سمير | أستاذ | جامعة تلمسان | رئيسا |
| أ.د. بن بوزيان محمد | أستاذ | جامعة تلمسان | مشرفا ومقررا |
| أ.د.هاملي محمد | أستاذ | المركز الجامعي بمغنية | مناقشا |
| د. قروش محمد | أستاذ محاضر "أ" | جامعة تلمسان | مناقشا |
| د.ضيع عامر | أستاذ محاضر "أ" | جامعة سيدي بلعباس | مناقشا |

السنة الجامعية 2021/2020

## شكر وتقدير

أشكر الله العلي القدير وأحمده أن مدني بالعون والتوفيق منه لأصل إلى أعلى المراتب في مشواري الجامعي فله الحمد كله وله الشكر.

كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان إلى البروفيسور **محمد بن بوزيان** الذي أشرف على هذا العمل، وقدم لي كل الدعم والثقة طيلة إنجاز هذه الأطروحة.

دون أن أنسى المجموعة المميزة لأساتذة تكوين طلبة الدكتوراه تخصص السياسة الدولية لدفعة 2017/2016

وعلى رأسهم البروفيسور **عياد محمد سمير**.

وكل من مد لي يد العون من قريب أو من بعيد.

**الطالبة: عائشة بن عاشور**

**إهداء**

إلى روح والدتي الحبيبة – رحمها الله–

أهدي عملي هذا

**خطة الدراسة**

**مقدمة**

**الفصل الأول: الأمن والتنمية دراسة مفاهيمية ونظرية**

**تمهيد**

المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي للأمن والتنمية

المطلب الأول: مفهوم الأمن

المطلب الثاني: مفهوم التنمية

المبحث الثاني: العلاقة الجدلية بين الأمن والتنمية

المطلب الأول: الأمن والتنمية ارتباطات طردية

المطلب الثاني: مؤشرات العلاقة الارتباطية بين الأمن والتنمية

المبحث الثالث: المقاربات النظرية المفسرة لظاهرتي الأمن والتنمية

المطلب الأول: التنظير في الدراسات الأمنية

المطلب الثاني: التنظير في دراسات التنمية

**خلاصة الفصل الأول**

**الفصل الثاني: منطقة السهل الإفريقي دراسة جيوبولتيكية، أمنية، وتنموية**

**تمهيد**

المبحث الأول : منطقة السهل الإفريقي رؤية جيوبولتيكية

المطلب الأول : الموقع الجغرافي لمنطقة السهل الإفريقي

المطلب الثاني : منطقة السهل الإفريقي اجتماعيا وسياسيا

المطلب الثالث: منطقة السهل الإفريقي اقتصاديا

المبحث الثاني: منطقة السهل الإفريقي: رؤية جيو أمنية

المطلب الأول: أزمة بناء الدولة في منطقة السهل الإفريقي

المطلب الثاني: التهديدات اللاتماثلية في منطقة السهل الإفريقي

المبحث الثالث: التنمية والأزمات الإنسانية في منطقة السهل الإفريقي

المطلب الأول: التنمية في منطقة السهل الإفريقي

المطلب الثاني: الأوضاع الإنسانية في دول السهل الإفريقي

المطلب الثالث: إشكالية تحقيق الأمن الإنساني في دول السهل الإفريقي

**خلاصة الفصل الثاني**

**الفصل الثالث: التصورات الدولية للأمن والتنمية في منطقة السهل الإفريقي**

**تمهيد**

المبحث الأول: المقاربات الإقليمية والعربية للأمن والتنمية في منطقة السهل الإفريقي

المطلب الأول: المقاربة الجزائرية للأمن والتنمية في منطقة السهل الإفريقي أزمتي مالي/ ليبيا

المطلب الثاني: المقاربة المغربية والتونسية للأمن والتنمية في منطقة السهل الإفريقي

المطلب الثالث : الأدوار العربية لحل الأزمة في منطقة السهل الإفريقي

المبحث الثاني: المقاربات الدولية للأمن والتنمية في منطقة السهل الإفريقي

المطلب الأول: المقاربة الفرنسية للأمن والتنمية في منطقة السهل الإفريقي

المطلب الثاني: التصور الأمريكي- الصيني للأمن والتنمية في منطقة السهل الإفريقي

المطلب الثالث: الإستراتيجية التركية والروسية في منطقة السهل الإفريقي

المطلب الرابع: دور فواعل دولية أخرى في منطقة السهل الإفريقي

المبحث الثالث: إستراتيجيات المنظمات الدولية والإقليمية للأمن والتنمية في منطقة السهل الإفريقي

المطلب الأول: مقاربة هيئة الأمم المتحدة لبناء السلم والأمن في منطقة السهل الإفريقي

المطلب الثاني: مقاربة الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة السهل الإفريقي

المطلب الثالث: مقاربات المنظمات الإقليمية للأمن والتنمية في منطقة السهل الإفريقي

**خلاصة الفصل الثالث**

**الفصل الرابع:متطلبات الأمن والتنمية في منطقة السهل الإفريقي واستشراف مستقبل المنطقة**

**تمهيد**

المبحث الأول: متطلبات تحقيق الأمن في منطقة السهل الإفريقي

المطلب الأول: إصلاح القطاع الأمني Security Sector Reform

المطلب الثاني : ضرورة التنسيق الجهوي في المجال الأمني

المطلب الثالث : ضرورة إنهاء التواجد العسكري الأجنبي في منطقة السهل الإفريقي

المبحث الثاني : متطلبات تحقيق التنمية في منطقة السهل الإفريقي

المطلب الأول: الإرادة السياسية والإرادة القومية

المطلب الثاني: متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية في منطقة السهل الإفريقي

المطلب الثالث: مراجعة الإنفاق العسكري، والعملة، والمساعدات الإنسانية في منطقة السهل الإفريقي

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية لتحقيق الأمن والتنمية في منطقة السهل الإفريقي

المطلب الأول:مفهوم وأهمية السيناريو Scenario

المطلب الثاني: مستقبل الأمن والتنمية في منطقة السهل الإفريقي ضمن الإستراتيجيات الإقليمية

**خلاصة الفصل الرابع**

**الخاتمة**

**قائمة المختصرات**

Ibid : المرجع نفسه.

د س ن: دون سنة نشر.

د ط : دون طبعة.

ص: صفحة.

ط : طبعة.

ACT : Arab Crisis Team.

AFRICOM: United States Africa Command.

AIEA: Agence International de l'énergie Atomique/

AMT: America Military Technical assistance to the countries of the African Sahel.

APSA: African Peace and Security Architectual.

BADEA:Banque Arabe pour le developpement économique en Afrique.

BAFD:Brevet d'Aptitude aux fonctions de Directeur.

BRIC : Brigade Regional sur L'Immigration Clandestine.

CEMAC : Communite Economique et Monitaire de l'Afriqu Central.

CFA: Communaute Financiere Africaine.

CIF:Concil of International Fellowship.

ECLAC :Economic Commission for Latin America and the Caribean.

ECO :Economique Communaute des etats de l' Afrique de L'Ouest.

ECOWAS: Economic Community of West African States.

EUBAM: European Union Border Assistance Mission.

EUCAP: European Union Capacity Building Mission( Mali and Niger).

EUTM: European Union Training Mission.

FADES:fonds Arabe pour le Développement économique et Social.

FAFD: Federation des Association du Fouta pour le De veloppement.

FAO : The Food and Agriculture Organization.

FEM:Fonds pour l'Environement Mondial.

FODI:Fonds de Devoloppement des Infrastructures industrielles/

G5: group 5

GAVI:Global Alliance for Vaccines and Immunisation.

GGF: Groupe Gardes- Frontieres .
IDA:International Development Association.
IFAD:International Fund For Agricultural Development.
IHH: Internatinal Humanitarian relief foundation .
ISDB:Islamic Development Bank.
MINUSMA : United Natins Integrated Stabilisation Mission in Mali.
NEPAD: New Partnership For Afric's Development.
NUFAP: Unated Nations Population fund.
OCHA: Office for the Coordination of Humanitarian Affair.
OCLIC: Office Central de lute contre l'Immigraion Clandestine.
OMC:Organisation Mondial du Commerce.
PAM: Programme Alimentaire Mondial.
PSI : Pan-Sahel-initiative.
RECAMP:Renforcement des Capacites Africaines de Maintien de la Paix .
SSRC: Social Science Research Concil.
TIKA : Turkish Cooperatin and Coordination Agency.
TSCT : Trans-Saharan Counter –Terrorism.
UEMOA: Union Economic et Monitaire Ouest.
UNAIDS:Unated Nations programme on HIV/AIDS.
UNDP: Unated Nations Development Programme.
UNHCR: Unated Nations High Commissioner for Refugees.
UNICEF: Unated Nations of International Children's Emergency Fund.
UNISS.: United Nations Integrated Strategy for the Sahel.
UNODC:United Nation Office on Drug and Crime.
UNOWAS : United Nations Office for West Africa.
WACI:Word Architecture-Cote d'Ivoire.

# مقدمة

## مقدمة

عرف العالم بعد نهاية الحرب الباردة تغييرا في موازين ومعادلات القوى الدولية. فبعد أفول نجم المعسكر الشرقي بقيادة الإتحاد السوفيتي وأيديولوجيته الاشتراكية، تربعت الولايات المتحدة الأمريكية على عرش القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية، وسادت القيم الرأسمالية في العالم الذي أصبح يعج بالفواعل والتكتلات المتنافسة على امتلاك نصيب من القوة الاقتصادية. ولم يقتصر التحول على المستوى الهيكلي في النظام الدولي فحسب، بل تعدى ذلك على مستوى المفاهيم في دراسة العلاقات الدولية والسياسة الدولية، فظهرت مفاهيم جديدة لأخرى سابقة، كالأمن الذي طالما ركز على القوة العسكرية للدولة والتنمية التي كانت ترمز للنمو الاقتصادي، فأصبح الأمن والتنمية مفهومين متلازمين في أجندات الدول، وتقارير المنظمات الدولية، ذلك أنهما يتقاسمان وحدة التحليل التي تحولت من الدولة إلى الفرد كفاعل أساسي في التحليل السياسي والمعادلات الدولية.

وتسارعت الأحداث والتحولات في عالم يغلب فيه منطق المصلحة لمعالجة مسائل الأمن والإستقرار والتنمية في الكثير من الدول، بسبب بروز التهديدات الجديدة اللاتماثلية كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.....، فكلما كان هناك تهديد في إقليم معين تنتقل تبعاته بالدرجة الأولى إلى دول الجوار التي تتحمل تداعياته الخطيرة على مستوى أمن الدولة الإقليمي والمجتمع، خاصة ما تعلق منها بإجراءات ضبط الحدود والتحكم في تدفق الأعداد الهائلة للاجئين كمؤشر أولي من انعكاسات تلك التهديدات. وبالدرجة الثانية إلى باقي دول العالم في ظل التطور الحاصل في مجال التكنولوجيا الاتصالية الذي ساعد كثيرا في عالمية التهديدات الأمنية الحديثة.

من زاوية أخرى، لم تكن منطقة السهل الإفريقي بمنأى عن تلك التحولات بل أصبحت مصدرا من مصادر إنتاج التهديدات الأمنية. ونظرا لأهميتها الإستراتيجية وموقعها الجغرافي شهدت المنطقة تطورا على مر التاريخ بدءا من تعرضها للاستعمار الأوروبي في القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين، حيث خضعت أغلب دول السهل الإفريقي إلى الإستعمار الفرنسي. ولا تزال الأبوية الفرنسية تمارس سياستها في الإقليم الفرنكفوني كنوع من التبعية السياسية والاقتصادية. ورغم ما تتمتع به المنطقة من موارد طبيعية تمكنها من بلوغ سلم الدول القوية، إلا أن ضعف المنظومة المؤسساتية وانعدام أو محدودية القدرات المالية والعسكرية لدول السهل الإفريقي، وتعرضها للهزات الأمنية الشديدة كالإرهاب والجريمة المنظمة وباقي التهديدات البيئية الأخرى كالجفاف والفياضات والتصحر، إضافة إلى انتشار الأوبئة...في غياب أفرقة الحلول وإدارة أزمات الإقليم محليا، جعل المنطقة

تتجه نحو عالمية الحلول، فتسابقت الإستراتيجيات الإقليمية والدولية في إطار براغماتي لجعل السهل الإفريقي آمنا من التهديدات التي تنخره.

وتماشيا مع ما تم ذكره، فإن كثرة المقاربات والاستراتيجيات الدولية المقدمة لحلحلة أزمات السهل الإفريقي ضمن تنافس محموم لقوى تقليدية وأخرى صاعدة، وسباق لضمان الريادة الدولية الاقتصادية، لم تأت بجديد للإقليم الإفريقي فبقي حال هذا الأخير يراوح مكانه فلا أمن ساد المنطقة ولا تنمية تحققت.

**أهمية الموضوع**

تكمن أهمية الدراسة في عدة مسائل جاءت كالآتي:

✓ تكمن أهمية الموضوع في اعتباره إضافة جديدة في الدراسات الإفريقية، حيث تم البحث فيه حول توضيح تسمية المنطقة وتحويلها من "الساحل الإفريقي" إلى "السهل الإفريقي"، وتقديم الدراسة للحجج العلمية والجغرافية لذلك.

✓ بعد توحيد وحدة التحليل في الدراسات الأمنية والتنموية وتحويلها من الدولة إلى الفرد، حضي موضوع الأمن والتنمية في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة باهتمام كبير من طرف الباحثين. في مرحلة تصاعدت فيها التهديدات الأمنية، وتراجعت فيها مؤشرات تنمية الشعوب بالأخص في قارة إفريقيا.

✓ وبتركيز الدراسة على متغير الأمن والتنمية كانت منطقة السهل الإفريقي مجالا يستقطب البحث لاعتبارها تفتقر إلى كلا المتغيرين بسبب ما تعانيه من اضطرابات أمنية وتنموية. ونظرا لتداعيات الوضع الخطير على دول الجوار الإقليمي، وعلى باقي الدول. ازدادت أهمية الدراسة في تبيان مدى نجاح الحلول والإستراتيجيات الدولية المقترحة في تحقيق الأمن والتنمية في السهل الإفريقي.

✓ كما تكمن أهمية هذا الموضوع في تقديم حلول في الفصل الرابع من الدراسة حسب رؤية الباحثة كإضافة لم يسبق التطرق إليها للمساهمة في حل معضلة الأمن والتنمية في السهل الإفريقي.

**أهداف الموضوع**

يهدف الموضوع إلى التطرق إلى النقاط التالية:

✓ دراسة إقليم السهل الإفريقي من جميع الجوانب الجيوسياسية، والجيو بوليتيكية، وإلى ظروف المنطقة من الناحية الأمنية والتنموية.

- ✓ معرفة مدى الاهتمام الدولي في المنطقة في ظل التداعيات الخطيرة للأوضاع الأمنية التي تعرفها دول السهل الإفريقي (هشاشة الدول، التدخلات العسكرية الخارجية، الإرهاب....) التي أنتجت حالة من عدم الإستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة.
- ✓ التعرف على مختلف المقاربات الدولية لتحقيق الأمن والتنمية في السهل الإفريقي.
- ✓ يهدف الموضوع إلى الربط بين الأمن والتنمية كمتغيرين لمقاربة جدلية للوصول إلى تحقيق قوة الدولة الإفريقية.

**أسباب اختيار الموضوع**

تم اختيار الموضوع لأسباب موضوعية وأخرى ذاتية:

❖ **الأسباب الموضوعية**

ترجع الأسباب الموضوعية لاختيار الموضوع محل الدراسة إلى:

- ✓ إضافة دراسة جديدة في مجال الدراسات الإفريقية.
- ✓ تسعى الدراسة إلى إبراز أبعاد مختلف المقاربات الأمنية والتنموية الإقليمية والدولية في منطقة السهل الإفريقي ومدى مساهمتها في تقديم حلول لإشكالية الأمن والتنمية في منطقة السهل الإفريقي.

❖ **الأسباب الذاتية**

من بين الأسباب الذاتية لاختيار موضوع الدراسة:

- ✓ شغف الباحثة بالدراسات الإفريقية وتخصصها فيها.
- ✓ تقديم إضافة جديدة في الدراسات العلمية في الأمن والتنمية التي تناولت منطقة السهل الإفريقي.

**أدبيات الدراسة**

كأي بحث علمي لابد من الرجوع إلى الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع محل الدراسة:

- دراسة قام بها الباحث"كريم مصلوح" في شكل كتاب موسوم بـ: **الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا** صادر عن مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية سنة 2014، تناول فيه الأزمة المالية بالتركيز على التهديدات الأمنية التي طالت المنطقة وتحليلها من حيث أسبابها وانعكاساتها. كما ركز المؤلف على دور فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والصين في المنطقة دون التركيز على الدور التنموي، بينما سعت دراستنا إلى التطرق إلى متغيري الأمن والتنمية في المنطقة والتوسع في أدوار الفاعلين الدوليين.

• كتاب للباحث "محمد بوبوش" موسوم بـ: **الأمن في منطقة الساحل والصحراء**، صادر عن دار الخليج، سنة 2017 مقسم إلى ستة محاور، تطرق فيه الباحث إلى مختلف التهديدات الأمنية التي تعاني منها المنطقة، خصص منها الباحث محورا للأزمة الليبية وآخر للأزمة في مالي وتداعياتهما على المنطقة مشيرا إلى التدخل العسكري الفرنسي، ومحورا للإستراتيجيات الدولية والإقليمية لمواجهة التهديدات الأمنية، ومحورا خاصا بالدور المغربي في أزمات السهل الإفريقي. واختم الباحث دراسته باستشراف مستقبل المنطقة، أغفل الباحث الاستراتيجيات التنموية الدولية والإقليمية التي ساهمت في ظهور التهديدات الأمنية في الاقليم السهلي، والتي سعت دراستنا إلى إبرازها وربطها بأمن المنطقة.

• كتاب للباحثين Yvan Guichaoua, Mathlen Pellerin موسوم بـ: **Les srelations entre pouvoir central et périphéries Saheliennes au Niger et Mali** صادر عن الهيئة العامة للعلاقات الدولية والإستراتيجية (DGRIS) التابعة للقوات المسلحة الفرنسية بمعهد البحث الإستراتيجي بالمدرسة العسكرية بفرنسا (Irsem)، سنة 2017. تناول الكتاب العلاقة بين الأنظمة السياسية الحاكمة في مالي والنيجر ومحيطهما السهلي الصحراوي، حيث جاء محتوى الدراسة مبينا مدى التحدي الأمني الذي تواجهه القوات العسكرية الفرنسية هناك. ويعتبر التواجد الفرنسي في مالي والنيجر أكثر منه في أي منطقة أخرى، لم توضح الدراسة البعد الأمني للتواجد الفرنسي في كلا الدولتين، كما لم تتطرق لأوضاع التنمية والأمن الإنساني فيهما، فجاءت دراستنا تكملة لما جاء في هذا الكتاب والتوسع في استراتيجيات التواجد الفرنسي في المنطقة وأبعاده وانعكاساته.

• كتاب للباحث رضوان بوهيدل: **جيوسياسية التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي**، مركز الكتاب الأكاديمي، سنة 2020. وهو عبارة عن دراسة تحليلية لمختلف تصورات الدول والمنظمات وأهدافها في منطقة السهل الإفريقي، غير أن الباحث حصر دراسته بين الأهمية الجيو سياسية للمنطقة والتكالب الخارجي عليها، ولم يبين الباحث الانعكاسات التنموية لتلك التصورات الخارجية على شعوب المنطقة كما لم تعطي حلولا لذلك وهذا ما دفع الباحثة للبحث في متطلبات الأمن والتنمية في المنطقة.

• كتاب للباحث مستاك يحي محمد الأمين بعنوان .: "**الأزمة في الساحل الإفريقي بين المشاريع الدولية والمقاربة الجزائرية**"، صادر عن دار خيال للنشر والترجمة، سنة 2020، جاء محتوى الكتاب في شكل دراسة تحليلية مقارنة بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الدولية في السهل الإفريقي، بالتركيز على البعد الأمني في الدراسة، لم

يتطرق تحليل الباحث للأوضاع الإنسانية والتنموية في ظل المشاريع الخارجية، وهذا ما جعل الباحثة تحاول البحث في ذلك لربط مخرجات المقاربة الجزائرية مع غيرها من المقاربات الدولية.

• دراسة للباحث سفيان منصوري، الموسومة بـ: **آفاق إستراتيجية الإتحاد الأوربي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي**، أطروحة دكتوراه علوم، (غير منشورة)، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم، جامعة باتنة 1، (الجزائر)، 2016-2017. ركز فيها الباحث على إستراتيجية الإتحاد الأوروبي في السهل الإفريقي وتناولها بالتفصيل كمقاربة لتحقيق الأمن والتنمية في المنطقة، تقدمت بها فرنسا أثناء ترأسها للإتحاد الأوروبي، واستخلص الباحث أن المقاربة ليست سوى وجها جديدا للاستعمار الأوروبي، كما أغفل الباحث المقاربات الإقليمية والدولية التي تعتبر منافسة لمقاربة الإتحاد الأوروبي، لذا سعت دراستنا لتبيان تلك المنافسة واستخلاص نتائجها.

• دراسة للباحثة أسماء رسولي الموسومة بـ .: **التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي بين أدوار الدول الإقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، (غير منشورة)، تخصص: العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة1، (الجزائر)، 2018/2017. تناولت الباحثة موضوع بحثها بالتركيز على الإرهاب كأحد التهديدات الأمني التي اجتاحت منطقة السهل الإفريقي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، والمقاربات الأمنية الدولية لمواجهة الظاهرة بالتركيز على المقاربة الجزائرية والفرنسية، والأمريكية، وتوصلت الباحثة أن تباين المصالح بين الدول الثلاث ساهم في عدم التنسيق بين جهودها في مواجهة الإرهاب والتهديدات الأمنية الأخرى، لم تبين الباحثة ارتدادات الإرهاب التنموية ولم تعط حلولا لمواجهة الظاهرة في المنطقة، وقد اعتبر بحثنا تكملة لما تضمنته هذه الأطروحة أسماء رسولي.

• دراسة نبيل بويبية، **الجزائر والمشاريع الإقليمية والدولية لبناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي: التحديات والرهانات**، أطروحة دكتوراه علوم (غير منشورة) في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2018/2017. ركز الباحث في أطروحته حول البحث في الحلول الجزائرية في ظل الإستراتيجيات الأجنبية لمعضلة الأمن المجتمعي واستقرار الدولة وبناء السلم في السهل الإفريقي، وتوصل الباحث إلى اعتماد المقاربة الجزائرية 2015 سيكون بمثابةحل أنموذجي للصراعات في المنطقة.

• دراسة للباحث بروال الطيب موسومة بـ: **الأمن والتنمية في الساحل الإفريقي**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (غير منشورة)، تخصص الأمن والتنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، (باتنة)، (الجزائر)، 2019/2018. انطلق الباحث من إشكالية تدور حول كيفية تحقيق الأمن

والتنمية في السهل الإفريقي في ظل المقاربات الدولية والإقليمية والمقاربة الجزائرية، هذه الأخيرة التي تم التركيز عليها إلى جانب مقاربة الإتحاد الأوروبي وفرنسا وأمريكا. وأعطى الباحث رؤى مستقبلية لكل مقاربة على حدة. غير أن الباحث لم يتطرق إلى أزمتي مالي/ليبيا اللتين قلبتا موازين الإستقرار الأمني والتنموي الإقليمي والدولي في المنطقة، لكثرة التنافس الدولي ودخول فواعل جديدة في الصراع الاقتصادي والعسكري كالصين تركيا روسيا وألمانيا.

**الإشكالية الرئيسية الدراسة**

يسعى الموضوع للبحث في إشكالية رئيسية تتمحور حول فك أبعاد الارتباط المفصلي بين الأمن والتنمية واسقاط ذلك على منطقة السهل الإفريقي التي تعتبر حيزا خصبا لدراسة المتغيرين أين تتنوع التهديدات الأمنية، وتتراجع مؤشرات التنمية البشرية في ظل تسابق استراتيجي وتكالب للمصالح الدولية. فجاءت الإشكالية الرئيسية كالآتي : **إلى أي مدى يمكن للمقاربات الدولية إدارة الأمن والتنمية في منطقة السهل الإفريقي بما يضمن الاستقرار والنمو؟**

**التساؤلات الفرعية**

تتفرع من الإشكالية الرئيسية عدة تساؤلات فرعية جاءت كالآتي:

- ✓ ماذا نعني بالأمن والتنمية؟
- ✓ ما المقصود بمنطقة السهل الإفريقي؟
- ✓ ما هي الأوضاع الأمنية والتنموية التي تعيشها منطقة السهل الإفريقي؟
- ✓ كيف تناولت المقاربات
- ✓ الإقليمية، العربية، والدولية قضيتي الأمن والتنمية في السهل الإفريقي؟
- ✓ هل يوجد متطلبات أخرى لتحقيق الأمن والتنمية في السهل الإفريقي؟

**فرضيات الدراسة**

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية وما تفرع عنها من تساؤلات فرعية تم وضع الفرضيات التالية:

- ✓ الدولة ذات البناء الهش والآداء الضعيف تؤدي إلى بروز تهديدات معقدة تشكل خطرا على التنمية محليا واقليميا.
- ✓ كلما تزايدت التهديدات الأمنية في منطقة السهل الإفريقي وتراجعت الأوضاع المعيشية لشعوبها، كلما تزايدت المقاربات الدولية للحد من تلك التهديدات ورفع مستويات التنمية بها.
- ✓ كلما كانت هناك إرادة دولية حقيقية لبناء الأمن في منطقة السهل الإفريقي كلما تحققت التنمية.

✓غياب توحيد التصورات الدولية وطابعها البراغماتي لحل أزمات السهل الإفريقي على حساب مصلحة الدول السهلية، رفع حدة التنافس الدولي في المنطقة.

**حدود الدراسة**

تحتاج الدراسات العلمية إلى ضبط الحدود المكانية والزمنية بدقة من أجل التحكم في الموضوع تفاديا لتشتت ذهن الباحث. بناء عليه جاءت حدود الدراسة كالآتي :

➢ **الحدود المكانية** : تم التركيز في البحث على إشكالية الأمن والتنمية في منطقة السهل الإفريقي التي تفتقد تعريف واضحا يحدد المنطقة. لذالك انصب البحث على دراسة المنطقة عن طريق مجال واسع وآخر ضيق. **المجال الواسع** يضم كل من : الصومال، جيبوتي، إريتريا، أثيوبيا، السودان، تشاد، ليبيا، نيجيريا، النيجر، الجزائر، مالي، بوركينافاسو، السنغال وموريتانيا.أما **المجال الضيق** فتم من خلاله التركيز أكثر على أزمتي مالي وليبيا لما كان لهما من ارتدادات أمنية وإنسانية خطيرة في المنطقة فكلا الأزمتين تعرضتا للتدخل الخارجي، وتزايد أعداد المهاجرين غير الشرعيين، إضافة إلى فوضى انتشار السلاح الذي انتهى به المطاف في أيدي الجماعات الإرهابية خاصة ما تعلق منها بأزمة ليبيا هذه الأخيرة ورغم عدم انتمائها لدول المنطقة إلا أن تأثيرها السلبي على أمن المنطقة وتنميتها ساهم في خلق العديد من التهديدات لدول الجوار السهلي.

➢ **الحدود الزمانية:** بما أن البحث في "إشكالية الأمن والتنمية في السهل الإفريقي" ركز على مالي وليبيا للأسباب المذكورة آنفا –على غرار بعض الأزمات المتفرقة في المنطقة–، ارتأت الدراسة تتبع التطور الكرونولوجي للأزمات والتي انطلقت بقوة عام 1990 رغم وجودها الفعلي من قبل ذلك، ويعود ذلك إلى سببين اثنين : **الأول:** التغيرات الهيكلية في النظام الدولي والعلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، والتوجه نحو خطاب سياسي جديد يكرس نشر مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان. والتحول في نمط التهديدات الأمنية التي أقرتها التقارير الأممية للأمن البشري والتنمية البشرية في عامي 1994/1990. **الثاني** : الاستقطاب الدولي نحو منطقة السهل الإفريقي بعد الحرب الباردة كإحدى المناطق الإستراتيجية المتوترة أمنيا وتنمويا في العالم. فسلوك الفواعل الدولية ساهم في فهم التهديدات الأمنية المنتشرة في المنطقة، وتفسيرها عبر استراتيجيات التعاطي مع مختلف أزمات الأمن والتنمية في الإقليم. وبالتالي تم تحديد فترة البحث في الدراسة من سنة 1990 إلى سنة 2020.

**منهجية الدراسة**

يعتبر المنهج طريق الباحث للوصول إلى المعرفة العلمية الصحيحة. في هذا الإطار اعتمدت الدراسة التنوع المنهجي، فتم توظيف **المنهج الوصفي** الذي استخدم في توصيف المنطقة من كل الجوانب السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والجغرافية، والأوضاع الأمنية الإنسانية. **والمنهج التاريخي** لتتبع المسارات التاريخية للأزمات الأمنية والتنموية في منطقة السهل الإفريقي، ورصد المقاربات الدولية وتزامنها مع كل مرحلة من مراحل الأزمات السهلية من أجل الوقوف على خطورتها ومدى تداعياتها والتنبؤ بمستقبلها. إضافة إلى الإستعانة **بالمنهج المقارن** وتوظيفه في المقارنة بين تصاعد وتراجع حدة التهديدات الأمنية وتأثيرها على الأوضاع الإنسانية من دولة إلى أخرى، دون أن نستثني دور المنهج المقارن في تتبع التشابه والتباين بين سياسات ودواعي تنافس الفواعل الدولية في الإقليم. وبطبيعة الحال لم تستثني الدراسة **نظرية الدور** في تفسير سلوك وتصورات الدول والدور الذي لعبته حيال الأوضاع الأمنية والتنموية الهشة سواء دول السهل الإفريقي، أو دول الجوار الإقليمي، أو باقي الدول المتدخلة في المنطقة وغيرها من المنظمات القارية والدولية.

**صعوبات الدراسة**

كأي بحث أكاديمي تواجهه صعوبات في تحصيل المعلومة، فقد واجهتنا صعوبة التواجد في الدول السهلية كمالي النيجر، ليبيا حيث أن البحث الميداني يتيح الحصول على المعلومة من مصادرها الأصلية التي تعتبر قيمة علمية مضافة للبحث، ويرجع ذلك للأوضاع الأمنية الخطيرة في المنطقة، وانتشار جائحة كوفيد-19- التي جعلت العالم يعيش حجرا جويا وبريا.

# الفصل الأول

## الأمن والتنمية دراسة مفاهيمية ونظرية

**تمهيد**

عرفت مرحلة ما بعد الحرب الباردة نقلة نوعية في مجال الدراسات الدولية عامة والأمنية والتنموية خاصة، حيث أظهرت تلك الدراسات تعايشا بين المفهومين الأمني والتنموي، كما ساهمت في زحزحة المفهومين من إطارهما الدولاتي إلى تبني فواعل جديدة أصبحت تؤثر في حركيتهما وتداعياتهما، نتيجة لظهور تهديدات جديدة تتجاوز حدود الوحدة السياسية إلى مجالها الإقليمي والدولي. فظهرت على المستوى النظري والتطبيقي عدة أجندات دولية ومساهمات بحثية حاولت إعادة صياغة مفاهيم ومقاربات جديدة لمفهومي الأمن والتنمية، وإبراز مجاليهما من خلال القواسم المشتركة بينهما، والمتمثلة في وحدة التحليل والتي كانت سابقا تتمحور حول "الدولة" فأضحت تهتم بـ"الإنسان" كفاعل أساسي للأمن والتنمية، وحول التهديدات التي تطال أمن وتنمية الفرد.[1]

وعلى ضوء هذا التحول، أصبح من المناسب التطرق في هذا الفصل إلى المفاهيم الأساسية للدراسة والمتمثلة في الأمن والتنمية، من أجل إيضاح هذا التحول الذي طرأ عليهما وإزالة كل غموض يشوبهما، وكذلك لفهم العلاقات الإرتباطية بين المفهومين، وأهم المقاربات الأمنية والتنموية المفسرة للأمن والتنمية، ولتوضيح ما سبق ذكره تم تقسيم الفصل الأول من الدراسة إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي للأمن والتنمية

المبحث الثاني: العلاقة الجدلية بين الأمن والتنمية

المبحث الثالث: المقاربات النظرية المفسرة لظاهرتي الأمن والتنمية

[1]– سفيان منصوري، "آفاق إستراتيجية الاتحاد الأوربي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي"، أطروحة دكتوراه علوم، (غير منشورة)، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم، جامعة باتنة 1، (الجزائر)، السياسية، 2016–2017، ص.09.

## المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي للأمن والتنمية

مع التحولات المتعاقبة، والمتباينة التي شهدتها الساحة الدولية ظهرت دراسات علمية في الحقل الأمني، والتنموي، أين أثار مفهوم الأمن والتنمية جدلا واسعا بين الدارسين في حقل الدراسات الدولية سواء الأمنية أو التنموية، نظرا لصعوبة صياغة مفهوم جامع مانع متفق عليه للأمن والتنمية. وتعود أسباب إرهاصات هذا الجدل إلى إمكانية التعايش بين المفهومين، أو الترابط والتكامل بين الظاهرة الأمنية والتنموية خاصة أن تلك الدراسات أشارت إلى التعايش بين المتغيرين الأمني والتنموي.

### المطلب الأول: مفهوم الأمن

لا يزال موضوع الأمن في صدارة اهتمامات الباحثين باعتباره العامل الجوهري الذي يحفظ الوجود الإنساني، ويمنح الحياة الكريمة للفرد في كل العصور ، ذلك أن الإنسان جبل على غريزة البقاء والدفاع عن النفس، والبحث عن الأمن والاستقرار من أجل العيش بسلام دون وجود تهديد لحياته.

#### الفرع الأول: تعريف الأمن لغة واصطلاحا

اختلفت الاتجاهات بين المفكرين، والباحثين في مجال الدراسات الأمنية في وضع تعريف جامع للأمن يحيط بجوهره، وأهدافه متضمنا أبعاده، وأنواعه ممتدا إلى ينابيعه ومصادره.[1]

**أولا: الأمن في اللغة**

يعرفه ابن منظور بقوله: "أمن: الأمان والأمانة بمعنى وقد آمنت فأنا أمن وآمنت غيري من الأمن والأمان، والأمن ضد الخوف، والأمانة: ضد الخيانة، والإيمان: ضد الكفر، والإيمان بمعنى التصديق ضد التكذيب.يقال: آمن به قوم وكذب به قوم، فأما آمنته المتعدي فهو ضد أخفته، وفي التنزيل العزيز {وآمنهم من خوف}.[2]

الأمن هو الطمأنينة بمعنى العهد والحماية والذمة كما هو السلم، فيقال أمن الأسد أي سلم منه.[3]

الأمن: والأمان إعطاء الأمنة، والأمانة ضد الخيانة، يقال أمنه الرجل، أمنا وأمنه وأمانا، وآمنني، يؤمنني، إيمانا، وتقول العرب: رجل أمان إذا كان أمينا.[4]

---

[1]– محمد غالب كرادة، الأمن وإدارة أمن المؤتمرات، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط 3، 2004، ص. 19.

[2]– ابن منظور، لسان العرب، بيروت، المجلد 13، ط 3، دار صادر، بيروت، 1994، ص. 21.

[3]– المنجد في اللغة، بيروت: دار المشرق، ط 20، 1969، ص. 18.

[4]– إبراهيم شمس الدين، معجم مقاييس اللغة، بيروت: دار الكتب العلمية، المجلد (1)، 1999، ص. 72-73.

أمن: الأمان والأمانة، بمعنى وقد آمنت فأنا آمن وأمنت غير من الأمن والأمان والأمن ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة، والإيمان ضد الكفر، والإيمان: بمعنى التصديق ضد التكذيب. وفي التنزيل العزيز: {**وامَنَهُم** مِّنْ خَوْفٍ }، الأمن نقيض الخوف، أمن فلان يأمن أمنا، الأمن: ومنه أمنة نعاسا، وإن يغشاكم النعاس أمنة منه.[1]

كما جاء لفظ الأمن في سورة يوسف: { فَلَمَّا دَخَلُواْ عَلَىٰ يُوسُفَ ءَاوَىٰ إِلَيْهِ أَبَوَيْهِ وَقَالَ ٱدْخُلُواْ مِصْرَ إِن شَاءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ }.[2] ويفيد هنا معنى الأمن الاطمئنان. وجاء مفهوم الأمن كنقيض للخوف في قوله تعالى: { وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا }.[3]

أما في السنة الشريفة فقد وردت عدة أحاديث عن الأمن فجاء عنه عليه الصلاة والسلام: **"**من أصبح منكم آمنا في سربه معافى في جسده، عنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا**"**[4]. رواه الترمذي وابن ماجه، ويشير الحديث إلى مفهوم الأمن هنا إلى الطمأنينة والسعادة في الدنيا.

أما من حيث الأصل اللاتيني فيشير مصطلح الأمن إلى تناقض مثير بين جذعين: "Sin" التي: تعني "بدون (غياب)" و"Curra" التي تعني :عناية أو (علاج) فيكون المصطلح المركب "Sincurra" والذي يعني بدون عناية أو غياب العلاج ولكنه يشير إلى مضمون مختلف تماما.[5]

أما قاموس أكسفورد المحيط فيشير إلى أن كلمة Security تتضمن ثلاثة معانٍ:

**1**/ أمن، أمان: اطمئنان: شيء يعطي شعورا بالأمان.

**2**/ أمن الدولة أو المنظمة (ضد خطر التجسس أو السرقة).

**3**/ ضمان.[6]

كما ترمز في قاموس Oxford English إلى:

Security : 1/ The state of being or feeling secure, 2/ The safety of state or

---

[1]– أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، **معجم الصحاح**، بيروت: دار المعرفة، ط 3، 2008، ص. 56.

[2]– **القرآن الكريم** الآية 99، سورة يوسف.

[3]– **القرآن الكريم**، الآية 82، سورة الأنعام.

[4]– عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، **الأدب المفرد**، القاهرة، المطبعة السلفية ومكتبتها، د ط، 1955، ص. 84.

[5]– بونوار بن صايم، النظريات الأمنية، مطبوعة محاضرات في مقياس النظريات الأمنية لطلبة ماستر 1 تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، (الجزائر)، 2015–2016، ص. 10.

[6]– محمد بدوي، **قاموس أكسفورد المحيط (انجليزي–عربي)**، د ط، بيروت: أكاديميا أنترناشيونال للنشر والطباعة، 1996، ص. 961.

organization against criminal activity such safety.[1]

وتعني:حالة الشعور بالأمان للدولة أو المنظمة ضد نشاط إجرامي.

أما بالفرنسية فكلمة الأمن أو Sécurité تعني:

Sécurité : Absence ou probilité réduite de risque d'accidents corporel.[2]

وتعني: غياب أو انخفاض احتمالية التعرض لإصابة جسدية.

يعرفه المعجم السياسي بأنه: **1/** "إما أن يكون: الإجراءات التي يتخذها المقر لحماية نفسه من التجسس أو الترصد أو التخريب أو المباغتة. **2/** الحالة الناجمة عن إيجاد وإدامة الإجراءات الحمايوية تجاه الأعمال أو التأثيرات المعادية. **3/** الجزء الوقائي من نشاط مكافحة الاستخبارات ويشمل أمن الأشخاص والمعلومات والمنشآت والمواد العائدة للدولة".[3]

كما تعرفه الموسوعات الحديثة للمصطلحات السياسية والاقتصادية بأنه: "**حماية الأمة من الخطر والقهر والاعتداء عليها من قبل أية قوة أجنبية خارجية، حيث يستخدم المجتمع أي تصرف يساعده على حماية نفسه وحفظ بقائه**".[4]

أما معجم في القانون الدولي المعاصر لمؤلفه "عمر سعد الله" جاء فيه بأن الأمن هو: "**من وجهة دائرة المعارف البريطانية الأمن يعني حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية**".

أما قاموس السياسة والمؤسسات السياسية فيبين أن الأمن: "**يظهر في العلوم الاجتماعية بصفته إحساسا وتصورا ، وكإرادة للحد من تهديد ما، أي نية عدائية تصدر عن عامل خارجي**".[5]

ويقصد بالأمن في المنظور الإسلامي: "حالة ليس فيها أي قلق أو تهديد أو شعور بالخوف من أي كان".

أما من الناحية التاريخية يعود استخدام مصطلح الأمن إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث ظهر تيار يبحث في كيفية تحقيق الأمن وتلافي الحرب، وكان من نتائجه بروز نظريات الردع، والتوازن. ثم أنشئ مجلس الأمن

---

[1] – Judy Persail, **Oxford** Dictionary, Edition Thenth, 2002, p 1296.

[2] – Jean Paul Roy, **Le dictionnaire professionnel du BTP**, Tirage 02, Paris, 2001, p 605.

[3] – وضاح زيتون، **المعجم السياسي**، ط 1، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2006، ص. 46-47.

[4] – هايل عبد الله طشطوش، **الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية والإقتصادية**، ط 1، الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2012، ص. 65.

[5] – غي هرميه وآخرون، **قاموس علم السياسة والمؤسسات السياسية**، ترجمة: هيثم اللمع، لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005، ص. 77.

القومي الأمريكي عام 1947، ومنذ ذلك التاريخ انتشر مفهوم "الأمن" بمستوياته المختلفة طبقا لطبيعة الظروف المحلية، الإقليمية والدولية.[1]

من خلال التعريفات الواردة في المعاجم والقواميس السياسية يظهر أن هناك إجماع حول مفهوم الأمن كونه يتعلق بأمن الدولة وحمايتها من أي تهديد خارجي. كما اتفقت التعاريف على أن مصطلح الأمن يشير إلى الشعور بالأمان والسلامة والطمأنينة.

**ثانيا: التعريف الاصطلاحي للأمن**

تعددت التصورات، والأطروحات حول مفهوم الأمن، كما تعددت مرجعيات، وأشكال تعريفه فكل له تصوره المختلف عن الآخر حول المفهوم نظرا لاختلاف البيئة الأمنية للمفكرين، واختلاف، وتجدد التهديدات الأمنية. وللتعرف على دلالة المصطلح، وطبيعة الاختلاف بين هؤلاء المفكرين تم وضع مجموعة من التعاريف حول مصطلح الأمن.

يعرفه "باري بوزان" "Barry BUZAN" بأن: "**في حالة الأمن يتضمن النقاش الإحالة لموضوع التهديد، وفي سياق النظام الدولي يشير مفهوم الأمن إلى قدرة الدول والمجتمعات على المحافظة على استقلالية هويتها وسلامتها الوظيفية**".[2]

أشار "والتر ليبمان" "Walter Lippman" إلى الأمن من خلال : "**أن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة للتضحية بالقيم الأساسية، إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة – لو تعرضت للتحدي – على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه**".[3]

يبين "عامر مصباح" بأن الأمن هو: "**امن أحد الأطراف متوقف على عدم قيام الآخرين بتهديده ولتحقيق ذلك يجب أن يمتلك القوة لردع الآخرين عن تهديده**".[4]

أيضا يعرف الأمن على أنه: "**حصيلة عدة إجراءات وتدابير تربوية ووقائية وعقابية تدين بها الأمن ولا تتناقض أو تتعارض مع المصالح أو المقاصد المعتبرة**".[5]

---

[1]–عمر سعد الله، **معجم في القانون الدولي المعاصر**، ط 2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص. 74.

[2]– بونوار بن صايم، مرجع سبق ذكره، ص. 20.

[3]– أحمد فريجة، لدمية فريجة، "الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد (04)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، (الجزائر)، 2016، ص. 159.

[4]– عامر مصباح، **المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن**، الجزائر: دار الكتاب الحديث، ط 1، 2013، ص. 358.

[5]– محسن العجمي بن عيسى، **الأمن والتنمية**، الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، ط 1، 2014، ص. 13.

الأمن هو: "**قدرة المجتمع على مواجهة الأحداث والوقائع الفردية للعنف وكذلك جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والمؤدية للعنف**".

الأمن هو: "اطمئنان الفرد على دينه ونفسه وعقله وأهله وماله وكل حقوقه في الوقت الآتي، أو مما هو آت في داخل بلاده وخارجها من العدو وغيره".[1]

إذن يمكن القول أن الأمن –كمفهوم اصطلاحي – يستوجب الحفاظ على المقومات الأساسية للمجتمعات التي تكون عرضة للتهديد، وأن القدرات العسكرية للدولة هي الكفيلة بردع أي تهديد مما يوحي بارتباط الأمن بالقدرة العسكرية للدولة.

**ثالثا: المصطلحات المشابهة لمفهوم الأمن**

هناك العديد من المصطلحات المشابهة لمفهوم الأمن ولها علاقة مباشرة معه.

**أ– الدفاع Defense**

يشير الدفاع إلى حماية المصالح الإستراتيجية للدولة من التهديدات بتسخير كل الإمكانيات المادية والبشرية، وهذا يعني أن الأمن يقترن بالدفاع؛ أي من أجل توفير الأمن للدولة لابد أن تكون في أتم الاستعداد للحرب ولها القدرة على الدفاع حتى تحقق الأمن على المستوى الوطني، وتحقق الأمن لمواطنيها وبالتالي فإن قوام الأمن الدفاع.[2]

**ب– السلم Ladder**

هو معالجة وبشكل دائم الأسباب الكامنة وراء النزاع ومنع دورة العنف من العودة مجددا من خلال إيجاد مؤسسات للسلم القائم على العدل والمساواة، وهو حالة تحدث بعد نشوب النزاع واتخاذ إجراءات لتجنب الوقوع في تلك النزاعات فنقطة تلاقي مفهوم السلم مع مفهوم الأمن هي اتخاذ إجراءات لمنع العنف مجددا والقضاء على مسبباته.[3]

**ج– الرفاهية Welafare**

[1]– سفيان منصوري، مرجع سابق، ص 28.

[2]– المرجع نفسه، ص 14.

[3]– جمال منصر، "بناء السلم في مرحلة ما بعد النزاعات المضامين والنطاقات"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد 3، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، (الجزائر)، 2015، ص 380.

تعني قدرة الدولة على تحقيق أمنها الشامل الذي يؤدي إلى تحسين الأحوال الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية للشعب، ويؤدي إلى رفع معنوياته، وتوفير الحياة الميسورة وإشباع حاجاته. فالرفاهية هدف وغاية في حد ذاتها تساعد على تحقيق الأمن الشامل بتوفير كل ما يطلبه في مختلف المجالات؛ مثل (الأمن الغذائي، الاقتصادي، الصحي). فالرفاهية آلية تساعد على تحقيق الأمن في كافة مستوياته الفردي والوطني.[1]

**د- السلام Peace**

يأتي السلام اشتقاقا في اللغة العربية من المصدر "سلم" ويعني الأمان، والعافية والسليم والسلامة والصلح. ويعني السلام اصطلاحا حالة التوافق، والراحة التي تتوفر بين طرفين، أو مجموعة أطراف بما يحقق الانسجام ويدرأ العداوة. ويقصد بالسلام أيضا حالة الوئام والاستقرار التي تسود المجتمع من أبسط تكويناته "الأسرة"، إلى أكبر تكويناتها "المجتمع الدولي" بما يتيح التطور والازدهار للجميع.[2]

فكلا من السلام، والأمن مقصده واحد، وهو الأمان والسلامة، والسلام حالة سابقة للأمن.

**هـ- التهديد Threat**

يتعلق التهديد بكل ما يخل بالأمن، ويشكل هاجسا بالخوف. أما العلاقة بين مصطلح الأمن والتهديد علاقة تأثير متبادل وعند تفسير مفهوم الأمن؛ لابد أن نبدأ بتحديد مصادر التهديد. فالذين يبحثون عن الشعور بالخطر أو التهديد؛ لابد أن يتخذوا إجراءات تهدف إلى تحقيق الأمن.[3]

**و- السياسة الأمنية Security Policy**

تعرف السياسة الأمنية بأنها: "**مجمل التدابير التي من خلالها تستطيع الدولة حماية أمنها الداخلي والخارجي**"؛ إذن فهي السياسة التي تحقق الأمن. فمفهوم السياسة الأمنية يقوم على مفهوم الأمن؛ ذلك أن مفهوم السياسة الأمنية العسكري يقوم على وضع برامج، ومخططات تضمن أمن الدولة من أي أخطار خارجية تحدق بها.[4]

**رابعا: التحول في مفهوم الأمن**

[1]- سفيان منصوري، مرجع سبق ذكره، ص. 28.

[2]- "HRDO" مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، **دعوة إلى السلام عن ثقافة السلام واللاعنف والتسامح ومفاهيم أخرى**، القاهرة، 2017، ص. 06.

[3]- سفيان منصوري، مرجع سبق ذكره، ص. 29.

[4]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

يعد التحول في مفهوم الأمن نتيجة منطقية لتغير المشهد الدولي بشكل نوعي، وهو ما أدى إلى إعادة النظر في كافة الافتراضات الأساسية للمعادلة الأمنية في العلاقات الدولية. فقد أدت التحولات في المتغيرات المصاحبة لفترة ما بعد الحرب الباردة إلى مفهوم جديد فيما يخص مصطلح الأمن.[1]

**أ- تطور مفهوم الأمن**

يرى "تيري بلزاك" " Thierry Balzacq" في بحثه حول الأمن : "**أن هناك ثلاثة عوامل غيرت بشكل عميق مدلول الأمن وأثرت في طرق التحليل المرتبطة به في السنوات الأخيرة**".

- تراجع السيادة الوطنية.
- تأثير الأوضاع الخارجية على الواقع الوطني بحكم الترابط، والتأثيرات المتبادلة.
- تزايد النزاعات ومواطن الاضطرابات في المشهد الدولي".

وانطلاقا من ذلك برزت الحاجة إلى مراجعة المفاهيم، والسياسات الأمنية، وتحليلها بما يتلاءم والاحتياجات والمتطلبات الجديدة.

أما "أيس سيهان" "Ayse Ceyhan" فقد أشار إلى أن الأمن:" **أصبح له حضور في مختلف الحياة اليومية للمواطنين إلى درجة تجعل مسألة مراجعته طبيعية وضرورية**".[2]

**ب- تعريف الأمن القومي National Security**

بدأ الاستخدام الرسمي لمصطلح الأمن الوطني مع نهاية الحرب العالمية الثانية بالضبط سنة 1947 عندما أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية هيئة رسمية سميت بمجلس الأمن الأمريكي الذي أسندت إليه كافة الأمور والأحداث التي تمس كيان الأمة الأمريكية وتهدد كيانها. ومن هنا يمكن وضع تعريف خاص للأمن القومي حيث يعرف بأنه: "**قدرة الدولة في المحافظة على أراضيها ومواردها الطبيعية ونظمها المختلفة (الاقتصادية الاجتماعية والسياسية)**".[3]

---

[1]- أحمد فريجة، لدمية فريجة، مرجع سبق ذكره، ص. 164.

[2]- محسن العجمي بن عيسى، مرجع سبق ذكره، ص. 36.

[3]-حنان عبد الرزاق، "تأثير المأزق الأمني الإثني على الاستقرار الداخلي للدولة – دراسة النموذج الإسباني "1936- ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017/2016، ص. 21.

ووفقا لـ "أرنست ماي "Ernest May" أن: "**استخدام مصطلح الأمن القومي جاء كرد فعل لحماية السيادة الوطنية، وهذا ضمن المذهب السياسي الذي تطور خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وعليه يعتبر الأمن الوطني المستوى الأساسي للأمن الذي تسعى الدول لتحقيقه داخليا وخارجيا**".

كما يرى "هلقا هفلندرون" "Helga Haflendorn" **أن الأمن القومي يشير إلى: "النتاج المباشر للمؤسسة المتطورة للدولة ذات السيادة منذ القرن 17***، **وبما أن الدولة هي الوحدة الرئيسية التي يقوم عليها النظام فإن ظاهرة الأمن الوطني مرتبطة لخصائص هذا النظام، وعليه فإن اهتمام الزعماء والقادة بمسألة الأمن قديم قدم نشأة الدولة ذاتها**".[1]

من خلال التعاريف السابقة فإن مفهوم الأمن القومي المتعلق بالوحدة السياسية ككيان يجب المحافظة عليه والعمل على توفيره يوحي بمفهوم ضيق للأمن عرف فيما بدأ طريقه للتوسع.

فالمفهوم الضيق للأمن عرف تطورا ملحوظا ليشمل الإجراءات التي تتخذها الدولة في مواجهة باقي الدول. فقد عزز انهيار التوازن النسبي في العلاقات الدولية في المراحل التي أعقبت تفكك الاتحاد السوفيتي، وحالة اللاأمن التي أفرزتها من أهمية دراسة المحددات الأمنية في السلوك الدولي، وأنماط التحول، والتكيف أو المواجهة التي باشرتها الدول والمنظمات الدولية على حد سواء، وهو ما أدى إلى إعادة النظر في كافة الافتراضات الأساسية للمعادلة الأمنية نظرا للأسباب التالية[2]:

- ✓ **تراجع الدور التقليدي للدول:** حيث لم يعد الفعل والتأثير في السياسة الدولية حكرا على الدول القومية، بسبب بروز فواعل جديدة تفتقد للصفة الدولاتية وتعمل خارج إطار السيادة كالشركات المتعددة الجنسيات، المنظمات الحكومية، وغير الحكومية.... كما أن عالم ما بعد الحرب الباردة عرف ظاهرة الدول الفاشلة سواء كمصدر أو كمحصلة للنزاعات بين المجموعات العرقية والاثنية، حيث أصبحت هذه الفواعل الجديدة تعمل على تغذية تلك النزاعات الداخلية، ففي غضون ذلك يختفي تحكم الدولة بإقليمها، وتنتفي مظاهر سيطرة الحكومة، واحتكارها لاستخدام القوة ووسائل القهر، مما جعل العناصر المتنافرة تتبنى إستراتيجية إشاعة

*- نشأت في القرن 17 – إثر معاهدة وستفاليا 1648- الدولية القومية ذات السيادة في أوربا، وهو ما أصبح يعرف بالدولة القومية السيدة.

[1]- حنان بن عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص. 21-22.

[2]- بونوار بن صايم، مرجع سبق ذكره، ص. 04.

الفوضى، واستخدام الميليشيات شبه العسكرية، والعصابات الإجرامية، والأطفال هدفها في ذلك هو إفشال الدول، والسيطرة على الحكم.[1]

✓ **بروز مؤسسات أمنية ذات مجال حركة عالمي**: يعتبر حلف شمال الأطلسي (الناتو) أبرز هذه المؤسسات إذ أصبح مؤسسة أمنية ذات صيغة عالمية، استنادا لما أسماه رئيس الوزراء البريطاني السابق "طوني بلير" "العولمة الأمنية". وفي قمة الحلف الخمسينية المنعقدة في واشنطن أفريل 1999 أقر قادة دول الحلف بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية مفهوما إستراتيجيا معدلا يتيح لقوات الناتو الحق في العمل في أي مكان في العالم، على عكس ما كان معمولا به في ميثاق الحلف عام 1949 في الفقرة الخامسة منه التي تشير إلى تقييد التحرك داخل منطقة "اليورو–أطلنطي" فأصبح الحلف يتحرك دون تفويض من الأمم المتحدة.[2]

✓ **المعلومات الاتصالية العالمية**: أدى التطور المتنامي في تقنيات الاتصال وتطور أنظمة الشبكات المعلوماتية (الهواتف النقالة، الأقمار الصناعية، الاتصالات الخلوية، شبكة الانترنيت) إلى ارتباط سكان العالم ببعضهم بعضا مما أزال فكرة المكان والزمان وأضعف فكرة المناعة السياسية للدولة.[3]

✓ **أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001**: طرحت أحداث 11 سبتمبر 2001 مفهوما جديدا للأمن الدولي، حيث حاولت الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها المستهدف من طرف الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر 2001، فرض أجندتها الخاصة بمفهوم الأمن، والتي تقوم على أساس أن:"الإرهاب هو أخطر مصادر التهديد التي تواجه أمن الدول والمجتمعات. وأن العالم كله معرض لاعتداءات إرهابية شبيهة بأحداث 11 من سبتمبر2001". كما ثبتت إستراتيجية الهجمات الوقائية وفق ما جاء في وثيقة الأمن القومي الأمريكية 2002، والتي تنطلق من حق واشنطن توجيه ضربات عسكرية وقائية ضد أي دولة أو جماعة، أو منظمة ترى فيها أمريكا أنها تمثل خطرا، أو تهديدا للأمن القومي الأمريكي.[4]

✓ **ذيوع فكر العولمة**: مع الانتشار الواسع لفكر العولمة تراجعت سيادة الدولة وتناقصت استقلالية القرار الوطني لصالح قوى إقليمية ودولية، فهناك قرارات أصبحت تصدر بالمشاركة بين السلطة الوطنية، وغيرها من السلطات الخارجية مثل المنظمات الدولية، ولم تعد القرارات الاقتصادية حكرا على المسؤولين في الدولة، بالإضافة

---

[1]– أحمد فريجة، لدمية فريجة، مرجع سبق ذكره، ص. 164.

[2]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]– المرجع نفسه، ص. 165.

[4]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

إلى تأثرها بالمؤسسات الخارجية كالبنك الدول ، ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي مما يعد انتقاصا من السيادة ومن الأمن الوطني للدولة.[1]

كل هذه العوامل ساهمت في صياغة مدلول موسع للأمن. فقد أشار "باري بوزان" في كتابه "الدول والخوف "States and fear" الصادر سنة 1983: "**أن الأمن لا يجب أن يقتصر على الأمن الوطني (أو أمن الدولة) بل يحتاج إلى التوسع ليشمل قطاعات أخرى عسكرية سياسية واقتصادية وبيئية وكذلك الهوية.**[2]

**ت – نسبية الأمن**

يتصف الأمن بقدر كبير من النسبية من الناحية تفاوت معناه، ونطاقه لدى أطراف عديدة (أفراد، جماعات، دول)؛ حيث يخضع تفسير الأمن للمصالح الذاتية (فردية أو قومية)، أو من حيث نسبية "القدر المحقق" منه، فالأمن بهذا لا يكون مطلقا تماما، كما لا يكون منعدما تماما، ذلك أن تحقيق المزيد من الأمن لدى دولة ما قد يؤدي إلى إحداث شعور بانعدام الأمن لدى دولة أخرى تسعى بدورها إلى تعزيز أمنها بوسائل تعتبرها الدولة الأولى تهديدا لها[3]؛ بمعنى أنه لا يمكن أن يتحقق الأمن القومي لأية دولة بشكل مطلق، لأن تحقيق ذلك يعني التهديد المستمر لدولة أخرى في المجتمع الدولي.[4]

كما أن الأمن نسبي من حيث جوانبه، فضمان الأمن الشامل لأية دولة أمر لا يمكن تحقيقه بأي حالة من الأحوال، فليست هناك دولة تملك من المقومات، والإمكانيات ما يسمح لها بتحقيق أمن مطلق؛ بسبب ما يحيط بها من متغيرات إقليمية ودولية تؤثر تأثيرا قويا ومباشرا على كثير من عناصر أمنها.[5]

**ث – عالمية الأمن**

ديناميكية الأمن وتطوره ليس حقيقة ثابتة تستطيع الدولة تحقيقها دفعة واحدة، بل هو مسألة متغيرة تتأثر بتطور الوضع الداخلي، أو الوضع العام القائم في المجتمع الدولي. كما أن مفهوم الأمن القومي في ظل التسلح

---

[1]–عبد المعطي زكي، **الأمن القومي قراءة في المفهوم والأبعاد**، د ط تركيا: المعهد المصري للدراسات والإستراتيجية، 2016، ص. 01.

[2]– محسن العجمي بن عيسى، مرجع سبق ذكره، ص. 39.

[3]– حنان بن عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص. 18.

[4]– بوزنادة معمر، **المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، د ط، د س ن، ص. 20.

[5]– حنان بن عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص. 19.

النووي الواسع لم يعد مرتبطا بأمن دولة، أو مجموعة من الدول فقط، بل بالمجتمع الدولي البشري بشكل عام.[1] فهناك إقرار متزايد بالطبيعة العالمية للأمن؛ حيث أضحى الشمال على وجه الخصوص أكثر تقبلا واهتماما إلى جانب الجنوب في التعامل مع المشاكل الأمنية، مع اعتبار التهديدات الأمنية تعديا مشتركا للأمن العالمي، لا يمكن بأي حالة من الأحوال حلها إلا بالتعاون بين الشمال والجنوب.[2]

وهنا تطفو على سطح العلاقات الدولية في المجال الأمني المعاهدات الثنائية بين العديد من دول الشمال والجنوب الخاصة بمكافحة الإرهاب، كنوع من تحقيق الأمن العالمي المشترك.

**الفرع الثاني: أبعاد ومستويات الأمن**

بعد انتهاء عهد الثنائية القطبية الدولية ظهر مفهوم الأمن بأبعاد ومستويات متعددة.

**أ- أبعاد الأمن التقليدي**

صنفت مدرسة كوبنهاجن خمسة أبعاد لمفهوم الأمن إذ قسم "باري بوزان" الأمن إلى خمسة أقسام: الأمن السياسي الأمن العسكري الأمن الاقتصادي الأمن الاجتماعي والأمن البيئي.[3] إلا أنه بعد التوسع في المفهوم أضاف تقرير الأمم المتحدة الإنمائي UNDP الصادر سنة 1994 بعض الأبعاد لمفهوم الأمن الإنساني:

**1/البعد السياسي:** يتمثل البعد السياسي في الحفاظ على كيان الدولة وهو ذو شقين داخلي وخارجي؛ فالشق الداخلي يتعلق بتماسك الجبهة الداخلية، وبالسلام الاجتماعي، والوحدة الوطنية، أما الشق الخارجي فيتصل بتقدير أطماع الدول العظمى والكبرى والقوى الإقليمية في أراضي الدولة ومواردها، ومدى تطابق أو تعارض مصالحها مع الدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. فالبعد السياسي هو ذلك البعد الذي تحكمه مجموعة من المبادئ الإستراتيجية التي تحدد أولويات المصالح الأمنية وأسبقيتها.[4] كما أن البعد السياسي يعني الاستقرار التنظيمي للدول ونظم الحكومات والإيديولوجيات التي تستمد منه شرعيتها.[5]

---

[1]-بوزنادة معمر، مرجع سبق ذكره، ص. 20.

[2]-حنان بن عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص. 20.

[3] Barry Buzan, **People States and Fear**, The National Security Problem in International Relation, Wheatsheaf Books LTD, Brighton, 1983, P19.

[4]- عبد المعطي زكي، مرجع سبق ذكره، ص. 03.

[5]- بونوار بن صايم، مرجع سبق ذكره، ص. 20.

**2/ البعد العسكري:** يشير البعد العسكري إلى قدرة الدول على القيام بهجمات مسلحة ضد الدول الأخرى مع القدرة على مواجهة الهجوم المسلح لمنع الدول المعتدية، وردعها، وتصور نواياها.[1]

**3/ البعد الاقتصادي:** يشمل الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدول؛ وذلك بمنحها ثقلا سياسيا على المستويين الإقليمي والعالمي من خلال توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات أفراد المجتمع. في سياق ذلك يشير "باري بوزان" أنه: "**من المهم جدا تأكيد الترابط بين كل من الأمن الاقتصادي والأمن العسكري من حيث الأهمية، ومن السهل كذلك معرفة مدى تبعية الأمن العسكري للأمن الاقتصادي في نقطة أساسية وهي: القيود التي تفرض على ميزانية الدفاع**". فالأمن الاقتصادي يسهم في تفعيل التكامل الاقتصادي مع دول أخرى في إطار تنظيم إقليمي أو دولي.[2]

**4/ البعد الاجتماعي:** يشير إلى قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصيتها في اللغة والهوية الوطنية، والدينية، والعادات، والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها لذلك، وضمن هذا البعد من أبعاد الأمن يقع على عاتق كل دولة القضاء على مثلث الرعب (الخوف، الجوع، المرض) الذي يواجهه الفرد، ولكنه لا يتحقق بعملية فوقية تفرض سلوكا معينا من قبل الدولة، بل هو عملية مشتركة بين أبناء المجتمع الواحد والمسؤولين عنه؛ فالتعاون بين السلطة وأفراد المجتمع يعد شرطا أساسيا لتحقيق الأمن.[3]

**5/ البعد البيئي:** يشير البعد البيئي للأمن على المحافظة على المحيط المحلي الحيوي أو العالمي، والكوني، والذي يعتبر عامل أساسي تتوقف عليه جميع الأنشطة.[4]

**ب- أمن الفرد (الأمن الإنساني- المفهوم الموسع )**

يقصد بأمن الفرد توفر الحاجات الأساسية اللازمة لقيام هذا الأخير بوظائفه الحيوية، والاجتماعية كعضو في المجتمع، أما حاجاته الأساسية؛ فمنها ما هو فيزيولوجي ومنها ما هو معنوي. في المقابل يرتبط أمن الفرد بحمايته من أية أخطار تهدد حياته، وممتلكاته، وأسرته[5] ضمن هذا السياق تشير المادة الثالثة (03) من الإعلان

[1]- عبد المعطي زكي، مرجع سبق ذكره، ص. 04.

[2]- حنان بن عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص. 27-28.

[3]- المرجع نفسه، ص 28.

[4]- بونوار بن صايم، مرجع سبق ذكره، ص. 21.

[5]- حنان بن عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص. 21.

العالمي لحقوق الإنسان إلى أنه: "**لكل فرد الحق في الحياة والحرية، وسلامة شخصه**".[1] وكذا الحصول على الخدمات العامة في مقدمتها التعليم والصحة.[2]

كانت البداية الفعلية لتصعيد النقاش حول الأمن الإنساني مع "محبوب الحق" وزير المالية الباكستاني السابق، والخبير الاقتصادي لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP" الذي أكد أن محور الأمن يجب أن ينتقل إلى ضمان أمن الأفراد من مخاطر متنوعة تتصدرها الأمراض والإرهاب والفقر والمخدرات، ووجود نظام عالمي غير عادل؛ وذلك عن طريق تحقيق التنمية وإصلاح المؤسسات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة والمنظمات الاقتصادية العالمية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.[3]

ومع صدور تقرير التنمية البشرية في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP لعام 1994 الذي تأكد فيه أن ثمة تهديدات جديدة يجب أخذها بالحسبان، وإيجاد آليات مناسبة لها. فمفهوم الأمن يجب أن يتغير سواء من حيث مضمونه بالانتقال من الأمن الذي يركز على السلامة الإقليمية، والاستقلال السياسي للدولة إلى الأمن الذي يركز على أمن الأفراد. وجاءت المضامين الحديثة للأمن عام 1994 كالآتي:[4]

**1/ الأمن السياسي**: يشير الأمن السياسي إلى عنصر هام في حياة الأفراد وذلك بأن يكونوا قادرين على العيش في مجتمع يكرم حقوقهم الإنسانية الأساسيةكاحترام الحريات والحقوق، ويتطلب تحقيق الأمن السياسي تطبيق مبادئ الحكم الرشيد.

**2/ الأمن الاقتصادي**: يتطلب أن يكون للفرد دخلا أساسيا مضمونا من العمل الإنتاجي الذي يضمن له الحياة الكريمة.

**3/ الأمن المجتمعي**: معظم الأفراد يستمدون أمنهم من عضويتهم في أسرة أو مجتمع، أو جماعة عرقية توفر وتضمن للأفراد هويتهم ومجموعة من القيم.

---

[1]- **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان**، المعتمد بموجب قرار الجمعية العامة رقم 2017، المؤرخ في 10 ديسمبر 1948.

[2]- حنان بن عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص. 21.

[3]- خولة يوسف، أمل يازجي، "الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام"، **مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 28، العدد 02، جامعة دمشق، دمشق، 2012، ص. 526.

[4]- المرجع نفسه، ص. 526-527.

**4/ الأمن الغذائي**: ويعني أن جميع الناس يتمتعون في كل الأوقات بالحصول على الغذاء الأساسي ويتطلب ذلك؛ توفر الغذاء بسهولة عن طريق شرائه، أو من خلال الاستفادة من نظام توزيع الأغذية العام في الدول.[1]

**5/ الأمن الصحي**: هو حماية الأشخاص من الأمراض خاصة المعدية منها، وقد أشار التقرير الأمم إلى مجموعة من التهديدات للأمن الصحي للأفراد والتي غالبا ما تتواجد في المناطق الريفية كمرض الكوليرا والملاريا والإيدز، حيث تتواجد الأقليات العرقية، كما أشار إلى التهديدات المتواجدة في المناطق الصناعية التي تتسبب في الأمراض التنفسية كالتلوث.

**6/ الأمن الشخصي**: يعتبر الأمن الشخصي أمر حيوي للغاية، وأول مظاهر الأمن الإنساني؛ ويشمل التهديدات التي تصيب الأفراد في أمنهم الشخصي، كالتعذيب، الحروب، التوتر العرقي، الانتحار، تعاطي المخدرات، العنف الموجه ضد الأطفال، عمالة الأطفال.كما أشار التقرير الأممي إلى أن الأشخاص الذين يعيشون في بيئة فقيرة أكثر تعرضا للتهديد ضد أمنهم الشخصي.

**7/ الأمن البيئي**: يشير إلى تلافي الأخطار البيئية سواء على مستوى تدهور النظام البيئي المحلي أو العالمي، كالكوارث الطبيعية (الفيضانات، الأعاصير، الزلازل)، والتصنيع المكثف، النمو السكاني السريع.[2]

**الجدول رقم 01**: يوضح الفرق بين أمن الدولة وأمن الفرد.

| نوع الأمن | الطرف المعني | موضوع الحماية | التهديدات المحتملة |
|---|---|---|---|
| • أمن الدولة | • الدولة | • أمن الدولة وسلامة أراضيها | • الحروب بين الدول<br>• التدخل الأجنبي<br>• الانتشار النووي<br>• الاضطرابات المدنية |
| • أمن الإنسان | • الإنسان الفرد | • سلامة الفرد وحريته | • الفقر<br>• المرض<br>• الاستنضاب البيئي<br>• انتهاكات حقوق الإنسان<br>• النزاعات<br>• العنف<br>• القمع |

**المصدر**: تقرير التنمية الإنسانية العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، بيروت، 2009، ص 21.

[1] - UNDP, Human development report 1994, New York, Oxford University, Press, 1994, p 25-31-32.

[2] – UNDP, op.cit, p 27–28–30.

**ت- مستويات الأمن**

ينقسم مفهوم الأمن إلى عدة مستويات يمكن إجمالها فيما يلي:

**1/ الأمن القومي**: يعتبر الأمن القومي (الوطني) المستوى الأساسي للأمن الذي تسعى الدول؛ لتحقيقه داخليا، وخارجيا[1]، فدفع التهديد الخارجي من أولويات الأمن القومي بما يكفل حياة مستقرة للشعوب.[2]

لقد مر مفهوم الأمن القومي بمرحلتين مهمتين نتيجة للتطورات العالمية. ففي المرحلة الأولى كان ينظر إليه بالنظرة الإستراتيجية الضيقة وهي صد هجوم عسكري معاد، وحماية حدود الدولة من الاعتداءات الخارجية، والمحافظة على الاستقلال الوطني، وفي المرحلة الثانية صار لزاما على الدولة أن تؤمن مواطنيها سياسيا، واقتصاديا واجتماعيا، وثقافيا ضد أخطار متعددة فرضتها طبيعة الانفتاح الواسع، وانتهاء عصر العزلة، وانتشار فكر العولمة في فترة ما بعد الحرب الباردة.[3]

إذن فالأمن القومي يشمل محورين أساسيين هما:

❖ **محور المصالح**: ويضم المفاهيم التي تعالج الأمن القومي بوصفه تهديدا للمصالح الحيوية للدولة وانعكاسها عمليا لها.

❖ **محور غياب المخاطر والتهديدات**: ويضم المفاهيم التي تعالج الأمن القومي بوصفه وضعا عمليا وسياسات تطبيقية، الهدف منها حماية الدولة وأركانها ومقوماتها من أية مخاطر أو تهديدات مهما كانت طبيعتها أو مصادرها.[4]

**2/ الأمن الجماعي**: بعد الحرب العالمية الأولى غزى الفقه السياسي إدراك يقضي؛ بضرورة الحفاظ على الوضع القائم بترسيب عوامل الاستقرار العالمي للحيلولة دون تغيير الواقع الدولي، أو إرباك علاقات أعضاء المجتمع الدولي على نحو غير مشروع، باتخاذ خطوات جماعية تشترك فيها الأسرة الدولية لقوة ضاغطة لصد أي محاولة

---

[1]- حنان بن عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[2]- مدوني علي، "قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار بها"، أطروحة لدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (غير منشورة) جامعة محمد خيضر، (بسكرة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014/2013، ص. 53.

[3]- عبد المعطي زكي، مرجع سبق ذكره، ص. 02.

[4]-علي عباس مراد، **الأمن والأمن القومي، مقابلات نظرية**، ط 1، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2017، ص 36.

للتغير السلبي، وبسط السلام ليكون أساس التعامل في فض النزاعات والمشاكل بين أعضاء المجتمع الدولي، واستنكار العنف واستبداله بمد جسور التعاون، والمحبة والسلام بين دول العالم.[1]

إن الأمن الجماعي مفهوم متخصص، ومصطلح يُستخدم في العلاقات الدولية يهدف؛ إلى تحريم الاستعمال التعسفي، والعدواني للقوة، ويمثل وسائل الوصول إلى أمن الدولة في الجماعة الدولية، والنظام الدولي. فهو نظام تتحمل فيه الجماعة الدولية المنظمة مسؤولية حماية كل عضو من أعضائها، والسهر على أمنه، فتترتب عليه التزامات ضرورية تحتم استعداد الدول للحرب؛ من أجل نجاح هذا النظام.[2]

ويرى بعض الكتاب أن الأمن الجماعي مبدأ ذو شقين:

**الأول:** يتضمن التهيئة الجماعية للتدابير الوقائية التي تسبق العدوان، وقد تحول دون وقوعه.

**الثاني:** التدخل الجماعي في شكل مؤيدات جزائية تُفرض على المعتدي لوقف اعتدائه.

إذن فمفهوم الأمن الجماعي وثيق الارتباط بفكرة العدوان، أو بشكل أدق بمنع العدوان.[3]وبالتالي فإن الأمن الجماعي يشير إلى تطبيق المقولة الشائعة: "الفرد في سبيل الجميع، والجميع في سبيل الفرد.[4]

3/ **الأمن الإقليمي**: يعمل مفهوم الأمن الإقليمي على تأمين مجموعة من الدول داخليا ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن، إذا ما توافقت مصالح وأهداف هذه المجموعة.[5] فمصطلح الأمن الإقليمي، وفكرته الأساسية هي التزام الدول المنتمية إلى إقليم معين والمشاركة في حماية دول الإقليم والإقليم نفسه. فالأمن الإقليمي لابد أن يكون مقرونا بعدد من الكيانات السياسية، التي تستطيع أن تصف نفسها بأنها دول، أي كيانات تملك الشرعية القانونية في الأسرة الدولية، وتنتمي إلى إقليم معين.

---

[1]– سمان العامري، عامر محسن، "3 مقارنة بين الأمن القومي والأمن الإقليمي والأمن الجماعي"، **المجلة السياسية والدولية**، العدد 11، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، العراق، 2009، ص. 163.

[2]– محمد أحمد المقداد، "واقع الأمن الجماعي في ظل سياسات التدخل الدولي (العراق – دراسة حالة)"، **مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، الجامعة الأردنية، المجلد 32، العدد 02، الأردن، 2005، ص. 367.

[3]– بوزنادة معمر، مرجع سبق ذكره، ص. 21.

[4]–محمد الطاهر عديلة، الحقل النظري للعلاقات الدولية، دراسة في المنطلقات، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، (الجزائر)، 2015/2014، ص. 172.

[5]– مدوني علي، مرجع سبق ذكره، ص. 54.

إذن فالأمن الإقليمي نوع من التحالف بين دول الإقليم من جانب، والتصدي للقوى الدخيلة من جانب آخر، وحماية الوضع القائم من جانب ثالث، فهو تطبيق من تطبيقات الأمن. بمعنى؛ حل المنازعات الإقليمية بالطرق السليمة دون السماح للدول الخارجية عن الإقليم بالتدخل.[1]

**4/ الأمن العالمي (الدولي)**: هو نتيجة وحاصل أمن كل دولة عضو في المجتمع[2] فالأمن الدولي أكبر وأوسع وحدة تحليل في الدراسات الأمنية، كونه مرتبط بأمن كل دولة عضو في النسق الدولي الذي هو مجموعة من الوحدات المترابطة نمطيا من خلال عملية التفاعل، وتحقيق الأمن الدولي يتطلب آليات عمل جماعية منها توازن ونظام الأمن الجماعي.[3]

على مستوى الأمن الدولي فإن الجديد في مفهوم الأمن قد تم على مستوى مفهوم التهديد، حيث ظهر هذا الأخير دون عدو، وإن وجد هذا العدو فهو ليس كائنا ماديا – الدول – بل قد تكون ظاهرة أو مجال معين فالعدو يكون (الاقتصاد، المال، التكنولوجيا)، فتصبح ظاهرة مثل الانفجار البيئي تهديدا كبيرا للأمن الدولي، والإنساني ككل. وقد فرضت طبيعة النظام الدولي المتغيرة وجها آخر للأمن الدولي فأصبح يعرف بـ "معالجة قضايا الأمن الوطني في إطار دولي وإقليمي"، أو ما يسمى "بتدويل الأمن الوطني".[4]

**5/ الأمن المجتمعي**: تتضمن أجندة الأمن المجتمعي الاهتمام بالمشاكل اليومية للمواطنين وإشباع الحاجات ذات العلاقة المباشرة، والملموسة بالحياة الاجتماعية مثل البطالة، توفير المياه العذبة، تنظيف المدن من التلوث، مكافحة الأمراض والجريمة في الشوارع، والعنف في المجتمع؛ أي مقاومة كل مصادر تهديد صفو الحياة الاجتماعية للمواطنين. تأخذ أجندة الأمن المجتمعي شكل المصفوفة التي تربطها علاقات تعزيز متبادل مُشكّلة في نهاية المطاف المضمون الإستراتيجي والعملي للسلم المجتمعي.[5]

---

[1]– سلمان العامري، عامر محسن، مرجع سبق ذكره، ص. 161–162.

[2]– عمر سعد الله، مرجع سبق ذكره، ص. 174.

[3]–لخميسي شيبي، "في مفهوم ونظريات الأمن الدولي"، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، متوفر على الرابط: http://www.politics.dz.com، تاريخ الدخول:2019/03/27، بتوقيت 23:50.

[4]–نسيمة طويل، الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، أطروحة لدكتوراه علوم، في العلوم السياسية وعلاقات، (غير منشورة)، دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، (الجزائر)، 2010/2009، ص. 43.

[5]– عامر مصباح، "الأمن المجتمعي في تشكيل العلاقات الدولية الجديدة: مناقشة النماذج"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، العدد 04، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015، ص. 99–101.

**6/ الأمن الشامل:** يعود التفكير في هذا المفهوم إلى سنة 1980 على هامش تدارس خيارات جديدة لتعزيز الأمن بعيدا عن المجال العسكري، وتتلخص مراحل تبلور هذا المفهوم كالآتي:

انطلق مفهوم الأمن الشامل مع تقرير لجنة أولوفبالم سنة 1982 بعنوان "الأمن المشترك" والذي تم التأكيد فيه على أن سباق التسلح النووي والتدمير المتبادل يمكن أن يؤدي إلى تدمير الحضارة البشرية، وأنه لا يمكن تحقيق الأمن إلا عن طريق التعاون ونزع السلاح.[1]

**الفرع الثالث: التهديدات الأمنية**

إن الاختلاف في تحديد مفهوم الأمن ضمن أدبيات العلاقات الدولية، والدراسات الإستراتيجية الأمنية أنتج اختلافا كبيرا في تحديد المقصود بالتهديد.

**أ- تعريف التهديد**

انشقت كلمة "تهديد" لغويا من لفظ "هدّد"؛ ويقصد به محاولة إلحاق الضرر والأذى بشيء معين، وهو "ناتج عن نية إلحاق الأذى والضرر" أي وجود نية لإيذاء، أو معاقبة، أو إلحاق ضرر من خلال عمل عدائي على شخص معين. يعرف "تيري ديبيل" "Terry DEBEl" التهديد بأنه: "**عمل نشط وفعال تقوم به دولة ما للتأثير في سلوك دولة أخرى، وشروط نجاح التهديد تكمن في توافر المصداقية والجدية والقدرات التي تتناسب مع التهديد، وهناك ثلاث سمات للتهديد وهي: الخطورة الاحتمالية والتوقيت**".[2]

فالتهديد يقصد به: "التحذير والوعيد وسعي طرف ما للتسبب بالشر والأذى".[3]وهو حالة من القلق اتجاه مجموعة من المشاكل المباشرة حيث يتميز بما يلي:

- الارتباط بإدراك صانعي القرار، والفاعلين السياسيين.
- الارتباط بمبدأ السببية، بمعنى أن لكل تهديد سبب يحدثه.
- التهديد يحل ولا يدار، على غرار النزاع.

[1]-محسن العجمي بن عيسى، مرجع سبق ذكره، ص. 52.

[2]-أسماء رسولي، التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي بين ادوار الدول الإقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1، (الجزائر)، 2018/2017، ص. 65.

[3]- أحمد فريجة ولدمية فريجة، مرجع سابق، ص. 161.

- يمكن للتهديد أن يتعقد لكن لا يتلاشى.[1]

أما "باري بوزان" فقد عرف التهديد على أنه: "**لمؤسسات الدولة استخدام الإيديولوجيا أو استخدام مكونات قدرة الدولة ضد دولة أخرى، بحيث يمكن أن يكون إقليم الدولة مهددا بضرر أو غزو، أو احتلال، ويمكن للتهديدات أن تأتي من الداخل أو من الخارج**". ويضيف "بوزان" نوعين من الدول المعرضة للتهديد: الدول القوية؛ وهي التي تتعرض للتهديدات من الخارج فقط، والدول الضعيفة التي يمكن أن تتعرض للتهديدات من الداخل والخارج.

ومن التعريفات السابقة يتبين أن التهديد يرمي إلى التحذير من خطر عسكري محدق بدولة مستهدفة من غيرها من دولة، أو مجموعة من الدول. أما بعد انقضاء الحرب الباردة، وفي ظل الطبيعة اللاعسكرية للتهديدات الأمنية الحالية ظهرت تهديدات أخرى موازية للتهديد العسكري (التلوث البيئي الاحتباس الحراري الانتشار والمجاعة...).[2]

**ب- التهديدات الأمنية:** فضل "باري بوزان " أن يطرح تصنيفا للتهديدات الأمنية " Type of threats by sector" توافقا مع مقاربته لمفهوم الأمن.

**1/تهديدات تستهدف القطاع العسكري:** هي تلك التهديدات التي تستهدف المساس بالقدرات العسكرية للدولة بما يهدد الوحدة الترابية للدولة.

**2/تهديدات تستهدف القطاع السياسي:** هي تلك التهديدات التي تأخذ بعدين أو امتدادين أحدهما داخلي، ويشمل كل ما يتعلق بالمساس بقيم الديمقراطية، وكذا النشاطات المناهضة لمؤسسات الدولة، ورموزها، أما البعد الخارجي فيتعلق بمدى تأثير النظام الدولي على الدولة كوحدة سياسية.

**3/تهديدات تستهدف القطاع الاقتصادي:** ويتعلق الأمر بمدى قدرة الدولة على توفير الموارد الطبيعية، ومدى قدرتها أيضا على تلبية متطلبات السكان بما يضمن لهم مستوى معيشة مقبول يجعلهم بمنأى عن تهديد البطالة، والفقر.

**4/تهديدات تستهدف المجتمع:** هي تلك التهديدات التي تستهدف التكامل الوحدوي الثقافي-الاجتماعي للعناصر الثقافية، كوسائل طمس الهوية (السياسات الإستعمارية).[3]

---

[1]-جارش عادل، "تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل الإفريقي في الأمن القومي الجزائري"، المركز الديمقراطي العربي، متوفر على الرابط: http://democraticac.deRp=2448، تاريخ التصفح: 2019/03/31، بتوقيت: 01:18.

[2]- أسماء رسولي، مرجع سبق ذكره، ص. 65-66.

[3]- أحمد فريجة، لدمية فريجة، مرجع سابق، ص. 162.

**ت– تصنيفات التهديدات الأمنية**

تتنوع توجهات الباحثين والدارسين في تصنيف طبيعة التهديدات الأمنية فمنهم من يعتمد معيار المجال، ومنهم من يعتمد المعيار الجغرافي، وآخرون يعتمدون على معيار التماثل والتأثير.

**1/ من حيث المجال**: يتضمن هذا التصنيف التهديدات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية والتهديدات البيئية.

**2/ من حيث درجة الخطورة**: يرى المفكر العربي "سليمان عبد الله الحربي" أنه يمكن تصنيف التهديدات الأمنية إلى ما يلي:

- **التهديدات الفعلية**: وهي التي تعرض الدولة للخطر الداهم نتيجة استخدام القوة العسكرية بالفعل، أو التهديد الجاد باستخدامها.
- **التهديدات المحتملة**: وهي تعني وجود الأسباب الحقيقية لتعرض الدولة للتهديدات دون وصولها إلى مرحلة استخدام القوة العسكرية لحل النزاع.[1]
- **التهديدات الكامنة**: تتميز بأنها غير مرئية (كامنة) كوجود أسباب خلاف بين دولتين أو أكثر دون وجود مظاهر مرئية على السطح.

**3/ التهديدات المتصورة**: وهي التهديدات التي يُحتمل ظهورها مستقبلا.

**4/حسب درجة التماثل**: يمكن تصنيف التهديدات الأمنية حسب درجة تشابه الفواعل إلى:

- **التهديدات التماثلية**: يطلق هذا المصطلح على النمط التقليدي للتهديدات التي تتميز بالطابع البيئي والعسكري، وتتشابه في الفواعل من حيث الخصائص كالتهديد العسكري الذي يكون بين دولتين؛ مثل التهديدات المتبادلة بين كوريا الشمالية، وكوريا الجنوبية باستخدام القوة العسكرية بينهما.[2]
- **التهديدات اللاتماثلية**: وهي تلك التهديدات المرتبطة بمشاكل الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي، والنزاعات الداخلية وما يصاحبها من انتهاكات لحقوق الإنسان والإبادات الجماعية، والتي توجد في الدول الفاشلة "Failed States". وتسمى التهديدات اللاتماثلية بغير المتناظرة أو غير المتكافئة، وتكون بين فاعلين غير متكافئين من حيث القوة، وعادة ما يكون هذا النمط من التهديدات وسيلة للتعويض عن نقص في الموارد للطرف

[1]– أسماء رسولي، مرجع سبق ذكره، ص. 68.

[2]–جارش عادل، مرجع سبق ذكره. متوفر على الرابط: http://democraticac.deRp=2448، مرجع سبق ذكره

القوي، الذي يستخدم التهديدات من خلال الاعتماد على أساليب، ووسائل متعددة يستهدف من خلالها المساس بنقاط الضعف للطرف الأضعف.

**5/ التهديدات الهجينة:** يعرفها "فرانك هوفمان" "F. HAFFMAN" بأنها: "**تتضمن مجموعة كاملة من الوسائط المختلفة من الحرب بما في ذلك القدرات النظامية، والتكتيكات، والتشكيلات غير النظامية، والأعمال الإرهابية بما في ذلك العنف العشوائي، والإكراه، والإجرام**".[1]

وتتواجد التهديدات الهجينة بكثرة في الأقاليم التي لم تعد خاضعة لسيطرة الدولة، وتتميز بسرعة الانتشار، وتتعلق بفواعل غير دولاتية تجمع بين استخدام الوسائل التقليدية، وغير التقليدية؛ مثل الأعمال التخريبية، التحكم في التكنولوجية، واختراق المواقع الالكترونية، والجريمة المنظمة، والإرهاب. وتتميز هذه الأنواع من التهديدات الهجينة بتعدد أشكالها وطبيعتها المستعصية الفهم نظرا لغموضها، وكثرة تفاعلاتها، وتفرعاتها. كما يصعب تحديدها وتوقع النتائج المترتبة عنها، وينطبق هذا النوع من التهديد الهجين على تنظيم الدولة الإسلامية في الشام، والعراق "داعش".[2]

### ث- التهديدات العالمية الجديدة على ضوء الأمن الإنساني

عرفت التهديدات الأمنية تصنيفات جديدة بعد تزايد النداءات بضرورة تأمين وحماية الأفراد ضد الأخطار، والتهديدات التي تترصدهم.

**1/التهديدات الأمنية والسياسية:** خلق تزايد النزاعات على المسرح الدولي احتياجا متزايدا للبحث عن صيغ جديدة للأمن ويتأكد ذلك أمام تزايد انتشار الأسلحة، ونمو ظواهر العنف، والإرهاب، والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات، إضافة إلى النزاعات الداخلية في الدول؛ كالنزاعات الإثنية والقبلية والدينية. ويرى الكثيرون أن تحقيق الأمن الإنساني يمكن أن يشكل الملاذ المستقبلي للحماية من هذه التيارات الخطيرة خاصة إذا ما تم قياس تداعياتها على مستوى حقوق الإنسان، والديمقراطية.[3]

**2/التهديدات الإجتماعية والاقتصادية:** المقصود بالتهديدات الاقتصادية والاجتماعية كافة الأخطار الموجهة ضد الأمن الاقتصادي وكذا الاجتماعي للدولة والتي من بينها: الفقر، الأمراض المعدية، تدهور البيئة

---

[1]- أسماء رسولي، مرجع سبق ذكره، ص. ص 69-70.

[2]- جارش عادل، متوفر على الرابط: http://democraticac.deRp=2448. مرجع سبق ذكره.

[3]- محسن العجمي بن عيسى، مرجع سابق، ص ص. 72-73.

والمناخ.[1] وتعتبر ظاهرتا الفقر والجوع أخطر التهديدات إطلاقا، وتتمركز الظاهرتين في بلدان العالم الثالث أين تتعثر مسيرة التنمية، إضافة إلى غزو الشركات المتعددة الجنسيات للأسواق، الشيء الذي دعا بالمجتمع الدولي إلى اعتبار الفقر، والإقصاء الإجتماعي مساسا بالكرامة الإنسانية.

كما أن العولمة الاقتصادية والمتمثلة في الدعوة إلى اندماج الأسواق العالمية في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة، وانتقال الأموال ضمن إطار حرية السوق أدت إلى اختراق حدود الدولة، وانحسار دور الدولة، وسيادتها؛ فتشكل بذلك تهديد للأمن الاقتصادي للدول وللأفراد داخل الدول.[2]

**3/التهديدات البيئية (الإيكولوجية)**: وتتضمن كل تهديد يمس الحيز (المحيط) الذي نعيش فيه سواء كان يابسة، أو ماء، أو هواء. ومن أعظم المشكلات البيئية ظاهرة الاحتباس الحراري، التصحر، الانقراض الحيواني والنباتي، النفايات الصناعية المشعة والكيماوية، والاستهلاك المفرط لمصادر الطاقة غير المتجددة (النفط، الفحم الحجري، الغاز الطبيعي والصخري)، الأعاصير...

ما يمكن استخلاصه من هذا العنصر أن التهديدات الأمنية أصبحت عالمية، وأقل وطنية فانتشارها الواسع يعرض أمن الإنسانية كافة للخطر، علاوة على أمن الدول.[3]

4/**التهديدات الثقافية والتكنولوجية**:أنتجت العولمة تأثيرات متعددة وفي مجالات ثقافية مختلفة من أبرزها مشكلة الهوية، والتعددية الثقافية. وفي هذا الإطار يعيش العالم هيمنة ثقافية غربية، ومواجهة بين الهويات المختلفة؛ إذ تتعرض الخصوصية الثقافية لهجوم العولمة الثقافية الغربية.[4] كما أنه –وفي ظل الثورة الهائلة لتكنولوجيا الإعلام والمعلومات، والاتصالات التي يشهدها العالم اليوم–، أصبحت المعرفة، والاختراع والابتكار أساس الثروة والنفوذ، فقد أصبح التقدم يقاس بمدى القدرة على مواكبة التطور التقني، ما فرض تحديات كبرى على الدول النامية بصفة خاصة.[5] ومن بين مظاهر خطر التكنولوجيا على الأمن الإنساني انتشار الجريمة المنظمة التي تدخلت التكنولوجيا في تنفيذها.[6]

---

[1]– جراية الصادق، "تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد 08، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حمة لخضر، الوادي، (الجزائر)، ص. 23.

[2]– محسن العجمي بن عيسى، مرجع سابق، ص. 74.

[3]– أسماء رسولي، مرجع سبق ذكره، ص. 74.

[4]– محسن العجمي بن عيسى، مرجع سبق ذكره، ص. 75.

[5]– أسماء رسولي، مرجع سبق ذكره، ص. 72.

[6]– خولة يوسف، أمل يازجي، مرجع سابق، ص. 536.

**شكل مخطط التهديدات الأمنية**

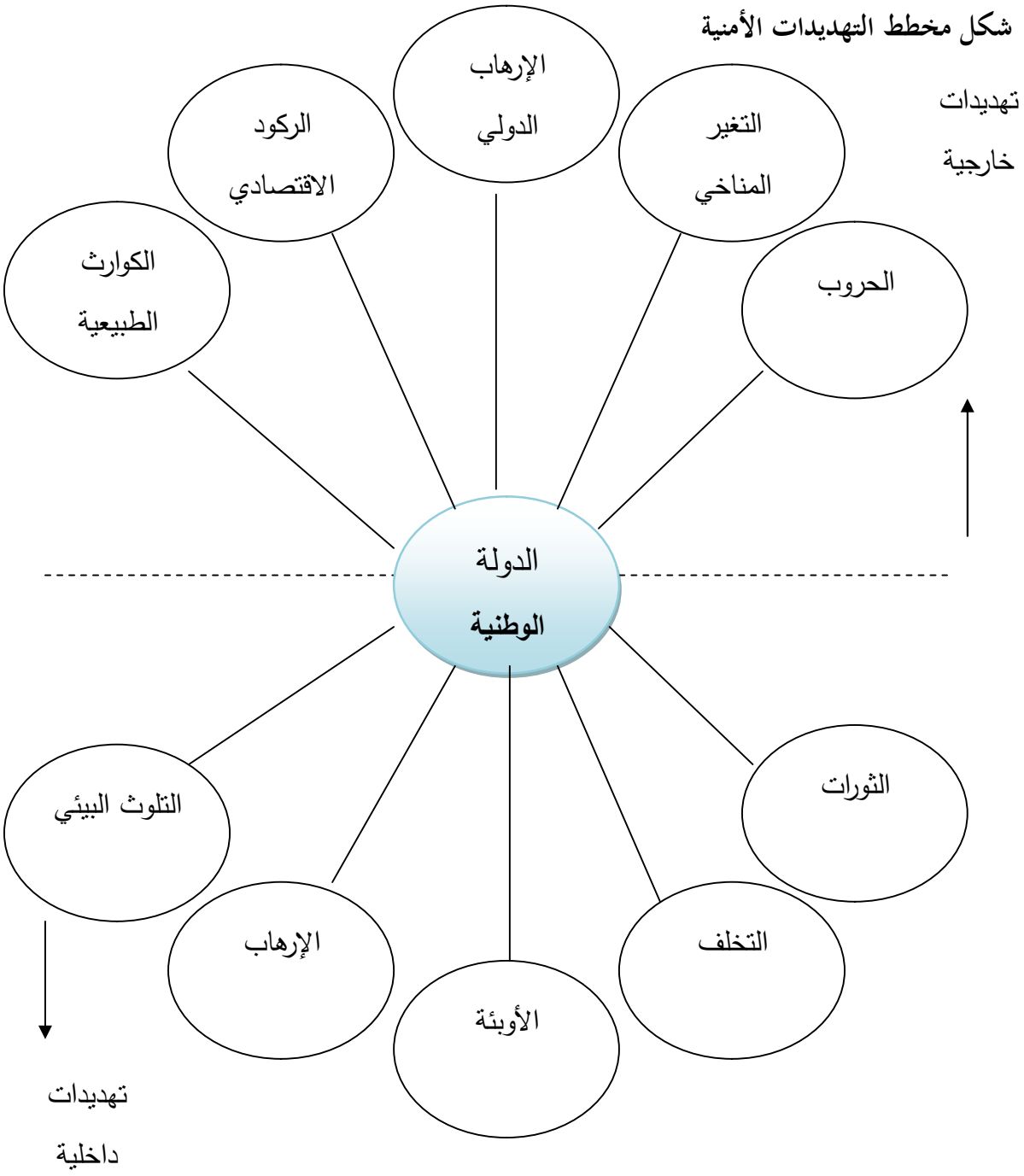


**المصدر**: أحمد محمد أبو زيد، "الأمن والتنمية: ارتباطات نظرية"، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر السنوي الأول للعلوم الاجتماعية والإنسانية، الموسوم بـ: "من النمو المعاق إلى التنمية المستدامة"، تنظيم المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة (قطر)، 24-26 مارس 2012، ص 11.

**المطلب الثاني: تعريف التنمية**

نشأت ظاهرة التنمية مع نشأة المجتمع البشري، غير أنها لم تحظ بأهمية كبيرة من البحث، إلا بعد الحرب العالمية الثانية، نظرا لأن المجتمع الدولي انقسم إلى دول فقيرة وأخرى غنية.

**الفرع الأول: التنمية لغة واصطلاحا**

عرف تحديد مفهوم التنمية اختلافا بين الدارسين، وذلك باختلاف الرؤى والزوايا المتعددة التي يتم من خلالها دراسة المفهوم، وتحديد أبعاده.

**أولا:التنمية لغة**

يشير ابن منظور في معجم لسان العرب إلى الفعل نمى: النماء: الزيادة، نمى ينمي نميا ونُميا ونماء: زاد وكثر، وربما قالوا ينمو نموًا. قال ابن بري: ويقال نماه الله، فيُعدّى بغير الهمزة، ونماه فيعديه بالتّضعيف.

وأنميت الشيء ونميته: جعلته ناميا، ونميت الشيء عن الشيء: رفعته عليه وكل شيء رفعته فقد نميته.[1] أما المنجد في اللغة فيبين أن المفهوم بكلمة تنّمى-تنمّيًا (نمي) الشيء: ارتفع من موضعه إلى موضع آخر.[2] كما جاء في القاموس المحيط أن المصطلح نما ينمو نموا يعني : زاد و-الخضاب: ازداد حمرّة وسواداً، نمى ينمي نمياً ون ونماء ونمية، وأنمى ونمى و-النار: رفعها وأشبع وقودها، ونَمّيته ونمّيته: رفعته، وعزوته، وانتمى إليه، انتسب، و-البازي: ارتفع من موضعه إلى آخر.[3]

أما في Oxford Advanced learn's dictionary يشير مصطلح التنمية إلى:

Developement : The process of producting creating something new or more advanced : a new or advanced product.[4]

وتعني:عملية انتاج وتحول شئ جديد أو أكثر تقدما.

وفي Dictionnaire D'économie et de sources sociales

فمفهوم التنمية يدل على:

Développement : Transformation des structures démographiques économiques, et sociales qui généralement accompagnent la croissance.[5]

---

[1]- ابن منظور، مرجع سابق، ص. 342.

[2]- المنجد في اللغة، مرجع سابق، ص. 293.

[3]- الفيروز أبادي، **القاموس المحيط**، القاهرة: دار الحديث، د ط، 2008، ص. 1655.

[4] – Sally Wehneir, **Oxford**, Bixth Edition imuring press, New York, 2000, p 344.

[5] – Med Cherif Ilmane, **Dictionnaire d'économie et de sociale**, Berti Edition, Alger, 2009, p 277.

وتعني: التحول في الهياكل الديمغرافية الاقتصادية والاجتماعية التي تصاحب النمو بشكل عام.

**أ- التنمية في الإسلام**

أما مفهوم التنمية في الإسلام فقد حظي باهتمام كثير من الفقهاء المسلمين الذين أظهروا أنها ليست عملية إنتاج فحسب، وإنما هي عملية كفاية في الإنتاج مصحوبة بعدالة في التوزيع، وأنها ليست عملية مادية فقط، وإنما هي عملية إنسانية تهدف إلى تنمية الفرد وتقدمه في المجالين المادي والروحي[1]، فقد جاء بما تم التعبير عنه في الكتابات الاقتصادية الحديثة "بعمارة الأرض"، و"استثمار خيراتها"، وحاول في هذا الصدد الكتاب الإسلاميين اشتقاق مفهوم التنمية من خلال النصوص القرآنية التي ورد منها:[2]

[هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ].[3]

[وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلا مَا تَشْكُرُونَ].[4]

[وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا].[5]

والإسلام ينظر إلى الحياة الإنسانية على أساس أن المجتمع يتكون من أفراد لهم صفات فردية وعلاقات اجتماعية مما يتوجب توفير حاجات فردية وحاجات عامة:

- **الحاجات الفردية**: هي التي تضمن للإنسان حياته، وكرامته، وقدراته، على الاستمرار في عمارة الأرض، وهي الطعام والشراب واللباس والسكن والأمن.
- **الحاجات العامة**: وهي التي تسهم في قيام مجتمع قوي من جميع النواحي الصحية والثقافية، والتربوية، والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية ليؤدي دوره في هذه الحياة.

كما جاء في كتاب "علي بن أبي طالب" رضي الله عنه إلى واليه في مصر: "وليكن نظرك على عمارة

---

[1]- إبراهيم العسل، **التنمية في الإسلام مفاهيم – مناهج وتطبيقات**–، د ط، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 1، 1996، ص. 64.

[2]- زليخة بلحاشي، "التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي"، أطروحة لدكتوراه (علوم) في الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، (غير منشورة)، جامعة منتوري قسنطينة، (الجزائر)، 2017، ص. 85.

[3]- **القرآن الكريم**، سورة هود، الآية 61.

[4]- **القرآن الكريم**، سورة الأعراف، الآية 10.

[5]- **القرآن الكريم**، سورة الإسراء، الآية 07.

الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة ومن طلب الخراج من غير عمارة أخرب البلاد".[1]

وقد اقترح "عبد الرحمن يسري أحمد" الباحث في الشأن الاقتصادي الإسلامي مفهوما جديدا للتنمية يعتقد أنه يبرز معا الناحيتين العقائدية والاقتصادية في المنظور الإسلامي حيث يقول: "**التنمية تغيير هيكلي في المناخ الاقتصادي ،والاجتماعي يتيح تطبيق الشريعة الإسلامية، والتمسك بعقيدتها، ويعبئ الطاقات البشرية للتوسع في عمارة الأرض، والكسب الحلال بأفضل الطرق الممكنة في إطار التوازن بين الأهداف المادية، والأهداف غير المادية**".[2]

**ب- التنمية في المعاجم والقواميس السياسية والاقتصادية**

يشير معجم "القانون الدولي" لـ "عمر سعد الله" إلى مفهوم التنمية بقوله: "**يعبر لفظ التنمية عن عملية تحقيق لجميع حقوق الإنسان الفردية**". ويضيف "عمر سعد الله" قائلا: "**أما في المجال العلمي فإن مفهوم التنمية ظهر بداية في علم الاقتصاد حيث استعمل للدلالة على مجموعة من التغيرات في مجتمع معين بهدف اكتساب ذلك المجتمع القدرة على التطور، ومنذ ستينات القرن العشرين نفذ مصطلح التنمية إلى حقل السياسة، وظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية اتجاه الديمقراطية**".[3]

أما معجم المصطلحات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية فيشير إلى مفهوم التنمية بأنه: "**مصطلح أو مفهوم يدل على التقدم، والرقي في مجال ما من خلال إتباع خطة أو برنامج لتطوير ونمو قطاع من القطاعات**".[4]

من الملاحظ أن جل التعاريف التي تناولت مصطلح التنمية أشارت على أنه يرمي إلى التطور، والانتقال من حالة أدنى إلى حالة أرقى لأي ظاهرة من الظواهرالإنسانية، والاجتماعية.

**ثانيا:التنمية في الاصطلاح**

برز مفهوم التنمية Development بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية؛ حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني "آدم سميث" "Adam Smith" -في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، وحتى الحرب العالمية الثانية- إلا على سبيل الاستثناء. فالمصطلحان اللذان استخدما للدلالة على

[1]- إبراهيم العسل، مرجع سبق ذكره، ص. 65-66.

[2]- زليخة بلحاشي، مرجع سبق ذكره، ص. 87.

[3]- عمر سعد الله، مرجع سابق، ص. 143.

[4] -Hossam El-Dine Arab, **Glossary politique and Diplomatic and economic terms**, Dar El Aloom, Egypt, 2011, p 100.

حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا التقدم الاقتصادي Economic Progress، أو التقدم المالي Financial Progress.[1]

ومن التعاريف الاصطلاحية التي تناولت مفهوم التنمية ما يلي:

يعرفها "صلاح العبد" بأنها: "**عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعاته، وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشاكل المجتمع، ورفع مستوى أبنائه اجتماعيا، واقتصاديا وصحيا وثقافيا، ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل لكافة الموارد الطبيعية، والبشرية، والفنية، والمالية المتاحة**".

أما "عبد الهادي الجوهري" فيقول بأنها: "**التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية، والاقتصادية من خلال إيديولوجية معينة لتحقيق التغير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها، إلى حالة مرغوب الوصول إليها**".[2]

- التنمية عملية مجتمعية واعية، ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية، وإحداث تغييرات سياسية، واجتماعية، واقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع، وتحسين لنوعية الحياة فيه.[3]

- التنمية عنصر أساسي للاستقرار، والتطور الإنساني، والاجتماعي. وهي عملية تطور شامل أو جزئي مستمر، وتتخذ أشكالا مختلفة تهدف إلى الرقي بالوضع الإنساني إلى الرفاه، والاستقرار، والتطور بما يتوافق مع احتياجاته، وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية، والفكرية.[4]

يظل تعريف التنمية مرتبطا دوما بالخلفية العلمية والنظرية السياسية، والاقتصادية التي يقتنع بها صاحب التعريف، فعلماء الاقتصاد مثلا يعرفون التنمية بأنها: "**الزيادة السريعة في مستوى الإنتاج والدخل القومي**". في حين يرى علماء علم الاجتماع أن التنمية: "**تغيير اجتماعي مقصود، ومخطط يستهدف تغيير السلوكيات، والثقافات حتى تكون إيجابية ومنفتحة ومرنة ومنتجة**..." بينما يرى علماء السياسة بأن التنمية هي: "**علمية إقامة المؤسسات السياسية**

---

[1]– صليحة مقاوسي، هند جمعوني، "نحو مقاربات نظرية لدراسة التنمية الاقتصادية"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني الموسوم بـ: قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، (الجزائر)، 2010، ص. 03.

[2]– إبراهيم العسل، مرجع سبق ذكره، ص. 61.

[3]– أسامة عبد الرحمن، **تنمية التخلف وإدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد**، ط 1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ، 2003، ص. 17.

[4]– مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، **التنمية المستدامة مفهومها – أبعادها – مؤشراتها**، ط 1، القاهرة: دار الكتب المصرية، 2017، ص. 66.

**والتزامها بالنهج الديمقراطي، وإتاحتها مشاركة المواطنين في صنع القرارات**..." أما علماء البيئة فيهتمون في تعريفهم للتنمية بالبعد البيئي، والمحافظة على البيئة من كافة أنواع التلوث.[1]

**ثالثا: تطور مفهوم التنمية من المفهوم الاقتصادي إلى المفهوم الإنساني**

ركزت مفاهيم التنمية، والتخلف في أواخر الأربعينيات إلى أواخر الستينات على جانب "النمو الإقتصادي". فقد كان شائعا آنذاك أن البلدان النامية؛ هي تلك التي ينخفض فيها مستوى الدخل الفردي كثيرا بالقياس إلى مستواه المتحقق في البلدان المتقدمة. وعرفت التنمية بأنها: "**الزيادة السريعة، والمستمرة في مستوى الدخل الفردي عبر الزمن**". واستنادا إلى خبرة الدول المتقدمة في مراحل تطورها المبكرة، وإلى معدلات التزايد السكاني في الدول النامية عرفت التنمية بأنها: "الحالة التي يصبح فيها الاقتصاد القومي قادرا على توليد زيادات متواصلة في الناتج القومي الإجمالي بمعدل يتراوح بين 5% و7% سنويا، وهو ما يعني تحقيق زيادة متواصلة في مستوى الدخل الفردي الحقيقي بمعدل يتراوح بين 2% و4% سنويا.[2]

إلا أنه، وعلى الرغم من أهمية تحقيق أمور أخرى مثل محو الأمية، والقضاء على الأمراض، ونشر التعليم.إلخ، إلا أن النظرة الاقتصادية كانت النظرة الغالبة، مما جعل مفهوم التنمية الاقتصادي مرادفا لمفهوم التنمية العام، خاصة مع صدور كتاب "**مراحل النمو الاقتصادي**" لعالم الاقتصاد الأمريكي "والت روستو" "Walt ROUSTOU" سنة 1959.[3]

وخلال عقدي السبعينات، والثمانينات أدرك باحثوا الإقتصاد بأنه من الممكن لدولة أن تشهد نموا اقتصاديا سريعا لكنها تظل متخلفة. مما عزز القناعة بأن التنمية الاقتصادية لوحدها غير كافية للنهوض بالتنمية الشاملة للبلد، ومن هنا أتت ضرورة إجراء مقاربات متعددة الاختصاصات تأخذ في الحسبان الأبعاد الثقافية، والاجتماعية، والإنسانية للخروج من اختزال التنمية في نمو الثورة المادية.[4] لتأتي بعدها مسيرة التنمية البشرية بعد أن طفت على السطح السياسي قضية الحريات الديمقراطية، والمشاركة الشعبية السياسية. فقد تبين أن التنمية لا تتم إلا بمشاركة الأغلبية المحرومة من المطالبة بحقوقها، وإشراكها في صنع، واتخاذ القرارات، وتبني مبادئ الحكم

---

[1]– مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، المرجع نفسه، ص ص. 66-67.

[2]– إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**، ط 1، القاهرة: دار الشروق، 2000، ص. 13.

[3]– المرجع نفسه، ص. 14.

[4]– رحالي حجيلة، "بوخالفة رفيقة، التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر"، **مجلة دراسات في التنمية والمجتمع**، العدد 3، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، (الجزائر)، جوان 2016، ص. 43.

الديمقراطي الذي انتشر بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، وانهيار جدار برلين، وتأكد ضرورة تحرير الفرد والمجتمع من القيود التي فرضها غياب الديمقراطية على الشعوب.

إضافة إلى اهتمام كثير من التقارير والدراسات بالتنمية التي وضعت الإنسان (البشر) في بؤرة اهتمام المخططين، وصناع السياسات في البلدان النامية، بغية صنع بيئة ملائمة لكافة البشر كي يتمتعوا بحياة كريمة. ومن هنا ظهور مفهوم التنمية البشرية الذي تمحور حول تنمية البشر، وهو المفهوم الموسع للتنمية التي كانت تقتصر فقط على الجانب الاقتصادي.[1]

**رابعا:التنمية البشرية**

أولت هيئة الأمم المتحدة اهتماما خاصا بمفهوم التنمية البشرية منذ عام 1990 عندما أصدرت أول تقرير لها في هذا المضمون عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، والذي عرف التنمية البشرية بأنها: "**عملية توسيع اختيار الأشخاص، من حيث المبدأ يمكن أن تكون هذه الخيارات محدودة وتتغير بمرور الوقت. فالتنمية تتميز بثلاث مستويات أساسية فالناس يجب أن يعيشوا حياة طويلة وصعبة لاكتساب المعرفة، والحصول على الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق**".[2]

وقد اعتمدت هيئة الأمم المتحدة في "**دليل التنمية البشرية**"، وهو متوسط يبنى على ثلاث مؤشرات قابلة للمقارنة بين الدول المختلفة وهي:

**1**/ العمر المتوقع عند الميلاد؛ أي المتوسط الافتراضي لعمر الفرد في الدولة، وهو مؤشر يعكس مستوى أوضاع الصحة، والتغذية.

**2**/ معدل القراءة، والكتابة، والتعليم والثقافة، وهو يعبر عن مستوى المعرفة في الدولة.

**3**/ نصيب الفرد المالي (الحقيقي) من الدخل المحلي، وهو مؤشر لمستوى معيشة ورفاهية الفرد في المجتمع من الموارد اللازمة لحياته.[3]

وتتراوح قيمة دليل التنمية البشرية بين الصفر (0) الحد الأدنى وواحد صحيح (1) الحد الأقصى بحيثإذا كانت:

---

[1]– إبراهيم العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 34–35.

[2] –UNPD, **Human development report 1990**, New York, Oxford University press, 1990, p 09.

[3]– رحالي حجيلة، بوخالفة رفيقة، مرجع سبق ذكره، ص. 45.

- قيمة دليل التنمية أقل من 0.5 يعني أن التنمية البشرية في الدولة ضعيفة.
- قيمة دليل التنمية من 0.5 إلى 0.8 يعني أن التنمية البشرية في الدولة متوسطة.
- قيمة دليل التنمية أكبر من 0.8 يعني أن التنمية البشرية في الدولة عالية.[1]

**الفرع الثاني: المصطلحات المشابهة لمفهوم التنمية**

يقع الكثير من الباحثين والأكاديميين في مغالطات، وأخطاء في تتبعهم لموضوع التنمية ذلك أن مصطلح التنمية يتداخل في بعض معانيه مع عدة مصطلحات مشابهة له.

**أولا:التنمية والنمو Development and Growth**

يُنظر للنمو على أنه: "عملية تلقائية تحدث من غير تدخل من جانب الإنسان، فضلا على أن النمو في الغالب يحدث عن طريق التطور البطيء، والتحول التدريجي، لذلك نجد أن معظم التغيرات الناتجة عن النمو تعتبر سطحية وبسيطة، وتعبر عن التغيرات الكمية وليست الكيفية، وتحدث ظاهرة النمو في جميع المجتمعات على اختلاف مستوياتها الاجتماعية، والاقتصادية، والحضارية". أما التنمية فتحتاج إلى دفعة قوية ليخرج المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم، والنمو[2] وفق خطط مدروسة، وفي حدود زمنية معينة.[3]

**ثانيا: التنمية والتقدم Development and Progress**

يُعرف التقدم بأنه: "**التحول من حالة أفضل وانتقال المجتمع البشري من مستوى إلى مستوى أرقى من حيث؛ المقدرة الإنتاجية (التقدم الاقتصادي)، والسيطرة على الطبيعة (التقدم العلمي والتكنولوجي، والثقافة، والعلاقات الإنسانية (التقدم الاجتماعي)**".

كما يعرف التقدم بأنه: "**ظاهرة اجتماعية حضارية وهي نتاج الجهود الاجتماعية ولا يمكن أن تفسر بعوامل لا صلة لها بالحضارة**"، **بينما تشير التنمية إلى توسيع الخيارات ففي كل يوم يمارس الإنسان خيارات متعددة بعضها اقتصادي، وبعضها سياسي، وبعضها تلقائي.**"[4] فالتقدم يأتي كمرحلة أخيرة ونهائية، أما التنمية فهي عملية سريعة، وتراكمية، ودائمة خلال فترة من الزمن.[5]

---

[1]– رحالي حجيلة، بوخالفة رفيقة، المرجع نفسه، ص. 46.

[2]– غازي محمود ذيب الزعبي، **البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن**، بيروت: عالم الكتب الحديث نشر والتوزيع، ط 1، 2010، ص. 26.

[3]– إبراهيم العسل، مرجع سبق ذكره، ص. 59.

[4]– غازي محمود، ذيب الزعبي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 22–27.

[5]– صليحة مقاوسي، هند جمعوني، مرجع سبق ذكره، ص. 04.

**ثالثا:التنمية والتغير Development and Change**

التغير لا يؤدي بالضرورة إلى التقدم، والارتقاء، ولا يفترض فيه الأحسن على طول الخط، وإنما قد يكون تغيرا إلى الأسوأ. بينما التنمية يفترض سيرها في خط واضح متجه نحو الأمام يميزها عما كانت عليه، كما تفترض حكما تقييميا يصفها بأنها تسير نحو الأفضل.[1]

**رابعا:التنمية والتحديث Development and Modernization**

كثيرا ما يحدث الخلط بين مفهومي التنمية، والتحديث، فالتنمية تعني: "**الزيادة في القدرة الإنتاجية بشكل يرفع مستوى المعيشة ماديا، وثقافيا مصحوبا بقدرة، وذاتية متزايدة على حل مشاكل التنمية. أما التحديث فهو جلب رموز الحضارة الحديثة، وأدوات الحياة العصرية مثل؛ التجهيزات التكنولوجية، والمعدات الآلية، والسلع الاستهلاكية**"[2]. كما تمتد ظاهرة التحديث إلى الفكر، والثقافة المجسدة أساسا في الصياغة المتطورة للفكر، والثقافة بما يتماشى وحياة الأفراد الواقعية، وفي عصرنا وسائل التحديث الفعالة هي وسائل الإعلام، والشبكة العنكبوتية.[3]

**الفرع الثالث: أبعاد وأشكال التنمية**

تعددت أبعاد وأشكال التنمية باعتبارها ديناميكية تمس جميع القطاعات المجتمعية داخل الدولة وخارجها.

**أولا: أبعاد التنمية**

يمكن تحديد أربعة أبعاد متكاملة للتنمية لابد من مراعاتها عند ممارسة التنمية وهي كالآتي:

- **التنمية كعملية Process**: التنمية عبارة عن عملية ديناميكية لها أهداف مكونة من مجموعة من المراحل والخطوات المتفاعلة والمتداخلة معا. ففي هذه العملية يكون التركيز على التغييرات المتتالية التي من خلالها ينتقل المجتمع من النمط البسيط، إلى النمط الأكثر تعقيدا. وهي بذلك تؤكد الآثار الاجتماعية، والنفسية على الأفراد.

[1]- إبراهيم العسل، مرجع سبق ذكره، ص ص. 59-60.

[2]- صليحة مقاوسي، هند جمعوني، مرجع سبق ذكره، ص. 04.

[3]- عامر مصباح، **معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، ط 1، الجزائر: المكتبة الجزائرية بوداود، 2005، ص. 46.

### ❖ التنمية كمنهج Method

التنمية منهج يجب التحرك وفق اتجاهه.[1] والمنهج هو عبارة عن مجموعة من الخطوات الفكرية، والعملية. أيضا التنمية تعتبر اتجاها نحو الفعل، وهي بهذا تتضمن معنى العملية مع التركيز على المرحلة النهائية، وليس على عملية التتابع. فهي إذن وسيلة لتحقيق غاية.[2]

### ❖ التنمية كبرنامج Program

أثناء تطبيق التنمية يجب التركيز على مجموعة من الأنشطة تمثل مضمون البرنامج الذي يصبح هدفا في حد ذاته[3]، من خلال تحديد مؤشرات الآثار الناجمة عن التخلف، ومحاولة وصنع الحلول، والتصورات المقترحة للتخلص منه.[4]

### ❖ التنمية كحركة Movement

تحمل التنمية معنى الالتزام وتكون التنمية موجهة نحو التقدم، وتصبح نوعا من التنظيم.[5]

**ثانيا: أشكال التنمية**

لإحداث التنمية في مجتمع ما، أو دولة ما لابد أن يتم إحداث التنمية في جميع المجالات الآتية:

**أ- التنمية الاقتصادية Development Economic**

تشير التنمية الاقتصادية إلى إحداث تغييرات في بعض المتغيرات الاقتصادية التي تؤدي إلى تحقيق معدلات سريعة لنمو خلافا على معدلات النمو الطبيعي. حسب اعتقاد المنظر "سيل سو فورداتو" Silso "FOURDATO" فإن التنمية الاقتصادية هي: " **تلك التنمية التي تهتم بالبحث في أساليب الزيادة الدائمة لإنتاجية العمل، وآلياته، وانعكاسات هذه الإنتاجية على تنظيم الإنتاج، والتوزيع، وتوظيف الناتج القومي**".

بينما يعرفها "صلاح الدين نامق" بتركيزه على مراحل النمو التاريخي بقوله: "**التنمية عملية تطويرية تاريخية طويلة الأمد، يتطور خلالها الاقتصاد القومي من اقتصاد ساكن إلى اقتصاد متحرك، يزيد فيه الدخل القومي، ودخل الفرد في المتوسط**".[6]

---

[1]- مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، مرجع سبق ذكره، ص. 69.

[2]- عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص. 154.

[3]- مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، مرجع سبق ذكره، ص. 69.

[4]- غازي محمود ذيب الزعبي، مرجع سبق ذكره، ص. 27.

[5]- مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص. 69-70.

[6]- سفيان منصوري، مرجع سابق، ص. 54.

فالتنمية الاقتصادية لا تنطوي فقط على تغييرات اقتصادية معينة، بل تتضمن كذلك تغييرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية.[1]

ومن المؤشرات الاقتصادية التي يمكن استخدامها في قياس مدى تقدم، أو بطء، أو تخلف عملية التنمية في دولة، ما نذكر ما يلي:

- ✓ متوسط الدخل الفردي.
- ✓ متوسط الدخل الأسري.
- ✓ متوسط الدخل القومي.
- ✓ حجم قطاع الزراعة والصناعة.
- ✓ مدى وفرة الموارد الطبيعية.
- ✓ نسبة توظيف رأس المال.[2]
- ✓ معدلات الاستيراد والتصدير.
- ✓ حجم الدين الخارجي.
- ✓ القيمة الشرائية للعملة.[3]

**ب- التنمية الاجتماعية Development Social**

تُعرف التنمية الاجتماعية على أنها: "تلك العملية الديناميكية التي تتم على مستوى المجتمعات في الريف، والمدينة وفق سلسلة من التغيرات توجه إلى بنية المجتمع، ووظائفه باستشارة سكان المجتمع حتى يدركوا بأنفسهم ، ومشاكلهم وبالتالي التشخيص لمشكلات كوحدة واحدة، واستثمار كافة الموارد الطبيعية، والحكومية في المجتمع الأكبر". لذلك فإن مصطلح المجتمع من المصطلحات المحورية حول قضايا التغيير منها تنمية المجتمع.

وترمز التنمية الاجتماعية إلى رفاهية الأفراد، وذلك بأنها: "**تلك التنمية التي تسعى للارتقاء بالجانب الاجتماعي للأفراد، وتحسين مستوياتهم، وهذا بتبني سياسات اجتماعية محاسبة**".[4]

وتُتبنى التنمية الاجتماعية من أجل تحقيق الأهداف التالية:

---

[1]- غازي محمود ذيب الزعبي، مرجع سبق ذكره، ص. 30.

[2]- مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، مرجع سبق ذكره، ص. 93.

[3]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4]- سفيان منصوري، مرجع سبق ذكره، ص. 55.

- خلق مجتمع متطور من خلال التحول من مجتمع تقليدي، إلى مجتمع متقدم.
- تحسين التعليم، والوضع الاجتماعي للأفراد لمساعدتهم على حل مشاكلهم.
- حل المشاكل المتعلقة، والناتجة عن التنمية الاقتصادية كالانتقال من المجتمع الريفي إلى الحضري، والتي قد تزيد من نسبة البطالة.
- غرس قيم التعاون، وأداء الواجب داخل الأسرة والمجتمع.[1]

### ج- التنمية السياسية Development Politic

ظهر مفهوم التنمية السياسية بشكل واضح مع مطلع الستينات، ففي جوان 1959 عقدت "لجنة السياسات المقارنة" التابعة لمجلس بحوث العلوم الاجتماعية الأمريكي "SSRC" برئاسة "غابريال ألموند" "Gabriel ALMOND" مؤتمرا حول "التحديث السياسي"، وخلال ذلك صاغت اللجنة أول برنامج لها حول التنمية السياسية. ويرجع اهتمام العلماء، والمفكرين بهذا الموضوع إلى اتساع دوائر البحث العلمي، وامتداد نشاط الدارسين – بعد الحرب العالمية الثانية – إلى دول العالم الغربي والعالم الثالث على وجه التحديد. إضافة إلى تغير نظرة الباحثين إلى ظواهر، ومعطيات الحياة السياسية، وتطور منهجيات البحث والدراسة في العلوم السياسية، بفضل الثورة السلوكية التي اجتاحت العلوم الاجتماعية بشكل عام، والعلوم السياسية بوجه خاص.[2]

وبناء على ذلك، اتخذ مفهوم التنمية أبعادا نظرية ومنهجية مختلفة أفرزت ظهور عدة اجتهادات، وتصورات لتحديد مفهوم التنمية السياسية. ولقد جمع الباحث "لوسيان باي" "Lossiane PYE" تلك الاجتهادات عام 1965 في قائمة شاملة نسبيا ضمن كتابه "جوانب التنمية السياسية"، تضمن عدة تعريفات منها:

- "**التنمية السياسية شرط مسبق لتحقيق التنمية الاقتصادية**"، فهذا التصور يفرض لتحقيق التنمية الاقتصادية لابد من تهيئة المناخ السياسي؛ وذلك من خلال تحقيق الاستقرار السياسي وتطبيق القانون، وهذا ما أشار إليه الباحث "إيزنستات" "S.N. EISENSTAT" بأنها: "**هدف وقرار سياسي أكثر منها مسألة تتعلق بالحياة الاقتصادية**".[3]

---

[1]- مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، مرجع سبق ذكره، ص. 95.

[2]- كاظم علي مهدي، "التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي في العراق"، **مجلة دراسات دولية**، العدد 56، العراق، 2003، ص. 123.

[3]- عائشة عباش، **إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي تونس نموذجا**، برلين: المركز الديمقراطي العربي للنشر، ط 1، 2017، ص. 14.

- التنمية السياسية هي:"**بناء الدولة القومية وذلك من خلال وجود سلطة مركزية واسعة الاختصاصات، ونمو القدرة على تنظيم للدولة واتساع اختصاصاتها، وامتداد نفوذها، ووجود مفهوم محدد للمواطنة، وتتحقق هذه الخصائص بتتحقق التنمية السياسية**"[1]

**د: التنمية المستدامة Sustainable Development**

جاء مصطلح التنمية المستدامة بعد ظهور مقومات استمرارية عملية التنمية التي تتلخص فيما يلي:

- توفير الإطارات الإدارية الكفؤة لإدارة مشاريع التنمية.
- توفير ميزانية مالية تساهم في استمرار عجلة التنمية.
- إشراك المجتمع بكافة مستوياته في عملية التنمية.
- إشراك، ومساهمة المجتمع المدني في عملية التنمية داخل الدولة.[2]

أدى الاندفاع لزيادة النمو الاقتصادي –من خلال التكنولوجيات المستوردة وأنواع الصناعات المستحدثة– إلى تلوث البيئة في الدول النامية، وإلحاق أضرار بالغة بالموارد المتاحة، خاصة الأرض، والمياه والهواء من جهة، وأدى تزايد معدلات الفقر في الدول النامية إلى الإسراف في قطع الأشجار، وإهدار الثروة الغابية، واستخدام المياه الملوثة فضلا عن التعرض للمبيدات الزراعية التي تشكل خطرا على حياة البشر من جهة أخرى. كل هذه العوامل ساعدت في ظهور ما يسمى بالتنمية المستدامة؛ ذلك المفهوم الذي يأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين الفقر والبيئة.[3] في ذات السياق، جاءت دراسة بعنوان "**حدود النمو**" قُدمت في نادي روما عام 1972، تم من خلالها توضيح مستقبل العالم استنادا إلى المعطيات الاقتصادية، والبيئية التي أوضحت أن الأنماط السائدة في العالم الخاصة بالاستهلاك والإنتاج، واستمراريتها حتما ستؤدي إلى استنزاف شبه كامل للموارد الطبيعية، كما سينتج عنه تدمير لل محيط الأيكولوجي نتيجة التلوث البيئي.[4]

ومع بداية الثمانينات من القرن العشرين ازدادت النداءات العالمية بشأن المخاطر البيئية، ما عجل بظهور مفهوم جديد للتنمية من خلال تقرير اللجنة العالمية للبيئة، والتنمية بعنوان "مستقبلنا المشترك" " Our

[1]– عائشة عباش، المرجع نفسه، ص. 15.

[2]– مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، مرجع سبق ذكره، ص. 80.

[3]– إبراهيم العيسوي، مرجع سابق، ص. 31.

[4]– ديب كمال، **أساسيات التنمية المستدامة**، د ط، الجزائر: دار الخلدونية، 2015، ص. 18.

Common Future" الذي نشر لأول مرة عام 1987.[1] وقدم تعريفا للتنمية المستدامة بأنها: "تلك التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر ،دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على إشباع حاجياتها".[2]

تعرفها "وفاء أحمد عبد الله" بأنها: "**مجموعة السياسات التي تتخذ للانتقال بالمجتمع إلى وضع أفضل باستخدام التكنولوجيا المناسبة للبيئة لتحقيق التوازن بين الموارد الطبيعية، وهدم الإنسان لها، في ظل سياسة محلية وعالمية للمحافظة على هذا التوازن**".

يرى "ماهر أبو المعاطي" بأنها: "**تنمية حقيقية مستمرة ومتواصلة هدفها وغايتها الإنسان، تؤكد على التوازن بين البيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يسهم في تنمية الموارد الطبيعية، وتمكين وتنمية الموارد البشرية، وإحداث تحولات في القاعدة الصناعية، والتنمية على أساس علمي مخطط وفق إستراتيجية محددة لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل على أساس المشاركة المجتمعية، مع الإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات**".[3]

كما عرفت التنمية المستدامة في المبدأ الثالث الذي أقره مؤتمر البيئة والتنمية في "ريو دي جانيرو" – البرازيلية – عام 1992 على أنها: "**ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل**".[4]

توسع مفهوم التنمية المستدامة منذ مؤتمر "ريو" عام 1992 حيث تحددت أبعاد هذا المفهوم بدقة وهي: النماء الاقتصادي، التطور الاجتماعي، وحماية البيئة.[5]

- **البعد الاقتصادي (الدعامة الاقتصادية)**

الدعامة الاقتصادية تهتم بكل ما يحقق استدامة النمو دون المساس بسلامة البيئة وموردها وخلق فرص العمل والتشغيل، بما لا يؤدي إلى تركيز الثروة في يد أقلية وإفقار غالبية أفراد المجتمع. كما أن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يشير إلى تغيير لتكوين الاقتصاد الوطني بالوصول إلى موارد طبيعية جديدة، وتحقيق زيادة في

---

[1]– ديب كمال، **أساسيات التنمية المستدامة**، المرجع نفسه، ص. 19.

[2]– مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، مرجع سبق ذكره، ص. 81.

[3]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4]– العايب عبد الرحمن، "التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة"، أطروحة لدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010، ص. 12.

[5]– شكراني الحسين، "مؤتمرات: من مؤتمر ستوكهولم 1972 إلى ريو + 20 لعام 2012 مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية"، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العدد 64، بيروت، 2013، ص. 151.

متوسط دخل الفرد. وبذلك تتضح التنمية لأي مجتمع من خلال رؤية تقدم المجتمع اقتصاديا عن طريق الموارد الطبيعية المتاحة والمؤسسات والمنشآت والنقل، والمواصلات والمياه والاستثمار والادخار.[1]

إن أهم نقطة في البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة هو ما بات يعرف بالتجارة العادلة (المتكافئة) Fair Trade، هي تجارة تحاول الربط بين منتجي بلدان الجنوب ومستهلكي الشمال، وتعد منتجات الموز، القهوة والكاكاو أهم ثلاثة فروع هذه التجارة.[2]

- **البعد الاجتماعي (الدعامة الاجتماعية)**

الدعامة الاجتماعية للتنمية المستدامة تتمثل في تحقيق العدالة في التوزيع، وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة، والتعليم إلى مستحقيها، والمساواة في النوع الاجتماعي، والمحاسبة السياسية، والمشاركة الشعبية، والقضاء على الفقر، والتخلف.[3]

- **البعد البيئي (الدعامة البيئية)**

على اعتبار أن البعدين الاقتصادي، والاجتماعي للتنمية كانا محل اهتمام الدارسين لقضايا التنمية، ونظرياتها (منذ الحرب العالمية الثانية إلى منتصف الثمانينيات من القرن العشرين)، فإن تجاهل البعد البيئي للتنمية ساهم في فشل تجارب التنمية إلى حد كبير، حيث أنها ترتكز على هدفين أساسيين:

- ترشيد استخدام الموارد البيئية المحلية (المتجددة وغير المتجددة) في العمليات الإنتاجية.
- المحافظة على طاقة الاستيعاب للأنساق البيئية والتي تعني قدرتها على تجديد حيويتها، باعتبارها تمثل الأصول الإيكولوجية اللازمة لدعم، واستمرارية الحياة، من خلال القضاء التصحر، والمحافظة على الغابات، والتنوع البيولوجي والأنظمة البيئية، الحد من انبعاث الغازات السامة من المصانع، المحافظة على منابع المياه، وترشيد استهلاكها تشجيع الصناعات غير المضرة بالبيئة والبحوث في مجال البيئة.[4]

---

[1]- ديب كمال، "التحديات البيئية لمنطقة الساحل الصحراوي، سيادة الدولة والتنمية المستدامة"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني الموسوم بـ: منطقة الساحل والصحراء الواقع والآفاق، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، وزارة الدفاع الوطني، الجزائر، 25 /2012/10، ص. 107.

[2]- المرجع نفسه، ص. 108.

[3]- العايب عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص. 25.

[4]- ديب كمال، مرجع سبق ذكره، ص ص. 111-112.

**الجدول رقم** 02: يوضح أبعاد التنمية المستدامة

| البعد الاقتصادي | البعد الاجتماعي | البعد البيئي |
|---|---|---|
| • النمو الاقتصادي المستديم | • المساواة في التوزيع | • النظم الإيكولوجية |
| • كفاية رأس المال | • الحراك الاجتماعي | • الطاقة |
| • إشباع الحاجات الأساسية | • المشاركة الشعبية | • التنوع البيولوجي |
| • العدالة الإقتصادية | • التنوع الثقافي | • الإنتاجية البيولوجية |
| | • استدامة المؤسسات | • القدرة على التكيف |

**المصدر**: العايب عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 25.

## المبحث الثاني: العلاقة الجدلية بين الأمن والتنمية

مع التوسع في مفهوم أمن الدولة من المفهوم العسكري إلى مفهوم الأمن الإنساني، أصبح لزاما التركيز على أمن الفرد من خلال تلبية حاجاته الأساسية كمواطن داخل دولته. تلك الأساسيات التي ركزت عليها التقارير الدولية، والتي من خلالها تتحقق التنمية البشرية للفرد، هذه الأخيرة تضمن بدورها أمن الفرد، وبالتالي استقرار الدولة، فتحقيق الأمن، والتنمية هدفهما الأساسي هو الفرد، والدولة معاً.

### المطلب الأول: الأمن والتنمية ارتباطات طردية

من خلال الدراسات الأكاديمية والتقارير الأممية يتضح أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال فصل الأمن عن التنمية، ولا التنمية عن الأمن، لاعتبار أنه لا يمكن أن تتحقق التنمية من دون أمن، ولا أن يتحقق الأمن من دون تنمية.

#### الفرع الأول: الأمن من أجل التنمية

الأمن هو الدفاع، والبقاء ضد التهديدات سواء كانت عسكرية، أو اقتصادية، أو بيئية التي من شأنها إلحاق الأذى بالأفراد، والمجتمع ككل. فهو يعبر عن مجموع التدابير التي تأخذ في الحسبان من أجل تحقيق البقاء للإنسان، ورفاهيته من خطر المجاعة، المرض، الاضطرابات البيئية، الصراعات الداخلية، الهجرة...، وقد تم تحديد ثلاثة متغيرات أساسية للأمن من شأنها تحقيق تنمية الفرد، والدولة معا.

- ✓ **متغير التوازن:** وهو مقدرة الدولة على الحفاظ على الأمن في بيئتها الداخلية، والخارجية.[1]
- ✓ **متغير الرفاه:** يشمل قدرة النظام السياسي على تحسين مستوى المعيشة، وتحقيق الظروف التي تساعد على تحسين معيشة المجتمع من خلال تطوير المجتمع سياسيا، واجتماعيا، واقتصاديا؛ بمعنى استقرار الدولة من خلال تنمية ظروف الفرد فيها.
- ✓ **متغير القدرة العسكرية:** ويعني قدرة الدولة على منع أي تهديد عسكري خارجي، وكذا التصدي للتهديدات الداخلية كالحرب، التي تترتب عليها نتائج كارثية كالتشرد، الهجرة، المجاعة والفقر، البطالة، التهميش، وبالتالي غياب فرص إحداث التنمية.[2]

---

[1]–Nabil Jaafar Abdul Redha, "La controverse sur la sécurité et le développement en Irak", Episode 1, El Hiwar el Moutamadin sur le site : http://www.alhewar.org/9asp?aid=298251, consulté le: 08/02/2018, à 16:19.

[2]–Nabil Jaafar Abdul Redha, Ibid.

من الملاحظ أن مؤشرات الازدهار والتطور، والاستقرار مست جميع القطاعات العسكرية، والاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، التي لابد أن تكون آمنة من أجل إعطاء فرص تحقيق مشاريع التنمية.

ففي هذا الصدد دعا "نيلسون موانديلا" "Nelson MANDELA" إلى الحاجة إلى الأمن الصحي والاجتماعي للأفراد مشيرا إلى أن الناس العاديين لا يحتاجون إلى فرصة بسيطة ليعيشوا حياة محترمة، ويجدوا ملجأ خاصا بهم وطعاما للأكل، بل يكون باستطاعتهم رعاية صغارهم والعيش بكرامة، وأن يوفر لهم تعليما جيدا، وأن يتم الاعتناء بحاجاتهم الصحية، وأن تكون لهم فرصة في عمل مأجور.[1]

**أولا: الأمن والتخلف**

يعتبر التخلف التهديد الأبرز لمسارات التنمية الخاصة في البلدان المتخلفة في إفريقيا، أمريكا اللاتينية، وبعض دول قارة آسيا، مما شكل عائقا نحو إحداث تنمية فيها.

يعرفه "ألفريد سوفي" "Alfred SAUVY" على أنه: "**ارتفاع نسبة الوفيات وبخاصة وفيات الأطفال، وانخفاض متوسط العمر المتوقع للفرد، والخصوبة المرتفعة وسوء التغذية وارتفاع نسبة الأمية، وتفوق نسبة المشتغلين بالزراعة بشكل كبير مقارنة بعدد المشتغلين بالصناعة، وانحطاط المستوى الاجتماعي وتشغيل الأطفال، والخضوع لنظام تعسفي أوتوقراطي**".[2]

كما اعتبر المفكر الجزائري مالك بن نبي أن التخلف ظاهرة حديثة أفرزتها الحرب العالمية الثانية، وأنه يعبر عن نقص الإمكانيات الاقتصادية في الدولة، وسوء الانتفاع منها. وربط مالك بن نبي التخلف بالظاهرة الاستعمارية في القرن التاسع عشر والقرن العشرين بحثا عن الأسواق والمواد الخام، حيث أحدثت تلك السيطرة العديد من الآثار السلبية الخطيرة اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وسياسية على تلك المجتمعات. معبرا بذلك عن ضرورة أمن الدولة الداخلي، والخارجي.[3]

**ثانيا: الإستقرار السياسي والتنمية**

أثبتت الدراسات السياسية، والاقتصادية الترابط القوي بين الإستقرار السياسي، والنمو الاقتصادي في الدولة؛ فعدم توفر بيئة سياسية مستقرة يقلل من القدرة الإنتاجية التي تسهم في إرتفاع معدلات التضخم ،وضعف الإستثمار. كما يتأثر حجم الناتج

[1]– كارولين توماس، "الحوكمة العالمية التنمية والأمن الإنساني استكشاف الروابط"، ترجمة محمد الصديق بوخريص، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 2، جامعة باتنة، (الجزائر)، 2012، ص. 174.

[2]– يوسف أزروال، "ظاهرة التخلف ومسألة التنمية، دراسة في ضوء فكر مالك بن نبي"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 08، العدد 15، جامعة باتنة، (الجزائر)، 2019، ص. 46.

[3]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

المحلي وعدم نموه بسبب أعمال العنف، أو الإضرابات التي تأتي كردة فعل حول السياسات الحكومية غير الرشيدة. من جهة أخرى فإن إرتفاع معدل النمو الاقتصادي، وتحقيق التنمية المستدامة يؤدي حتما إلى رفاهية المجتمع، ويرسّخ الإستقرار السياسي في الدولة واستتباب الأمن فيها.[1]

ففي مصر تراجع معدل النمو الاقتصادي بنسبة 1,4% في المتوسط سنويا بسبب أحداث 25 يناير 2011 وسيادة حالة عدم الإستقرار السياسي ،بعدما كان مرتفعا في تسعينيات القرن الماضي بنسبة 2.3%.[2]

في السياق ذاته، ذكر التقرير الصادر عن برلمان الإتحاد الأوروبي عام 2016 الخاص بالأمن، والتنمية في دراسة حول عدم الإستقرار السياسي، وإنتشار ظاهرة العنف المسلح، وفشل الدولة في تحقيق التنمية أن:" صناع القرار السياسي والاقتصادي هم المسؤولين عن تجسيد مشاريع التنمية في الدولة بإرساء الأمن فيها". كما ربط التقرير بين عدم الإستقرار، والعنف، والفقر في الدول النامية. وسجلت إحصاءات عام 2015 أن نسبة 43% من مواطني تلك الدول يعيشون على أقل من 1.5 دولار. وتوقع التقرير أن ترتفع نسبة الفقر إلى 62% بحلول عام 2030 إذا لم يتم تحسين الوضع السياسي والأمني والاقتصادي فيها.[3]

**الجدول رقم 3:** تقييم الدول المنهارة وفقا لوضعية التنمية فيها.

| الوضع التنموي | الدرجة | التقييم |
|---|---|---|
| • مستقرة إلى حد كبير | • أقل من صفر | • مستقرة |
| • مستقرة إلى حد ما | • صفر–29 | • على طريق التحسن |
| • غير ثابت/متوسط | • 30–59 | • يجب مراقبتها |
| • في وضع خطر | • 60–89 | • يجب تحذيرها |
| • في وضع حرج | • 90–120 | • يجب الانتباه إليها |

**المصدر:** أحمد محمد أبو زيد ، التنمية والأمن: ارتباطات نظرية من النمو المعاق إلى التنمية المستدامة، قطر، 2012، ص. 41.

[1]–عبد الحليم شاهين، "العلاقة بين الفساد وعدم الإستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 2018/1990"، **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية**، المجلد 22، العدد 2، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2020، ص. 16.

[2]– المرجع، نفسه، ص. 20.

[3]–Parlement européen, **Interdépendance entre sécurité et développement: l'approche de l'EU**, Briefing, Mai 2016, p. 2-3.

يشرح الجدول التالي تقييم الدول المستقرة والدول غير المستقرة بالنسبة لوضعها التنموي كالآتي:

- ما دامت الأوضاع التنموية في الدولة مستقرة، تتراوح درجة عدم الإستقرار من صفر، إلى أقل من الصفر.
- إذا تراجع الوضع التنموي، ارتفعت درجة عدم الإستقرار فوق الصفر.

**الفرع الثاني: التنمية من أجل الأمن**

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 اتفقت جميع الإستراتيجيات الدولية إلى إعطاء أهمية كبرى للجانب التنموي لمواجه التهديدات الأمنية التقليدية، والحديثة، التي اتفق على أن السبب الرئيسي لظهورها هو انعدام التنمية.[1]

فمن أجل تفعيل الارتباط المفصلي بين التنمية، والأمن الشامل بغية ترسيخ السلم، والاستقرار في الدولة، لابد من تفعيل –أولا– مقاربات تنموية شاملة وفق مفهوم التنمية المستدامة سياسيا، واقتصاديا، واجتماعيا، وأمنيا، والذي يقوم أساسا على المحافظة على البناء المؤسساتي للدولة، واستقرارها من خلال التنمية الديمقراطية التي تتضمن إرساء دولة القانون، واحترام المواطنة وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية؛كل هذا يؤدي إلى تحقيق السلم، والأمن في الدولة، ويحول دون هشاشتها.[2]

فقد عانت الأقلية التارقية في شمال مالي من الإقصاء، وعدم الاستفادة العادلة من عائدات النفط. الأمر الذي جعل المنطقة تشهد غيابا لبرامج التنمية، والإنتعاش الاقتصادي. فانتشرت التنظيمات المسلحة التارقية للمطالبة بحقوق التوارق، وأصبحت المنطقة في حالة فوضى أمنية، تمثلت في المواجهات، والإنقلابات العسكرية، والتدخل العسكري الفرنسي عام 2012. فدخلت المالي بسببها في حالة فشل دولاتي لم ينته لحد الساعة.[3]

ولعل من المفيد أن نؤكد على أن الأوضاع التنموية البيئية المتردية في الدول المتخلفة الإفريقية إلى جانب مالي كالصومال والنيجر والسودان، أدّت إلى خلق تحديات أمنية، أفضت بدورها إلى زعزعة الأمن والاستقرار في باقي الدول. فمثلا ظاهرة الجفاف، والتصحر التي ضربت دول السهل الإفريقي في سبعينيات القرن العشرين نتج عنها تقليص الأراضي الصالحة للفلاحة، وبالتالي إضعاف الإنتاج الزراعي. ساهمت هذه الوضعية في إنتشار

[1]– قنوفي وسيلة، مرجع سابق، ص. 23.

[2]– مرهون فرحات، "التنمية المستدامة لمنطقة الساحل، الخيارات التكنولوجية والإستراتيجية للجزائر"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني الموسوم بـ: منطقة الساحل والصحراء الواقع والآفاق، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، وزارة الدفاع الوطني، الجزائر، أكتوبر 2012، ص. 77.

[3]–الأزمة في مالي والتدخل الأجنبي، سلسلة تقارير تقدير موقف، قطر : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص. 3.

مجموعة من التهديدات اللاتماثلية كالهجرة غير القانونية والفقر والمجاعة والإرهاب والجريمة المنظمة، وفي النهاية تهديد الأمن الإنساني.[1]

من جهة أخرى يشير تقرير الصراع والأمن والتنمية إلى مجموعة متنوعة من الضغوط – حسب ما جاء في التقرير – تؤثر خلالها الأوضاع التنموية على مسألة الأمن والاستقرار الداخلي والخارجي للبلدان النامية، وقد أوردها التقرير في الجدول التالي:

**الجدول رقم 4**: يوضح نوضح نوعية الضغوط الداخلية والخارجية التي تتعرض لها الدول

| نوعية الضغوط | الداخلية | الخارجية |
|---|---|---|
| • الأمنية | • الإرث التاريخي من أعمال العنف والصدامات | • الغزو – الاحتلال<br>• المساندة الخارجية لمتمردين محليين<br>• امتداد آثار الصراعات عبر الحدود<br>• الإرهاب العابر للحدود الوطنية<br>• الشبكات الإجرامية الدولية |
| • الاقتصادية<br>• والاجتماعية | • تدني الدخل وقلة تكلفة الفرص البديلة للتمرد.<br>• بطالة الشباب<br>• ثروة الموارد الطبيعية<br>• الفساد الشديد<br>• سرعة التوسع العمراني | • صدمة الغذاء<br>• تغير المناخ |
| • السياسية | • التنافس العرقي أو الديني أو الإقليمي<br>• التمييز الفعلي أو المتصور<br>• انتهاكات حقوق الإنسان | • الافتقار المتصور إلى المساواة والعدالة في العالم في معاملة مختلف الجماعات |

المصدر : تقرير التنمية العالمي 2011، الصراع، الأمن والتنمية، ص 7.

إذن فالدول يمكنها أن توفر الأمن لشعوبها من خلال إشباع حاجاتهم ومتطلباتهم الأساسية، والتي سوف يشجع عدم توافرها نشوب صراعات أو تجددها مما يؤكد فرضية أن الأمن قد ينعدم بانعدام فرص التنمية.[2]

[1]–سفيان منصوري، مرجع سبق ذكره، ص 95.

[2]– أحمد محمد أبو زيد، مرجع سابق، ص. 31.

**المطلب الثاني: مؤشرات العلاقة الإرتباطية بين الأمن والتنمية**

تظهر المؤشرات الدالة على العلاقة الترابطية بين الأمن، والتنمية بوضوح من خلال تقرير هيئة الأمم المتحدة للأمن الإنساني الصادر سنة 1994 وتقرير التنمية البشرية الصادر سنة 1990، وما لحقهما من تقارير أممية في مجال أمن الإنسان، وتنمية، في ظل تزايد التهديدات اللاتماثلية في العالم مقابل تزايد في وضع إستراتيجيات تنموية، لتبقى هذه الأخيرة في حالة تصادم مع تلك التهديدات التي تشكل عائقا أمام حدوث تنمية بشرية حقيقية في بعض دول العالم النامي.

**الفرع الأول: الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية**

أشار تقرير التنمية البشرية بعنوان "الثروة الحقيقية للأمم مسارات إلى التنمية البشرية" الصادر سنة 2010، إلى أن تقرير التنمية البشرية لعام 1994 قدم مفهوما للأمن الإنساني باعتباره: "**التخلص من الخوف والعوز**"، **والعيش في مأمن عن المخاطر المزمنة مثل الجوع والمرض، والحماية من الحوادث الطارئة والمؤذية**". ويضيف التقرير إلى أن مفهوم الأمن البشري يتماشى مع مفهوم التنمية البشرية من خلال التقرير العالمي للتنمية الإنسانية 1994 الذي كان له الفضل في الجمع بين المفهومين. فمفهوم التنمية البشرية يقضي بتوسيع حريات البشر، في حين أن مفهوم الأمن البشري يقضي بحماية الحريات من المخاطر التي تهددها.[1]

وجاء في تقرير التنمية البشرية لعام 2019 فيما يخص التهديدات البيئية، وأثارها على التنمية البشرية أن قدرة المجتمعات الفقيرة في المناطق التي تفتقر إلى الأمن البيئي أقل تكيفا مع تقلبات المناخ، والظواهر المناخية القاسية مقارنة مع المجتمعات الآمنة والميسورة. لذلك فإن آثار تغيرات المناخ ستعمق من التصدعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.[2]

من هذا المنظور، ناقش تقرير البنك العالمي حول "الأمن والصراع والتنمية" لعام 2011 بإسهاب مسألة إرتباط الأمن بالتنمية، والصراع محلّلاً الأوضاع الإنسانية المتردية في بعض دول العالم. فقد أوضح التقرير أن نشوب الحروب الأهلية في البلدان النامية بسبب غياب العدالة الاجتماعية، والفقر، وتدني مستويات التنمية الاقتصادية

[1]– تقرير التنمية البشرية 2010، "**الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية**"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، ص. 17.

[2]– البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP، تقرير التنمية البشرية 2019، **ما وراء الدخل المتوسط والحاضر أوجه المساواة في القرن الحادي والعشرين**، نيويورك، ص. 17.

والتهميش، تكلف الدولة في المتوسط ما يعادل 30 سنة من النمو في الناتج المحلي الإجمالي. وأنّ الدول التي تطول بها الأزمة الأمنية تتراجع بأكثر من 20 نقطة مئوية في التغلب على الفقر.[1]

وقدم التقرير مجموعة من الحلول التنموية من أجل تحقيق الأمن تتلخص في النقاط التالية:

- بناء الثقة بين المواطن والسلطة، خاصة في إدارة الأزمات المالية والوبائية. وذلك من خلال إشراك المواطن في القرار السياسي وإحداث تنمية سياسية، واقتصادية في البلدان التي تفتقر إلى المشاركة السياسية، والديمقراطية التشاركية.[2]
- تركيز مؤسسات الدولة على تحقيق الأمن البشري لتوفير الأمن، وفرص العمل، وتحقيق الرفاهية، والعدالة الاجتماعية للمواطن، وحماية حقوق الإنسان الأساسية (الحق في العمل، الحق في الحياة...) خاصة الفئات الهشة في المناطق الفقيرة (الأطفال والنساء.)، فهؤلاء أكثر عرضة للتهديدات الأمنية والاستغلال من غيرهم، (جرائم الاغتصاب، العمالة، التجنيد القسري في الحروب الأهلية، التعذيب، الحرمان من التعليم والتهجير). تتمركز هذه الفئات الهشة عادة في الدول التي تكثر فيها المخاطر البيئية والتهديدات الأمنية، والسياسية (الانقلابات العسكرية والصراعات، العرقية، والتدخلات الدولية الأجنبية)، مثال ذلك الدول الإفريقية (دول السهل الإفريقي: ليبيا مالي الصومال السودان)، (دول آسيوية: باكستان،العراق).[3]
- تنمية المناطق الحدودية للدولة لصد التهديدات العابرة للحدود (الإرهاب والجريمة المنظمة)، والتنسيق الإقليمي الجواري للتصدي للتحديات الخارجية. بإقامة قواعد عسكرية محلية، وإنشاء مناطق اقتصادية آمنة تشجع على الإستثمار الخارجي، وتوفر مناصب عمل. وبذلك تحمي الدولة سكان المناطق الحدودية من الترهيب، والاستغلال.
- مساندة الدولة للبرامج الإنمائية الإقليمية والدولية، باعتمادها في الدساتير الوطنية على اعتبار أن معظم الدول عضوة في هيئة الأمم المتحدة، أو منضمة في المنظمات الإقليمية الدولية أو القارية، وتعتبر مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "النيباد" "NEPAD" النموذج الأمثل لتلك البرامج الإنمائية التي تضمنت رؤية اقتصادية، واجتماعية للنهوض نحو التقدم لدول للقارة الإفريقية بدمج الاقتصاد الإفريقي في الاقتصاد العالمي، والقضاء على الفقر، وتحقيق التكامل الإقليمي، إضافة إبرام الشراكة الاقتصادية مع دول الضفة الشمالية.[4]

وخلص التقرير إلى الإشارة إلى مجموعة من الضغوط الداخلية، والخارجية على الدول والتي تؤثر من خلالها الأوضاع التنموية على مسألة الأمن، والتنمية كما يتبين من خلال الجدول التالي:

---

[1]- البنك الدولي، **تقرير الأمن والصراع والتنمية**، 2011، ص. 4-12.

[2]- المرجع نفسه، ص. 12.

[3]- المرجع نفسه، ص. 20

[4]- المرجع نفسه، ص. 20-35.

**الجدول رقم 5**: عوامل الضّغط المؤثّرة على التنمية والأمن.

| نوعية الضغوط | الداخلية | الخارجية |
|---|---|---|
| • الأمنية | • الإرث التاريخي من أعمال العنف والصراعات | • الغزو أو الاحتلال<br>• المساندة الخارجية للمتمردين المحليين<br>• امتداد آثار الصراعات عبر الحدود<br>• الإرهاب العابر للحدود الوطنية الشبكات الاجرامية الدولية |
| • الاقتصادية والاجتماعية | • تدني الدخل، وقلة تكلفة الفرص البديلة للتمرد<br>• بطالة الشباب<br>• ثروة الموارد الطبيعية<br>• الفساد الشديد<br>سرعة التوسع العمراني | • صدمة الغذاء<br>• تغير المناخ |
| • السياسية | • التنافس العرقي، الديني، الإقليمي<br>• التمييز الفعلي أو المتصور<br>• انتهاكات حقوق الإنسان | • الافتقار المتصور إلى المساواة والعدالة في العالم في معاملة مختلف الجماعات |

**المصدر**: البنك العالمي، **تقرير التنمية العالمي**، 2011، ص. 7

ويرتبط مفهوم التنمية الإنسانية بمفهوم الأمن الإنساني، من حيث جوهر المفهومين فكلاهما يتمحور حول تنمية وأمن الإنسان، ويعتبر الأمن الإنساني الشرط المسبق للتنمية من خلال التصدي لمختلف التهديدات، حيث يخرج الإنسان من حالات البؤس واليأس على التهيئة للتسلح بالأمل والانطلاق نحو التنمية والبناء.[1]

وقد حدد "أمارتيا سن" "Sen AMARTYA" العلاقة بين مفهوم التنمية الإنسانية، والأمن الإنساني من خلال ما يلي:

- كلاهما جاء من أجل الإنسان.

[1]– قنوفي وسيلة، مرجع سبق ذكره، ص. 81.

- كلاهما متعدد الجوانب والقطاعات الخاصة بالإنسان.[1]
- كلاهما يمتد من اليأس البشري إلى التطلعات البشرية.[2]

**أولا: التنمية الاقتصادية والأمن الاقتصادي**

تكتسي التنمية الاقتصادية أهمية بالغة، وقد سخرت لها الدول المتقدمة كل إمكانياتها، ومقدراتها من أجل تحقيقها. فمن خلال التنمية الاقتصادية يتحقق التقدم، والازدهار، وتتمكن الدولة من النهوض في جميع الميادين والمجالات، من حيث تسخير كل الإمكانيات، والمقدرات الطبيعية، والبشرية لتوفير مناخ مناسب للتنمية الاقتصادية، بما في ذلك تحقيق الأمن باعتبار أن الاستقرار الأمني من أهم عوامل نجاح التنمية عموما، والتنمية الاقتصادية خاصة، والتي لا يمكن أن تتحقق إلا في ظل مناخ آمن ومستقر. وتعد القارة الإفريقية وبعض المناطق في آسيا خير مثال على أن الأمن هو الركيزة الأساسية التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية، ذلك أنه بالرغم من توفر الثروات الطبيعية والبشرية الهائلة، إلا أن عدم الاستقرار وغياب الأمن يجعل هذه المناطق طاردة للمستثمرين الأجانب وحتى أبناء هذه البلدان.[3]

فالصراع على الثروات الطبيعية، وكذا الصراعات الإثنية، والعرقية، والحروب الأهلية، إلى جانب الكوارث، الطبيعية المناخية، والبيئية (التصحر، انجراف التربة، الأعاصير، الزلازل...) كلها عوامل تعتبر طاردة لفرص الاستثمار ما يقلص من فرص تحقيق التنمية الاقتصادية، وبالتالي انعدام الأمن الاقتصادي.

وتأسيسا على ذلك، فالتنمية الاقتصادية موضوع شامل يضم عدة عناصر اقتصادية كقطاع الاستثمار الصرف الأجنبي، السياحة، البطالة، التضخم، ميزان المدفوعات، مستوى دخل الفرد...، وتشترك هذه المتغيرات في حساسيتها للبيئة السياسية والاجتماعية سلبا، وإيجابا،[4] بالنظر إلى تأثيرها على الأمن الاقتصادي للفرد، فالبطالة مثلا تعد من المصادر الرئيسية لانعدام الأمن الاقتصادي[5] ومؤشر أساسي للفقر والذي يعتبر محصلة

---

[1]– قنوفي وسيلة، المرجع نفسه، ص. 82.

[2]– تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، **تحديات الأمن الإنساني في البلدان العربية**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، ص. 22.

[3]–شعبان عبده أبو العز المحلاوي، أثر الأمن على التنمية الاقتصادية، بحث مقدم في إطار المؤتمر العلمي الأول الموسوم بـ: "دور القانون في تحقيق أمن واستقرار المجتمع"، كلية الحقوق، طنطا، (مصر)، أيام 10–11 مارس 2014، ص. 06.

[4]– شعبان عبده أبو العز المحلاوي، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[5]– تقرير التنمية البشرية 2009، مرجع سبق ذكره، ص. 11.

لفجوات عديدة في السياسات المتبعة خاصة في الدول النامية، والتي تعرف تعثرا وهبوطا في مستوى النمو الاقتصادي بسبب ضعف أداء القطاعات الإنتاجية (خاصة التصنيع)، فضعف النمو الاقتصادي يؤثر سلبا في سوق العمل.[1] ضف إلى ذلك، عدم المساواة في الدخل الفردي، وفي توزيع الثروة، كلها عوامل أدت دائما إلى الفقر والعوز، بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي الذي يعتبر ملازما للفقر من منظورين: الأول هو فقر الدخل والذي يعرف بمقياس ما يتوافر للإنسان من سلع، ويتجلى بصورة واضحة في الإنفاق الاستهلاكي للأفراد. والثاني هو الفقر الإنساني الذي يعرف بمقياس الدخل، وبأبعاد أخرى ذات قيمة حياتية مثل التعليم، والصحة والحرية السياسية. فمقياس الاستهلاك، والإنفاق، والفقر الإنساني يشير إلى مدى ترابط التنمية الاقتصادية بالأمن الاقتصادي للأفراد.[2]

**ثانيا: التنمية السياسية والأمن السياسي**

تتضمن التنمية السياسية المساهمة في العمل السياسي، من خلال تدخل الفرد بفعالية في صنع القرار السياسي، من أجل تحقيق مصالح الفئات المختلفة، والوصول إلى تحقيق التعبئة الجماهيرية للمواطنين لتحقيق الأهداف السياسية.[3] كما يتضمن الأمن السياسي متطلبات الحكم الرشيد لتحقيقه – حسب ما جاء في تقرير الأمن البشري لسنة 1994[4]– فالحكم الرشيد عرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنه: "**ممارسة السلطة السياسية، والاقتصادية، والإدارية في تسيير شؤون المجتمع على كافة المستويات، ويشمل الحكم الراشد الآليات، والعمليات والمؤسسات المركبة التي من خلالها يقوم الأفراد، والجماعات بالتعبير عن مصالحهم**".[5]

فالحكم الراشد يشير إلى حالة من المساواة، وتكافؤ الفرص للأفراد، التي من خلالها يتحقق الأمن السياسي والتنمية السياسية. فعدم المساواة يؤدي حتما إلى عدم الاستقرار السياسي من خلال احتكار الحكم، وممارسة الفساد، وخرق القوانين. والمجتمع الذي ينتشر فيه الفساد، يكون معرضا بنسبة كبيرة للعنف، وكلما اتسعت دائرة العنف في الدولة فإنه يهدد كيانها. هذا إلى جانب ضعف الأداء المؤسساتي للدولة بسبب احتكارها من طرف فئة

[1]– المرجع نفسه، ص. 12.

[2]– المرجع نفسه، ص. 11.

[3]–حميد السعدون، **التنمية السياسية والتحديث –العالم الثالث–**، ط 1، العراق: الذاكرة للنشر والتوزيع، 2011، ص. 47.

[4]– تقرير الأمن البشري، 1994، ص. 32.

[5]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، **إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة**، يناير 1997، ص. 08.

دون الأخرى، فهشاشة البناء، والأداء المؤسساتي يؤدي إلى ظهور الانقلابات التي غالبا ما ينتج عنها العنف الدموي الذي يهدد المجتمع ككل. وبالتالي تضيع الحقوق والحريات.[1]

**الفرع الثاني: الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية المستدامة**

ارتبطت مفاهيم الأمن الإنساني بمفاهيم، وأبعاد التنمية الإنسانية المستدامة من حيث الأهداف والغايات. فهي تصبو إلى تحقيق حياة كريمة للأفراد. وحرصت التقارير الأممية الصادرة بهذا الخصوص إلى التأكيد على توفير كل سبل الرفاه للفرد بالعمل على تأمين صحته، وتوفير الغذاء الصحي والآمن في بيئة آمنة من المخاطر والتهديدات بواسطة خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

**أولا: الأمن الغذائي والتنمية الإنسانية المستدامة**

اعتمدت الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة في 25 سبتمبر 2015 خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وقد تضمنت الخطة 17 هدفا و169 غاية (مقصدا)، وترمي الأهداف السبعة عشر إلى الحد من الفقر والجوع، وإدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام. كما ركزت خطة التنمية المستدامة 2030 على موضوع الأمن الغذائي، وحددت هدفا خاصا بذلك وهو "الحد من الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتشجيع الزراعة المستدامة".[2]

كما ركزت خطة 2030 في هدفها رقم 01 على القضاء على الفقر من خلال الإشارة إلى العديد من الأفراد الذين لا يمكنهم الحصول على الأراضي، والمياه وغيرها من الموارد المنتجة، والمداخيل الكافية، والأسواق الفعالة، إلى جانب وضعهم الصحي السيئ، أو اللامساواة من حيث النوع الاجتماعي أو العجز، وعدم الحصول على وظائف. وبينت الخطة أن هذه العوامل تساهم، وبشدة في عدم حصولهم على الغذاء الكافي، والصحي.[3]

لقد جاءت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 دعما لاتفاق روما الخاص بالتغذية لعام 2014، أين اتفق المؤتمرون على عدة التزامات ربطت الأمن الغذائي للشعوب بالتنمية أهمها الالتزام رقم 12، الذي جاء فيه: "**نقر برسم السياسات الملائمة، والضرورية لمعالجة مختلف الأعباء الناجمة عن سوء التغذية بشكل مناسب في حالات عديدة، ويجب معالجة قضايا الأغذية، والتغذية في قطاعات عدة: أي الزراعة، والصناعة، والصحة، والرفاه الاجتماعي،**

[1]- حميد السعدون، مرجع سبق ذكره، ص ص ص. 71-72-74.

[2]- منظمة الأغذية والزراعة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، برنامج الأغذية العالمي، **رصد الأمن الغذائي والتنمية دعما لخطة التنمية المستدامة لعام 2030: تقييم الوضع الراهن وآفاق المستقبل**، روما، 2016، ص. 07.

[3]- منظمة الأغذية والزراعة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، المرجع نفسه، ص. 18.

**والتعليم، ويجب على التغذية أن تشكل هدفا من أهداف كل السياسات الخاصة بالتنمية**". وأكد المؤتمرون على جعل نظم الأغذية توفر الأطعمة الآمنة والمغذية بطريقة مستدامة ومرنة.[1]

**ثانيا: الأمن البيئي والتنمية البشرية المستدامة**

تمثل حماية البيئة الهدف الأول في برامج التنمية المستدامة، فالبيئة هي المصدر الأساسي المحرك لجميع الموارد الطبيعية التي تتطلبها مشاريع التنمية المستدامة الهادفة إلى حماية النظام الإيكولوجي[2]، خاصة الإحتباس الحراري، وتغير المناخ، هذا الأخير تناولته دراسة استشرافية لتقرير التنمية البشرية لعام 2019، والتي أشارت أن تغير المناخ سيلحق الضرر بالتنمية البشرية. فمن المتوقع أن الأضرار التي ستصيب المحاصيل من جراء الكوارث الطبيعية ستؤدي إلى وفاة 250.000 شخص سنويا بين عامي 2030- 2050 نتيجة تفشي سوء التغذية، وانتشار الأمراض كالملاريا والإسهال والإجهاد الحراري. ويتوسع المجال الجغرافي لناقلات الأمراض كالبعوض خصوصا في البلدان النامية الاستوائية. ويضيف التقرير أن قدرة المجتمعات الفقيرة في هذه المناطق أقل تكيفا مع تقلبات المناخ، والظواهر الجوية القاسية مقارنة بالمجتمعات الميسورة. لذلك فإن آثار تغيرات المناخ ستعمق من التصدعات الاجتماعية والاقتصادية القائمة.[3]

إذن فالأمن البيئي يعتبر مقصدا من مقاصد التنمية البشرية المستدامة؛ من خلال الحرص على تطبيق مجموعة من السياسات، والإجراءات، والوسائل التي تهدف إلى صيانة البيئة، وحمايتها من المخاطر البيئية مثل: (التلوث، والتصحر، وارتفاع درجات الحرارة، وجفاف المسطحات المائية...)، والمحافظة على الموارد الطبيعية، وتنوعها، واستدامتها. وبذلك تحقق التنمية البشرية المستدامة تعايشا بين الإنسان، والبيئة الآمنة بغية تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي، والإدارة الرشيدة للموارد.[4]

على ضوء ما تقدم، فإن مصطلح الأمن، والتنمية مصطلحان متداخلان فيما بينهما فلا يمكن تحقيق الأمن بدون تنمية، ولا تنمية بدون أمن، وهذا ما أثبتته مختلف الدراسات في حقلي الأمن، والتنمية، ومختلف التقارير الأممية الخاصة بالتنمية البشرية التي ربطت دوما تنمية الشعوب بمدى تحقيق فرص الأمن، والسلام، واحترام حقوق الإنسان، والحريات العامة التي كفلتها له المواثيق الدولية، والقوانين الداخلية للدول.

---

[1]–اتفاق روما، المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية بعنوان "تهديدات سواء التغذية العديدة تشكل تحديا رئيسيا للتنمية الدولية"، 9–1 نوفمبر، روما (إيطاليا)، 2014، ص ص. 04–06.

[2]– طواهرية منى، "نحو مقاربة جديدة للأمن البيئي وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد11، جامعة باتنة، (الجزائر)، 2017، ص. 164.

[3]–UNDP تقرير التنمية البشرية لعام 2019 بعنوان: **ما وراء الدخل المتوسط والحاضر أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين**، الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، نيويورك، ص. 17.

[4]– مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، مرجع سبق ذكره، ص. 96.

## المبحث الثالث: المقاربات النظرية المفسرة لظاهرتي الأمن والتنمية

تناولت مجموعة من المقاربات النظرية تفسير ظاهرتي الأمن، والتنمية حيث مكن ذلك من فهم تطور الدراسة، خاصة وأن مفهومي الأمن، والتنمية قد عرفا معا تحولا أساسيا في التغيرات الدولية بدءا بمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وصولا إلى مرحلة انتهاء الحرب الباردة، وما تبعها من تحولات أين تغير التحليل في التنظير لمفهومي الأمن، والتنمية.

### المطلب الأول: التنظير في الدراسات الأمنية

عرفت الدراسات الأمنية تطورا ملحوظا في مجال التنظير الأمني، كون مفهوم الأمن خرج من الفضاء الضيق إلى الفضاء الأوسع، فجاءت المنظورات التفسيرية التقليدية والحديثة، وأعطت صياغات وتصورات مختلفة للأمن نتجت عن اختلاف المشارب النظرية والقراءات الخاصة بالتحولات التي شهدتها العلاقات الدولية.

#### الفرع الأول: المقاربة الواقعية للأمن

تعود الجذور الأولى للمنظور الواقعي للأمن إلى مؤتمر "وستفاليا" ونشأة الدولة القومية عام 1648. [1] ولكن لابد من القول أن النظريات الواقعية فرضت نفسها على اتجاهات التحليل النظري للحقائق السياسية الدولية في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ذلك أن الصراعات الدولية آنذاك كانت مبنية على القوة العسكرية بين الأطراف المتصارعة، وخلق مراكز قوة يثقلها، وتأثيرها سمح لها بخلق واقع دولي يلتقي مع مصالحها، ويحقق التفوق لها مهما كانت النتائج الحاصلة في ميزان القوى في النظام الدولي.[2]

ترى الواقعية أن السياسات الدولية كلها تقوم على أساس صراع دائم من أجل السلطة والأمن. فمنذ البداية أشارت الواقعية أن الوحدات السياسية تحاول دوما الحفاظ على ذاتها في بيئة تتسم بالفوضى؛ حيث الأخطار الأمنية والحربية دائما حاضرة، وحتى البقاء نفسه ليس مضمونا. وأن الدول خلال سعيها إلى أمنها واستقلالها ليس مضمونا، بل يتحدد بسعي الدول الأخرى إلى أمنها، واستقلالها أيضا.[3]

---

[1]– سفيان منصوري، مرجع سابق، ص. 39.

[2]–علي عودة العقابي، **العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات**، د ط، بغداد، دون دار نشر، 2010، ص. 147.

[3]– إستيفاني لوسن، **العلاقات الدولية**، ط 1، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2014، ص. 62.

فقد أكد " نيكولا مكيافيلي" "Nicolas MACHIAVELLI" أن غرض السياسة هو الحفاظ على القوة السياسية للدولة، ومضاعفتها بصفة مستمرة، وعدم السماح لغيرها من الدول باكتسابها، لأن ذلك سيساهم – في اعتقاده – في إضعاف الدولة ويهدد استقرارها وبالتالي أمنها.[1]

من جهة أخرى فإن "توماس هوبز" "Thomas HOBBES" يتفق مع "جون بودان" "Jean BUDIN" على أن سيادة الدولة مطلقة من خلال العقد الاجتماعي الذي أبرمته الجماعة برضاها بغية الحفاظ على الأمن، فالهدف من العقد الاجتماعي هو تجنب الأفراد الاقتتال لضمان أمنهم الشخصي.[2]

ويرى "هانس مورغانثو" "Hans MORGENTHAU" أن موضوع الأمن يقوم على مجموعة من المرتكزات :

- **القوة:** الدولة تسعى دوما لامتلاك القوة، وأن القوة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن، ولا يمكن ضمان هذا الأمن إلا بزيادة القدرات العسكرية الوطنية، وإقامة تحالفات عسكرية.[3] فالقوة عند "هانس مورغانثو" ككسب تكون الدافع لسلوك معين، وكهدف تشكل سلوكيات الدول، وكوسيلة لبلوغ الغايات المرجوة.[4]

- **المصلحة الوطنية:** يرى "مورغانثو" أن المصلحة القومية تعني:"**بقاء الدولة من خلال وحدة أراضيها ومؤسساتها**"؛ بمعنى أن كلما زادت قوة الدولة كلما مكنها ذلك من تحقيق مصالحها، وغاياتها المتمثلة في الدفاع والمحافظة على قيم الدولة العليا، فهذه الأخيرة تجعل الدول المحتكر الوحيد للقوة دون سواها.[5] فجوهر السياسة هو تحقيق المصلحة دون إلحاق الضرر بالدولة. وساسة الدول يجب أن يعملوا ضمن المصلحة المعرّفة بالقوة لضمان بقاء الدولة، لأجل ذلك لا يمكن تصور السياسة الأمنية إلا من خلال مفهومي المصلحة والقوة.[6]

---

[1]– بونوار بن صايم، مرجع سابق، ص. 39.

[2]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]– توفيق بوستي، **مفهوم الأمن من منظورات العلاقات الدولية**، د ط، القاهرة: المعهد المصري للدراسات، 2019، ص. 05.

[4]– سفيان منصوري، مرجع سابق، ص. 42.

[5]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[6]– بونوار بن صايم، مرجع سبق ذكره، ص. 40.

فالواقعيون التقليديون ينطلقون في تصورهم للأمن من رفض وجود تناسق في المصالح بين مختلف الوحدات السياسية، ويرون أن مصالح الدول في تضارب مستمر مما يدفع بعضها إلى الحرب، فتعارض المصالح ينتج عنه تعارض الإرادات.[1]

➢ **توازن القوى:** يعتقد "مورغانثو" أن الوسيلة الأنجع لإدارة القوة في العلاقات الدولية؛ هي توازن القوى والذي يعرفه أنه "توزيع متساو للقوى". ويرى أيضا أن توازن القوى لا يحقق السلام الدولي، ولكنه الاجتماع الدولي الذي يُبنى عليه التوازن نفسه هو الذي يحقق غاية السلام.[2] فتوازن القوى هو البديل الأمثل والممكن لتحقيق الأمن في نظام دولي يتسم بالفوضى وتضارب المصالح.

كما ترتكز الافتراضات الواقعية في وصف مركزية الدولة في الأمن والتوازن في ميزان القوى على ما يلي:

- فصل النظام المحلي للوحدة السياسية عن النظام الدولي المتسم بالفوضى والقوة.
- العلاقات الدولية في حالة تأهب لنشوب حرب محتملة باستمرار.
- غياب السلطة المركزية في النظام الدولي يعتبر دافعا لاكتساب القوة، والاعتماد على الذات من أجل تحقيق الأمن والموازنة في عامل القوة وبالتالي ضمان البقاء.[3]
- الطريقة التي توزع بها القدرات العسكرية بين القوى الكبرى، وعملية التوازن بين هذه القوى خاصة في امتلاك القوة العسكرية من شأنها أن تحدد الاستقرار والأمن في النظام الدولي.[4]

بينما يرى الواقعيون الجدد بقيادة "كنيث وولتز" "Kenith WALTZ" أنه كلما نمت قدرات الدول ازدادت مكانتها في هرم السلطة في النسق الدولي وازداد نفوذها. وهنا تتفق الواقعية الجديدة مع الواقعية الكلاسيكية في قدرات الدولة؛ وهي القوة التي تسعى لامتلاكها الدولة في نظام دولي يتسم بالفوضى، مما يجعل التعاون الأمني مستحيلا في ظل نظام يفتقر إلى وجود سلطة عليا تشرف على الدول العظمى. لذلك فإن الأمن حالة تتنافس عليها الدول لتحقيقها. كما أن المرونة المتصلة بتشكيل التحالفات مصدرا لعدم الاستقرار الذي يمكن أن يقود إلى الحروب والأزمات التي تتولد عنها درجة عالية من عدم الشعور بالأمن. وعليه فالدولة تلعب دورا أو بعضا من أدوار بما تمليه عليها الاحتياجات الأمنية، ومكانتها في نظام توازن القوى. وفي هذا الصدد يقول

---

[1]– توفيق بوستي، **مفهوم الأمن من منظورات العلاقات الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص. 04.

[2]– جيمس دورتي، روبيرت بالسنتغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، بيروت: مكتبة شركة كاظمة للنشر والتوزيع، ط 1، 1985، ص. 73.

[3]– بونوار بن صايم، مرجع سبقذكره، ص. 38.

[4]– توفيق بوستي، **مفهوم الأمن من منظورات العلاقات الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص. 07.

"كينيث وولتز": "**في ظل الفوضى فالأمن هو الهدف الأسمى، لكن فقط عندما يكفي بقاء واستمرارية الدول مضمونا، ستبحث هذه الأخيرة عن أهداف أخرى مثل الهدوء والربح والقوة**".[1] فالواقعية الجديدة ترتكز بذلك على ركيزتين أساسيتين:

- ❖ **المعضلة الأمنية (Security Dilemma)**: يطلق على التكرار الحاصل في تصاعد سلسلة حالات انعدام الأمن الدولي "بالمعضلة الأمنية"، ولتفادي ذلك لابد من تعاون دولي من أجل تحقيق مصالح الدول.
- ❖ **ميزان القوى (Balance of power)**: ترى الواقعية الجديدة أن السلام عامل أساسي؛ لتحقيق الأمن الدولي، والتحكم في ميزان القوى من خلال التعاون المتبادل بين الدول. عكس الواقعيين التقليديين الذين يرون أن ميزان القوى لا يعرف الاستقرار بسبب سعي الدول لامتلاك القوة.[2]

**الفرع الثاني: المقاربة الليبرالية للأمن (الأمن الجماعي والسلام الديمقراطي)**

ارتبطت المقاربة الليبرالية للأمن بإسهامات كل من "مايكل دويل"Michael W DOYLE"،"و"بروس راست" "Bruce RUST" اللذان ركزا على متغير السلام الديمقراطي، فتكريس أطر السلام الدائم حسبهما مرهون بترسيخ الديمقراطية على مستوى بنى النظام الدولي، من الدول والمنظمات الدولية، عكس الواقعية التي ترى أن الدولة فاعل أساسي وحيد.[3]

كما أن الليبراليون يمتلكون تصورا آخر بديلا يتمثل في الأمن الجماعي من خلال تشكيل تحالف كبير يضم مختلف الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي، في مواجهة أي فاعل آخر يمكن أن يخل بهذا النظام. وتعود فكرة الأمن الجماعي للفيلسوف الألماني "إيمانويل كانط" "ImanueI. KANT" من خلال اقتراحه إنشاء فيدرالية تضم دول العالم مهمتها معاقبة أية دولة تعتدي على دولة أخرى داخل الفيدرالية العالمية، وهي نفسها الفكرة التي اعتمدها الرئيس الأمريكي "وودر ويلسون" "W.WILSSON" في تصوره لعالم يسوده السلام.[4]

---

[1]– – توفيق بوستي، **مفهوم الأمن من منظورات العلاقات الدولية**، المرجع نفسه، ص ص 08-09-10.

[2]– سفيان منصوري، مرجع سبق ذكره، ص. 44.

[3]– توفيق بوستي، **مفهوم الأمن من منظورات العلاقات الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص. 17.

[4]– أكايوكي ياما مورا، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية، ترجمة: عادل زقاع، متوفر على الرابط: https://khaleifa.wordpress.com/category، تاريخ الدخول: 2020/03/15، بتوقيت: 23:54.

فالليبراليون يرون أن الحروب صنيعة الحكومات العسكرية غير الديمقراطية من أجل مصالحها. لذلك وجب على المؤسسات الديمقراطية أن تتحكم في قوة النخب الحاكمة، وأن تكافح ميلهم للعنف. فالحرب عند كل من "كانط" و"شومبيتر" هي نتاج حكم الأقلية.

في هذا الصدد دعا "دويل" الدول إلى ممارسة الديمقراطية الليبرالية؛ لضبط النفس وإظهار النوايا السليمة في سياساتها الخارجية. ويدعو "دويل" إلى تكريس أطروحة "كانط" المتعلقة بـ "الإتحاد السلمي"، وأن أفضل إمكانية لإنهاء الحروب وإحلال الأمن تكمن في انتشار الحكم الديمقراطي الليبرالي[1]، ولجوء الدول إلى أسلوب تبادل المنافع والمصالح، وإنشاء المؤسسات الاندماجية كالإتحاد الأوربي، وحلف الناتو.[2]

وبذلك يمكن القول أن الليبراليين اعتمدوا في تصورهم لمفهوم الأمن الدولي على عدة منطلقات توسعية من حيث وحدة التحليل، وأبعاد الأمن. فالسياسة الأمنية العالمية تصنع من خلال المنظمات الحكومية، وعبر الوطنية، وجماعات حماية البيئة.[3]

**الفرع الثالث: المنظور البنائي للأمن (المدرسة الاجتماعية)**

برزت البنائية كنظرية قائمة بذاتها في حقل العلاقات الدولية مع نهاية الحرب الباردة، واضمحلال الثنائية القطبية. ويعتبر "نيكولاس أوناف" "Nicholas ONUF" أول من استعمل مصطلح البنائية في مؤلفه "عالم من صنعنا" "Word Of Our Making"، إلى جانب "ألكسندر وندت""Alexander WENDT"، و"بيتر كاتزشتاين" "Peter KATZENSTEIN"، و"فريديريك كارتوشويل" Friedirik "KARTOCHWIL".[4]

تتمحور البنائية الاجتماعية حول وعي الفرد، ودوره في الحياة الدولية من خلال الإشارة إلى إرادة الأفراد، وقدرتهم على اتخاذ مواقف قصدية بارزة في العالم، دون نفي فاعلية، ودور الدول التي تعتبر فواعل رئيسية في

[1]- سكوت بورتشيل وآخرون، نظريات العلاقات الدولية، ترجمة: محمد صفار، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2006، ص ص ص. 96-97-98.

[2]- سفيان منصوري، مرجع سبق ذكره، ص. 44.

[3]- مدوني علي، مرجع سابق، ص ص. 78-79.

[4]- توفيق بوستي، دراسات الأمن الدولي مقدمة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الأولى ماستر علاقات دولية، تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2018-2019، ص. 22.

منظومة المجتمع الدولي، متفقة بذلك مع الواقعيين الكلاسيكيين ومختلفة مع الواقعيين الجدد في الخصائص الأساسية للدول، والتي تعتبرها النظرية البنائية خصائص اعتمادية تتشكل اجتماعيا.[1]

**أولا:المنطلقات الفكرية للنظرية البنائية**

تنطلق البنائية في تحليلها للعلاقات الدولية من ما يلي:

- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.
- **تذاتانية Inter-Subjectivity البنى الاجتماعية** : أي البحث في التكوينات والتفاعلات الاجتماعية للفواعل.
- **هويات ومصالح الدول**: تتشكل في نسق مترابط بفعل البنى الإجتماعية في النظام.[2]

فرؤية "ويندت" للعلاقات الدولية تبرز من خلال "الإطار" "Structure" الذي ينتج عن العلاقات الإنسانية، ويحدد تحديدا كبيرا بالأفكار، وليس بالأمور المادية.كما أن المصلحة والهوية " Identity and Interest" "للفاعل" "Agent" فردا كان، أو مجموعة، أو دولة تبنى، وتتشكل من خلال الأفكار المشتركة، والتفاعل المتبادل أكثر من الأمور المادية.

إذن فالعلاقات الدولية حسب ويندت هي علاقات اجتماعية مبنية من الأفكار، والقيم، والممارسات وهويات الأفراد.[3]

**ثانيا:الأمن والسلام عند البنائيين**

ركزت النظرية البنائية على مجموعة من الأسس الأساسية المنطقية؛ لتحقيق الأمن، والسلام، وذلك من خلال تداول مفاهيم، وقيم تتعلق بالأمن، فتصبح هذه المفاهيم جزءاً من الإطار الاجتماعي "البناء" "Structure"، وفي ظل ذلك تصبح ثقافة الأمن عاملا أساسيا في رسم سياسات الدول.[4]

---

[1]- ألكسندر وندت، **النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية**، ترجمة: عبد الله جبر صالح العتيبى، د ط، الرياض، النشر العلمي والمطابع، 2006، (مقدمة الكتاب)، ص. ط- ك.

[2]- مدوني علي، مرجع سبق ذكره، ص. 89.

[3]- خالد المصري، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، العدد 02، المجلد 30، دمشق، 2014، ص ص. 321-322.

[4]- خالد المصري، المرجع نفسه، ص. 327.

فمفهوم الأمن عند البنائين يعتمد على عملية البناء؛ الناتجة عن التفاعل الحاصل بين الدول والبناء الاجتماعي في النظام الدولي. ذلك البناء الذي يرمز إليه "ويندت" بتلك البيئة المحيطة بالدول، والتي تتأثر بها هذه الأخيرة تأثيرا تفاعليا (العوامل البيئية، التطور الاقتصادي، بناء المجتمع المدني، نشر الديمقراطية...).

فالبنائية ترى أن الأمن القومي هو حصيلة عملية تفاعلية بين الوحدات السياسية، والبناء الإجتماعي الذي يعكس القيم، والقواعد التي تضبط التفاعلات،[1] وأن الفوضى – التي أشارت إليها الواقعية من قبل – ليست معطى سابق بل هي نتاج لتفاعلات البنى الاجتماعية من خلال الصراعات الهوياتية، والأنانية، والمصالح الذاتية.[2]

**ثالثا:المعضلة الأمنية عند البنائيين (الجماعة الأمنية)**

ترى المقاربة البنائية أن السياسة الدولية غامضة بسبب جهل الدولة لنوايا الدول الأخرى، وما يترتب عن ذلك، من خلال سعي الدول وراء مصالحها بسبب فوضى النظام الدولي، ويمكن أن تنخفض نسبة الغموض والحد منها عبر معرفة الهويات. فانفصال بعض الدول عن غيرها جاء بعد ظهور هويات جديدة، وأن العدو لا يعرف مدى ارتباطه بالقوة العسكرية بقدر ارتباطه بالأفكار السابقة عن فهم مدى قوته في البناء الاجتماعي، وإدراك المجموعة الدولية لحجم التهديدات التي ستواجهها، وذلك ما أشارت إليه النظرية البنائية "بالجماعة الأمنية".[3]

إذن فالنظرية البنائية شكلت نقلة نوعية في التنظير والتفسير للعلاقات الدولية، من حيث وحدة التحليل التي اعتمدت فيها على دور العوامل الاجتماعية في العلاقات الدولية، عكس الواقعيين الذين اعتمدوا في تحليلهم على الوحدات السياسية، والليبراليين الذين رأوا في هذه الأخيرة، والمؤسسات الدولية عاملا كافيا للتحليل، والتنظير.

**الفرع الرابع : المقاربات النقدية للأمن**

على الرغم من أن الأصول الفكرية العلمية للدراسات النقدية كمدرسة متميزة، تعود إلى عام 1990 أي بعد انهيار المعسكر الشرقي (الاتحاد السوفيتي)، إلا أن الأفكار، والصراعات التي تتغذى عليها النظرية النقدية موجودة منذ فترة طويلة. فظهرت مجموعة من المنظرين تدعو إلى التفكير في الظاهرة الأمنية بعيدا عن منظور الحرب، والالتفاف حول دراسة المجموعات البشرية الاجتماعية.[4]

---

[1]– خالد المصري، المرجع نفسه، ص. 329.

[2]– توفيق بوستي، **مفهوم الأمن ومنظورات ما بعد الوضعية**، القاهرة: المعهد المصري للدراسات، د ط، 2019، ص 07.

[3]– المرجع نفسه، ص. 08.

[4]–Paul D. Williams, **Security studies An introduction**, New York : Routeldge, 2008, p 90.

إن النظرية النقدية في العلاقات الدولية تبحث في أربعة مسائل:

- لابد من تهيئة نظام عالمي بديل على أساس مفاهيم الحرية العالمية.
- شرح وتحديد المعوقات التي تواجهها الدول في إطار ممارسة الهيمنة.
- تكريس مفهوم "ممارسة الانعتاق" "Emancipation Pratice"، والمضي قدما نحو تحقيق النظام الجديد.[1]
- يعتبر الفرد كموضوع مرجعي أساسي للدراسة.

ركزت النظرية النقدية على أن الهدف الأساسي للدول لابد أن ينصب حول حماية الفرد، والجماعة البشرية ككل، من خلال البحث عن وسائل، وإستراتيجيات لضمان الأمن العالمي الشامل، والأمن الإنساني. فيتفقون بذلك مع مقولة "باري بوزان": "بأن الأمن العالمي، والأمن الإنساني وجهان لعملة واحدة".[2]

برزت في الدراسات النقدية ثلاث مدارس فكرية تناولت قضية الأمن.

**أولا:مدرسة ويلز Welsh School**

يعد كل من "كين بوث" "Ken BOOTH"، وهوركهايمر "Horkheimer" من أبرز منظري المدرسة النقدية للدراسات الأمنية. حيث يرى كل منهما أنه لتعميق مفهوم الأمن لابد من إضافة وحدات فوق قومية وما دون دولاتية، هذا المفهوم لابد من توسيعه؛ ليضم التهديدات التي تمس، وتحد من حرية الإنسان وانعتاقه، بغض النظر عن تلك التهديدات التي تمس أمن الدولة. فالتدهور البيئي، والفقر، وخرق حقوق الإنسان، وحرياته الأساسية، وعدم المساواة بين الدول، والمجاعة.... كلها مخاطر تتجاوز حدود الدولة الواحدة، وتهدد الإنسانية جمعاء.[3]

في هذا الصدد يعرف "كين بوث" الأمن بأنه: "**كخطاب السياسة، يسعى الانعتاق إلى حماية الناس من الجور والقيود التي تحد من تجسيدهم لما اختاروه بحرية بالتوافق مع حرية الآخرين، إنه يمنحنا إطارا ثلاثيا للسياسة، كمرسى فلسفي للمعرفة، ونظرية لتطور المجتمع، وممارسة لمقاومة الظلم. فالانعتاق هو إذن فلسفة، ونظرية، وسياسة لاكتشاف الإنسانية**".[4]

---

[1]–فكري شهرزاد، "الدراسات النقدية في ظل التهديدات اللاتماثلية"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2017/2016، ص. 64.

[2]– توفيق بوستي، **مفهوم الأمن ومنظورات ما بعد الوضعية**، مرجع سبق ذكره، ص. 11.

[3]– المرجع نفسه، ص ص. 15–16.

[4]– المرجع نفسه، ص. 15.

فالأمن حسب مدرسة ويلز لم يعد ذلك المفهوم الذي يشير إلى مصلحة، وقوة الدولة بل تجاوز حاجة الأفراد في الدولة؛ لتأمين وجودهم، وبقائهم، وتأمينهم من التهديدات، والمخاطر التي تفوق ضرورة المصلحة، والبقاء، والقوة القومية للدولة.[1]

**ثانيا:مدرسة كوبنهاجن Copenhagen School**

مدرسة كوبنهاجن من أبرز المدارس التي قدمت إسهامات كثيرة في مجال الدراسات الأمنية، من خلال أبحاث السلام، والأمن في إطار النظريات النقدية. فقد قدم "باري بوزان" مؤلفه "الناس، الدول، الخوف: إشكالية الأمن القومي في العلاقات الدولية" الصادر سنة 1991.[2] كما تعتبر مدرسة كوبنهاجن من أول المدارس التي ساهمت في إعادة صياغة مفهوم الأمن بتأسيسها مسارا جديدا يسمح بمد مجال البحث في الدراسات الإستراتيجية التقليدية في العلاقات الدولية، إلى أبعد من المجال العسكري. ففي هذا الصدد قدم كل من "باري بوزان"، و"أولي وايفر" مقاربتين لإعادة صياغة مفهوم الأمن، والظواهر المتصلة به:

**أ–** الأولى كانت تحت إشراف "باري بوزان" وهي "الأمن المجتمعي".

**ب–** الثانية قدمها "أولي وايفر" تمحورت حول الفعل التواصلي للأمن، أو ما اصطلح على تسميته "بالأمننة".[3]

**1/ الأمن المجتمعي Societal Security**

يعرف "باري بوزان" الأمن المجتمعي بأنه: "**الاستمرارية ضمن الشروط المقبولة للتطور للأنماط التقليدية للغة والثقافة والهوية الدينية والقوميات والعادات**".[4]

وبذلك، فإن أجندة الأمن المجتمعي تتضمن الاهتمام بالمشاكل اليومية للمواطنين، وإشباع الحاجات ذات العلاقة المباشرة، والملموسة بالحياة الاجتماعية كالجريمة، وتفشي العنف في المجتمعات، وانتشار البطالة، والقضاء

[1]– سيد أحمد قوجيلي، **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي**، ط 1، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2012، ص 31.

[2]– توفيق بوستي، **مدرسة كوبنهاجن نحو توسيع وتعميق مفهوم الأمن**، د ط، تركيا: المعهد المصري للدراسات، 2019، ص 04.

[3]– سيد أحمد قوجيلي، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[4]– سيد أحمد قوجيلي، المرجع نفسه، ص 27.

على الأمراض، والتلوث، وندرة المياه. فالأمن المجتمعي جاء ليقضي على كل المصادر التي تهدد الحياة الاجتماعية للأفراد.[1]

### 2/ الأمننة Securitization

يشير مصطلح الأمننة إلى تصنيف قضية ما بوصفها قضية "أمنية"، بمعنى أن تلك القضية توحي بأنها ذات أهمية ترتبط بسلامة، وديمومة الوطن، أو الإنسان. وأن الأمر يستدعي اتخاذ إجراءات طارئة؛ لحماية الوطن والفرد معا.[2]

فالأمننة من أكثر الإسهامات التي قدمتها مدرسة كوبنهاجن من خلال أعمال "أولي وايفر"[3]، بحيث أشار إلى أن الأمن كفعل خطابي من خلال قوله "**يمثل شيء ما مشكلة أمنية متى أعلنت النخب أنه كذلك**" أي أنكل قضية يمكن اعتبارها تشكل رهانا أمنيا فقط إذا تم تأطيرها عبر خطاب أمني، وأنها تشكل تهديدا استوجب وضع إجراءات مستعجلة.[4] فالفعل الأمني يتأثر ببنية الخطاب الأمني السلطوي. فحسب "أولي وايفر" أن الأمننة في معناها إضفاء الصيغة، والطابع الأمني على قضية ما لم تكن ضمن القضايا الأمنية سابقا، وهي النتائج السياسية لقوة فواعل الدولة الأمنية.[5]

إذن فالبناء الخطابي بالنسبة لمدرسة كوبنهاجن يرتكز على ثلاث ركائز أساسية:

- تحديد شكل ونوع التهديدات، وكذا تحديد الموضوع المهدد.
- التدابير المتخذة، والاستثنائية لحماية المرجع المهدد.
- طبيعة التدخل من خلال معرفة التهديدات الأمنية.[6]

---

[1]–عامر مصباح، "الأمن المجتمعي في تشكيل العلاقات الدولية الجديدة: مناقشة النماذج النظرية"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، العدد 4، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2014، ص 99.

[2]– بول روبنسون، **قاموس الأمن الدولي**، ط 1، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009، ص. 268.

[3]– سيد أحمد قوجيلي، مرجع سبق ذكره، ص. 27.

[4]– توفيق بوستي، **مدرسة كوبنهاجن نحو توسيع وتعميق مفهوم الأمن**، مرجع سبق ذكره، ص. 18.

[5]– سيد أحمد قوجيلي، مرجع سبق ذكره، ص. 28.

[6]– المرجع نفسه، ص. 29.

**ثالثا: مدرسة باريس Paris School**

على غرار مدرسة ويلز، ومدرسة كوبنهاجن تدعو مدرسة باريس بدورها إلى توسيع أجندة البحث في الدراسات الأمنية إلى الجوانب الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والبحث على الحلول العملية لمجابهة التهديدات الأمنية بواسطة عسكريين وإطارات أمنية تسعى؛ لتقديم تصوراتها في شكل خيارات، وبدائل لصناع القرار السياسي والأمني.[1]

ويعتبر "بيجو ديديير" "Bigo DIDIER" أبرز باحثي المدرسة الباريسية الذي يرى أن الأمن لابد أن يتحقق من خلال ما يلي:

**أ- الحقل الأمني:** عبر شبكات المهنيين للأجهزة الأمنية في الدولة يتم معرفة، واحتكار كشف مصادر التهديد التي تحددها رابطة القوة والمعرفة، بمعنى أن تكون للأجهزة الأمنية القدرة على التعرف على طبيعة وأولوية التهديد، والقوة على مجابهته.

**ب- الشرطية:** يتجسد نشاط الشرطة في المحافظة على أمن الدولة باستخدام مجموعة من الشبكات الاتصالية بين مختلف المؤسسات الأمنية، هدفها ضبط النظام الداخلي، والخارجي في إطار المراقبة، والحماية العامة، ويمكن لنشاط الشرطة أن يتجاوز حدود الدولة الوطنية، كمحاربة الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية.... أي كل التهديدات التي لها علاقة بالمجتمع.[2]

**ت- الحقيقة الأمنية عبر الوطنية:** تشير إلى الحقيقة التي يتوصل إليها فواعل الحقل الأمني عبلر امتلاك سلطة البيانات الرقمية والإحصائيات، وتكنولوجيا معالجة البيانات الاجتماعية، التي من شأنها تحديد هوية الأشخاص الذين يرتكبون أفعالا قد تهدد أمن المجتمع، والدولة معا.[3]

[1]- بونوار بن صايم، مرجع سابق، ص. 57.

[2]- سيد أحمد قوجيلي، مرجع سبق ذكره، ص. 33-34.

[3]-محمد حمشي، "مدرسة باريس للدراسات الأمنية وإشكالية مستوى التحليل في العلاقات الدولية"، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد 53، العدد 212، مصر، 2018، ص. 178.

**الجدول رقم 6**: يبين مدارس النظرية النقدية.

| | مدرسة كوبنهاجن | مدرسة ويلز | مدرسة باريس |
|---|---|---|---|
| • مرجعية مفهمة الأمن | • الأمن كفعل كلام | • الأمن كانعتاق | • الأمن كتقنية حكومية |
| • موضوع التهديد | • المجتمع | • الفرد | • الجماعة السياسية |
| • القيم المهددة | • الهوية المجتمعية | • حق الأمن للأفراد | • النظم المجتمعية |
| • من يقوم بالأمننة | • النخبة السياسية | • المحلل الأمني | • شبكات مهني الأمن |
| • كيف يتحقق الأمن | • نزع الأمننة | • التحرر من التفكير والعمل تحت الظروف الأمنية | • تكثيف تقنيات المراقبة وإدارة المخاطر |

**المصدر**:سيد أحمد قوجيلي، مرجع سبق ذكره، ص 36.

**خامسا: المقاربة النسوية للأمن**

ازدهرت النظرية النسوية في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين في حقل العلاقات الدولية وواصلت ازدهارها مع ظهور الأدبيات السنوية في مجال العلاقات الدولية وبقوة في التسعينيات من قبل باحثات أمثال "كريستين سيلفيستر" "Christine SYLVESTER"،[1] و"ساندرا ويتورث" Sandra WHITWORTH ،و"آن تيكنر" "Tickner ANN"، و"جينيفر توربين" "Jennifer TURPIN" اللواتي قدمن عدة أفكار اتفقت مجملها في فكرة أساسية تشير أن النوع Gender يشكل قضية تساهم في فهم سير العلاقات الدولية خاصة، تلك المتعلقة بالحرب والأمن الدولي.[2]

على غرار النظريات النقدية السابقة في مجال الأمن عرفت النظرية النسوية الأمن بمفهومه الواسع، إلا أنها تتضمن منطلقات فكرية تتضمن أبعادا، ومستويات عديدة مفادها محاربة جميع أشكال العنف المادية، والبنيوية

[1]– توفيق بوستي، **دراسات الأمن الدولي مقدمة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[2]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

والبيئية.كما تحصر النظرية النسوية الأخطار الأمنية في العنف الأسري، الاغتصاب، الفقر، التبعية الأوبئة، التدمير البيئي، وكل أشكال الحروب.[1]

ويشكل الفرد محور التحليل الأمني كفاعل في المجتمع المحلي، وليس من الدول، أو النظام الدولي. ويركزون في تحليلاتهم النقدية على التهديدات الأمنية التي تطال المرأة في العالم، لكونها لا تزال متخلفة في بعض الدول، وتواجه أكبر ضرر في النزاعات المسلحة من اغتصاب، وتعذيب وإقصاء، ويدعون إلى إدماجها في عمليات السلام الرسمية، وإعطائها حظا أوفر في التعليم، وصنع السياسات العامة، والمساهمة في الحكم.[2] غير أن المقاربة النسوية لا تقتصر على النساء فقط في تحليل مفهوم الأمن وإنما تدمج النوع/الجنس من أجل الإشارة إلى بعض المعايير الأنثوية، والذكورية التي تؤثر تأثيرا مباشرا في تصور الأمن.[3]

من خلال التطرق لجميع المقاربات التي تناولت مسألة الأمن في العلاقات الدولية، يتضح أن مفهوم الأمن شهد تطورا نظريا واكب تطوره المفاهيمي من المفهوم الضيق إلى المفهوم الأوسع من أمن الدولة إلى أمن الفرد.

**المطلب الثاني: التنظير في دراسات التنمية**

حاولت العديد من النظريات تفسير ظاهرة التنمية، والتطرق إلى أهميتها، وتحقيقها، والمعوقات التي تواجهها محاولة بذل إبراز الدور الفعال الذي تلعبه التنمية سواء على المستوى الداخلي، أو الخارجي للدولة.

**الفرع الأول: نظرية التحديث Modernization Theory**

أول ظهور لنظرية التحديث كان في خمسينيات القرن العشرين، أين ساهم علماء الإجتماع الأمريكيين بدراسات حول الوضع الاقتصادي لدول العالم الثالث تمحورت في وضع برنامج للنهوض بعملية التحديث في البلدان المستقلة حديثا[4]، تضمن برنامجهم هذا كل مظاهر التخلف، وأسبابه، وتقديم مقترحات للخروج من أزمات التخلف، وتبعاتها.[5]

---

[1]– مها أحمد المولى، "الأمن في النظرية النسوية دراسة حالة الموصل"، **مجلة دراسات موصلية**، العدد 50، نوفمبر 2018، العراق، ص. 108.

[2]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]– توفيق بوستي، **دراسات الأمن الدولي مقدمة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص. 40.

[4]– ثروت محمد شلبي، تنمية اجتماعية، برنامج دراسة المجتمع، المستوى الأول، فصل دراسي ثاني، مركز التعليم المفتوح، كلية الآداب، جامعة بنها، مصر، د س ن، ص. 153.

[5]– مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، مرجع سابق، ص. 73.

يوضح "أجانر ميردال" "A. MIRDAl": **"أن كل دولة نامية يجب أن يكون لها خطة تنموية خاصة بها تتناسب مع إمكانياتها الاقتصادية، والاجتماعية، وتتناسب وتراثها الثقافي والحضاري"**.[1]

إذن فنظرية التحديث تفسر التنمية على أنها عملية الانتقال من النمط التقليدي السائد، إلى النمط السائد في الدول الرأسمالية المتقدمة (النموذج الغربي).[2]

**الفرع الثاني: نظرية التبعية The Dependency Theory**

ظهرت نظرية التبعية في أواخر الخمسينيات من القرن العشرين من طرف مدير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ECLA راؤول بريبيش "Raoul BRIBICH" الذي استنتج أن النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة لا يؤدي بالضرورة إلى النمو نفسه في البلدان النامية، ومن هنا أظهرت نظرية التبعية نتيجة عدم قدرة نظرية التحديث في تحقيق التنمية، وإلحاق دول العالم الثالث بالدول المتقدمة، وربطت نظرية التبعية هذا الفشل من خلال استمرار حالة التخلف في الدول النامية، وفشل خطط التنمية بها في فترة الخمسينيات، والستينيات (مرحلة ما بعد الاستقلال).[3]

تركز نظرية التبعية في طرحها على تفسير التخلف، أو التنمية الاقتصادية لأي دولة من خلال دراسة المتغيرات الخارجية السياسية، والاقتصادية، والثقافية، ومدى تأثيرها على سياسات التنمية الوطنية. كما تقوم بتحليل أشكال التجارة العالمية، وكيفية نقل التكنولوجيا ورأس المال من الدول المتقدمة إلى الدول النامية؛ لتصل النظرية في الأخير إلى استنتاج مفاده التخلف يمكن تصديره من عالم الشمال إلى عالم الجنوب من خلال أطروحتها "تنمية التخلف"، وأن التنمية التي تنتهجها دول العالم الثالث هي "تنمية تابعة" من خلال إخضاع اقتصادياتها لحاجات الدول المستعمرة سابقا[4]، واستمرار اعتمادها على الدول المتقدمة يؤدي حتما إلى استمرار نمط التبعية، فيسهل افتراقها، وإفشالها، وتكريس تبعيتها في جميع المجالات السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.[5]

---

[1]– ثروت محمد شلبي، مرجع سبق ذكره، ص. 154.

[2]– مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، مرجع سابق، ص. 73.

[3]– أحمد تهامي، "ظاهرة التبعية: أصولها، أبعادها، مآلاتها"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، المجلد 55، العدد 2، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2018، ص. 05.

[4]– أحمد تهامي، المرجع نفسه، ص. 05-08.

[5]– مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، مرجع سابق، ص. 74.

**الفرع الثالث: نظرية النظام العالمي The World System Theory**

ظهرت نظرية النظام العالمي في سبعينيات القرن العشرين على يد المنظر "فالرشتاين" "Wallerstein" الذي انتقد فيه نظرية التحديث وأسلوبها (الحديث مقابل التقليدي)، ونظرية التبعية (المحور أو المركز مقابل المحيط)، والماركسية التقليدية (الرأسمالية مقابل الاشتراكية)[1]، وقدمت نظرية النظام العالمي طرحها المتمثل في مصطلح "شبه المحيط" الذي يرمز إلى الدول الفقيرة، والغنية معا، وكيفية استغلال الدول الغنية للدول الفقيرة[2]، من خلال نظام عالمي ثلاثي الأسلوب ينقسم إلى ثلاث مجموعات:

- **المجموعة الأولى**: تضم الدول المتقدمة التي تتصدر العالم اقتصاديا، و بلغت مستويات تقنية عالية عبر تشغيلها بكافة الطاقات الحيوية، وتتميز هذه المجموعة بتكلفة عالية للإنتاج مما أثر سلبا على معدلات الإنتاج في دول أخرى.[3]
- **المجموعة الثانية**: تلك الدول القريبة من دول المجموعة الأولى، تتميز بامتلاكها للموارد الأولية للإنتاج، لكن بتقنيات أقل في البناء التقني، واليد العاملة غير أنها تعتبر منافسة للدول الغنية مما يجعلها تؤسس علاقة تعاونية، وليست صراعية بسبب الاتجاه نحو الاستثمار في دول المجموعة الثانية، والاستفادة من ظروف التشغيل.
- **المجموعة الثالثة**: وتضم دول العالم الثالث الأكثر تخلفا، أين تتجه دول المجموعة الأولى، والثانية إلى محاولة رفع مستوى المعيشة فيها بتقديم المعونات، والمساعدات الاقتصادية، والقروض، وتطوير أبنيتها التحتية، والاستثمار فيها نتيجة للتكلفة الرخيصة للإنتاج، رغم امتلاكها للمواد الأولية.[4]

**الفرع الرابع: نظرية التنمية البشرية**

ارتبطت نظرية التنمية البشرية بالمنظّر الهندي الأصل "أمارتيا سان" "Amartya SEN" الذي وضع دعائم البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة في تسعينيات القرن العشرين، وهدفت إلى دراسة البعد البشري الإنساني؛ لتحقيق التنمية الشاملة من خلال تكريس العمل للرفع من مستوى الدخل الخام، تحسين مستويات

---

[1]– مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، المرجع نفسه، ص 75.

[2]–سعود الشرفات، "سؤال العولمة: هل تغير النظام الدولي، قراءة في نظرية إيمانويل فالرشتاين"، متوفر على الرابط: https://www.mominoun.com/articles/5621، تاريخ الدخول: 2020/04/08، بتوقيت: 01:21.

[3]– مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، مرجع سابق، ص 75.

[4]– المرجع نفسه، ص 76.

الصحة، والتعليم، والقضاء على التخلف بشتى أنواعه في جميع مجالاته السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.[1]

**الفرع الخامس: نظرية التنمية المستديمة**

ظهرت هذه النظرية منذ انعقاد مؤتمر ستوكهولم سنة 1972 حول البيئة، وصولا إلى قمة الأرض "بريو دي جانيرو" بالبرازيل، وأول الإرهاصات للاهتمام بالتنمية المستدامة سنة 1992.

ركزت نظرية التنمية المستديمة على البيئة بعد بروز المشاكل، والتهديدات البيئية الخطيرة التي من شأنها التأثير على سلامة الإنسان كالتلوث، الاحتباس الحراري، الفيضانات، الزلازل، مشكل طبقة الأوزون... إلخ.[2]

من الملاحظ أن نظريات التنمية عرفت تطورا عبر الزمن من خلال وحدة التحليلن والتفسير. فبعد أن كانت تركز على تنمية الدول الواقعة جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط، ومقارنتها مع دول الشمال، اتجه تركيز التنظير التنموي إلى تنمية الفرد. ويعد اهتمام هيئة الأمم المتحدة بتنمية الفرد، وسلامته، وأمنه من خلال دراسة التهديدات التي من شأنها إعاقة تنميته.

[1]– جميل حمداوي، **من أجل تنمية مستديمة**، ط 1، دون دار نشر، دون بلد، د س ، ص. 46.

[2]– المرجع نفسه، ص. 47.

## خلاصة الفصل الأول

بعد عرض الإطار المفاهيمي، والنظري للأمن والتنمية تبين أن المفهومين حظيا باهتمام الباحثين في الدراسات السياسية، والأمنية، والاقتصادية. وأن مفاهيم، ودلالات المصطلحين واسعة جعلت من الصعب وضع مفهوم إجرائي لكليهما. فالتغيرات الحاصلة في موازين القوة، والأهداف الإستراتيجية للدول العظمى ساهمت في تحويل المفاهيم الأمن، والتنمية. فبعد أن كان الأمن يقتصر على قوة الوحدة السياسية عسكريا، أصبح بعد الحرب الباردة، يتضمن أبعادا جديدة ارتبطت بظهور تهديدات أمنية جديدة. وبعد أن كان مصطلح التنمية يشير إلى النمو الاقتصادي للدولة، اتسع هو الآخر في مدلولاته. وارتبط المصطلحان في محور اهتمامهما فأصبح الفرد وحدة للتحليل، وهدفا للدراسات والمقاربات النظرية التي أكدت أن لا أمن بدون تنمية، ولا تنمية بدون أمن.

# الفصل الثاني

# السهل الإفريقي دراسة جيوبولتيكية أمنية وتنموية

**تمهيد**

رغم أهمية منطقة السهل الإفريقي من الناحية الإستراتيجية لموقعها الجغرافي من جهة، وأهميتها الاقتصادية من جهة أخرى. إلا أنها تتميز بكثرة الاهتزازات الأمنية، والتنموية أين يجتمع عدم الاستقرار السياسي، والصراعات الداخلية، وضعف الأداء السياسي، والاقتصادي، وتدني الحالة الاجتماعية للشعوب الإفريقية. تلك العوامل التي ساهمت في ظهور تهديدات أمنية خطيرة كالإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، تهريب المخدرات. فأصبحت المنطقة ملاذا آمنا للجماعات الإجرامية، وبؤرة تصدر التهديدات الأمنية العابرة للدول، أمام عجز الدول السهلية على تحقيق أمنها القومي، والوصول بشعوبها إلى مستوى عال من الرفاهية، والتقدم.

ولدراسة منطقة السهل الإفريقي جيوبوليتيكيا، أمنيا، وتنمويا. تم تقسيم الفصل الثاني إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: منطقة السهل الإفريقي رؤية جيوبولتيكية

المبحث الثاني: السهل الإفريقي رؤية جيو أمنية

المبحث الثالث: التنمية والأزمات الإنسانية في السهل الإفريقي

## المبحث الأول : منطقة السهل الإفريقي رؤية جيوبولتيكية

تعد منطقة السهل الإفريقي من المناطق ذات الأهمية الجيوبولتيكية من حيث موقعها الجغرافي الهام، واحتوائها على ثروات طبيعية متنوعة، وطاقة بشرية هائلة. إلا أن عدم الاستقرار السياسي في العديد من دول المنطقة جعلها عرضة لاختلالات، وتحديات أمنية، وتنموية.

### المطلب الأول : الموقع الجغرافي لمنطقة السهل الإفريقي

من أجل تحديد الموقع الجغرافي لمنطقة السهل الإفريقي لابد من الأخذ بعين الاعتبار الامتداد، والترابط الحضاري، والثقافي لشعوبه ودوله، وموارده الأولية الطبيعية.[1] وقبل ذلك لابد من التطرق لمصطلح السهل الإفريقي.

#### الفرع الأول : أصل كلمة السهل الإفريقي

كثيرا ما نسمع أو نقرأ في الأخبار ،[في وسائل الإعلام] تعبير دول الساحل والصحراء، والمراد بالتعبير: دول شمال إفريقيا الواقعة شمال الصحراء الكبرى، ودول جنوب الصحراء التي تشكل حزام السافانا الممتد من إريتريا شرقا مرورا بالسودان، وتشاد، والنيجر ومالي، وحتى السنغال غربا، على ساحل المحيط الأطلسي.

في هذا الصدد يقول عبد المنعم عجب الفيا في مقال نشر على موقع صحيفة سودا نايل الالكترونية: "**سألني الصديق الأستاذ علاء الدين سيد مدير مكتب الخرطوم لمنظمة مكافحة الجراد الصحراوي لدول شرق إفريقيا، عما إذا كنت أتفق معه حول التعبير الصحيح هو "دول السهل والصحراء" وليس الساحل والصحراء**". وحجته في ذلك أن التعريف الجغرافي، والمناخي للمنطقة المعنية ينطبق على السهل، وليس الساحل، وأن أكثر الدول التي يشملها الحزام الجغرافي المقصود مثل تشاد، والنيجر، ومالي، وبوركينافاسو ليست على الساحل.[2]

ويستطرد قائلا : "**بعد الإطلاع على المراجع الإنجليزية ذات الصلة وجدت أن كلمة "سهل" العربية دخلت الانجليزية مثلها مثل كلمة صحراء Sahara، وتكتب سهل في الانجليزية Sahel وتستعمل وصفا للحزام الإفريقي الممتد من إريتريا شرقا إلى السنغال غربا، وقد توصلت إلى أن المترجمين العرب أخطأوا في نطق كلمة Sahel إذ نطقوها خطأ ساحل فنقلوها إلى العربية ساحل مع أن التهجئة الصحيحة لكلمة ساحل العربية في الانجليزية Sahil**

---

[1]–إسماعيل دبش، **سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي دراسة حالتي الساحل الإفريقي والعالم العربي**، د ط، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2017، ص. 184.

[2]–عبد المنعم عجب الفيا، "أخطاء الترجمة والتعريب: دول الساحل والصحراء أم السهل والصحراء؟"، 2017، متوفر على الرابط: http://www.sudanie.com، تاريخ الدخول: 2020/04/10، بتوقيت: 21:30.

**وليس Sahel**". إذا أصل التعبير في الانجليزية "Sahara et Sahel" الصحراء والسهل، والسهل هو حزام السافانا الممتد من السنغال غربا إلى إريتريا شرقا.[1]

ويضيف عبد المنعم الفيا قائلا: "**من المفارقات الطريفة أنني وجدت أيضا أن الخطأ الذي وقع فيه المترجمون العرب قاد المراجع الانجليزية إلى أن تقع هي الأخرى في خطأ آخر حين ذكرت أن الأصل الاشتقاقي لكلمة Sahel هو ساحل العربية، وهذا غير صحيح، والصحيح أن Sahel هي سهل بالعربية وليست ساحل**".[2]

ففي الموسوعة البريطانية الإنجليزية نجد أن:

Sahel, Arabic Sahil, Semiarid region of western and north central Afrika, extending from Senegal eastward to Sudan.

بمعنى:سهل: في العربية ساحل، وهو الإقليم شبه الجاف، الواقع في الغرب والشمال الأوسط لإفريقيا والممتد من السنغال غربا إلى السودان شرقا.[3] وهنا يكمن الخطأ فسهل جمع سهول، بينما ساحل جمع سواحل.

والساحل : كلمة ذات أصول عربية تعني الشاطئ: أي اليابس المجاور للبحر أو النهر، فقد ورد استخدام مصطلح الساحل في الكتابات القديمة التاريخية المحلية مثل (تاريخ الفتاش، وتاريخ السودان)، وقصدوا بها المناطق المتاخمة لكل من (غاو، تمبكتو، جنى) لوقوعها على شاطئ نهر النيجر، كما أن الجغرافيين العرب أطلقوا مصطلح "ساحل" على المناطق الكائنة في الحدود الجنوبية للصحراء الكبرى، التي تمتد من المحيط الأطلنطي غربا إلى البحر الأحمر شرقا، فعدم وجود بحر، أو نهر يفصل بين الضفتين الشمالية والجنوبية للصحراء يجعل إطلاق كلمة "الساحل" على المنطقة غير وجيه لغويا وجغرافيا.[4]

لذلك ذهب بعض الباحثين إلى اعتبار أصل الاسم هو السهل وجمعه سهول، ويقولون أن الأوربيين استخدموا مصطلح السهل الذي كان يطلقه السكان المحليون، والجغرافيون العرب في لغاتهم دون ترجمة فأصبح لديهم Sahel، فظن بعضهم أن أصل اللفظ هو "الساحل" بوضع الحاء بدلا من حرف "ه" بعد نقله من

---

[1]– عبد المنعم عجب الفيا، "أخطاء الترجمة والتعريب: دول الساحل والصحراء أم السهل والصحراء؟"، 2017، متوفر على الرابط: http://www.sudanie.com، المرجع نفسه.

[2]– المرجع نفسه.

[3]–الموسوعة البريطانية الإنجليزية، متوفر على الرابط:https://www.britannica.com، تاريخ الدخول: 2020/04/14، بتوقيت: 23:18.

[4]– مصطفى أنجاي، "جدل الديني والسياسي.... وإشكالية بناء الدولة الحديثة في الساحل الإفريقي"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 29، المنتدى الإسلامي، أبو ظبي، 2016، ص. 27.

الكتابات الأوربية مستخدمين بذلك الحرف "h" وهو الحرف الوحيد الإنجليزي المقابل للحرفين هـ وح في اللغة العربية.[1]

كما استخدم كل من الدكتور "عبد اللطيف مصيطفى" والدكتور "عبد الرحمن سانية" مصطلح "السهل الإفريقي" في مؤلفهما دراسات في التنمية الاقتصادية من خلال دراستهما لتقرير منظمة التغذية، والزراعة حول حالة موارد الأراضي، والمياه في العالم لأغراض الغذاء، والزراعة في الصفحة 173 وأشارا إلى المنطقة "بالسهل الإفريقي" ووضعا عبارة منطقة الساحل بعدها مباشرة بين قوسين.[2]

أيضا تم استخدام مصطلح السهل الإفريقي من طرف المؤلف "علي أ. المزروعي" في مؤلفه "تاريخ إفريقيا العام" في الصفحة 426 التي جاءتفيها ما يلي: ..... **وثمة مؤشر أكثر وضوحا على الدور الهام لأزمة الريف يكشف عن النمو الحضري في بلدان "السهل الإفريقي" حيث كان عدد سكان الحضر يتزايد بمعدلات تتراوح بين 3.5% و5% نتيجة للفائض في ميزان الهجرة بين المدن، والريف**....[3]. وحين أرّخت الكتابات العربية والمخطوطات القديمة تاريخ المنطقة مع الفتح الإسلامي بين القرنين السابع، والثامن الميلادي، أُستخدم التعبير التالي للإشارة إليها: "السهل الإفريقي، وغرب إفريقيا".[4]

من جهة أخرى ظهرت كلمة "السهل الإفريقي" في تقرير "المنظمة العالمية للأغذية والزراعة" "FAO" لعام 2011 بعنوان: "**حكومات منطقة السهل، وغرب إفريقيا تتلافى المفاجآت بعمليات رصد موسمية**". سعت من خلاله المنظمة إلى تقييم العمليات المستمرة في المنطقة لإيجاد حلول للنظم الإيكولوجية الهشة؛ بهدف توفير سبل المعيشة اللائقة لملايين المزارعين والرعاة.[5]

---

[1]– مصطفى أنجاي، المرجع نفسه، ص. 28.

[2]– عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمن سانية، **دراسات في التنمية الإقتصادية**، ط 1، لبنان: مكتبة حسن العصرية، 2014، ص. 173.

[3]– علي أ. المزروعي، **تاريخ إفريقيا العام منذ عام 1935**، المجلد الثامن، صادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، د ط، د ب، 1993، ص. 426.

[4]– مشاور صيفي، "دور الجغرافيا السياسية في تكوين الدولة في منطقة الساحل الإفريقي"، **مجلة الحوار الفكري**، المجلد 11، العدد 12، جامعة أحمد دراية، أدرار،( الجزائر)، 2016، ص. 217.

[5]– "المنظمة العالمية للأغذية والزراعة FAO، حكومات منطقة السهل وغرب إفريقيا تتلافى المفاجآت بعمليات رصد موسمية"، 2011، متوفر على الرابط: http://www.fao.org/in-action/sahelian-and-west-african-governments-avoid-surprises-thanks-to-seasonal-monitoring/ar/ ، تاريخ الدخول : 2020/04/20، بتوقيت : 23:55.

**الفرع الثاني : السهل الإفريقي جغرافيا**

تمتد منطقة السهل الإفريقي على مساحة قدرها 3.053.200 كم$^2$ بنسبة 10% من مساحة القارة الإفريقية يمتد السهل من الجزر الأطلسية حتى الحدود الصحراوية التشادية. والسهل الإفريقي قطر صحراوي واسع يمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا[1] بين خطي العرض 12° و22°، وتتميز منطقة السهل الإفريقي بمناخ شبه جاف جنوبا وجاف شمالا ممطر موسميا، وحسب دراسة قام بها "فيليب هينريغ" Philip Hinrig بعنوان : "التأثيرات الأمنية للتغير المناخي في الساحل: آفاق سياسية" فإن المنطقة السهل الإفريقي غالبا ما يُشار إليها بالسهل الصحراوي الذي يضم مجموعة من الدول التالية[2]: الصومال، جيبوتي، إريتريا، أثيوبيا، السودان، تشاد، ليبيا، نيجيريا، النيجر، الجزائر، مالي، بوركينافاسو، السنغال وموريتانيا[3]. والسهل الإفريقي قطر شاسع الامتداد يفصله عن البحر الأبيض المتوسط الشريط السهلي المتوسطي الممتد من مصر إلى المغرب، تتخلله مجموعة من السلاسل الجبلية الحاجزة للمؤثرات الصحراوية (جبال الأطلس في المغرب، الأطلس الصحراوي في شمال غرب الجزائر، والأطلس التلي شمال شرق الجزائر، وغرب تونس، وجبال نفوسة في ليبيا)، ويتميز هذا الشريط السهلي المتوسطي بمناخ جاف وحار صيفا، ومعتدل إلى بارد شتاء.[4]

فمناخ السهل الإفريقي حار في مجمله نتيجة للأراضي القاحلة التي يحتويها مع اختلافات موسمية في نسبة الأمطار المتساقطة، هذه الأخيرة التي تسجل أعلى نسبة لها في جنوب السهل، وتتميز من سنة إلى أخرى، إضافة إلى درجات الحرارة في المنطقة التي تتراوح بين 33° درجة كحد أدنى و36° كحد أقصى في فصل الصيف، إلى 18° إلى 21° درجة خلال فصل الشتاء.

تجدر الإشارة إلى أن عامل المناخ ساهم كثيرا في رسم الخريطة الأمنية، والاقتصادية في المنطقة التي أثرت على الحالة الإنسانية لشعوب السهل لاعتبار أنهم يعتمدون بصفة كبيرة على الزراعة، وتربية المواشي.[5]

---

[1]–محمد سعيد مكي، "تمنراست رأس الجسد أو عاصمة مجتمع الساحل الصحراوي"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني الموسوم بـ: منطقة الساحل والصحراء، الواقع والآفاق، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، وزارة الدفاع الوطني، الجزائر، 15 أكتوبر 2012، ص. 66.

[2]– كريم مصلوح، **الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا**، ط 1، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014، ص. 10.

[3]– إسماعيل دبش، مرجع سبق ذكره، ص. 184.

[4]– كريم مصلوح، مرجع سبق ذكره، ص ص. 10–11.

[5]– بشرى عبد الكاظم عبيد، "الصراع والتنافس الدولي والإقليمي على منطقة الساحل الإفريقي"، **مجلة كلية التربية**، العدد 1، المجلد 29، مركز البحوث والدراسات التربوية، بغداد، 2018، ص. 1802.

أما بالنظر إلى خارطة الأزمات الداخلية فمنطقة السهل الإفريقي تعرف "بقوس الأزمات"، انطلاقا من الأزمات المتمثلة في الحروب الأهلية المستعصية التي غذاها العامل الإثني، والعرقي في جنوب السودان ودارفور، النزاعات في تشاد، إلى جانب التهديدات الأمنية المختلفة التي تشهدها النيجر، ومالي، وموريتانيا، وليبيا.[1]

**الخريطة رقم 01**: توضح الموقع الجغرافي لدول منطقة السهل الإفريقي.

**المصدر**: أسماء سعد الدين، ما هي دول الساحل الإفريقي؟، 2016، متوفر على الرابط : https://www.almrsal.com ، تاريخ الدخول : 2020/11/28، بتوقيت: 23:14.

## المطلب الثاني : منطقة السهل الإفريقي إجتماعيا وسياسيا

تتميز دول السهل الإفريقي بالتنوع، والتعدد الإثني، والعرقي في مجتمعاتها مما جعل مسألة التعايش، والتجانس، والانصهار الاجتماعي مضطربة في كثير من دول المنطقة داخليا وإقليميا. هذا التعدد والتنوع ساهم أيضا في عدم الاستقرار السياسي، وفي بعض الدول أدى إلى الفشل الدولاتي بسبب التقسيم الاستعماري العشوائي لحدود دول الإقليم الإفريقي.

### الفرع الأول : اجتماعيا

من الناحية الاجتماعية تتلاقى في السهل الإفريقي عدة إثنيات، وقبائل عرقية متباينة من حيث العرق والجنس، وتتوزع وفق كثافة سكانية ضعيفة مقارنة مع المساحة الشاسعة للمنطقة.

[1]– محمد الأمين بن عائشة، **الدبلوماسية الجزائرية في الساحل الإفريقي بين الاستمرار والتغير**، د ط، موريشيوس: نور للنشر، 2017، ص. 74.

**أولا : التعدد الإثني والعرقي**

تحوي دول السهل الإفريقي عرقيات وإثنيات متعددة في تركيبتها الاجتماعية أين تتداخل، وتتلاقى عدة أعراق وقبائل وألوان. فالجنس الأبيض ينتشر بكثرة في دول شمال السهل الإفريقي، بينما ينتشر الجنس الأسود في جنوبه. أما من الناحية القبلية والإثنية، فعلى سبيل المثال تتشكل دولة مالي من قبائل "التوارق"، "الكانوري"، و"البولس"، و"السونغاي"، "البامبارا"، و"العرب". أما في النيجر تتمركز قبائل "الهاوسا" "الكانوري" "التوارق"، و"العرب". وفي تشاد تتواجد القبائل العربية السودانية "الباقيرمي" "تاما" "ماساليت" "مبوم" "التيدا" "الكريش" "كانوري" "الهاوسا" "العرب". وفي بوركينافاسو يتمركز "الهاوسا" "بامبارا" "مور" "البولس" و"الديولا""الفولاني"[1]

**الشكل رقم 7**:يوضح الإثنيات المتواجدة في منطقة السهل الإفريقي.

| القبيلة | اللغة | الدول |
|---|---|---|
| • الفلاني | • الفولا | • غينيا نيجيريا الكامرون السنغال مالي، النيجر تشاد موريتانيا السودان |
| • الولوف | • الولوف | • السنغال موريتانيا |
| • السونغاي | • السونغاي | • مالي |
| • ماركا<br>• الماندي | • ماركا | • مالي |
| • ماندينكا<br>• الماندي | • ماندينغو | • ماي، بوركينافاسو موريتانيا تشاد |
| • جولا | • جولا<br>• كربول | • السنغال |
| • الهوسا | • الهوسا | • نيجيريا النيجر تشاد السودان |
| • البامبارا<br>• الماندي | • البامبارا | • مالي |

**المصدر**: عمر فرحاتي، مريم براهيمي، الأزمة في الساحل الإفريقي: الخلفيات والأبعاد، ط 1، الجزائر: الدار الجزائرية، 2017، ص. 59.

[1]– محمد بوبوش، الأمن في منطقة الساحل والصحراء، الأردن: دار الخليج، 2017، ص ص. 18–19.

إلى جانب كل هذه الإثنيات التي وردت في الجدول، هناك إثنيات أخرى في دول شمال السهل الإفريقي كالأمازيغ الذين ينتشرون بكثرة في الجزائر، وليبيا أيضا.[1] وبالرجوع دائما إلى الجدول فإن دول السهل تتميز أيضا بالتعدد في اللغات المحلية دون أن ننسى اشتراكها في اللغة العربية، والفرنسية، والإنجليزية.[2]

أما فيما يخص الأديان المتبعة من طرف شعوب السهل الإفريقي، تتواجد الغالبية المسلمة في كل من موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، السنغال، تشاد، شمال نيجيريا، الجزائر، ليبيا بنسبة 94%. أما الديانة المسيحية فتتوزع بدورها على عدة دول في المنطقة بنسبة 4%، وتنتشر المسيحية بكثرة في جنوب نيجيريا، وجنوب السودان، بينما يدين بها قلة قليلة في الدول الأخرى كمالي، الجزائر، النيجر....، إلى جانب الديانة الإسلامية والمسيحية، هناك الوثنية في كل من النيجر، السنغال، تشاد، وبوركينافاسو بنسبة تقدر بـ 2%.[3]

**ثانيا: التركيبة السكانية**

تمتاز دول السهل الإفريقي بكثافة سكانية ضعيفة، وغير متوازنة إذا ما قورنت بمساحة السهل الشاسعة، كما تتميز بارتفاع معدل النمو السكاني، إذ يتوقع أن يتضاعف عدد سكان السهل الإفريقي إلى 150 مليون نسمة بحلول عام 2040، مما سيؤثر مستقبلا على الأمن الإنساني، والأمن الغذائي، وتتوقع الأمم المتحدة استمرار نمو سكان السهل بمعدل 9.2 ما بين سنة 2010 إلى سنة 2020.[4]

تعتبر منطقة السهل الإفريقي موطن قبائل التوارق الذين يعتبرون جزءا من الأمازيغ ويسمون بـ"أمازيغ الصحراء"، وتتشارك معهم قبائل عربية في تواجدهم في المنطقة هاجرت من المغرب العربي ومصر ومن الجزيرة العربية، ومن اليمن من بينها صنهاجة، وهوارة والهلالي. ولم ينغلق التوارق على أنفسهم بل اختلطوا بالقبائل العربية وتزاوجوا، وتصاهروا فيما بينهم. وتشير الإحصائيات أن عددهم أكثر من ثلاث ملايين ونصف مليون نسمة موزعين على كل من النيجر بمليون ونصف المليون نسمة، ومالي بحوالي مليون نسمة، والجزائر وليبيا وبوركينافاسو بحوالي مائة ألف نسمة، بالإضافة إلى أعداد قليلة منهم يتواجدون في الجنوب الشرقي لموريتانيا، وشمال تشاد،

[1]- عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سبق ذكره، ص. 60.

[2]- بشرى عبد الكاظم عبيد، مرجع سبق ذكره، ص. 1803.

[3]- عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سبق ذكره، ص. 60.

[4]- بشرى عبد الكاظم عبيد، مرجع سبق ذكره، ص. 1803.

ينتشرون على مساحة تبلغ حوالي 2 مليون مربع، تشمل أجزاء الدول السالفة الذكر، وهي مساحة معتبرة بالنسبة لكثافة سكانية ضعيفة.[1]

كما تسجل منطقة السهل الإفريقي حركة اللاجئين اتجاه المدن الكبرى – وهي مشكلة في حد ذاتها- بسبب الجفاف والتصحر الذي يضرب المنطقة، فحسب إحصائيات عام 2015 هناك حوالي 14.3 مليون نسمة يتوزعون بين 597 ألف لاجئ، و443 ألف نازح.

تجدر الإشارة إلى أن عملية اللجوء والنزوح الذي تعرفها المنطقة خلقت تجمعات اثنية أنتجت نزاعات، وصراعات بين الدول[2] ويعيش سكان السهل الإفريقي في ظروف متدنية المستويات اقتصاديا وبيئيا وإنسانيا، فنسب الفقر مرتفعة بسبب العجز الاقتصادي وضعف العدالة التوزيعية، إذ يعيش 80% من سكان تشاد مثلا تحت مستوى دولار أمريكي واحد للفرد.[3]

**الفرع الثاني:سياسيا (عدم الاستقرار السياسي والفشل الدولاتي)**

تشهد منطقة السهل الإفريقي أوضاعا سياسية مضطربة على غرار باقي الدول الإفريقية تتمثل في عدم الاستقرار السياسي، والفشل الدولاتي. فمعظم دول السهل الإفريقي ورثت حدودها عن التقسيم الاستعماري العشوائي – الذي لم يراع خصوصيات الشعوب الإفريقية – التي أثرت على إمكانية تحقيق الدولة الوطنية، وبسط سلطتها على أراضيها، واستحالة بناء الدولة المبنية على أساس المساواة في الحقوق، والواجبات، وتوفير ضمانات المساواة للجميع. وبالتالي فشلت كثير من دول السهل الإفريقي في إرساء دعائم الدولة التي سعت لتحقيقها شعوب المنطقة، وتعتبر العوامل التالية من أهم العوامل التي ساهمت في عدم الاستقرار السياسي والفشل الدولاتي في دول السهل الإفريقي:[4]

---

[1]–نبيل بوبيبة، "الجزائر والمشاريع الإقليمية والدولية لبناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي: التحديات والرهانات"، أطروحة دكتوراه علوم (غير منشورة) في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2018/2017، ص ص. 256-257.

[2]– بشرى عبد الكاظم عبيد، مرجع سبق ذكره، ص. 1803.

[3]–مراد بن قيطة، فاطمة الزهراء بويدة، "التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي انعكاساته على المصالح الإستراتيجية الفرنسية"، العدد 05، **مجلة دفاتر المتوسط**، جامعة باجي مختار، عنابة، ( الجزائر)، 2016، ص. 216.

[4]– محمد الأمين بن عائشة، مرجع سبق ذكره، ص. 74.

✓ سيطرة النخب العسكرية على مقاليد الحكم، تلك النخب التي أفرزتها حركات التحرر الوطني، فبناء الدول في السهل الإفريقي تأثر بقوة هذه النخب التي قادت الكثير من الانقلابات العسكرية في فترة ما بعد الاستقلال.*

✓ عدم الاستقرار السياسي في أغلب دول السهل بسببه هشاشة الأنظمة السياسية التي كانت ولازالت تعتمد على المساعدات الأجنبية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، إضافة إلى المديونية التي أنهكت اقتصادياتها.[1]

✓ ضعف الأداء الاقتصادي، وتعثر فرص تحقيق تنمية اقتصادية بسبب الأزمات البينية كالحروب، والنزاعات التي أفرزت بدورها أزمات اقتصادية، واجتماعية كالمجاعة، الفقر، النزوح، الهجرة واللجوء.

✓ فشل السياسات الصحية في إدارة الأزمات كانتشار الأوبئة (الملاريا، الإيدز).

✓ البنية الإجتماعية المفككة إثنيا وعرقيا، مما صعب عملية الاندماج المجتمعي والتجانس الاجتماعي في ظل غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة مليئة بالولاءات القبلية أحدثت أزمات مثل أزمة دارفور بالسودان، التوارق بمالي والنيجر، والاضطرابات العرقية في كل من موريتانيا، ومالي.

✓ فشل الدولة الحديثة في منطقة السهل الإفريقي باعتبارها حديثة الاستقلال في تكريس ثقافة المواطنة، مع انتشار الفساد السياسي، وضعف الأداء المؤسساتي في إدارة التنوع الإثني في المنطقة.

✓ الاهتمام المتزايد في المنطقة من طرف الدول القوية اقتصاديا، وسياسيا، وعسكريا، بسب الموارد الطبيعية (النفط، الغاز، الطاقة، المعادن...)، ومحاولتها الاستحواذ عليها من خلال ممارسة الضغوطات على أنظمتها السياسية – والتي وصلت إلى بعض الأحيان إلى التدخلات العسكرية –، وإسقاطها (حالتي مالي وليبيا).[2]

**الفرع الثالث:الخصائص السياسية لدول السهل الإفريقي**

تتميز دول السهل الإفريقي بمجموعة من الخصائص السياسية:

- ضعف تواجد الدولة، والدولة الفاشلة.
- مخلفات استعمارية.
- غياب مؤسسات الدولة.

*–عرفت موريتانيا 15 انقلابا عسكريا، مالي 03، تشاد 03، النيجر 03، السودان 05، ولتفاصيل أكثر حول الانقلابات في موريتانيا، انظر: محمود صالح الكروي، "ذاكرة الانقلابات العسكرية في موريتانيا، الصراع على السلطة"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 31، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص. 118–136.

[1]– عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 65–74.

[2]– محمد الأمين بن عائشة، مرجع سبق ذكره، ص ص. 75–76.

- ضعف الهياكل، والبنى التحتية.
- الفساد، وضعف الاقتصاد.
- غياب إجماع داخلي حول شرعية الدولة.
- ضعف الاحتكار لمصادر القوة.
- انتشار نشاط جماعات الإجرام، والأسلحة والإرهاب.
- هشاشة الحدود.
- تعدد الاثنيات، والقبائل، وضعف الاندماج الاجتماعي.
- التدخل الخارجي.
- غياب العزلة الاقتصادية.[1]

**المطلب الثالث: منطقة السهل الإفريقي اقتصاديا**

من الناحية الاقتصادية منطقة السهل الإفريقي غنية بالموارد الطبيعية والطاقوية والمعدنية جعلتها محل أطماع الدول الكبرى، إذ تتوفر كل من تشاد، موريتانيا، مالي، النيجر، الجزائر، السودان، نيجيريا على مخزون كبير من البترول[2]، وتتوفر النيجر على اليورانيوم بمخزون بلغ 280 ألف طن[3]، إذ يشكل نسبة 72%[4] من صادراتها ونسبة إنتاج بلغت 8.7 وبذلك تحتل المرتبة الرابعة عالميا،[5] وتشرف على استغلاله الشركة الفرنسية المتخصصة في اليورانيوم "أريفا" "AREVA" وهي شركة تمارس استغلال ثورات النيجر في إطار استعمار جديد بدل التقليدي؛ لاحتكار مصادر الطاقة في المنطقة، كما تتوفر مالي أيضا على خزان احتياطي من اليورانيوم إضافة إلى الذهب فهي تحتل المرتبة الثالثة إفريقيا في إنتاجه، كما تتصدر الدول الإفريقية في احتوائها على مادة الألماس، والأحجار الكريمة، وتمتلك احتياطات مهمة من النحاس وحجر الملح، الرخام، والرصاص، والمياه الطبيعية، والحديد الذي قدر انتاجه بـ 2 مليون طن، هذا الأخير الذي سجلت منه موريتانيا أكبر احتياط لها في منطقة السهل الإفريقي يقدر بمليون طن، أما بوركينافاسو فتميز بامتلاكها لمعدني الزنك والرخام.[6]

---

[1]–محمد الأمين بن عائشة، مرجع سبق ذكره، ص. 77.

[2]– عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سبق ذكره، ص. 62.

[3]–خلفة نصيرة، "رهانات التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الدوائر الجيوسياسية والأمنية الجزائرية"، **مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد 03، العدد 02، جامعة تيارت، (الجزائر)، 2018، ص. 480.

[4]– إسماعيل دبش، مرجع سبق ذكره، ص. 186.

[5]– عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سبق ذكره، ص. 62.

[6]– إسماعيل دبش، مرجع سبق ذكره، ص ص ص. 186–187–188.

كما تتمتع منطقة السهل الإفريقي بثروة مائية هائلة، إذ يتواجد بها نهر النيجر الذي يعد ثالث أنهار إفريقيا طولا بعد نهر النيل بمصر ونهر الكونغو بالكونغو الديمقراطية. يبلغ طوله نحو 4160 كلم بمساحة تقدر بما يزيد عن 2 مليون كم$^2$ [1]، ونهر السنغال الذي يبلغ طوله 1790كم$^2$. كما أن المنطقة تعتبر مستقبل العالم الطاقوي لاسيما فيما يتعلق بالطاقة الشمسية، وذلك راجع لدرجات الحرارة المرتفعة كون المنطقة صحراوية.[3]

إلا أن دول السهل الإفريقي لا تستفيد من قطاع الطاقة في تحقيق التنمية الاجتماعية، والاقتصادية لشعوبها بسبب هشاشة البناء المؤسساتي، وضعف الاندماج الاجتماعي، والعجز الاقتصادي[4]. إذ تتميز دول السهل الإفريقي باعتماد اقتصادياتها على تصدير الموارد الأولية المذكورة أعلاه واستيراد المواد المنتَجة والصناعات الجاهزة، وهذا ما يجعلها في تبعية مستمرة للدول الكبرى، التي تتنافس على امتلاك مواردها الطبيعية كفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، والصين، وغيرها من الدول.[5]

---

[1]– خلفة نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص. 480.

[2]–"Information sur le fleuve Sénégal…," disponible sur le site : http://almamomat.com/102894//,consulté le : 01/05/2020, à 03 :28m.

[3]– خلفة نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص. 481.

[4]– بشرى عبد الكاظم عبيد، مرجع سبق ذكره، ص. 1804.

[5]– إسماعيل دبش، مرجع سبق ذكره، ص. 188.

## المبحث الثاني: السهل الإفريقي: رؤية جيو أمنية

السهل الإفريقي من أهم المناطق الجيوسياسية التي تميزها مجموعة من الخصائص، كونها منطقة تنتشر فيها مجموعة من التهديدات الأمنية المختلفة (إجتماعية، إقتصادية، سياسية وعسكرية، بيئية...) بوتيرة تراكمية جعلت من الصعب جدا على الحكومات المركزية التحكم فيها، أو حتى التنبؤ بمساراتها ومآلاتها. وتكمن خطورة تلك التهديدات من حيث تنوعها، ونطاقها بين ما هو داخلي (داخل الدولة الواحدة)، وما هو خارجي (بين الدول) في ظل تنافس دولي شرس حول الموارد الاقتصادية للسهل الإفريقي.

### المطلب الأول: أزمة بناء الدولة في السهل الإفريقي

تعد مسألة بناء الدولة الوطنية من أكبر المعضلات الأمنية التي تواجه منطقة السهل الإفريقي. فدول الإقليم جلها دول حديثة الاستقلال تعاني من الرواسب التاريخية التي ورثتها عن الحقبة الاستعمارية، وعلى رأسها مشكلة الحدود الجغرافية التي لم يراع فيها التنوع الإثني، وخصوصية المجتمعات الإفريقية.

#### الفرع الأول: الأزمات البنيوية في السهل الإفريقي

تعاني الأنظمة السياسية لدول السهل الإفريقي أزمات بنيوية ساهمت فيها فكرة بناء الدولة التي تجسدت غالبا في شخص الرئيس القائد والحزب الطلائعي ، والقبيلة والعرش، والعرق، والنخب العسكرية التي سيطرت على الحكم غداة الاستقلال. من هذا المنطلق سيتم تحليل الأزمات البنيوية لدول السهل الإفريقي من خلال التحليل الذي قدمه كل من "لوسيان باي" "L. PYE"، و"جوزيف لابالومبارا" "Joseph LAPALOMBARA".[1]

##### أولا: أزمة الهوية والاندماج

نظرا لعدم إدارة التعدد الإثني، والعرقي، والقبلي في منطقة السهل الإفريقي من طرف الأنظمة السياسة الحاكمة نتيجة للترسيم العشوائي للحدود، حيث عانت مجتمعات المنطقة من غياب الشعور المشترك بين المجموعات العرقية المكونة لها، وبين الانتماء إلى كيان سياسي موحد. خاصة وأن تلك المجموعات العرقية مقسمة على أكثر من دولة في السهل الإفريقي وفي إفريقيا عموما، فأضحت فلسفة المواطنة مغيبة، وحل محلها الفساد السياسي، ضعف الأداء المؤسسي، واستحالة بناء آليات الوقاية، النزاعات الداخلية، وتعدد الولاءات السياسية

[1]– عربي بومدين، "أزمة الدولة في الساحل الإفريقي: دراسة في الأسباب وتحديات البناء"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 28، المنتدى الإسلامي، أبو ظبي، 2016، ص. 25.

داخل المجتمع الواحد والدولة الواحدة.[1] فأزمة الهوية، والاندماج عمقت أزمة بناء الدولة من خلال التعدد الإثني والعرقي، واللغوي، ومشكلة الحدود التي لم تراع هذا التعدد، وعدم الشعور بالانتماء القومي.

**ثانيا: أزمة الشرعية والمشروعية**

شرعية النظام السياسي من أهم مقومات قيام الدولة وديمومتها، لكن في السهل الإفريقي مسألة الوصول إلى السلطة تتم غالبا بطرق غير ديمقراطية، أو عن طريق الانقلابات العسكرية من خلال فرض الهيمنة من طرف أقلية معينة على المشهد السياسي الذي أصبح تقليديا يفتقر لكل مقومات التحديث، بل ويجعل النظام السياسي في حالة إنتاج لنفسه في فترات زمنية غالبا ما تغيب فيها الأساليب الديمقراطية، والشفافية ما يفقده الشرعية، فأصبحت الدولة المتسلطة سيدة المشهد السياسي.[2]

**ثالثا: أزمة المشاركة السياسية**

أزمة المشاركة الشعبية هي وجه آخر من وجوه أزمة السياسة، والحياة السياسيةككل في السهل الإفريقي. فالمشاركة السياسية تقضي بأن يساهم المواطن في صنع القرار السياسي في دولته، من خلال انتخابات ديمقراطية نزيهة. غير أن دول المنطقة تميزها أنظمة مغلقة تقيد من حرية الرأي والتعبير بواسطة دساتير فرضتها على شعوبها.

في هذا الصدد يرى "صمويل هنتغتون" "Samuel HINTAGTONE": أن الاستقرار السياسي والمشاركة السياسية مرتبطان بمدى بناء مؤسسات سياسية تنظم المشاركة السياسية، وفي نفس الوقت تحول دون انعدام الاستقرار الداخلي للدولة.[3]

**رابعا:أزمة التغلغل**

المقصود بأزمة التغلغل في الدولة عدم قدرة الحكومة المركزية على التواجد الفعال في كامل أقاليم الدولة؛ لتفرض بذلك ممارستها لسلطتها الداخلية، وتغلغلها داخل الإقليم، مما يعزز أركان الإستقرار السياسي في الدولة. إلا أن صعوبات الجغرافية السياسية في السهل الإفريقي جعلت مسألة التغلغل شبه صعبة بسبب شساعة أراضيها، وقلة الإمكانيات المتاحة، والفشل الدولاتي الذي تعيش فيه. فتغلغل الحكومة المركزية للدولة في السهل الإفريقي

[1]–مصطفى موسى محمد علي، "أثر بناء الدولة على التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل والصحراء"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد 01، المجلد 12، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، (الجزائر)، 2020، ص. 08.

[2]عربي بومدين، مرجع سبق ذكره، ص. 26.

[3]– مصطفى موسى محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص. 09.

مسألة نظرية أكثر منها تطبيقية، فهي تركز غالبا على أماكن الثروة مثل حقول النفط والغاز دون التغلغل في القطاعات الأخرى، وبالتالي فإن دول المنطقة تعاني من سوء الإدارة والتسيير.[1]

**خامسا: أزمة التوزيع والفشل الاقتصادي**

تعني أزمة التوزيع والفشل الإقتصادي مدى فشل الحكومات في القدرة على توزيع المنافع والموارد،[2] حيث يقول "جوزيف بالومبارا" :"أن مشكلات الحكم – بوجه عام – هي مشكلة، توزيع فالنظام السياسي هو المحرك والموزع للموارد، والخدمات، والقيم، والفرص". وما يميز دول السهل الإفريقي هو الفشل الذريع في توزيع الموارد والتحكم فيها بسبب إنفراد قلة معينة بالحكم وإدارة الموارد في الدولة، أين طرحت إشكالية تفاوت طبقي حاد نجم عنه صراع داخلي من شأنه زعزعة الإستقرار وتهديده، ويبرز ذلك جليا في النزاعات، والصراعات في كل من مالي، والنيجر بسبب تمرد التوارق المستمر وشعورهم بالحرمان من فرص العيش الكريم والتنمية، الذي يُعزى إلى ظاهرة الفساد الذي تعمق الظلم الاجتماعي، وتؤثر على الحقوق الاقتصادية التي تساهم في اتساع رقعة الفقر.[3]

**الفرع الثاني: النزاعات الإثنية في منطقة السهل الإفريقي**

إن التعدد الإثني، والعرقي، والقبلي –كما سبق – هو السمة البارزة لدول السهل مجتمعة، جعل الشعور بالانتماء للدولة، أو الجماعة منعدما ليحل محله التناقض، والتصارع بين الانتماءات القبلية، وما يترتب عليها من ولاءات ضيقة ومحدودة، سببها الإحساس بالظلم من جانب جماعة، أو جماعات إثنية مهدت لنشوب صراعات ونزاعات في الدولة، فالجماعات المهمشة تلجأ عادة لاستخدام العنف، والتمرد على النظام السياسي من أجل تحقيق أهدافها، أو الضغط، والاستجابة لمطالبها. وقد يترتب عن ذلك حروبا أهلية تخلق حالة اللاإستقرار السياسي، واللاأمن في الدولة.[4]

في هذا الصدد تبرز عدة نزاعات إثنية في منطقة السهل الإفريقي، على سبيل المثال نزاع دارفور بالسودان هذا الأخير الذي يتكون من عشر مجموعات رئيسية تنقسم بدورها إلى مجموعات فرعية وثانوية. والتمييز العرقي في السودان هو سيد أنواع التمييز، أين أبدت الحركات السياسية في دارفور رغبتها في إدارة حكم إقليم دارفور،

[1]– مصطفى موسى محمد علي،المرجع نفسه، ص. 08.

[2]– المرجع نفسه، ص. 09.

[3]– عربي بومدين، مرجع سبق ذكره، ص. 27.

[4]– زهيرة مزارة، ميلود عامر حاج، "النزاعات الإثنية وانعكاساتها على الاستقرار الأمني في منطقة الساحل الإفريقي (موريتانيا أنموذجا)"، **مجلة سر من رأى**، المجلد، 13 العدد 49، جامعة سامراء، جوان 2017، ص. 338.

والهيمنة على السلطة "كالتجمع الغربي"، و"جبهة التنمية" التي تتكون من العرب، وتحالفات القبائل الإفريقية كقبيلتي "الفور"، و"الزغاوة"، الذين يتطلعون إلى تمثيل انتماءاتهم الإثنية في الحكم السياسي.

ويذكر حمدي عبد الرحمن: "أن المسألة الدارفورية في بعدها الداخلي تعبر عن "أزمة المشروع الوطني"، وتطرح إشكاليات الهوية، والمواطنة، والدور التوزيعي للدولة الوطنية في السودان".[1] إضافة إلى المسألة الدارفورية في السودان فإن انفصال شماله عن جنوبه يعد من أبرز النزاعات التي هددت وحدته، وأثرت على بناء الدولة، ويعود سبب ذلك إلى أبعاد أمنية، إنسانية، اقتصادية، وسياسية كنقص الغذاء، ظروف المجاعة، التهريب، وانتشار السلاح، والصراعات حول الموارد المائية (النيل الأزرق)، والصراع حول النفط.

فالصراع في السودان غالبا ما يستخدم فيه العنف بدلا من التفاوض، والمساومة[2]، فمعظم النزاعات الإثنية كان الغرض منها غالبا الانفصال عن الدولة، أو الاستيلاء على الحكم، كحالة نيجيريا التي شهدت حربا أهلية امتدت من 1967 إلى 1970 عندما حاول إقليم "بيافرا" "Biafra" الانفصال عن نيجيريا، وإقامة دولة مستقلة خاصة بقبائل "البيو"، فإقليم "بيافرا" يحوي ثروات نفطية هائلة.

في السنغال أيضا يحاول إقليم "كازامانس" منذ ثمانينيات القرن العشرين الانفصال عن السنغال. أما في تشاد فحاولت القبائل العربية التمرد على الحكومة المركزية بقيادة الرئيس "إدريس ديبي" الذي ينتمي إلى قبيلة "الزغاوة" لكن هذا الأخير استطاع إخماد نار الفتنة، والإطاحة بالقبائل العربية المدعومة من قبل السلطات السودانية. وفي مالي فقد اندلعت نزعات عرقية بين قبائل "الفلان"، و"البامبارا" التي تسيطر على الحكم، إلى جانب قضية التوارق وما تعانيه هذه القبائل من تهميش وإقصاء.[3]

من الملاحظ، أن النزاعات الإثنية في منطقة السهل الإفريقي أثرت سلبا على الأمن المجتمعي الذي يرى فيه باري بوزان أنه: "**استمرارية ضمن الشروط المقبولة للتطور للأنماط التقليدية للغة، والثقافة، والهوية، الدينية، والقوميات والعادات**".

[1]- كريم مصلوح، مرجع سبق ذكره، ص. 65.

[2]- المرجع نفسه، ص ص. 59-63.

[3]- زهيرة مزارة، ميلود عامر حاج، مرجع سبق ذكره، ص. 340.

**الفرع الثالث: الفشل الدولاتي في السهل الإفريقي**

أصبحت مسألة الفشل الدولاتي في منطقة السهل الإفريقي لصيقة ببعض دول المنطقة أين تكثر نماذج الدول الفاشلة بسبب الانقلابات العسكرية، أو الحروب أهلية، أو التدخلات الأجنبية، أضعفت من بنيتها السياسية والاقتصادية، والاجتماعية.

وتعرف الدولة الفاشلة بأنها : "**تلك الدولة التي لا تستطيع القيام بالوظائف الأساسية المنوطة بها وتوفير الأمن، وتقديم الخدمات العامة، وإدارة آليات السوق، والإدارة الكفء للتنوع الاجتماعي في الداخل بل وتوظيفه، فضلا من معاناة مؤسساتها من الضعف الهيكلي والوظيفي**".

كما يعرفها "نعوم تشومسكي" "Noam CHOMSKY" بأنها : "**الدولة غير القادرة أو غير الراغبة في حماية مواطنيها من العنف وربما الدمار نفسه، وهي التي تعد نفسها فوق القانون محليا كان أم دوليا**".[1]

**أولا: الأزمة في دولة مالي**

منذ حصول مالي على استقلالها عام 1960 من الاستعمار الفرنسي، لم تعرف الاستقرار ففي عام 1963 اندلعت ثورة محلية في شمال منطقة كيدال من طرف المتمردين التوارق الذين يتمركزون في الشمال.[2]

ولفهم الأزمة في مالي لابد من التطرق لأزمة التوارق أولا.

**أ- تمرد التوارق**

بعد استقلال مالي وجدت قبائل التوارق المتواجدة في منطقة السهل، والصحراء الكبرى نفسها مشتتة بين دول ذات سيادة مالي النيجر الجزائر بوركينافاسو وليبيا والتي اتفقت على احترام مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار الذي لم يراع التركيبة السكانية للمنطقة، ولا الخصائص الأنثروبولوجية لها، فكان التوارق* دوما

[1]- مصطفى موسى محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص. 03.

[2]-Yvan Guichaoua, Mathlen Pellerin, **Les relations entre pouvoir central et périphéries Saheliennes au Niger et Mali**, Paris : Irsem, 2017, p 29.

*-يرى الباحث "عبد القادر جامي" أن كلمة "توارق" جمع لكلمة "التزقي" المفردة، ذلك أن العرب أطلقوا عليهم اسم "التوارق" نسبة القبيلة "تارغا" إحدى قبائل البربر القاطنة في الصحراء، وهناك من يرى أن تسمية التوارق اشتقت من "تارقا" وهي التسمية الثانية لمنطقة "فزان" بليبيا، وهي إحدى معاقل التوارق بليبيا، وهم شعب من الرحل الأمازيغ يعيشون في الصحراء الكبرى للسهل الإفريقي يتوزعون على الدول التالية: الجزائر، مالي، ليبيا، النيجر، بوركينافاسو، ولهم نفس هوية سكان شمال إفريقيا في اللغة الأمازيغية بلهجتها التارقية، يطلق على التوارق تسمية رجال الصحراء الزرق ولهم تقاليد خاصة بهم في اللباس، إذ يتلثم الرجال عند تجولهم في الخارج فمن العيب أن يرى فم الرجل للآخرين.... لمزيد من التفاصيل راجع:

مستبعدين عن الحياة السياسية، والاقتصادية من طرف النخب الحاكمة مما زرع في نفوسهم العداء اتجاههم حيث أنهم قدموا تضحيات إلى جانب الإثنيات الأخرى إبان الحقبة الاستعمارية، فتولد لديهم شعورا بأحقية المشاركة السياسية، غير أن الواقع بعد الاستقلال أثبتت استبعادهم، وعزلهم عن تقلد المناصب العليا في دولهم، وعدم الاهتمام لمطالبهم فوجدوا أنفسهم مشتتين في الصحاري يعانون قساوة الطبيعة، فأغلبهم يمارسون مهنة الرعي التي تستدعي التنقل، والترحال.[1]

قام التوارق بحركات متكررة على امتداد العقود الخمسة لاستقلال مالي من الفترة 1990 إلى 2009 لتشهد مالي حالة اللاإستقرار ساهم فيها عاملان رئيسيان:

- التنوع الإثني الموجود في مالي، وهيمنة إثنية واحدة على مقاليد الحكم منذ الاستقلال المتمثلة في قبيلة "البامبارا"، فأصبحت الدولة في نظر التوارق هي "البامبارا" بسبب سيطرة هذه الأخيرة على مؤسسات الحكم منذ استقلال البلاد في 1960.
- إقصاء مناطق الشمال وفي مقدمتهم إقليم أزواد* من برامج التنمية، الأمر الذي صعب عملية دمج التوارق وغيرهم من الاثنيات* في هوية واحدة أساسها المواطنة.[2]

جاء تمرد التوارق على الحكومة المركزية في مالي كمحصلة تحالف بين الحركات التارقية وطنية، ومجموعات إسلامية متطرفة من جنسيات مختلفة في لمنطقة (مالية، نيجرية، جزائرية وموريتانية) مارست أنشطتها الإرهابية في منطقة التوارق، واستطاعت التأثير على بعض المجموعات الترقية، واستمالتها إلى برامجها، كما استفادت الحركات التارقية من مخزون السلاح من كتائب تارقية كانت ضمن نظام "معمر القذافي" بليبيا قبل سقوطه.[3]

---

مزارة زهيرة، ميلود عامر حاج، أزمة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي بين المخاطر الأمنية والانفصال – مالي أنموذجا، مجلة آفاق للعلوم، العدد 10، جامعة الجلفة، (الجزائر)، 2017، ص. 290.

[1]– مزارة زهيرة، ميلود عامر حاج، مرجع سبق ذكره، ص. 291–292.

*–أزواد: الاسم الذي يستخدمه التوارق للإشارة إلى الإقليم الشمالي من مالي، وقد سعت الحركة الأزوادية التي أنشئت عام 2010 إلى بناء شبكة معارضة محلية، وحشد الدعم الدولي لمشروع الاستقلال عن مالي، راجع في ذلك: محمد الأمين بن عائشة، مرجع سابق، ص. 102.

*–أكبر المجموعات الإثنية في مالي عددا من "الماندينغ" (نحو النصف وتضم قبائل وإثنيات فرعية مثل "البامبارا"، "المانكي"، و"السنونكيين") والتي تحتكر السلطة السياسية منذ الاستقلال، وبعدها تأتي قبائل "الفلان"، إلى جانب عدد كبير من الأعراق مثل "السونغاي"، "الونيكيين"، و"المينيوناكا" في حين يشكل التوارق مضافا إليهم العرب أقلية تقدر بـ 10%.

[2]– **الأزمة في مالي والتدخل الخارجي**، سلسلة تقدير موقف، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص. 03.

[3]– محمد الأمين بن عائشة، مرجع سبق ذكره، ص. 101.

**ب- تطور التمرد التارقي في مالي**

منذ أحداث كيدال 1963 عرف إقليم أزواد نوعا من الاستقرار لغاية عام 1990 حين انتفض التوارق مرة ثانية إثر انتفاضة "مناكا"، ولجؤوا ثانية إلى السلاح، وشنوا حرب عصابات أجبرت الحكومة من خلالها على فقدان سيطرتها على الإقليم بنسبة 90%، وتأججت الاحتجاجات في جنوب مالي للمطالبة بإسقاط نظام موسى تراوري*، وشاركت في تلك الانتفاضة "الجبهة الشعبية لتحرير الأزواد" التي تأسست سنة 1988 وتعد أول تنظيم سياسي للتوارق الماليين.

تطور التمرد في مالي ليصل إلى درجة نزاع استدعت تدخل بعض القوى الإقليمية كالجزائر، والسنغال للإشراف على توقيع معاهدة سلام بين طرفي الأزمة عرفت باتفاق تمنراست بالجزائر في يناير 1991 نصت على الوقف الفوري لإطلاق النار، وإلغاء بعض المواقع العسكرية، وإنشاء لجنة لإنهاء العدوان.كما شهد عام 1991 في مالي تبني النظام الديمقراطي، وتطبيق النظام اللامركزي في كافة أقاليم البلاد[1]، من خلال الانقلاب العسكري الذي هـ الجنرال "أمادو توماني توري"، الذي أشرف بنفسه على عملية التحول الديمقراطي.[2] تحصل التوارق على قدر من الإدارة الذاتية، وتبنت الحكومة برامج الإصلاح الاقتصادي التي كان لها دور كبير في الحفاظ على الأمن والاستقرار، كما واصلت المفاوضات مع المتمردين التوارق – الذين لم يكونوا راضين عن مخرجات الحكومة الانتقالية بقيادة "أمادو توماني توري" –، وأسفرت عن اتفاقية سلام ثانية عام 1992 تضمنت إنهاء التمرد، وإدماج التوارق في الجيش المالي والخدمات العمومية، إلا أن مطالب المتمردين التوارق كانت تتمحور حول الانفصال، مما أطال عمر الأزمة بسبب النزعة الانفصالية لدى التوارق.[3]

من جهة أخرى قاد الجنرال "أمادو توماني توري" البلاد إلى انتخابات رئاسية ديمقراطية سلم من خلالها السلطة للرئيس المنتخب "ألفا عمر كوناري" الذي استمر في حكم مالي لعهدتين متتاليتين (1992-

---

*- "موسى تراوري": قاد انقلابا عسكريا حين كان ملازما سنة 1968 ضد نظام كيتا ليتولى رئاسة اللجنة العسكرية حتى تشكيل الحكومة في سبتمبر 1969، ثم التصديق على الدستور عام 1974 الذي اعتمد من خلاله " تراوري" على الحزب الواحد لتسيير دولة مالي، إلا أنه بعد سقوط المعسكر الشرقي، والضغط الفرنسي من طرف الرئيس فرانسوا ميتران، أعلن إنشاء دستور جديد يتبنى التعددية الحزبية رغم ذلك استمر في حكمه العسكري إلى غاية انقلاب الكولونيل "أمادو توماني توري" في 26 مارس 1991، أنظر في ذلك مزارة زهيرة، ميلود عامر حاج، مرجع سبق ذكره، ص. 293.

[1]- مزارة زهيرة، ميلود عامر حاج، مرجع سبق ذكره، ص. 294.

[2]- كريم مصلوح، مرجع سبق ذكره، ص. 254.

[3]- مزارة زهيرة، ميلود عامر حاج، مرجع سبق ذكره، ص. 294.

2002)،[1]، والذي أبرم بدوره الاتفاقية الثالثة سنة 1996 مع المتمردين التوارق، والعرب بوساطة الجزائر، وليبيا وكان من بنودها السيطرة الكاملة فيها "للتوارق" على الأقاليم التالية: "إيفوغاس"، "إيماغاد"، "وادنان"، وانسحاب الجيش المالي من كيدال. كما تم الاتفاق على إدماج عدد كبير من شباب "التوارق"، و"العرب" في جميع الإدارات الحكومية وأماكن النفوذ خاصة الشرطة والجيش، والجمارك، والدرك، والحرس الرئاسي وإدارة الشركات، والاستفادة من مشاريع التنمية.[2]

في سنة 1997 تم انتخاب الرئيس "عمر كوناري" لعهدة ثانية وواصل نهج الإصلاح السياسي إلى غاية 2020 تاريخ الانتخابات الرئاسية والتي خاضها الجنرال أمادو توماني توري – الذي قدم استقالته من منصب رئيس الأركان سنة 2001 – وفاز بها كثاني رئيس منتخب في مالي وأعيد انتخابه سنة 2007.[3]

في ماي 2006 بدأت بوادر اندلاع التمرد الرابع للتوارق أين تم الهجوم على الموقع العسكري "بكيدال"، و"منكا" من طرف الحركات الأزوادية للتعبير عن تدهور الأوضاع الاقتصادية، وعودة الجيش النظامي إلى مناطق تواجد التوارق، وأعلنت الحرب ضد الحكومة المالية بعد فشل الوساطة التي قام بها الزعيم التارقي "إياد آغ غالي" بين الرئيس "أمادو" وزعيمي التمرد التارقي "إبراهيم آغ بهنغ"، و"الحسن فغاغا"؛[4] لتتدخل الجزائر باتفاقية سلام بني الطرفين في جويلية 2006 رفضها المتمردون لعدم ثقتهم في وعود السلطة المركزية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم الشمالية، وأشاروا إلى أن الاتفاقية لم ينفذ منها سوى تسليم مقاتلي التوارق لأسلحتهم في 09 مارس 2007، مما دعا جماعة "بهنغ" إلى الانتفاضة في أوت 2007 للمطالبة بتوسيع نطاق الحكم الذاتي للتوارق في شمال مالي، فازدادت الأمور تأزما، وتدهور الأمن في منطقة السهل الإفريقي،[5] بعد أن شن التوارق تمردا على إثر تدمير مراعيهم، واستغلال حقول اليورانيوم، وعدم استفادتهم كمجموعات محلية من تلك الثروة.[6]

أخذت الأزمة في مالي شكلا آخر من التصعيد، ففي 26 أوت 2007 أين اختطف أتباع زعيم المتمردين التوارق "إبراهيم آغ بهنغ" خمسين رهينة أغلبهم من الجنود في شمال، وشرق مالي في مدينة "تينزواتين" على الحدود

[1]– كريم مصلوح، مرجع سبق ذكره، ص. 254.

[2]– سعد المهدي، "قضية الطوارق في مالي"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 13، المنتدى الإسلامي، أبو ظبي، 2012، ص. 34.

[3]–مادي إبراهيم كانتني، "الأزمة السياسية في مالي منذ مارس "2012، **دورية آفاق إفريقية**، العدد 36، الهيئة العليا للاستعلامات، مصر، 2014، ص. 06.

[4]– مزارة زهيرة، ميلود عامر حاج، مرجع سبق ذكره، ص. 294.

[5]– مزارة زهيرة، ميلود عامر حاج، المرجع نفسه، ص. 294–295.

[6]– مادي إبراهيم كانتني، مرجع سبق ذكره، ص. 06–07.

الجزائرية التي تبعد بـ 1000 كم شمال شرق العاصمة "باماكو"، تدخلت بعدها ليبيا للتسوية بين الطرفين في 20 مارس 2008 في إطار ما سمي لاحقا بـ "بروتوكول تفاهم".

رغم تبني حكومة "أمادو توماني توري" بناء خطة برنامج خاص بالتنمية، والأمن، والسلام في شمال مالي في أوت 2011 بقيمة 64 مليون دولار.[1] إلا أن الهجمات على الجيش الحكومي، والمنشآت العامة لم تتوقف خاصة بعد أن تشكلت فيها "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" "MNLA" سنة 2010 المنبثقة عن "الجبهة الوطنية لتحرير أزواد"، وأصبح من أولى مطالبها الانفصالية حق التوارق في تقرير مصيرهم.[2]

**ج- الإنقلاب العسكري 2012 والتدخل الفرنسي في مالي**

في 17 يناير 2012 سيطر المتمردون التوارق على ثلثي أراضي مالي، وهي الأقاليم الثلاثة التالية: "تمبكتو"، "غاو"، و"كيدال"، وقد تمت السيطرة على تلك الأقاليم من طرف التنظيمات التالية:[3]

- ❖ التنظيمات الانفصالية: وتتمثل في "الحركة الوطنية لتحرير الأزواد" "MNLA" والتي تدعي العلمانية وتسعى لكسب الدعم الغربي سياسيا، وإعلاميا وماليا.
- ❖ التنظيمات الإسلامية: وتتمثل في:
- "جماعة أنصار الدين" بقيادة إياد آغ غالي وغالبيتهم من توارق مالي.
- "جماعة التوحيد والجهاد" في غرب إفريقيا يتشكل غالبيتهم من غرباء من الجزائر وموريتانيا، وبعض الدول الإسلامية وعدد قليل من الشباب الماليين.
- "جماعة القاعدة في المغرب الإسلامي"، وهم غرباء تماما عن البلاد[4]، دخلوا البلاد عن طريق الهجرة غير الشرعية باسم الجهاد في الإسلام.[5]

ويمكن القول أن تمرد 17 يناير 2012 يختلف عن سابقيه في عدة نقاط أهمها:

- أن هذا التمرد كان حصيلة تحالف بين الفصائل التارقية ومجموعات إسلامية متطرفة، استفادت من مخزون السلاح الذي حصلت عليه من الجماعات الداعمة لها من كتائب تارقية كانت ضمن كتائب القذافي.

---

[1]- مزارة زهيرة، ميلود عامر حاج، مرجع سبق ذكره، ص. 295.

[2]- مادي إبراهيم كانتني، مرجع سبق ذكره، ص. 07.

[3]- مادي إبراهيم كانتني، المرجع نفسه، ص. 09.

[4]- الشيخ إبراهيم كونتاو، "النزاع المسلح في مالي"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 16، المنتدى الإسلامي، أبو ظبي، 2013، ص. 36.

[5]- مادي إبراهيم كانتني، مرجع سبق ذكره، ص. 09.

- أن جميع الاتفاقيات التي عقدت بين الحكومة المركزية، والحركات التارقية – ما قبل التمرد – من طرف دول مجاورة، وعلى رأسها الجزائر لم تكن ضمن عملية سياسية كاملة في مالي، ولم تعكس طموحات سكان شمال مالي، كما أن الوساطة السلمية التي قادتها الجزائر، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا عام 2012 جاءت متأخرة لأن الوضع تغير لفائدة حركة التمرد.
- حركة التمرد هذه جاءت في وقت كانت فيه الحكومة المالية في أضعف حالة لها. ففي مارس 2012 حدثت تظاهرات منددة بالحكومة شارك فيها عناصر من الجيش، مما أعطى سمة التوازن الهش بين النخب السياسية المدنية، والانقلابيين العسكريين الذين انقلبوا على الرئيس "أمادو توماني توري".[1]

## 1- الإنقلاب العسكري في مالي

رفضت الحكومة المركزية في مالي بقيادة الرئيس أمادو توري طلب مجموعة من العسكريين تسليح زملائهم الذين يعانون من هزائم متكررة في شمال البلاد في مواجهة المتمردين هناك، وبعد فشل وزير الدفاع "ساديو كاساما" احتواء الاحتقان يوم 21 مارس 2012 خلال زيارته للقاعدة العسكرية بالقرب من القصر الرئاسي أين بدأ الجنود بقذف سيارته بالحجارة، وإطلاق النار في الهواء مجبرين إياه بالمغادرة لم يكن لهم خيار سوى تنفيذ انقلابهم العسكري.

ففي 22 مارس 2012 اقتحم عسكريون من الجيش المالي مبنى الإذاعة، والتلفزيون في باماكو العاصمة، وطوقوا القصر الملكي، وحاصروا الرئيس "أمادو توماني توري"، واعتقلوا عددا من الوزراء، وتم تعليق العمل بالدستور،[2] وأعلنوا إنهاء حكم الرئيس "أمادو توري"، وحل جميع المؤسسات الحكومية وتعيين النقيب "أمادو سانوغو" لتولي الحكم. خرج بعدها الماليون في العاصمة باماكو منددين بالانقلاب العسكري، ومطالبين بعودة النظام الديمقراطي للبلاد.[3] في هذه الأثناء سيطر المتمردون التوارق على المدن المالية الشمالية، فمدينة "تمبكتو" سقطت في يد مقاتلي "حركة أنصار الدين"[4]، بينما سيطرت " الحركة الوطنية لتحرير الأزواد" على مدينة "غاو" ومدينة "كيدال".[5]

---

[1]- "الأزمة في مالي، والتدخل الخارجي"، مرجع سبق ذكره، ص ص. 03-04.

[2]- "انقلاب في مالي "2012، متوفر على الرابط: https://www.wikiwand.com/ar ، تاريخ الدخول: 2020/05/16، بتوقيت : 02:36.

[3]- عايدة العزب موسى، **جذور العنف في الغرب الإفريقي حالتا مالي ونيجيريا**، ط 1، مصر: دار البشير للثقافة والعلوم، 2015، ص 54.

[4]- مزارة زهيرة، ميلود عامر حاج، مرجع سبق ذكره، ص. 297.

[5]- عايدة العزب موسى، مرجع سبق ذكره، ص. 55.

في 16 أفريل 2012 أعلنت "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" الانفصال عن دولة مالي، وأكدت على اعترافها بدول الجوار الإقليمي، والعمل على بناء مؤسسات دولتهم بإقليم "أزواد" (شمال مالي)، وكذا العمل على توفير الأمن وإنشاء دستور للبلاد على أسس ديمقراطية. لكن دور الجوار (الجزائر، موريتانيا والنيجر) رفضت إعلان الانفصال جملة وتفصيلا.

**خريطة رقم 2**: إقليم أزواد الواقع شمال مالي.

**المصدر**: :ولد محمود أبو المعالي، شمال مالي بؤرة للتوتر العرقي– القبلي في لبوس سياسي، 2015، متوفر على الرابط: https://studies.aljazeera.net ، تاريخ الدخول:2021/01/09، بتوقيت: 12:00.

## 2– التدخل الفرنسي في مالي

بعد أن سادت الفوضى في مالي إثر الاشتباكات المسلحة بين العسكريين الماليين، والجماعات الإسلامية المتشددة، وخوفا من تقدمهم نحو العاصمة "باماكو" والسيطرة عليها طلبت الحكومة المالية من فرنسا أن تتدخل عسكريا. من جهتها أعلنت فرنسا آنذاك أن تدخلها العسكري أصبح وشيكا، ولكن لن تشارك فرنسا في العمليات القتالية الميدانية بل ستكتفي بتقديم المساعدات اللوجستية، والتقنية للقوات الإفريقية.[1] لكن سرعان ما سعت فرنسا إلى تدويل قضية مالي في هيئة الأمم المتحدة، واستصدار ثلاث قرارات* أممية. بعدما صوت مجلس الأمن بالإجماع لصالح مشروع قرار تقدمت به فرنسا تطالب فيه حكومة مالي بالسيطرة على الجزء الشمالي من

[1]– عايدة العزب موسى، المرجع نفسه، ص. 48.

*–القرار رقم 2056 بشأن تعزيز الأمن في غرب إفريقيا، واختص بالوضع في مالي (05 جوان 2012)، القرار رقم 2071، بشأن مالي (12 أكتوبر 2012)، القرار رقم 2085 بشأن مالي (20 ديسمبر 2012).

البلاد من خلال خطط عسكرية. كما كان لفرنسا الدور الفعال لقيام المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "إيكواس" "ECOWAS" بإرسال قوة عسكرية إلى مالي للمحافظة على وحدة ترابها.[1]

تجدر الإشارة إلى أن القرار رقم 2085 الصادر في 20 ديسمبر 2012 كان من بين أهم القرارات الأممية التي سعت فرنسا إلي استصدارها، فقد سمح القرار بنشر بعثة دعم دولية في مالي بقيادة إفريقية مدتها عام[2]، قد تمكن فرنسا من خوض حرب بالوكالة، لكن الموقف الفرنسي سرعان ما تغير مع إحكام الجماعات المسلحة الإسلامية سيطرتها على الشمال، وتحضيرها إلى التوجه نحو الجنوب للسيطرة على العاصمة "باماكو". أصبحت فرنسا في مواجهة مباشرة مع الجماعات المسلحة خاصة بعدما أعلنت حالة الطوارئ في مالي، وبعد أن تقدمت حكومة "سانوجو" بطلب رسمي لفرنسا بالتدخل العسكري، الأمر الذي ساهم في تبرير فرنسا؛ لتدخلها ضمن ما أسمته "مساندة دولة صديقة"، وليس انتقاصا من سيادتها الوطنية بل بهدف طرد الجماعات الإسلامية المتطرفة أي أن التدخل الفرنسي في مالي جاء ضمن "الحرب على الإرهاب".[3]

**الجدول رقم 8**: يوضح قيمة المنح المالية التي تلقتها فرنسا من الاتحاد الإفريقي، وبعض الدول الإفريقية.

| المانحون | الاتحاد الأفريقي | السنغال | نيجيريا | بنين، كوت ديفوار | غانا | جامبيا |
|---|---|---|---|---|---|---|
| القيمة بالدولار | 50 مليون دولار | 2 مليون دولار | 5 ملايين دولار | 26 مليون دولار | 3 ملايين دولار | 1 مليون دولار |

**المصدر**: شليغم عبير، التدخل الفرنسي في مالي: البعد النيو كولونيالي تجاه أفريقيا، 2015، متوفر على الرابط: http://acrseg.org/36650، تاريخ الدخول: 2020/11/28، بتوقيت: 23:53.

من خلال الجدول يتضح أن المساهمات المالية التي قدمتها دول الجوار الإقليمي، والاتحاد الإفريقي لفرنسا في تدخلها العسكري في مالي بحجة مكافحة الإرهاب، حصرت القضية في البعد الأمني، رغم أن مطالب الانفصاليين كانت تتمحور في مسألة تنمية الشمال اقتصاديا، وإجتماعيا، أكثر منها أمنيا، فلو قدمت تلك المنح

[1]–الأزمة في مالي، والتدخل الخارجي، مرجع سبق ذكره، ص. 05.

[2]–عايدة العزب موسى، مرجع سبق ذكره، ص. 55–56.

[3]–"الأزمة في مالي والتدخل الخارجي"، مرجع سبق ذكره، ص. 05–06.

لتنمية إقليم الأزواد لكانت القضية حلت بطرق سلمية تحسب لدول الجوار، وللاتحاد الإفريقي كمنظمة تسعى لحل النزاعات في القارة الإفريقية.

وقد صرح الرئيس الفرنسي آنذاك "فرانسوا هولاند": "**أن أهداف الحملة العسكرية في مالي هي وقف الاعتداء، وتأمين العاصمة باماكو، والحفاظ على وحدة أراضي مالي**". وافتكت فرنسا دعم كل من بريطانيا، بلجيكا، ألمانيا، هولندا إيطاليا، والولايات المتحدة. ورحب الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" على إثر ذلك بالتدخل الفرنسي في مالي. إضافة إلى تفهم كل الدول الأعضاء في مجلس الأمن للتدخل العسكري ، كما وافق الاتحاد الأوروبي على إرسال قوة عسكرية للمساهمة في تدريب الجيش المالي.

نفذت الطائرات الفرنسية أولى هجماتها بإعلانها بدء العمليات العسكرية في مالي يوم 11 يناير 2013 باستهداف الجماعات الإسلامية التي كانت بصدد التوجه نحو العاصمة "باماكو". وشنت الطائرات المقاتلة الفرنسية ضرباتها الجوية استهدفت كل من "غاو" و"كيدال" شمال شرق "أزواد". ونظمت فرنسا قوة تعدادها 1700 جندي مقاتل تساعدها قوات تشادية، وأطلقت على العملية اسم "سيرفال"، أو "القط المتوحش".[1]

يأتي تدخل فرنسا عسكريا في مالي ضمنيا للحفاظ على مصالحها الاقتصادية، والسياسية، والأمنية في السهل الإفريقي، فالاستثمارات الفرنسية في مجال المعادن في مالي ضخمة، إضافة إلى دول الجوار كاستثماراتها في النفط في الجزائر واليورانيوم في النيجر وموريتانيا استنادا إلى تصريح وزير الخارجية الفرنسي "لوران فابيوس" في 14 يناير 2013 بقوله: "**لقد كانت المصالح الأساسية بالنسبة لنا ولأوربا ولإفريقيا على المحك، لذلك كان علينا التحرك بسرعة**."[2]

من جهة أخرى جاء التدخل الفرنسي في مالي للحفاظ على نفوذها التقليدي، والتاريخي في مجابهة المد الأمريكي، والصيني باعتبارها القوة الاستعمارية الوحيدة التي حافظت على علاقاتها الثقافية والاقتصادية والعسكرية الوطيدة مع مستعمراتها القديمة في إفريقيا. وتشير بعض التقارير أن فرنسا تدخلت عسكريا نحو خمسين مرة في إفريقيا منذ عام 1960. أيضا لابد من الأخذ في الحسبان قضية اختطاف الرهائن الفرنسيين من طرف الحركات الإرهابية في السهل الإفريقي حيث يتواجد 6000 مواطن فرنسي في مالي يستوجب حمايتهم وتوفير الأمن لهم.[3]

[1]–عايدة العزب موسى، مرجع سبق ذكره، ص. 56.

[2]– مادي إبراهيم كانتي، مرجع سبق ذكره، ص. 18.

[3]– المرجع نفسه، ص ص. 19–20.

**الخريطة رقم 3**: توضح المناطق التي استهدفتها الغارات الجوية الفرنسية بمالي

**المصدر**:عبير شليغم، متوفر على الرابط: http://acrseg.org/36650، مرجع سبق ذكره.

## ثانيا: الأزمة الليبية

تزامنا مع اندلا ع الحراك الشعبي العربي في الدول العربية كتونس، مصر، اليمن، وسوريا، انطلقت أول شرارة للأزمة الليبية في 17 فبراير 2011 من مدينة بنغازي شرق ليبيا تمثلت في احتجاجات اجتماعية تنادي بمطالب سياسية تدعو إلى "إسقاط النظام"، وتنحي الرئيس السابق "معمر القذافي" عن الحكم،[1] الذي قاد البلاد إثر انقلاب عسكري في الفاتح من سبتمبر عام 1969 على مدار أربعة عقود (1969-2011).[2]

ساهمت عدة معطيات في اندلا ع الأزمة الليبية التي أطاحت بنظام الرئيس السابق "معمر القذافي".

### أ- المعطى القبلي

على غرار المجتمعات الإفريقية عامة، ومجتمعات السهل الإفريقي خاصة يتميز المجتمع الليبي بالتنوع الإثني، والقبلي، ففي دراسة قام بها "خالد حنفي علي" في مجلة "أوراق الشرق الأوسط" أشار إلى أن:" **غالبية القبائل في ليبيا تعود إلى قبيلتين رئيسيتين نزحتا من الجزيرة العربية وهما قبيلة "بني سليم" والتي استقر أكثرهم في برقة، وقبيلة "بنو**

[1]- منصور لخضاري، "تعقيدات الأزمة الليبية المالية وانعكاساتها على الأمن الإقليمي في الساحل"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني الموسوم بـ "مالي – ليبيا مبادرات السلام والخروج من الأزمات أي آفاق من أجل الاستقرار الجهوي"، المعهد العسكري الوثائق والتقويم والاستقبالية، الجزائر، 12 يناير 2016، ص. 155.

[2]- أحمد إدريس، "الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي"، **مجموعة الخبراء المغاربيين**، العدد 06، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، سبتمبر 2011، ص. 02.

**هلال" الذين استقروا في ناحية الغرب إلى طرابلس العاصمة، إضافة إلى قبائل غير عربية مثل البربر إلا أن نسبتهم ضئيلة في المكون القبلي الليبي بالنظر إلى القبائل العربية".**[1]

وتتوزع القبائل في ليبيا على النحو التالي:

- ❖ قبيلة "الورفلة": من أكبر القبائل في ليبيا من حيث العدد، إذ يصل عدد أفرادها إلى ما يقرب المليون نسمة، وتتمركز "الورفلة" في منطقة فزان بالجنوب الشرقي للعاصمة طرابلس، وتشكل سدس سكان ليبيا.
- ❖ قبيلة "المقارحة": يتمركزون في منطقة وادي الشاطئ بالوسط الغربي الليبي[2]، وهم أصهار القذافي، وهم من القبائل الفاعلة سواء في عهد القذافي أو بعد الثورة.
- ❖ قبيلة "القذاذفة": القبيلة التي ينتمي إليها القذافي، وتتمركز في خليج سرت جنوبا، وقد كانت من القبائل الفاعلة في السياسة الليبية في عهد معمر القذافي، ولكن سرعان ما استسلمت للثورة، ولم تبد أي مقاومة مثلها مثل قبيلتي "الورفلة"، و"المقارحة".[3]
- ❖ قبيلة "ترهونة": مركزها منطقة "ترهونة" بالجنوب الغربي لطرابلس، تضم عددا كبيرا من القبائل الفرعية، ما يقارب 60 قبيلة، ويمثلون ثلث سكان العاصمة طرابلس.
- ❖ قبيلة "مصراتة": تعد قبيلة "مصراتة" من أقدم القبائل المعارضة لنظام القذافي في الشرق[4] من أصل أمازيغي عربت تعريبا كاملا، كان لها دور فعال في الثورة، ونجدة الثوار كلما دعت الحاجة لذلك.

إضافة إلى عدة قبائل أخرى ففي الشرق تنتشر قبيلة "العبيدات"، "البراعصة"، "العواقير"، المسامرة، وفي الجنوب قبيلة "أولاد سليمان"، "الزاوية"، وقبائل "التبو". أما في الغرب هناك "الأمازيغ"، وهم بربر "زناتة"، وبربر "كتامة"، و"التوارق" الذين يتمركزن على الحدود مع الجزائر في مدينتي "أوباري"، و"غاط"، وعلى الحدود التونسية في المدن التالية: "غدامس"، "درج"، و"سيناون".[5]

---

[1]– خالد حنفي علي، "خرائط القوى القبلية والسياسية والجهادية في ليبيا بعد الثورة"، **مجلة أوراق الشرق الأوسط**، العدد 64، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، سبتمبر 2014، ص 46.

[2]– المرجع نفسه، ص ص. 46–47.

[3]– "دور القبيلة في تشكيل المشهد السياسي الليبي"، متوفر على الرابط: https://csds-center.com/article ، تاريخ الدخول: 2020/05/24، بتوقيت: 02:17.

[4]–خالد الحنفي علي، مرجع سبق ذكره، ص. 47.

[5]–"دور القبيلة في تشكيل المشهد السياسي الليبي"، متوفر على الرابط: https://csds-center.com/article ، مرجع سبق ذكره

**الخريطة رقم 4**: توزيع القبائل على التراب الليبي.

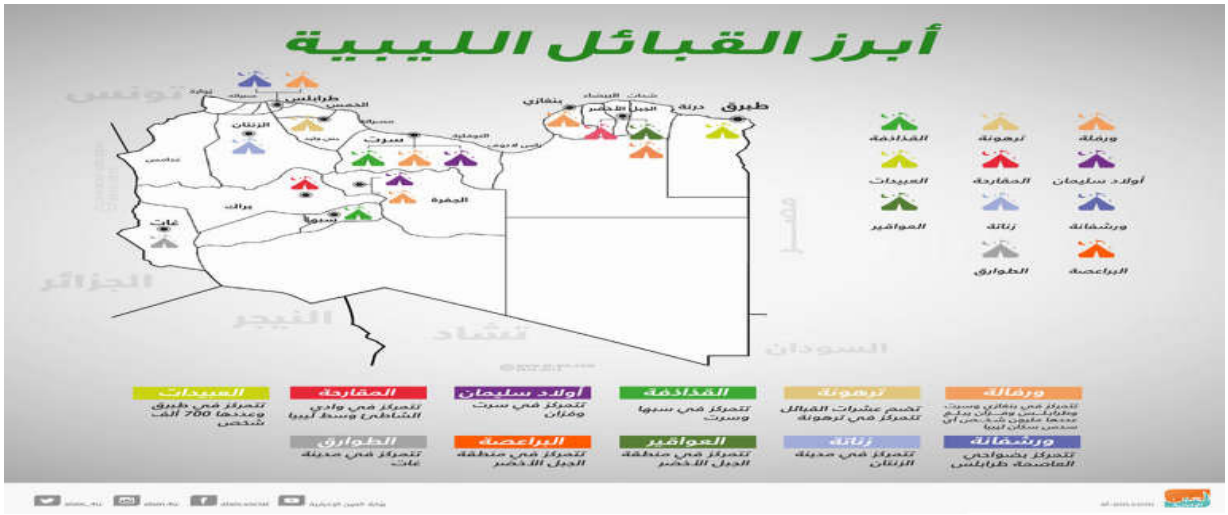


**المصدر**: الصعيدي، أحمد، خريطة القبائل الليبية.. "الرقم الصعب" في المعادلة السياسية لحل الأزمات، 2019، متوفر على الرابط: https://al-ain.com/article/libyan-tribes-national، تاريخ الدخول: 2020/05/24، بتوقيت: 18:20.

### ب- المعطى البنيوي

منذ انقلاب عام 1969 الذي قام به معمر القذافي حيث ألغى الحكم الملكي، وأنشأ الجمهورية العربية الليبية التي استمرت مدة 42 عاما، حتى 17 فيفري عام 2011، أين أسقط نظام حكم القذافي.

من الواضح جدا أن الحكم الملكي في ليبيا لم يحظ بعقد اجتماعي حقيقي يجسد معنى المواطنة، واستمر غياب هه الأخيرة أيضا طيلة حكم معمر القذافي الذي اختزل الحكم في شخصه، ولم ينشئ مؤسسات سياسية حقيقية في ليبيا.[1] فرغم تغير البنية الاقتصادية، والاجتماعية للمجتمع الليبي بعد اكتشاف النفط عام 1959، وأصبحت ليبيا رابع مُصدر للنفط في العالم، وارتفاع معدل الدخل الفردي العام إلى 2000 دولار سنة 1967، لم تتغير الأوضاع السياسية. فمع مجيء القذافي في عام 1969 استغل العائدات النفطية لشراء الولاءات القبلية، وكرس نظاما تسلطيا شعبويا ريعيا، مع تعزيز مكثف للأجهزة الأمنية، والاستخباراتية على حساب المؤسسات الرسمية، وحكم القانون. إضافة إلى غياب أي دور للمعارضة، أو أي حراك سياسي حزبي، وجمعوي. كل ذلك

[1]- فريق الأزمات العربي (ACT)، "الأزمة الليبية إلى أين؟"، **مركز دراسات الشرق الأوسط**، العدد 13، الأردن، مارس 2017، ص. 07.

أنتج انهيارا كاملا لمنظومة القيم القانونية، والثقافية، والهوياتية وغياب أي رابط معنوي بين المجتمع والسلطة[1]، وغياب مطلق للممارسة الديمقراطية، وأصبح التوظيف السياسي الجهوي للقبيلة من سمات النظام السياسي الليبي، فقد ظل الشرق الليبي منطقة متمردة مناوئة لسلطة القذافي وجب تهميشه وإقصاؤه من توزيع خيرات البلاد، وعدم استفادته من خطط التنمية ضمن السياسات العامة، مما ولد لدى القبائل الليبية المتواجدة في الشرق الليبي الشعور بضرورة النضال ضد السلطة لنيل حقوقهم.[2]

**ج- مسار الأزمة في ليبيا**

مع انطلاق أول شرارة للثورة في ليبيا في 17 فبراير 2011 من مدينة بنغازي شرق ليبيا مطالبة بإسقاط نظام معمر القذافي، دخلت ليبيا في موجة شديدة من العنف المسلح، والفوضى. سرعان ما تم تدويل الأزمة الليبية من خلال المؤشرات التالية:

- 26 فيفري أصدرت منظمة الأمم المتحدة قرارها رقم 1970* القاضي بحظر الأسلحة، وتجميد أصول عائلة القذافي، وكل استثماراتها بالخارج.
- 02 مارس 2011 علقت جامعة الدول العربية عضوية ليبيا فيها.[3]
- 03 مارس 2011 قامت محكمة الجنايات الدولية بمباشرة تحقيقات بعد انتشار أنباء عن ارتكاب نظام القذافي لجرائم ضد الإنسانية.
- 12 مارس 2011 تقدمت جامعة الدول العربية بطلب إلى مجلس الأمن الدولي مفاده ضرورة التدخل لشل الطيران الحربي الليبي لغرض حماية المدنيين.
- 17 مارس 2011 بناء على الطلب الذي تقدمت به جامعة الدول العربية إلى مجلس الأمن تم إصدار القرار رقم 1973* القاضي بفرض منطقة حظر الطيران فوق ليبيا.

---

[1]-محمد غربي، إبراهيم قلواز، "تداعيات تصاعد الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي والأمن الجزائري"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 07، جامعة باتنة، جويلية 2014، ص ص. 24-25.

[2]- أحمد إدريس، مرجع سبق ذكره، ص. 03.

*-اتخذ مجلس الأمن يوم 26 فبراير 2011 في جلسته رقم (6491) بالإجماع عقوبات ضد ليبيا بموجب نظام روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية، وحسب أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وانطوى القرار (1970) على العديد من التدابير العسكرية التي تتفق مع مبدأ المسؤولية في الحماية، راجع في ذلك ديباجة قرار مجلس الأمن رقم 1970 "يتعلق بالحالة في ليبيا" المؤرخ في 26 فبراير 2011.

[3]- منصور لخضاري، مرجع سبق ذكره، ص. 155.

*-بسبب عدم امتثال السلطات الليبية للقرار رقم 1970، ومع تدهور الوضع وتصاعد العنف والخسائر الفادحة في صفوف المدنيين، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 1973 المؤرخ في 17 مارس 2011 يدين فيه الانتهاكات الجسيمة

- 19 مارس 2011 انطلاق العمليات العسكرية الأجنبية ضد ليبيا شاركت فيها الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، وإيطاليا تحت لواء "حلف الناتو".
- 27 جوان أصدرت محكمة الجنايات الدولية مذكرة توقيف بحق "معمر القذافي" وابنه "سيف الإسلام القذافي"، ومدير الاستخبارات "عبد الله السنوسي" بتهم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية.[1]
- 20 أكتوبر 2011 اغتيل "معمر القذافي" بعد تسارع الأحداث الدموية في ليبيا، وبذلك سقط نظامه الذي امتد على مدار 42 سنة؛ ليشكل بذلك نهاية الأزمة، وبداية مسار سياسي آخر مثقلا بمخلفات، وتراكمات يغذيها الطابع القبلي.[2]

**د- تحديات بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط القذافي**

بعد سقوط نظام "معمر القذافي" اتجه المشهد السياسي نحو بناء الدولة الجديدة، لكن الأطراف المتصارعة في ليبيا واجهت تحديات عدة منها ما هو سياسي، وأمني، واقتصادي.

**1- التحديات السياسية للأزمة الليبية**

بعد اندلاع ثورة 17 فبراير 2011 في ليبيا في تشكل المجلس الانتقالي برئاسة "القاضي مصطفى عبد الجليل"، ونال الاعتراف الدولي، وتم وضع خطة لإدارة المرحة الانتقالية لحين صدور دستور جديدة للبلاد بهدف إعادة الأمن والاستقرار للبلاد، ومن ثم تم إصدار الإعلان الدستوري في شهر أوت 2011، وجاء من بين أهم بنوده القانون الخاص بانتخاب مؤتمر وطني عام الذي أصدره المجلس الانتقالي في فبراير 2012[3]، وكذا إجراء أول انتخابات لاختيار رئيس الوزراء للحكومة الانتقالية التي فاز بها "على زيدان" خلفا "لعبد الرحيم الكيب" الذي شغل رئاسة الحكومة المؤقتة في البلاد.[4]

وفي ثاني خطوة سياسية أقر المؤتمر الوطني في سبتمبر 2014 تشكيل حكومة الإنقاذ برئاسة "عمر الحاسي" مدعومة برئاسة الأركان العامة بقيادة "عبد السلام جاد الله العبيدي". غير أن حكومة الإنقاذ واجهت

---

والممنهجة لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، ويقرر أن الحالة في ليبيا مازالت تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.... أنظر في ذلك قرار مجلس الأمن رقم 1973 (2011).

[1]- منصور لخضاري، المرجع نفسه، ص. 155-156.

[2]- المرجع نفسه، ص 156.

[3]- فريق الأزمات العربي (ACT)، مرجع سبق ذكره، ص. 09.

[4]- جمال جوهر، "رحيل الكيب... رئيس أول حكومة انتقالية في ليبيا"، جريدة الشرق الأوسط، العدد 15121، 2020، متوفر على الرابط: https://aawsat.com، تاريخ الدخول:2020/08/12، بتوقيت: 16:24.

تحديا من طرف مجموعات من التشكيلات المسلحة التي قامت بعملية عسكرية ضد قوات الدروع التي تعمل تحت إمرة الأركان العامة، هذه الأخيرة التي حسمت الأمر لصالحها.[1]

بموجب اتفاق الأمم المتحدة في 19 يناير 2016 تشكلت حكومة وفاق وطني بقيادة "فايز السراج"[2]، أُنيطت لها مهام السلطة التنفيذية المكونة من مجلس الوزراء يترأسه رئيس الوزراء، وتضم عدد من الوزراء، مقرها طرابلس، ومجلس النواب يتولى مهام السلطة التشريعية للدولة مقره طبرق شرق ليبيا، ثم المجلس الأعلى للدولة الذي يتولى المهام الاستشارية، ويتميز بالاستقلالية عن مجلس النواب.

❖ **مظاهر الأزمة السياسية في المرحلة الانتقالية**

رافقت المرحلة الانتقالية عدة أزمات أعاقت بناء الدولة الوطنية في ليبيا.

- **حكومة الوفاق ( تحدي انقلاب اللواء "خليفة حفتر")**

تعتبر حكومة الوفاق لوحدها تحديا من نوع آخر أين أعلن مجلس النواب انسحابه من الإتفاق بسبب انقلاب اللواء "خليفة حفتر" عليهم، مما تسبب في عرقلة مساره، وتعطيل عمل الحكومة السياسي، من خلال إعلان مجلس النواب (البرلمان) تغيير مقره، وتشكيل الجيش الليبي الموالي لحكومة ثانية في ليبيا واتخذت طبرق مقرا للحكومة، والجيش معا. وقاد اللواء " خليفة حفتر" عملية عسكرية أسماها بـ "بركان الغضب". وبذلك تشكلت مجموعتان متناحرتان على السلطة، مجموعة غرب ليبيا (طرابلس وحلفاؤها) بقيادة "فايز السراج" المدعومة خارجيا من تركيا وقطر. ومجموعة شرق ليبيا (طبرق) بقيادة "خليفة حفتر" المدعوم من فرنسا ومصر والإمارات العربية المتحدة.[3]

- **قانون العزل السياسي**

تعد مناقشة مشروع قانون "العزل السياسي" التي باشرها أعضاء المؤتمر الوطني من أخطر التحديات السياسية في ليبيا فقد عزلت بموجبه 36 فئة من المواطنين الذين كانت تربطهم صلة بنظام القذافي. وتم تمرير

---

[1]– فريق الأزمات العربي (ACT)، مرجع سبق ذكره، ص. 10.

[2]–"ثورة 17 فبراير: تسلسل زمني"، جريدة الشرق الأوسط، 2016، متوفر على الرابط: https://www.mc-doualiya.com، تاريخ الدخول: 2020/0/12، بتوقيت: 18:00.

[3]– نورة الحفيان، **التسوية السياسية في ليبيا الإشكاليات والتحديات**، د ط، تركيا: المعهد المصري للدراسات، 18 فبراير 2020، ص. 11.

المشروع تحت ضغط الميليشيات المسلحة الناشطة في ليبيا الشئ الذي كرس مزيدا من التشرذم، والانقسام السياسي.[1]

- **أزمة مجلس برقة**

تأسس مجلس برقة الانتقالي في 6 مارس 2013 في مدينة بنغازي من طرف قوى سياسية، واجتماعية، وأكاديميين للمطالبة بنظام سياسي فيدرالي، واختير "أحمد بن الزبير بن أحمد الشريف السنوسي" رئيسا له، على أن يمثل المجلس الجهة الشرقية في ليبيا في أي حوار سياسي خاصة ما تعلق منه بصياغة الدستور مطالبين بتفعيل حقوق برقة التي تضمنها دستور 1951. بناء عليه قامت قوات مسلحة بقيادة "إبراهيم الجضران" –أحد قيادات حرس المنشآت النفطية– بالاستيلاء على ثلاثة موانئ؛ لتصدير النفط المقدرة ب 600 برميل من النفط في اليوم، أي بقيمة مالية تقدر بـ 60 مليون دولار يوميا. في المقابل قامت الحكومة بحظر تصدير النفط، وإغلاق المنافذ البحرية، ومنع أي سفينة من الرسو، أو التحميل. في حين يبقى أداء الحكومة قاصرا؛ لافتقاد ليبيا إلى جيش وطني قادر على الحفاظ على أمن البلاد، واستقرارها.[2]

- **أزمة المحاولات الانقلابية**

واجه المؤتمر الوطني في فبراير 2014 عدة اهتزازات تمثلت في احتجاجات، ومحاولات انقلابية في مواجهة إعلانه عن تعديل يشمل تمديد مهماته التي كان من المفترض أن تنتهي في السابع من فبراير، وطالب المحتجون برحيل المؤتمر الذي فشل في صياغة دستور في الآجال المحددة. على خلفية تلك الاحتجاجات أعلن اللواء "خليفة حفتر" –في شريط وزع على وكالات الأنباء، وشبكات التواصل الإجتماعي– عن انقلاب جمّد من خلاله عمل المؤتمر الوطني العام، وعمل الحكومة، والإعلان الدستوري الصادر في أوت 2011. غير أن الإنقلاب أُعتبر فاشلا[3].

[1]–أسماء رسولي، مرجع سابق، ص. 281.

[2]–حامدي زهير، "ثلاث سنوات على الثورة الليبية: التحديات المآلات"، **مجلة سياسات عربية**، العدد 7، قطر، 2014، ص. 93.

[3]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

من جهة أخرى جاءت محاولة انقلابية ثانية قامت بها كتيبتان من قبيلة "الزنتان" الكبيرة المشكلة من" لواء القعقاع"، ولواء " الصاعقة"، ووجهتا إنذارا للمؤتمر الوطني بحل نفسه في 18 فبراير 2014. إلا أن المحاولة فشلت نظرا لتمسك المؤتمر الوطني بعدم إدخال البلاد في فراغ دستوري، وساندته في ذلك قوى عديدة في البلاد.[1]

ويبقى المشهد السياسي في ليبيا تتصدره القبائل، والفصائل المتناحرة المسلحة التي تساهم بشكل مباشر في التقدم نحو حلحلة الأزمة السياسية من جهة، وفي الانقسام من جهة أخرى نظرا لتباين الرؤى، والأهداف والمصالح. والخريطة الموالية توضح الأطراف المتصارعة، والأقاليم المتوترة في ليبيا بعد الثورة والتدخل العسكري الخارجي.

**الخريطة رقم 5**:تبين الفصائل المتناحرة في ليبيا.

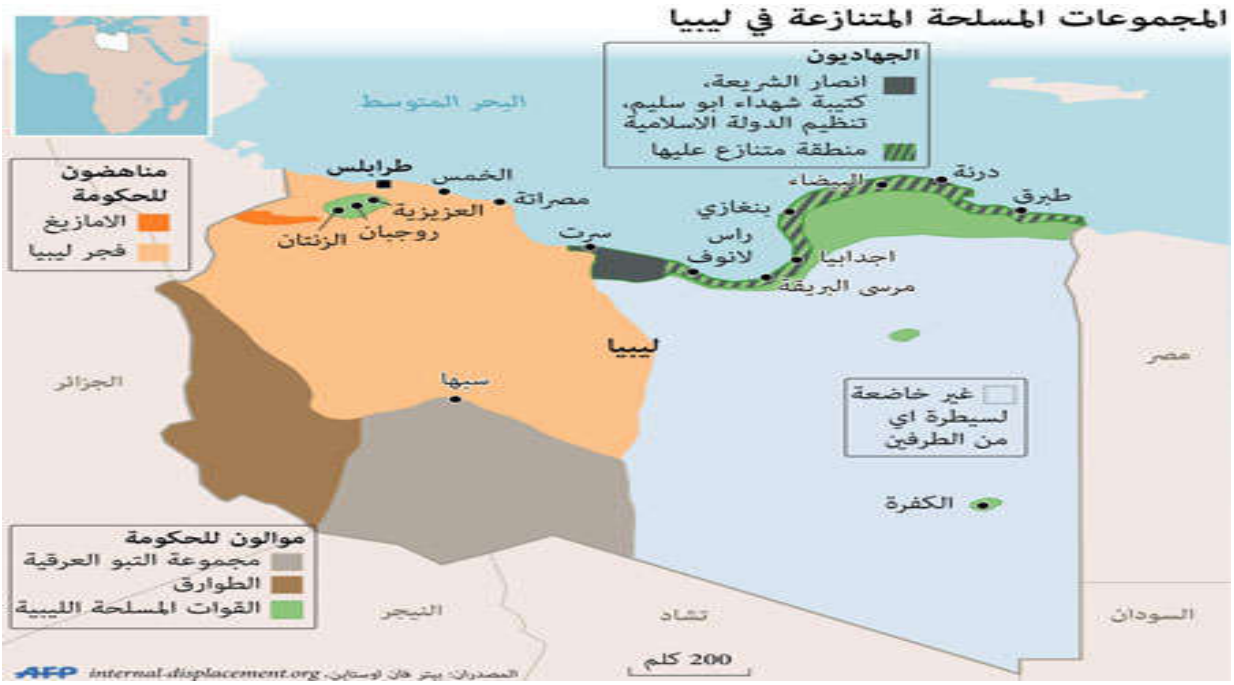


**المصدر**: شداد، وجدان، خريطة ليبيا مفصلة معرفة ليبيا وأين تقع عن طريق الحدود، 2019، متوفر على الرابط: https://t9h.cc، تاريخ الدخول: 2020/12/11، بتوقيت: 16:00.

[1]–أسماء رسولي، مرجع سبق ذكره، ص. 282.

## 2- التحديات الأمنية للأزمة الليبية

تعد ليبيا اليوم في حالة "لا دولة" لأنه لا يمكن الحديث عن دولة إذا لم تحقق وظيفتها الأساسية في توفير الأمن، والعمل على تحقيقه[1]، وأهم التحديات الأمنية التي تعرفها ليبيا في مرحلة ما بعد الثورة يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- رغم الإصلاحات المنتهجة تواجه المؤسسات النظامية إشكالية حل، وإدماج الكتائب المسلحة خاصة في بنغازي وطرابلس.
- تصاعد وتيرة الاغتيالات السياسية في شرق ليبيا خاصة في صفوف القيادات العسكرية، والأمنية في النظام السابق، في هذا الصدد يقول مبعوث الأمم المتحدة "طارق ميتري" في تقريره لمجلس الأمن: "**تشكل الحالة الأمنية في شرق ليبيا تحديا خطيرا للحكومة، وتهدد بعرقلة محاولات لتأمين الاستقرار، ويجب النظر إلى الاغتيالات، والهجمات في المقام الأول في سياق مقاومة بعض الجماعات المسلحة مساعي الدولة لاستعادة سلطتها**".[2]
- الانقسام، وزعزعة الأمن، والاستقرار في ليبيا ساهم في ارتفاع وتيرة الصراعات المسلحة التي فتحت المجال بشكل كبير لتسلل التنظيمات الإرهابية، وفي مقدمتها تنظيم "داعش" إلى الأراضي الليبية، إضافة إلى تدهور الوضع الأمني نتيجة التصعيد العسكري، واستمراره بين أطراف النزاع الليبي، خاصة تلك العمليات العسكرية التي يقودها "خليفة حفتر" بهدف إسقاط حكومة الوفاق، والدخول إلى طرابلس والتي خلفت أوضاعا إنسانية متردية تمثلت في الخسائر البشرية، والمادية الجسيمة.[3]
- انعكس غياب متغير الأمن الشامل في ليبيا وفشل الحكومات الناشئة في فرض شرعيتها، وسلطتها في الدولة على متغير الاستقرار الاجتماعي، والسياسي بسبب عامل النفط، حيث أضحى هذا الأخير محورا للصراع بين الكتائب المسلحة، والقوات المسلحة الليبية.[4]

---

[1]–رابح لونيسي، "مستقبل الاتحاد المغاربي في ظل التحولات الجديدة في المنطقة"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني الموسوم بـ: المغرب العربي والتحولات الجهوية أي تنسيق لمواجهة التحديات الجديدة، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، وزارة الدفاع الوطني، الجزائر، 15 يناير 2014، ص 148.

[2]– مصطفى صايج، "الانتقال الديمقراطي في ليبيا وانعكاساته الأمنية على دور الجوار: الجزائر وتونس"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني الموسوم بـ: المغرب العربي والتحولات الجهوية أي تنسيق لمواجهة التحديات الجديدة، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، وزارة الدفاع الوطني، الجزائر، 15 يناير 2014، ص 107.

[3]– نورة الحفيان، مرجع سبق ذكره، ص. 11.

[4]– مصطفى صايج، مرجع سبق ذكره، ص. 08.

- استيلاء الجماعات المسلحة على مخازن السلاح الحكومية بالقوة، وتهريبه خارج البلاد، وهو الأمر الذي بات يشكل خطرا يهدد دول الجوار، وجعل ليبيا في وضع يصعب التكهن بمآله.[1]
- أدى سقوط نظام معمر القذافي إلى انكشاف الحدود الليبية في فضائها السهلي الإفريقي، في ظل غياب تغطية أمنية عسكرية ليبية، مما جعل منها دولة منتجة للتهديد الأمني الذي يؤدي مباشرة إلى تأزم الأوضاع على مستوى الحدود الإقليمية بينها، وبين تشاد، والجزائر، ومالي.[2]

**الجدول رقم 9**: يبين المراحل التي تمر عليها الدولة الفاشلة.

| المرحلة الأولى | المرحلة الثانية | المرحلة الثالثة |
|---|---|---|
| • سيطرة السلطة على مقاليد الحكم.<br>• غياب الديمقراطية وغياب تام لنزاهة الانتخابات إن وجدت.<br>• غياب التوزيع العادل للثورة.<br>• عجز السلطة على تحقيق الاندماج والضبط الاجتماعيين. | • السلطة متمسكة بالسيطرة على مقاليد الحكم.<br>• غياب العدالة الاجتماعية.<br>• ظهور صراعات إثنية وأخرى معادية لنظام الحكم.<br>• قيام المعارضة بانقلاب عسكري.<br>• الدخول في صراعات مسلحة. | • غياب سلطة فعلية في الدولة.<br>• شلل تام في جميع القطاعات الحيوية للدولة.<br>• تواصل الصراعات المسلحة (حالة الفوضى).<br>• تدويل القضية.<br>• التدخل الأجنبي. |

المصدر : **من إعداد الباحثة من خلال تتبع مراحل الفشل الدولاتي في مالي وليبيا.**

من خلال الجدول يتبين أن الصراعات الداخلية المسلحة، وغياب الديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، ودور الدولة يدفع بالجماعات الانفصالية إلى العمل على إيجاد كيانات خاصة بها. في هذا الإطار يقول "باري بوزان" : "إن **انهيار الدولة يؤدي إلى ظهور كل مجموعة تعتمد على نفسها من أجل البقاء والدفاع عن كيانها ووجودها**".[3]

[1]– دريسي حنان، "الانعكاسات الأمنية للأزمة الليبية على دول الجوار: تجارة السلاح أنموذجا"، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، العدد 10، جامعة زيان عاشور، الجلفة، (الجزائر)، 2017، ص. 136.

[2]– سفيان منصوري، مرجع سابق، ص. 246.

[3]– محمد مجدان، "دراسة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي المظاهر، الأسباب والانعكاسات"، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، متوفر على الرابط: https://www.politics-dz.com، تاريخ الدخول: 2020/11/21، بتوقيت:15:01.

**المطلب الثاني: التهديدات اللاتماثلية في منطقة السهل الإفريقي**

تشهد منطقة السهل الإفريقي تحديات أمنية خطيرة نظرا لعدم الاستقرار، وانعدام السلم في المنطقة تتمثل في الإرهاب، والجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية، وكذا التحديات البيئية مما ساعد على الانكشاف الأمني، والتنموي الذي أضحى السمة المميزة للمنطقة.

**الفرع الأول: تحدي الإرهاب في منطقة السهل الإفريقي**

قبل التطرق إلى تحليل ظاهرة الإرهاب في منطقة السهل الإفريقي لابد من التطرق إلى تعريف الظاهرة الإرهابية وأسبابها.

**أولا:تعريف الإرهاب لغة واصطلاحا**

من أجل الإحاطة بمفهوم الإرهاب لابد من تعريفه لغة، واصطلاحا.

**أ- الإرهاب لغة**

يشير "محمد الرازي" في معجم "مختار الصحاح" إلى كلمة رهب فيعرفها بـ : "رهب – (رَهِبَ) و(رهبة) أيضا بالفتح و(رهبا) بالضم. ورجل (رهبوت) بفتح الهاء أي (مرهوب) يقال : رهبوت خير من رحموت، أي أن ترهب خير من أن ترحم، و(أرهبه) و(استرهبه) أخافه.[1]

أما "الفيروز أبادي" فقد أشار إلى لفظ رهب في "القاموس المحيط" بقوله: "رهب كعلم، رهبة ورهبا وبالضم وبالفتح، وبالتحريك، ورهبانا، وبالضم ويحرك : خاف، وأرهبه، واسترهبه : أخافه، وترهبه : توعده.[2]

فالإرهاب في اللغة العربية يعني الخوف، وكل ما من شأنه إثارة الذعر، والرعب، والفزع بين الناس بغرض الإخضاع، والطاعة.

أما في القرآن الكريم فقد أشارت كلمة الرهبة إلى معنى الخشية، والخوف في عدة مواضع منها:[3]

- { وَٱسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَاءُو بِسِحْرٍ عَظِيمٍ.}[4]
- { لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِم مِّنَ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ.}[5]

---

[1]– محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، **مختار الصحاح** ، د ط، لبنان: مكتبة لبنان، 1986، ص. 109.

[2]– مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، **القاموس المحيط**، د ط، القاهرة: الدار الحديثة، 2008، ص. 675.

[3]–حمدان رمضان محمد، "الإرهاب الدولي وتداعياته على الأمن والسلم العالمي دراسة تحليلية من منظور اجتماعي"، **مجلة أبحاث**، كلية التربية الأساسية، المجلد 11، العدد 01، جامعة الموصل، العراق، 2011، ص. 270.

[4]– القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية 116.

[5]– القرآن الكريم، سورة الحشر، الآية 13.

➢ { وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهْبِ.}[1]

وفي اللغة الانجليزية فإن كلمة إرهاب تعني : (Terorism) ومنه اسم إرهابي (Terorist) ومنه المصدر (Terror) بمعنى رعب : فزع شديد، شخص أو شيء مرعب.[2]

**ب- الإرهاب اصطلاحا**

ساهم العامل الإيديولوجي، والسياسي في عدم إيجاد إجماع دولي، ومجتمعي على تعريف محدد وواضح للإرهاب، من جهة، ومن جهة أخرى لم يمنع ذلك من ظهور تعاريف متعددة للإرهاب من منظور عالمي. ورغم اختلافها إلا أنها اتفقت على أن كل نشاط إرهابي من شأنه تهديد الاستقرار السياسي، والمجتمعي عن طريق استخدام العنف.[3]

- جاء تعريف الإرهاب في "الموسوعة السياسية" "للكيلاني" بأنه : "**استخدام العنف –غير القانوني– (أو التهديد به) بأشكاله المختلفة كالاغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب والنسف، بغية تحقيق هدف سياسي معين مثل كسر روح المقاومة والالتزام عند الأفراد، وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات أو كوسيلة من وسائل الحصول على معلومات أو مال وبشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية**".[4]

أما القاموس السياسي فعرف الإرهاب بأنه: "**محاولة نشر الذعر والفزع لتحقيق أغراض سياسية، والإرهاب وسيلة تستخدمها دولة على شعب من الشعوب لإشاعة روح الانهزامية والرضوخ لمطالبها التعسفية**".[5]

سعت عصبة الأمم إلى وضع تعريف الإرهاب سنة 1937 جاء في المادة 211 من إتفاقية جنيف بأنه: "**كل الأعمال الإجرامية الموجهة ضد دولة ما وتستهدف أو من شأنها خلق إثارة الرعب لدى شخصيات معينة أو مجموعة أشخاص أو عامة الجمهور**".[6]

عرفت منظمة الأمم المتحدة الإرهاب من خلال لجنة القانون الدولي بأنه: "**يقصد بالأعمال الإرهابية، الأفعال الإجرامية ضد دولة أخرى والتي يكون من طبيعتها أو من شأنها خلق حالة من الخوف لدى قادتها وحكامها، أو مجموعة**

---

[1]- القرآن الكريم، سورة القصص، الآية 32.

[2] - Mohamad Badaoui, **Al-Muhit Oxford Study dictionary English-Arabic**, Beirut : Academia, 2003, p 1101.

[3]- حمدان رمضان محمد، مرجع سبق ذكره، ص. 271.

[4] عبد الوهاب الكيلاني، موسوعة السياسة، الجزء الأول ، بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د س ن، ص. 153.

[5]- أحمد عطية الله، **القاموس السياسي**، ط 2، القاهرة: دار النهضة العربية، ص. 45.

[6]- عثمان علي حسين، **الإرهاب الدولي ومظاهره القانونية والسياسية في ضوء أحكام القانون الدولي العام**، ط 1، كردستان: المكتبة العامة، 2006، ص ص. 81-82.

**من الأشخاص أو عامة المواطنين".**[1]

أما الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الصادرة عن مجلس وزراء العدل العرب يوم 22 أفريل 1998 نصت فيها المادة 01، الفقرة 01 على أن الإرهاب : **"هو كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه، أو أغراضه يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق، أو الأملاك العامة، أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الطبيعية للخطر".**[2]

كما عرفت أيضا الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب لسنة 1999 الإرهاب بأنه : **"أي عمل أو تهديد به يعد خرقا للقوانين الجنائية لدولة طرف أو لأحكام هذه الاتفاقية، والذي من شأنه أن يعرض للخطر حياة الأفراد، أو الجماعات ،أو السلامة البدنية، أو الحرية، أو إلحاق، إصابة، أو وفاة أي شخص، أو مجموعة من الأشخاص، أو يسبب أو قد يتسبب في إلحاق إصابة، أو الموارد الطبيعية، أو البيئية، أو التراث الثقافي، وبارتكابه يقصد ترهيب أو إثارة حالة من الهلع ،أو الإجبار، أو إقناع، أو حمل أية حكومة، أو هيئة، أو مؤسسة، أو عامة الشعب، أو جزء منه، على المبادرة بعمل، أو الامتناع عنه، أو اعتماد موقف معين، أو التخلي عنه".**[3]

من خلال التعاريف اللغوية، والاصطلاحية للإرهاب يتضح أنها تُجمع على معنى إثارة الخوف وبث الرعب والترويع. إلا أن التعاريف اللغوية أشارت إلى الإرهاب الموجه ضد الأفراد فقط، بينما التعاريف الاصطلاحية أشارت إلى الإرهاب الموجه ضد المؤسسات، والدول، والأفراد سواء كانوا فرادى، أو جماعات.

### ث- التنظيمات الإرهابية الفاعلة في السهل الإفريقي

عرفت دول السهل الإفريقي في السنوات الأخيرة تعاظما في ظاهرة الإرهاب على غرار باقي الدول الإفريقية، حيث ظهرت الظاهرة في إفريقيا سنة 1991 مع دعم الدولة الإسلامية في السودان، والجماعات المسلحة في الصومال؛ لتشهد منطقة السهل الإفريقي توسعا في نشاط الجماعات الإرهابية بعد أن انتقل الإرهاب من الجزائر إلى النيجر، ومالي، وتشاد.[4] وتزداد ديناميكية الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 فضلا عن

---

[1]- عثمان علي حسين، المرجع نفسه، ص. 91.

[2]- عبد العزيز بن صقر الغامدي، "مكافحة الإرهاب"، بحث مقدم في إطار ندوة: مكافحة الإرهاب، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 02- 05 جوان 1999، ص ص. 12-13.

[3]- سفيان منصوري، مرجع سبق ذكره، ص ص. 100-101.

[4]- راضية ياسينة مزاني، "التحديات الأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي"، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، المجلد 03، العدد 01، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، ( الجزائر)، 2009، ص. 224.

تغيير نمط الهجمات الإرهابية، والتحالفات بين مختلف التنظيمات الإرهابية الناشطة في السهل الإفريقي[1] نظرا لكونه منطقة منكشفة أمنيا توفر تسهيلات لوجستية، وتكتيكية تساعد في تنفيذ مختلف العمليات الإرهابية.[2]

شكلت التنظيمات الإرهابية في السهل الإفريقي انطباعا بوجود فدرالية جهادية، إذ أن هناك "جماعات المنبع" التي أوجدت منصات لإنتاج الجهاديين مثل (تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وبوكوحرام النيجيرية، وحركة شباب المجاهدين في الصومال، وأنصار الدين في مالي)، وجماعات المصب التي ظهرت نتيجة انشقاقات، أو خلافات توجهية عن جماعات المنبع مثل (حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، جماعة أنصار المسلمين في السودان، ونيجيريا، كتيبة الموقعين بالدماء، وأنصار الشريعة التي تنشط في ليبيا ومالي).[3]

### 1- تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي AQMI

عمل تنظيم القاعدة على تبني إستراتيجية جديدة بعد الضربات المتتالية التي تلقاها في العراق، والجزيرة العربية، وأفغانستان على نقل وتحويل ثقله التعبوي، والميداني من منطقة الشرق إلى المغرب من أجل البحث على ملاذ آمن في منطقة السهل الإفريقي[4]، وقد كان ذلك من خلال انضمام "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" إلى تنظيم القاعدة بعد انشقاقها عن الجماعة الإسلامية المسلحة (الجيا) – التي تعتبر من أخطر التنظيمات الإرهابية دموية في الجزائر فترة التسعينيات –. وبعد سلسلة من الاتصالات أجراها أسامة بن لادن زعيم القاعدة السابق مع زعيم "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" حسب خطاب له سنة 2006، تم فيه تأكيد الانضمام الفعلي، وإنشاء ما يسمى "بتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي" بقيادة "عبد المالك درويكال" المعروف "بأبو مصعب عبد الودود".[5]

إن إستراتيجية تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي تهدف إلى مضاعفة العمليات الإرهابية، وتوسيعها بغية زيادة عدد أعضائها الذي ارتفع من 60 عضوا سنة 2004 إلى 250 عضوا سنة 2009، كما ساعدت التحولات الجيو سياسية الإقليمية في المنطقة بعد سقوط نظام "القذافي" سنة 2011، وثورة التوارق في مالي سنة

---

[1]–خالد بكشيط، "التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي: الإرهاب والجريمة المنظمة، دراسة في حدود العلاقة"، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**، العدد 06، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، (الجزائر)، 2018، ص. 218.

[2]– سفيان منصوري، مرجع سبق ذكره، ص. 26.

[3]– محمد بوبوش، مرجع سابق، ص. 26.

[4]– سفيان منصوري، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[5]– عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سابق، ص ص. 109–110.

2012 في استفادة التنظيم من كم وافر من الأسلحة تم توظيفها في العديد من التفجيرات، واختطاف الأجانب[1] تلك العمليات التي عرفت تزايدا في الفترة ما بين 2001-2009 بنسبة 56% حيث بلغت أقصاها عام 2009 بـ 204 هجمات ثم 178 هجمة عام 2010، كما أحصى معهد "بوتوماك" "Potomac" الأمريكي عدد الأعمال الإرهابية المتمثلة في (التفجيرات، عمليات القتل، والاختطاف). من خلال بحث قدمه الباحث "يوناه ألكسندر" أشار فيه إلى أن في الفترة من 2001-2010 تمت حوالي 1103 عملية إرهابية ضد أهداف وطنية، ودولية في السهل الإفريقي مخلفة مقتل 2000 شخص وجرح 6000 آلاف شخص. أما في الفترة بين 2011-2012 فقد أحصى الباحث حوالي 185 حادثة إرهابية.[2]

من جهة أخرى وسعت القاعدة نشاطاتها لتصل إلى المناطق السودانية، والنيجيرية نظرا لشساعة المنطقة مما مكن التنظيم من التلاحم مع التنظيم الإرهابي بوكوحرام في نيجيريا[3]، هذا الأخير الذي بايع تنظيم القاعدة عام 2009 ، وعمل على الانتشار أكثر، والتلاحم مع الجماعات الإرهابية المتواجدة في السهل الإفريقي.[4]

**2- جماعة بوكوحرام**

تأسست الحركة على يد رجل الدين الشاب "محمد يوسف" سنة 2002. في البداية كانت نشاطاتها تتمركز في المنطقة الشمالية الشرقية لنيجيريا، وتهدف إلى إقامة دولة إسلامية فيها، والإطاحة بالحكومة النيجيرية قبل 2009. وكانت معارك التنظيم تقتصر على اشتباكات مع قوات الشرطة المحلية، والقرويين غير الملتزمين بالدين الإسلامي.[5]وفي 2009/07/30 غير التنظيم من نهجه القتالي مع قوات الشرطة؛ ليتوسع في ولايات "بورنو"، "بوتشي"، "بوبي"، و"كانو"، تم القضاء من خلال الاشتباكات الدائرة على 700 إرهابي، وإعدام مؤسس التنظيم، ما دفع باقي العناصر إلى الهروب إلى الدول المجاورة؛ لتعود الحركة من جديد للظهور تحت قيادة " أبو بكر شيكاو" عام 2010، و تنفذ عدة هجمات كان أبرزها الهجوم على سجن ولاية "بوتشي" أسفر عن هروب 700 سجين، وسلسلة من التفجيرات عشية الميلاد في "لاجوس" وسط نيجيريا أدت إلى سقوط 80

[1]- سفيان منصوري، مرجع سبق ذكره، ص. 106.
[2]- كريم مصلوح، مرجع سابق، ص. 104.
[3]- سفيان منصوري، مرجع سبق ذكره، ص. 106.
[4]- عايدة العزب موسى، مرجع سابق، ص. 110.
[5]- خالد بكشيط، مرجع سبق ذكره، ص. 220.

قتيلا؛ لتصعد الحركة بعدها من تكتيكاتها الهجومية، من خلال الهجوم الانتحاري على مقر الأمم المتحدة بالعاصمة "أبوجا" في 2011/08/26 أدى إلى مصرع 23 شخصا، وإصابة 116 شخصا بجروح.[1]

ويتحدث مراقبون عن فاعلية جماعة بوكوحرام القتالية بين 2009 – 2012 من خلال 160 عملية أسفرت عن 1000 قتيل، و115 عملية عام 2011 سقط خلالها 550. كما عبرت الجماعة عن مسؤوليتها إزاء مسلمي نيجيريا، وإزاء المجال الإقليمي المسلم المحيط بنيجيريا.[2] وبهذا تصبح حركة بوكوحرام رقما فاعلا في المعادلة الأمنية في منطقة السهل الإفريقي من خلال إستراتيجية التشتيت، وشن هجمات متقطعة على حدود أكثر من دولة من أجل كسر الجهود الدولية العسكرية في مجابهتها.[3]

### 3- حركة الشباب الصومالية

شكل انهيار الدولة في الصومال أزمة أمنية أدت إلى ظهور حركة، وفصائل إرهابية متشددة، ففي عام 1990 تم إنشاء محاكم الشريعة التي اتحدت مشكلة فيما بعد اتحاد المحاكم الإسلامية "ICU" في مواجهة أمراء الحرب في مقديشو[4]. بعد ذلك تشكل تنظيم متشدد آخر انبثق عن المحاكم الإسلامية في عام 2004 بقوة قتالية تضم 400 عضو مقاتل. نجحت الحركة في عسكرة المجتمع حين دخلت في معارك سنة 2006 ضد تحالف مكافحة الإرهاب المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية؛ لتخرج منتصرة، وتهيمن على مسيرة المحاكم الإسلامية، وألغت كل سياسة، وأيديولوجية انتهجتها المحاكم الإسلامية سابقا تختلف مع أجندتها الرامية إلى السيطرة على الصومال بالقوة العسكرية مهما كان الثمن. فعززت سيطرتها على جنوب، ووسط الصومال، وأسست ولايات إسلامية في معظم تلك المناطق، وخضع لسيطرتها ثلثا مساحة مقديشو من سنة سنة 2009 إلى أواخر 2011.[5]

---

[1]- خالد بكشيط، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[2]- كريم مصلوح، مرجع سبق ذكره، ص. 107.

[3]- عايدة العزب موسى، مرجع سبق ذكره، ص. 115.

[4]- خالد بكشيط، مرجع سبق ذكره، ص. 220.

[5]- أنور أحمد ميو، "حركة الشباب المجاهدين في الصومال نشأتها وواقعها ومساراتها المستقبلية"، 2015، متوفر على الرابط: https://rouyaturkiyyah.com، تاريخ الدخول: 2020/08/30، بتوقيت: 00:00.

ومنذ عام 2013 تلقت الحركة ضربات قوية من طرف قوات بعثة الإتحاد الإفريقي "أميصوم"- التي أنشئت في ديسمبر 2006 بقرار من مجلس الأمن الدولي برعاية أمريكية-،[1] والقوات الصومالية على معاقلها أجبرتها على الانسحاب من المناطق التي بسطت سيطرتها عليها،[2] وانخفض عدد مقاتلي الحركة من 1400 مقاتل إلى 800 مقاتل.[3]

### 4- تنظيم الدولة الإسلامية داعش

إثر الانتكاسات التي لاحقت تنظيم "داعش" في سوريا، والعراق، لم يكن له خيار آخر سوى التوجه نحو إفريقيا، وبالضبط منطقة السهل الإفريقي.[4] ففي عام 2015 أعلن التنظيم عن وجوده في منطقة السهل الإفريقي، وأسس فرعا بقيادة "الوليد الصحراوي"، واتخذ المنطقة الحدودية بين مالي، والنيجر القريبة من الحدود الليبية مركزا له، واستفاد من إمكانية تأمين الوسائل المادية، والأسلحة من زعيم داعش "أبو بكر البغدادي" في سوريا الذي أصدر بيانا رسميا أكد فيه مبايعة "الوليد الصحراوي" قائدا لتنظيم "داعش" في السهل الإفريقي. ولإعلان وجوده في المنطقة سارع تنظيم الدولة الإسلامية إلى استهداف أربعة جنود أمريكيين في شمال مالي، وقتلهم، وتصويرهم.[5]

من جهة أخرى نال التنظيم دعم 20 منظمة إرهابية في السهل الإفريقي، والمغرب العربي، أبرزها "جند الخلافة" في الجزائر، وتونس، و"تنظيم الدولة الإسلامية" في ليبيا، "بوكو حرام" في نيجيريا، "حركة الشباب" في الصومال، و"جماعة أنصار بيت المقدس" في سيناء. وفور ظهور داعش في المنطقة عام 2015 م أنشأ قاعدة أساسية للتدريب على الجهاد بليبيا مستغلا حالة اللاأمن، واللاإستقرار بها من خلال تدريب 6500 من المتطرفين.[6] وحسب تصريح لوزير الخارجية الأمريكي "مايك بومبيو" لقناة "فوكس بيزنس" في فبراير عام 2019 جاء فيه **أن: " مقاتلي "داعش" بعد إلحاق الهزيمة بهم سوف يزحفون نحو إفريقيا"**.

---

[1] عبد الرحمن عبد الشكور، انضمام إثيوبيا إلى الأميصوم وحسابات الربح و الخسارة، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2014، ص. 4.

[2] - أنور أحمد ميو، متوفر على الرابط: https://rouyaturkiyyah.com، مرجع سبق ذكره.

[3] - خالد بكشيط، مرجع سبق ذكره، ص. 221.

[4] - "يسيطر على 1% من مساحة القارة.... هل تصبح إفريقيا حدود خلافة داعش المقبلة؟"، 2020، متوفر على الرابط: https://www.alrakoba.net، تاريخ الدخول : 2020/08/31، بتوقيت: 22:54.

[5] -عثمان لحياتي، "داعش في الساحل الإفريقي.... الحقائق والمبالغات"، جريدة العربي الجديد، 2018، متوفر على الرابط: https://www.alaraby.co.uk، تاريخ الدخول: 2020/08/31، بتوقيت: 22:59.

[6] - خالد بكشيط، مرجع سبق ذكره، ص ص 221-222.

وتجدر الإشارة إلى أن تنظيم "داعش" ساهم بصفة رئيسية، إلى جانب تنظيمات مسلحة أخرى في شن هجمات إرهابية طالت كلا من بوركينافاسو، مالي، والنيجر عام 2019 بلغت 800 هجوم خلف مصرع 2600 شخص، وهو الرقم الذي يمثل مجموع الوفيات عام 2018.[1]

صدر في نوفمبر 2020 النسخة الثامنة من تقرير "مؤشر الإرهاب العالمي Global Terrorism) Index) الذي يُصدره "معهد الاقتصاد، والسلام (Institute for Economic & Peace) " استنادًا إلى مصادر مختلفة؛ بما فيها "قاعدة بيانات الإرهاب العالمي (Global Terrorism Data base) "التي يجمعها ويصنّفها "الاتحاد الوطني لدراسة الإرهاب والاستجابات للإرهاب" (START) "في جامعة ماريلاند الأمريكية وتحتوي على أكثر من 170,000 حادث "إرهابي" من 1970 إلى 2019 . مضيفا أن الدول الإفريقية التي ركَّز عليها هذا التقرير هي البلدان الـ18 التي حدَّدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مشروع "منع التطرف العنيف في إفريقيا والاستجابة له: نهج إنمائي".

وكانت هذه الدول مصنَّفة إلى ثلاث مجموعات أُطلِق عليها "دول البؤرة" (ليبيا والصومال، ونيجيريا، ومالي)؛ "دول الانتشار" (بوركينافاسو، والكاميرون، وتشاد، وإثيوبيا وكينيا، وموريتانيا، والنيجر، وتونس)؛ و"الدول المعرَّضة للخطر" (جمهورية إفريقيا الوسطى، والسنغال، وتنزانيا، وأوغندا، والمغرب، والسودان).

وعلى أساس التصنيف السابق، أشار التقرير إلى أن العدد الإجمالي للوفيات، والهجمات الإرهابية في إفريقيا بين عامي 2007 - 2019 كالتالي:

- "دول البؤرة" 34,073 ضحية، و9945 هجومًا.
- "دول الانتشار" 6598 ضحية، و1815 هجومًا.
- "البلدان المعرضة للخطر" 3911 ضحية، و1265 هجومًا.
- بقية إفريقيا 5874 ضحية، و3072 هجومًا.

تؤكد هذه الأرقام أن غالبية النشاطات، والحوادث المتعلقة بالإرهاب حدثت في بلدان "مركز البؤرة" التي عانت من 62 %من مجموع الهجمات، و 68 % من مجموع الوفيات في إفريقيا.[2]

[1]–محمد إسماعيل، أحمد عرفة، "دراسة ترصد تحركات التنظيمات الإرهابية في القارة الإفريقية"، 2020، متوفر على الرابط: https://www.youm7.com، تاريخ الدخول: 2020/08/31، بتوقيت: 23:39.

[2]حكيم نجم الدين، "إفريقيا في تقرير "مؤشر الإرهاب العالمي لعام "2020، 2020، متوفر على الرابط: https://www.qiraatafrican.com، تاريخ الدخول:2020/12/12، بتوقيت:22:40.

يتمركز عموما التيار الإرهابي في كل من الحدود المالية الموريتانية، شمال مالي، الحدود المالية النيجيرية شمال تشاد مثلما توضحه الخريطة التالي:

**الخريطة رقم 6:** تبين انتشار التنظيمات الإرهابية في السهل الإفريقي.

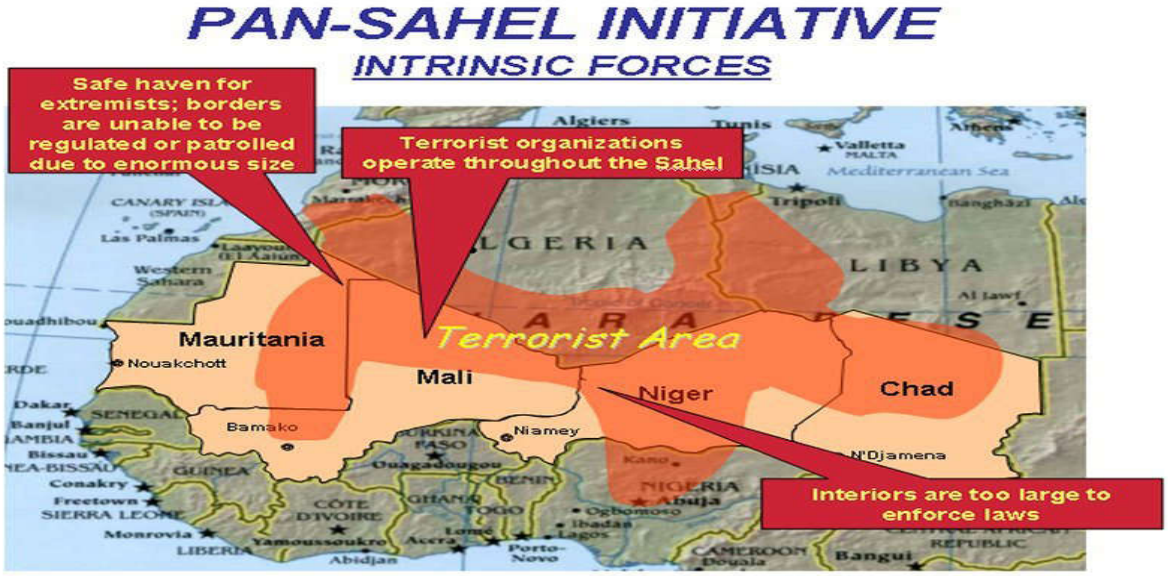


**المصدر:** محمد السنوسي العمراوي، الروابط التاريخية لدول ضفتي الصحراء وأثرها فى تحقيق الأمن المغاربي، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي الموسوم بـ: التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة، جامعة قاصدي مرباح، قالمة، الجزائر، 28/27 فيفري 2013، ص 17.

## الفرع الثاني: تحدي الجريمة المنظمة في منطقة السهل الإفريقي

ساعد ضعف دول السهل الإفريقي، وهشاشتها، واستفحال الإرهاب وتنوع شبكاته في انتشار شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود بمختلف أنواعها، والتي تصنف ضمن أكثر الجرائم خطورة على الأمن، والاستقرار في المنطقة، وعلى مسارات التنمية فيها.[1]

### أولا: تعريف الجريمة المنظمة Organized Crime

تناولت عدة أدبيات تعريف الجريمة المنظمة، من بينها تعريف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة سنة 2000 في المادة الثانية منها حيث جاء فيها أنه: "**يقصد بتعبير "جماعة إجرامية منظمة"، جماعة ذات هيكل تنظيمي مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن، وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر**

[1]–مصطفى كراوة، "ظاهرة الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي وسبل مواجهتها"، **مجلة آفاق علمية**، المركز الجامعي بتمنراست، المجلد 12، العدد 01، تمنراست، (الجزائر)، 2020، ص. 527.

**من الجرائم الخطيرة، أو الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية، من أجل الحصول بشكل مباشر، أو غير مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى".**[1]

أما المؤتمر السادس عشر للجمعية الدولية لقانون العقوبات الذي عقد في بودابست عاصمة المجر في الفترة من 05 إلى 11 سبتمبر 1999، فقد بين أن : "الجريمة المنظمة تتمثل في أنشطة مرتكبة بواسطة منظمات محترفة، ومهيكلة بصورة صارمة. تميل تلك المنظمات العابرة للحدود إلى الإجرام، ولا ينطبق نموذج المجرم العادي على أعضائها، فهي ترتكب جرائم جسيمة كوسيلة للحصول على الربح المالي، أو بهدف الحصول ،أو المحافظة، أو توسيع سلطاتها، أو بهدف ممارسة تأثير اقتصادي، أو استغلال أشخاص لممارسة أنشطتها".[2]

يشير "مصطفى طاهر" بأنها: "**جريمة متنوعة، ومعقدة من الأنشطة الإجرامية، والعمليات السريعة واسعة النطاق المتعلقة بالعديد من السلع، والخدمات غير المشروعة تهيمن عليها عصابات بالغة القوة، والتنظيم، تضم آلاف المجرمين من مختلف الجنسيات، وتتم بقدر كبير من الاحتراف، والاستمرارية، وقوة البطش، وتستهدف تحقيق الربح المالي، واكتساب القوة، والنفوذ باستخدام أساليب عديدة، ومختلفة**".[3]

**ثانيا: واقع الجريمة المنظمة في السهل الإفريقي**

تصاعدت وتيرة النشاط الإجرامي منذ نهاية الحرب الباردة، فأصبحت الجريمة المنظمة أكثر خطورة باعتمادها على الموارد الضخمة لشبكات الإجرام العابر للحدود، وازدياد المنخرطين فيها. بالإضافة إلى انتشارها في الدول الهشة كمالي، والنيجر، وليبيا، وتشاد التي أصبحت مراكز للأنشطة غير المشروعة كتجارة، وتهريب المخدرات، والاتجار بالبشر، وتهريبهم.[4]

**أ- تجارة وتهريب المخدرات**

تعود عملية اختراق تجارة المخدرات للسهل الإفريقي إلى زيادة الطلب عليها بالنسبة لأوربا، والمشرق، وكذا تشديد الرقابة على الحدود المغربية الجزائرية، وسواحل إسبانيا، وجزر الكناري، والمطارات الأوربية. ونظرا لضعف عمليات المراقبة على ممرات المهربين في حدود دول السهل الإفريقي، وشساعة صحراء المنطقة، وجغرافيتها الوعرة أصبح من السهل ممارسة تجارة المخدرات؛ الشيء الذي حول المنطقة إلى ملاذ للمهربين، ومعبر يسهل اختراقه

---

[1]-شريفة كلاع، "الجريمة المنظمة كتهديد أمني تواجه دول الساحل وجنوب الصحراء الإفريقية"، **مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية**، جامعة الوادي، العدد 13، الوادي، (الجزائر)، ص. 40.

[2]- شريفة كلاع، المرجع نفسه، ص. 41.

[3]- مصطفى كراوة، مرجع سبق ذكره، ص. 527.

[4]- شريفة كلاع، مرجع سبق ذكره، ص 39.

خاصة ترويج تجارة الكوكايين القادم من أمريكا نحو أوربا وغيرها، إذ يحصي مكتب الأمم المتحدة للمخدرات، والجريمة منذ سنة 2006 ما بين 20 إلى 40 طن من الكوكايين سنويا يتم تهريبها من غرب إفريقيا باتجاه أوربا بقيمة مليار دولار سنويا.[1]

تشير الإحصائيات التي قدمها مكتب الأمم المتحدة ما بين سنتي 2005 – 2008 أن المنطقة استقبلت عشرات الأطنان من الكوكايين بلغت 46 طنا، وتم القبض على أكثر من 4870 شخصا ثبت تورطهم في عمليات تهريب المخدرات في الفترة بين سنتي 2005 –2007.[2]أما "الإنتربول" فأحصت 1.8 مليار دولار سنة 2011 قيمة المخدرات التي تروج في إفريقيا، ومنطقة السهل الإفريقي سنويا.

تبرز أيضا زراعة القنب الهندي المنتشرة في كل من مالي، وموريتانيا وصولا إلى ليبيا، وتعود أسباب ذلك إلى الأرباح الطائلة التي يجنيها مزارعوه، والتي تساهم في تقليص مستويات الفقر.[3] إضافة إلى الهيروين، والحبوب المهلوسة القادمة من شرق إفريقيا مرورا بنيجيريا يمر جزء منها بالمغرب ثم إلى أوربا.[4]

**ب– تجارة الأسلحة**

تحتل منطقة السهل الإفريقي المرتبة الثانية عالميا ضمن قائمة أكبر أسواق العالم لهذا النوع من التجارة غير الشرعية، وتؤكد التقارير العالمية أن تجارة الأسلحة في المنطقة تعد من أكبر مهددات الأمن، والاستقرار بسبب الانتشار العشوائي للأسلحة، وامتلاكها من طرف عصابات الإجرام كالمهربين، وتجار المخدرات، وأعضاء الجماعات الإرهابية.[5]

لعب الانكشاف الأمني في كل من مالي، وليبيا دورا كبيرا في انتشار السلاح بصفة عشوائية. في هذا الصدد، قدم "كمال رزاق بارة" تحذيرا مفاده أن هناك قرابة مليون قطعة سلاح تباع وتشترى دون رقيب في السهل

---

[1] عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سبق ذكره، ص 116.

[2] – محمد مجدان، "دراسة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي المظاهر، الأسباب والانعكاسات"، متوفر على الرابط: https://www.politics-dz.com، مرجع سبق ذكره.

[3] – عادل زقاع، سفيان منصوري، "واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة باتنة، العدد 23، باتنة، (الجزائر)، 2016، ص. 161.

[4] –عبد الرؤوف بن شهيب، "الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التهديدات الأمنية لدول الجوار 2018/1999"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة صالح بوبنيدر، قسنطينة، (الجزائر)، 2019/2018، ص. 187.

[5] – عبد الرؤوف بن شهيب، المرجع نفسه، ص. 189.

الإفريق. فالتدخل الأجنبي في ليبيا ساعد على استباحة مخازن الأسلحة من طرف الجنود التوارق، والعودة بها إلى مالي ليتم زعزعة الأمن والاستقرار فيها.[1]

من جهته صرح الرئيس التشادي "إدريس ديبي إتنو" لمجلة "Jeune Afrique" قائلا أن: "**استفادة إسلاميو القاعدة من انتشار السلاح المتطور، والذي من بين أنواعه صواريخ أرض–جو..... سيجعل من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي جيشا بل أكثر جيوش المنطقة تسلحا**". كما جاء تصريح الإرهابي "مختار بلمختار" المدعو "خالد أبو العباس" أمير "كتيبة الملثمين" للصحيفة الموريتانية "أخبار نواكشوط" الصادرة بتاريخ 09 نوفمبر 2011 مفاده أن المجاهدين في تنظيم القاعدة عموما كانوا من أكبر المستفيدين من ثورات العالم العربي....، أما عن استفادتنا من السلاح فهذا أمر طبيعي في مثل هذه الظروف، ولكن الأهم بالنسبة لنا هو تمكين شباب التنظيم الإسلامي من هذا السلاح.[2] فقد أشارت التقارير أنه وبعد الإطاحة بنظام "معمر القذافي" في ليبيا عرفت المنطقة انتشارا رهيبا للأسلحة ما يقارب 20 مليون قطعة سلاح أصبحت خارج السيطرة منها صواريخ أرض–جو، قاذفات صاروخية مضادة للدروع الروسية الصنع، بنادق آلية ثقيلة آر–بي–جي وآف–آم–بي–كا، وبنادق كلاشينكوف ومتفجرات وذخائر وصواريخ "ستريلا"، وهي مضادات للطائرات تُحمل على الكتف. فحسب تقرير مسح الأسلحة الخفيفة التابع لبرنامج المعهد الأعلى للدراسات الدولية بجنيف فإن 80% من الأسلحة في إفريقيا مصدرها بؤر الصراعات السائدة في غرب القارة التي تنتقل إلى الجزائر عبر مالي، والنيجر. ومن خلال فرض منطق القوة في المنطقة، وبحكم الطلب المتزايد على الأسلحة من طرف الأجنحة المتصارعة، تشهد تجارة السلاح انتشارا واسعا رهيبا تديره الجماعات الإجرامية.[3]

**الفرع الثالث: تحدي الهجرة غير الشرعية في منطقة السهل الإفريقي**

عرف السهل الإفريقي نوعا آخر من أنواع التحدي الأمني يتمثل في الهجرة غير الشرعية للأفراد، التي تعتبر ظاهرة معقدة، ومركبة من خلال تحالفها مع الإرهاب، والجريمة المنظمة، والاتجار بالسلاح، والاتجار بالبشر، والمخدرات.

---

[1]– نوال بومليك، "واقع الجريمة المنظمة بمنطقة الساحل الإفريقي"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 26، المنتدى الإسلامي، أبو ظبي، 2015، ص. 43.

[2]–منصور لخضاري، "تعقيدات الأزمة الليبية–المالية وانعكاساتها على الأمن الإقليمي في الساحل"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني الموسوم بـ: مالي– ليبيا مبادرات السلام والخروج من الأزمات أي آفاق من أجل الاستقرار الجهوي، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، وزارة الدفاع الوطني،الجزائر،12 يناير 2016، ص. 168.

[3]– عبد الرؤوف بن الشهيب، مرجع سبق ذكره، ص ص. 189–190.

## أولا: تعريف الهجرة غير الشرعية Irregular migration

قبل التطرق إلى تعريف الهجرة غير الشرعية لابد من تعريف مصطلح الهجرة لغة، واصطلاحا.

**أ- الهجرة لغة**

يشير "القاموس المحيط" إلى الهجرة فيقول: هجره هجرا بالفتح، وهجرانا بالكسر: صرمه، والشيء تركه كأهجره، والهجرة بالكسر والضم: الخروج من أرض إلى أخرى، والهجرتان: هجرة إلى الحبشة وهجرة إلى المدينة.[1]

أما موسوعة السياسة فبينت أن الهجرة: **"كلمة تدل على الانتقال المكاني أو الجغرافي لفرد أو جماعة"، وفي الإسلام يؤرخ المسلمون بالتاريخ الهجري لهجرة النبي محمد صلى الله عليه وسلم من مكة إلى المدينة.**[2]

أما في القرآن الكريم فجاءت الهجرة في عدة مواضع منها:

{وَمَن يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ يَجِدْ فِي ٱلْأَرْضِ مُرَٰغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً وَمَن يَخْرُجْ مِن بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا }.

{إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ قَالُوا۟ فِيمَ كُنتُمْ قَالُوا۟ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓا۟ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُوا۟ فِيهَا فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا }.[3]

**ب- الهجرة اصطلاحا**

تعرف الهجرة في أبسط معانيها بأنها: "**حركة الانتقال فرديا ،أو جماعيا من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا، اقتصاديا، دينيا، وسياسيا**".

وبما أن الهجرة ظاهرة اجتماعية فهي تعني: "تبدل الحالة الاجتماعية كتعبير الحرفة، أو الطبقة، الاجتماعية، وغيرها".[4]

وتعني الهجرة أيضا:" **الانتقال للعيش من مكان إلى آخر مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة**".

وتنقسم الهجرة إلى قسمين داخلية وتكون داخل الحيز الجغرافي الواحد، وخارجية (دولية) وتنقسم بدورها إلى قسمين هجرة قانونية تستعمل فيها الوثائق الثبوتية للشخص، وبموافقة الدولتين (المرسلة والمستقبلة)، أما الهجرة

---

[1]- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، مرجع سبق ذكره، ص. 495.

[2]- عبد الوهاب الكيلاني، مرجع سبق ذكره، ص. 67.

[3]- القرآن الكريم، سورة النساء، الآيتين 97-100.

[4]- مفتاح غزال، "ظاهرة الهجرة غير النظامية وعلاقتها بالتنمية في دول الساحل الإفريقي"، **مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة**، جامعة عمار ثلجي، المجلد 3، العدد 1، الأغواط، 2019، ص. 175.

غير القانونية فتتم دون موافقة الدولتين، ودون تأشيرات أو أذونات الدخول.[1]

**ج- الهجرة غير الشرعية**

تعددت دلالات الهجرة غير الشرعية فهي الهجرة السرية، الهجرة غير النظامية، الهجرة غير القانونية. وتشير في معناها إلى انتقال الأفراد من مكان إلى آخر بطرق مخالفة لقانون الهجرة المتعارف عليه دوليا، والتشريعات الدولية المعمول بها في تنظيم دخول الرعايا الأجانب إلى الإقليم السيادي لدولة ما. باتت الهجرة غير الشرعية معضلة تعاني منها الدول المتقدمة كأمريكا، ودول الاتحاد الأوربي منذ بداية القرن العشرين، وتطورت بشكل ملحوظ مع تفعيل سياسات غلق الحدود، وتزايد الصراعات في الدول النامية، وتوالي التدخلات الأجنبية في بعض الدول الإفريقية (مالي، ليبيا)، ودول آسيا (أفغانستان، العراق).[2]

فالهجرة غير الشرعية: هي انتقال الأشخاص من دولتهم الأم إلى وجهة أو دولة أخرى يعتقد أن يتحقق فيها العيش الرغيد، وتحسين الظروف الاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية. إذ يعود السبب الرئيسي لانتشار الظاهرة هو غياب التوازن الاقتصادي الدولي، وارتفاع نسب العاطلين عن العمل في الدول النامية، وغياب فرص التنمية، والأمن.في هذا الإطار انتشرت شبكات الهجرة غير القانونية، وهي شبكات متعددة الجنسيات تعمل على استغلال ظروف ضحاياها الصعبة فتجمع من ورائهم الأموال الطائلة، بعد إغرائهم، وتهريبهم إلى دول أخرى دون ضمانات تذكر.[3]

**ثانيا: واقع الهجرة غير الشرعية في السهل الإفريقي**

تعرف منطقة السهل الإفريقي تحديا آخر بات يهدد أمن الدول السهلية؛ يتمثل في الهجرة غير الشرعية بسبب الانكشاف الأمني الذي لم يقتصر على الإرهاب والجريمة المنظمة، بل تعدى إلى الأزمات الاقتصادية والصراعات المسلحة المحلية والبيئية والكوارث الطبيعية والبيئية كالتصحر، والجفاف، وانتشار الأمراض المميتة في مقابل نقص الرعاية الصحية، وإهمال المؤسسات الحكومية لسكان المناطق النائية، والحدودية في السهل الإفريقي[4]، كل هذه العوامل ساعدت على الهروب نحو الشمال منذ مطلع التسعينات من القرن العشرين من إفريقيا جنوب

---

[1]- عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض، **الهجرة غير المشروعة والجريمة**، د ط، الرياض: مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007، ص. 16-17.

[2]- مفتاح غزال، مرجع سبق ذكره، ص 176.

[3]-عبد القادر رزيق المخادمي، **الهجرة السرية واللجوء السياسي**، د ط، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص. 10-12.

[4]- محمد بوبوش، مرجع سبق ذكره، ص. 36.

الصحراء إلى شمال إفريقيا، ومنها إلى أوربا. وتعتبر الجزائر وليبيا والمغرب وتونس دول عبور لهؤلاء المهاجرين.[1] فقد أشارت وسائل الإعلام الفرنسية سنة 2006 إلى أن ما يقارب 100.000 إفريقي من منطقة السهل والصحراء الإفريقية قد هاجروا إلى الجزائر، وموريتانيا، إلا أن عددهم فاق المليون في ليبيا وعدة آلاف في كل من المغرب وتونس.

كما ساعدت عصابات الجريمة المنظمة في ظهور تجارة المهاجرين التي ساعدت على تزايد أعدادهم، حيث أنشئت شركات خاصة تتكفل بنقلهم عبر الطرق الوعرة، وبرزت في هذا الخصوص كل من غاو شمال مالي، وأغادي في النيجر كمركزين لتجارة المهاجرين، وتنظيم رحلاتهم إلى الجزائر، وليبيا.[2] لكن هؤلاء المهاجرين يعتبرون أنفسهم ضحايا في كثير من الأحيان لعصابات الإجرام المنظم من المهربين الذين ينقلونهم مقابل أموال طائلة، وفي بعض الأحيان يتعرضون للاعتداءات الجسدية، والجنسية[3]، ويتم تجنيدهم بصفة قسرية في تنظيمات إرهابية أو شبكات الدعارة. كما سجلت بعض الإحصائيات أن أعدادا من المهاجرين الأفارقة يموتون في مسار الهجرة، إذ سجل أكثر من 5000 حالة وفاة بين سنتي 1995- 2005 بسبب الظروف المناخية الصعبة، أو شبكات قطاع الطرق، أو حتى من طرف مسؤولي مراقبة الحدود. وهنا يتم الإشارة إلى حادثة إطلاق النار في سبتة ومليلية سنة 2004 على 11 مهاجرا غير شرعي.[4]

ويمكن تلخيص أسباب الهجرة من السهل الإفريقي إلى دول شمال إفريقيا، وإلى الدول الأوربية إلى الأسباب التالية:

- **الأسباب الاقتصادية:** تعد البطالة، والفقر، والتخلف من أهم الأسباب الاقتصادية الدافعة للهجرة التي تعاني منها دول السهل الإفريقي خاصة، ودول إفريقيا عامة، حيث يبحث الشباب بالخصوص على أماكن توفر لهم التمكين الاجتماعي، وتحسين ظروفهم المعيشية، وتحقيق الرفاهية، وحياة أفضل في ظل عجز حكوماتهم (دول المنشأ) على إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية.[5]

---

[1]- المرجع نفسه، ص 37.

[2]- عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سبق ذكره، ص. 120.

[3]- محمد بوبوش، مرجع سبق ذكره، ص. 36.

[4]- عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سبق ذكره، ص. 121.

[5]- بوسكين سليم، **العقيدة الأمنية الجزائرية والتهديدات الإقليمية الجديدة**، د ط، الجزائر: النشر الجامعي الجديد، 2020، ص. 142.

❖ **الأسباب الجتماعية:** يعتبر فشل السياسات الحكومية لدول السهل الإفريقي في حل المشاكل الاجتماعية، التي تركز أساسا على غياب العدالة الاجتماعية، خاصة ما تعلق منها بتوزيع الثروة التي تتم غالبا حسب الانتماءات العرقية والاثنية، في ظل تكريس سياسة التهميش والإقصاء.[1]

❖ **الأسباب السياسية والأمنية:** تشهد غالبية دول السهل الإفريقي صراعات داخلية عرقية مسلحة، وانقلابات عسكرية، وتدخلات دولية أفضت إلى حالة الفشل الدولاتي، إضافة إلى انتشار حالة اللاأمن بسبب نشاط التنظيمات الإرهابية، كل ذلك ساهم في استفحال ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وتزايدها.[2]

**الجدول رقم 10:** يبين عدد المهاجرين غير الشرعيين ونسبهم المئوية من دول السهل الإفريقي.

| الدولة | العدد (إحصائيات **2010**) | النسب المئوية للمهاجرين |
|---|---|---|
| النيجر | 2115 | %37.02 |
| مالي | 1545 | %27.04 |
| نيجيريا | 222 | %9.89 |
| بوركينافاسو | 59 | %1.30 |
| السنغال | 43 | %0.75 |
| ليبيا | 25 | %0.44 |
| السودان | 20 | %0.35 |
| الصومال | 09 | %0.16 |
| تشاد | 12 | %0.21 |

**المصدر:** رؤوف قميني، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية، دراسة تحليلية في ضوء القانون الدولي الجنائي، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2016، ص ص. 307-308.

**الفرع الرابع: التحدي البيئي في منطقة السهل الإفريقي**

يعتبر الأمن البيئي أحد مكونات الأمن الشامل الذي تسعى الدول لتحقيقه من أجل الوصول إلى الرفاهية، والتقدم الاجتماعي، وحماية المواطن من المخاطر. فالأمن البيئي يعني: "حماية الدولة، والفرد للإطار الذي يضم الدولة والفرد معا. وهو البيئة التي تحوي موارد الدولة التي وجب الحد من إفسادها، وتدهورها، إضافة إلى الاستثمار

[1]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[2]–رضا شوادرة، "الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن في المتوسط"، مجلة **الدراسات الإستراتيجية والعسكرية**، المركز الديمقراطي العربي، المجلد 2، العدد 6، برلين 2020، ص. 56.

الأمثل لتلك الموارد". إن الأمن البيئي يستلزم الحفاظ على التوازن بين الأنظمة البيئية، والدورات المناخية، أو الأنظمة الطبيعية. لقد أصبحت التغيرات المناخية، وانعكاساتها على الأمن خلال السنوات الأخيرة تحديات تواجه صانعي القرار السياسيين، مما يعطي لخطر التغير المناخي، والبيئي صفة "التهديد السياسي" لاستقرار الدول وأمنها.[1]

**أولا: الوضع الأمني البيئي في السهل الإفريقي**

تعرف منطقة السهل الإفريقي واحدة من أقوى مظاهر التهديدات الأمنية البيئية التي تواجه دول العالم، تتمثل في الجفاف، والتصحر، خاصة وأن المنطقة تضم أكبر صحاري العالم، مشكّلة بذلك عوامل أخرى للتوترات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والأمنية، خصوصا وأن سكان السهل، والصحراء الإفريقية يعتمدون أساسا على الموارد الطبيعية في معيشتهم كرعي الأغنام، والسقي التقليدي عند السكان البدو الرحل من التوارق.

لقد ساهمت موجات الجفاف التي عرفتها المنطقة في بداية القرن العشرين (1903-1913)، (1940-1944)، (1969-1974) ثم (1983-1985) في هجرة العديد من سكان السهل الذين يعتمدون على الزراعة والرعي.[2]

ومع مطلع التسعينات ضربت المنطقة موجة أخرى من الجفاف الحاد إذ انخفضت نسبة التساقط إلى 20% أدت إلى هلاك ثروة حيوانية هائلة، على غرار سكان تلك المنطقة ليستمر الوضع البيئي في التدهور حتى سنوات 2011 و2012؛ لتدخل كل من النيجر مالي وبوركينافاسو في أزمة غذاء حادة، صُنّفت على إثرها كأخطر مناطق العالم على حياة ساكنيها.

**أ- معالم المعطيات البيئية لمنطقة السهل الإفريقي**

تتحدد المعطيات البيئية لمنطقة السهل الإفريقي في عدة مظاهر يمكن إجمالها فيما يلي:

- يشكل سكان الريف نسبة 76% من مجموع سكان المنطقة.
- المياه الموجهة للزراعة نسبتها 91.2% من إجمالي مياه المنطقة.
- يعتمد سكان السهل الإفريقي على الزراعة التي تساهم بنسبة 30% في دخل دول السهل.
- ارتفاع درجات الحرارة، إذ يتوقع أن ترتفع بين درجتين و5 درجات مئوية مقارنة بمعدلاتها.

[1]-ناهد ناصر داود فلمبات، تحقيق الأمن البيئي، دروس الفصل الدراسي الثاني، كلية الإقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، 2017، ص. 13.

[2]-عبد الرؤوف بن الشهيب، مرجع سبق ذكره، ص. 226.

- تراجع معدلات التساقط وانخفاض الإنتاج الزراعي والحيواني.[1]

في سياق ذلك، أشار رئيس المنتدى الإنساني العالمي، والسكرتير العام للأمم المتحدة "كوفي عنان" في مقابلة سابقة له مع شبكة الأخبار الأمريكية CNN إلى أن: **"التغيرات المناخية أدت إلى جعل مجموعة من المناطق غير قابلة للسكن، وهو ما يدفع الكثيرين إلى الهجرة. كما أن هذا الخطر أصبح يهدد صحتنا وإنتاج غذائنا وأمننا، ويزيد من حدة التوترات السياسية".**

وتضمن تقرير المنتدى الإنساني العالمي مجموعة من الإحصائيات تشير إلى أن من بين 12 دولة مهددة بالجفاف جاءت موريتانيا في المركز السابع، والسادس بالنسبة للدول المهددة بارتفاع منسوب مياه البحر.[2]

يسجل أيضا الوضع البيئي الكارثي في السهل الإفريقي جفاف إحدى أهم مصادر المياه بسبب موجات الجفاف المتلاحقة، وهي بحيرة تشاد الواقعة بين كل من النيجر، نيجيريا، والكامرون، حيث جفت أغلب مساحتها؛ ليتقلص امتدادها ويقتصر على الحدود بين تشاد، والكامرون سنة 2007.[3]

**ب- أثر المناخ على الأمن في السهل الإفريقي**

أثر تغير المناخ على الحالة الأمنية في دول السهل الإفريقي فتأججت الصراعات في المنطقة، حيث تسبب الجفاف الذي ضرب السودان من 1984 إلى 1985 في انتشار المجاعة، وتردي الحياة الاجتماعية والاقتصادية للأفراد العاملين بالرعي، والزراعة وأحال الكثير منهم إلى معدمين، اضطروا إلى العمل كرعاة مأجورين.

في ذات السياق، شنت قبائل "البقارة" هجمات واسعة النطاق على جنوب السودان، والاستيلاء على الماشية وتسويقها في أسواق دارفور، وكردفان وأم درمان. وقد تم تنظيم تلك المداهمات بمعية المخابرات العسكرية الحكومية التي مولت الحملة بالسلاح. ضف إلى ذلك، تحالف ميليشيات تشادية مع مضيفيهم من السودانيين تم إمدادهم بالسلاح من ليبيا، فضمت تلك الميليشيات عددا كبيرا من البدو الرحل السابقين الذين أصبح نشاطهم يعتمد على الإغارة والنهب؛ ليتطور إلى إنشاء عصابات قطاع الطرق.[4]

في المقابل، فإن حكومات دول السهل الإفريقي تضع سياسات الإنفاق الدفاعي في قائمة أولوياتها في موقع أعلى بكثير من الاستثمارات البيئية.

---

[1]-كمال ديب، "التحديات البيئية لمنطقة الساحل الصحراوي، وسيادة الدولة والتنمية المستدامة"، مرجع سابق ، ص. 116.

[2]- كمال ديب، المرجع نفسه، ص 117.

[3]- عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سبق ذكره، ص 129.

[4]- كاميلا تولمين، **مناخ إفريقيا يتغير**، ترجمة رجب سعد السيد، ط 1، القاهرة : المركز القومي للترجمة، 2014، ص 178.

من جهة أخرى، قدمت وزارة الدفاع الأمريكية تحليلا عام 2003، خصصته للنظر في الآثار المترتبة على التغيرات المناخية المفاجئة بالنسبة للأمن الدولي من خلاله إلى أنه "أصل المشكلة الأمنية".[1]

**ج- تداخل التحديات الأمنية في ما بينها في السهل الإفريقي**

تتداخل عوامل وأسباب التحديات الأمنية في السهل الإفريقي فيما بينها، فالصراع في شمال مالي بين المتمردين التوارق، والجيش النظامي المالي في مارس 2012 دفع سكان المناطق الشمالية (كيدال غاو وتمبكتو) إلى الهجرة نحو الجزائر والنيجر وموريتانيا وبوركينافاسو مما شكل عبئا على تلك الدول. فالجزائر لوحدها استقبلت 30 ألف مهاجر، و38 ألف شخص اتجهوا إلى بوركينافاسو. وإجمالا يحصي مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أكثر من 195 ألف مهاجر مالي توزعوا على كل من موريتانيا النيجر الجزائر وبوركينافاسو. إضافة إلى 200 ألف مهاجر غير شرعي ليبي انطلق من السواحل الليبية نحو أوربا.[2]

من جهة أخرى، فإن عناصر التنظيمات الإرهابية، والجريمة المنظمة تعمل على استغلال المهاجرين غير الشرعيين في تجنيدهم للقيام بالعمليات الإرهابية، أو استغلالهم في أعمال لا أخلاقية، ولا قانونية كالدعارة العابرة للحدود، أو ترويجهم للمخدرات.

كما تعمل شبكات الاتجار بالأسلحة على تقوية شوكة الجماعات الإرهابية في السهل الإفريقي بتزويدهم بشتى أنواع الأسلحة التي تمكنهم من شن الهجمات المسلحة، وعمليات الاختطاف.[3]

وهنا، تبرز عملية تمويل الإرهابيين حيث كشف عبد القادر مساهل: **"أن 95% من تمويل الإرهابيين يأتي من عمليات الخطف، والفدية، وأن كمية المخدرات التي تعبر المنطقة كل عام بلغت 50 طنا"**. وهو ما جعل التنظيمات الإرهابية تتعاون مع تجار المخدرات؛ لتحل هذه الأخيرة محل التمويل المالي للإرهابيين في حال فشل عمليات الاختطاف.، كما تساعد الشبكات الإرهابية في تأمين طرق عبور المهربين سواء تهريب المخدرات أو البشر.[4]

---

[1]- كاميلا تولمين، المرجع نفسه، ص ص 177-180.

[2]-ظريف شاكر، "معضلة الهجرة السرية في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى، وارتداداتها الإقليمية"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد 13، جامعة حمة لخضر، الوادي، (الجزائر)، 2010، ص 21.

[3]- محمد بوبوش، مرجع سبق ذكره، ص ص. 39-42.

[4]-خالد بكشيط، مرجع سبق ذكره، ص. 224.

إلى جانب ذلك يتوقع البنك الدولي هجرة 86 مليون شخص من دول السهل الإفريقي، وجنوب الصحراء في غضون سنة 2050 بسبب التغيرات المناخية، ونقص المياه، وتراجع الإنتاج الزراعي، مما يجعل العوامل البيئية تشكل أساسا طاردا لسكان السهل الإفريقي خاصة الشباب منهم.[1]

من جهة أخرى فإن الهجرة غير الشرعية ساهمت في تهديد الأمن الصحي من خلال نقل المهاجرين غير القانونيين للأمراض و الأوبئة المستعصية كالإيدز والملاريا لدول العبور، والاستقبال كالجزائر، وليبيا قبل الربيع العربي وتونس والمغرب، والدول الأوروبية بشكل غير متحكم فيه، ولا من السهل ضبط إحصائيات تفشي الأمراض.[2]

[1]–فؤاد جدو، "دور المحدد الأمني في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، (الجزائر)، 2018/2017، ص. 159.

[2]–منصور لخضاري، "التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في الجزائر مقارنة جيو سياسية"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني الموسوم بـ: هجرة الأزمات والأمن الجهوي أي آفاق للفضاء الأورو مغاربي، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، وزارة الدفاع الوطني، الجزائر، 07 فيفري 2017، ص. 39.

## المبحث الثالث: التنمية والأزمات الإنسانية في السهل الإفريقي

تشهد دول السهل الإفريقي تراجعا إن لم نقل ضعفا في عملية التنمية في جميع القطاعات السياسية والاقتصادية، والاجتماعية جراء الوضعية الأمنية المتردية التي أثرت بشكل كبير، ومتسارع على إنجاح جميع المشاريع، كما نتج عن ذلك ظهور مجموعة من الأزمات الإنسانية المتفشية في المجتمعات السهلية.

### المطلب الأول: التنمية في السهل الإفريقي

تعاني جميع القطاعات من غياب فرص التنمية في السهل الإفريقي، مما يجعل هذا الأخير يعيش تخلفا سياسيا، واقتصاديا، واجتماعيا مقارنة مع باقي دول العالم.

#### الفرع الأول: التنمية السياسية في السهل الإفريقي

لعب الاستبداد والإقصاء السياسي للنخب، وضعف الحكم الرشيد، وتقييد حرية التعبير السياسي السلمي، وفقدان الثقة في الدولة دورا هاما في عرقلة عجلة التنمية السياسية في دول السهل الإفريقي. فقد كرس مبدأ غياب الدولة العادلة القوية وجود الأشكال التقليدية للسلطة، وانعدام الشعور القومي اتجاهها الشيء الذي ساعد على عدم استكمال بناء الدولة القومية الحديثة، وإنتاج دول فاشلة، بدل المساهمة في إنشاء هياكل الدولة المتطورة التي تبنى في إطار أحكام القانون، وتسعى لتوفير الأموال لضمان دخلها الخاص للاستثمار، والتنمية.[1]

##### أولا: غياب دولة الحق والقانون

استطاع "معمر القذافي" في ليبيا الحفاظ على تمركزه في السلطة مدة أربعين سنة عبر سياسة فرق تسد ضد القبائل المكونة للمجتمع الليبي، ولعب تسلط اللجان الثورية دورا هاما في عدم مشاركة شعبية حقيقية في شؤون الحكم، فنشأت طبقة من المستفيدين، والمحتكرين للسلطة، والثروة معا، في ظل الفساد المستشري في مفاصل الدولة، مع تغييب كامل لمؤسسات المجتمع المدني. ظلت حرية التعبير، وتكوين الجمعيات، والأحزاب السياسية والمجتمع ككل تخضع لقيود مشددة، وأهم ما ميز النظام السياسي في ليبيا ما يلي:

- ضعف البنية التحتية الأساسية.
- غياب البنية الأساسية لمؤسسات النظام.

[1]–مصطفى بن عبد العزيز، "من أجل اقتصاد سياسي للتنمية في مالي"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني الموسوم بـ: مالي–ليبيا مبادرات السلام والخروج من الأزمات أي آفاق من أجل الاستقرار الجهوي، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، وزارة الدفاع الوطني، الجزائر،12 يناير 2016 ، ص. 216.

- غياب العدالة الاجتماعية، وضعف التنمية، والنمو الاقتصادي.[1]

أما في مالي لعب الإقصاء، والاستبداد السياسي، ونقص فرص المشاركة السياسية للشباب وتهميش منطقة الشمال، دورا هاما في خلخلة الاستقرار داخل الدولة حيث دعا التقرير النهائي حول مالي لبرنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية (PNUD) في شهر فبراير 2013 إلى العودة إلى حياة دستورية في بيئة سليمة مؤكدا أنها وحدها قادرة على ضمان التنمية المستدامة".[2]

وفي نيجيريا يقول العالم الاقتصادي الجنوب إفريقي "موليتسي مبيكي" في كتابه "هندسة الفقر": "**أن النخب النيجيرية الحاكمة بعد مرور سنوات طويلة من الاستقلال لم تستطع بناء صناعة وطنية بما يدفع المجتمع إلى الأمام، بل أسهمت بدور بارز في تدهور الدولة، ومؤسساتها**". كما أنها أضحت واحدة من أكثر النخب الحاكمة فسادا على ظهر الأرض، ولا تزال الشركات الكبرى في نيجيريا تجمع مليارات الدولارات، وتحويلها إلى لخارج في حين يظل الفتات منها نهبا لسوء الإدارة، والفساد الذي تمارسه النخب الحاكمة".[3]

أما موريتانيا فقد عانت من الحكم التسلطي الشمولي منذ الاستقلال في 28 نوفمبر 1960، إلا أنها عرفت سنة 1991 إصلاحات سياسية قام بها نظام "معاوية ولد سيدي أحمد الطايع"، إلا أنها وُصفت بالشكلية نظرا للقمع المتزايد ضد المعارضة التي حظرت بعض أحزابها في سنة 2002، أهمها "حزب اتحاد القوى الديمقراطية"، واعتقال القادة السياسيين أبرزهم "الشيبة ولد الشيخ ماء العينين" رئيس "الجبهة الشعبية". أما فيما يخص حرية الصحافة فقد تم حظر تداول صحيفة "الراية" الموريتانية.[4]

**ثانيا: تسييس القبيلة**

لعب تسييس القبيلة في إفريقيا عامة وفي السهل الإفريقي خاصة دورا هاما في تفكيك النسيج الاجتماعي الإثني للمجتمع السهلي، وبالتالي تراجع التنمية السياسية. ففي السودان يؤكد الباحث "أنور سيد كامل" أن: "**المشكلات السياسية الناجمة عن التعدد العرقي هي الأوضح في السودان، إذ يصنف الإنسان أولا على أساس عرقي، ثم تأتي بقية التصنيفات على أساس الدين، أو الوضع الاقتصادي**.... **إلخ**".[5] ما يفسر سيطرة قبيلية، أو إثنية معينة على

[1]– سليم بوسكين، مرجع سبق ذكره، ص ص 86–87.
[2]– مصطفى بن عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص ص 215–216.
[3]– عايدة الغرب موسي، مرجع سابق، ص. 134.
[4]– عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سبق ذكره، ص. 71.
[5]– كريم مصلوح، مرجع سبق ذكره، ص. 63.

مقاليد الحكم على حساب أخرى. ويؤكد الباحث مرة أخرى أن : **"التنوع كان ولا يزال أحد العوامل الرئيسية التي أسهمت في تقويض دعائم الوحدة الوطنية".**[1]

وفي الصومال لعبت العشيرة القائمة على الولاء القبلي، أو العرقية السياسية دورا في انقسام المجتمع بشكل عميق، حيث أصبح الصومال دولة هشة بسبب ضعف علاقة الدولة بالمجتمع. إذ تعتبر العشيرة أكبر وحدة سياسية فاعلة مقارنة بالمؤسسات الرسمية في الدولة، ويتجلى الانقسام العشائري وسيطرته على السلطة في الصومال من خلال استئثار الجنوبيين برئاسة البلاد، وتقليدهم المناصب القيادية، والأمنية ما يعطي للشماليين شعورا بالاضطهاد، والتمييز.[2]

في هذا الصدد، قام "سياد بري" بإعطاء الأفضلية لبعض القبائل، واستبعاد أخرى على أساس سياسة التفرقة فتولد بذلك غياب العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة، وانتشر النهب، والفساد، رغم محاولة قبائل أخرى إعادة بناء مجتمع صومالي يقوم على أسس المواطنة، والمساواة في الحقوق.[3]

**ثالثا : الانقلابات العسكرية**

عرفت غالبية دول السهل الإفريقي الحكم العسكري، وتسييس المؤسسة العسكرية، فالبعد السياسي للجيوش الإفريقية يستمد شرعيته من الماضي الاستعماري التاريخي الذي عانت منه غالبية دول المنطقة. لذا فإن الجيش لا يُعرف دوره كقوة عسكرية فحسب بل كقوة سياسية أيضا. بالموازاة مع ذلك يؤكد "صمويل هنتغتون": **"أن أهم الأسباب الحقيقية لبروز المؤسسة العسكرية كأداة فعالة على الساحة السياسية، هي أسباب سياسية تعكس تنظيم المجتمع السياسي، والمؤسساتي، ولا تعكس خصائص الجيش التنظيمية ،والاجتماعية، ويمكن ربط هذه الأسباب بغياب أو ضعف المؤسسات السياسية في هذه المجتمعات".**[4]

وتأسيسا لذلك، فإن عملية التحول الديمقراطي في السهل الإفريقي مرت بتجارب فاشلة بسبب هيمنة الجيوش على السياسة التي تعتبر معوقا بارزا من معوقات الديمقراطية. فالجيش، والسياسة لا يمكنهما الاتفاق على

---

[1]– كريم مصلوح، المرجع نفسه، ص. 64.

[2]–مدوني علي، قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013، ص. 316–317.

[3]– مدوني علي، المرجع نفسه، ص. 318.

[4]– بومدين طاشمة، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا وإشكالات**، د ط، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص 120.

تقاليد الديمقراطية، فأسلوب الجيوش القائم على تنفيذ الأوامر دون نقاش، لا يتفق مع مبدأ، وقيم الديمقراطية القائم على الشورى، والتداول على السلطة. وقد كان في التجربتين الموريتانية، والجزائرية خير دليل على ذلك حين صرح الرئيس الموريتاني المنتهية ولايته "محمد ولد عبد العزيز" قائلا: **"إما أنا وإما الفوضى"** والرئيس الجزائري المستقيل "عبد العزيز بوتفليقة" الذي كان ينوي الترشح لعهدة خامسة قضى قبلها عشرين سنة رئيسا للدولة، بعدما قام بالتعديل الدستوري لسنة 2008 الذي فتح المجال للعهدة الرئاسية بأكثر من عهدتين.[1]

- **موريتانيا**

لقد طغى الحكم العسكري في المنطقة لعقود طويلة، واتخذ من الانقلابات العسكرية سبيلا للاستمرار. فموريتانيا عرفت خمسة انقلابات كان أغلبها من داخل المؤسسة العسكرية باستثناء انقلابين عام 1978 و2008 كانا على حكومتين مدنيتين. وما ميز تلك الانقلابات أنها كانت سلمية، أو ما بات يعرف "بالانقلابات البيضاء". فمنذ عام 1978 إلى غاية عام 1991 خضعت البلاد إلى حكم عسكري صارم غابت من خلاله كل مظاهر الديمقراطية رغم تنظيم البلاد للانتخابات التي كانت ترجح الفوز دائما لمرشح العسكر بفارق كبير، إما بالتزوير، أو سحب الرخص لبعض الأحزاب السياسية المنافسة.[2]

- **نيجيريا**

أما في نيجيريا فمنذ استقلالها عام 1960 سيطر العسكريون على الحكم قرابة الثلاثين عاما مقابل عشر سنوات حكمها المدنيون، رغم أن الأنظمة السياسية الحاكمة كلها قدمت وعودا بالتنمية الاقتصادية، والعدالة والمساواة، إلا أنها فشلت جميعها في تحقيق أهدافها. فقد شهدت البلاد سبعة انقلابات عسكرية ناهيك عن المحاولات الانقلابية الفاشلة، بينما لم تشهد حكما مدنيا إلا في ثلاث أعوام منفصلة 1977- 1989- 1999.[3] سجلت نيجيريا أقصر تجارب التحول الديمقراطي في عهد كل من "عبد السلام أبو بكر" الذي سلم السلطة للمدنيين عام 1999، و"أوباسينجو"* الذي حكم البلاد من 1999 إلى 2007. عرفت المؤسسة

---

[1]- يون ولد باهي، "العسكريون في موريتانيا والجزائر وتجربة التحول الديمقراطي"، **مجلة سياسات عربية**، العدد 39، قطر، 2019، ص. 58.

[2]- يون ولد باهي، المرجع نفسه، ص ص. 60-61.

[3]- هالة ثابت وآخرون، **الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا معوقات بناء الدولة الوطنية**، ط 1، قطر: دار الكتب القطرية، 2015، ص. 140.

*-"أوباسينجو": امتلك مؤهلات للفوز بالانتخابات الرئاسية عام 1999 أبرزها محاربته محاولة الانفصال الفاشلة في إقليم بيافرا، وإعادته للحكم الديمقراطي للبلاد عندما كان حاكما عسكريا عام 1979 كما حارب الفساد باعتقاله للرئيس السابق

العسكرية خلال تلك الفترة تراجعا في دورها السياسي، ليقتصر على المواجهة الداخلية ضد الجماعات الإرهابية (بوكوحرام) والتهديدات الخارجية؛ ليعود بعدها حكم العسكر في عهد الرئيس "عمر يارادوا"، وتستند السلطة التنفيذية لوزارة الدفاع. ومنذ انتخابات مارس عام 2015 تولى "محمد بوخاري" الحكم، وهو جنرال سابق، وسيستمر حكمه إلى غاية سنة 2023. [1]

- **النيجر**

عرفت النيجر –على غرار باقي دول المنطقة– سبعة أنظمة حكم جمهورية منذ الاستقلال في عام 1960، تخلّلتها أربع انقلابات عسكرية كان آخرها في سنة 2010 عندما قام مسؤولون عسكريون بتنحية الرئيس "تانجا"، وتنصيب "إسوفو" بعد الانتخابات التي أجريت في 31 يناير عام 2011 التي جاءت بالإعلان عن الدستور الجديد في 31 أكتوبر 2010، ورغم الإصلاحات التي جاء بها "إسوفو"، إلا أن بعض الملاحظين يرون أنها لا تعدو كونها تكريسا لمبادرات سابقة وضعها قياديون نيجيريون في المؤسسة العسكرية.[2]

- **السودان**

سُجّل أول انقلاب في السودان على حكومة مدنية تولت الحكم عقب الاستقلال عام 1956 على يد الفريق "إبراهيم عبود" في نوفمبر 1958، الذي شرع في حل الأحزاب السياسية، وتعطيل العمل بالدستور إلى غاية عام 1964 أين سقط حكمه؛ لتعود السلطة إلى المدنيين التي أسقطها انقلاب "جعفر النميري" في 25 ماي 1969 الذي أقر فيما بعد العمل بالشريعة الإسلامية التي باتت مخالفة للدستور؛ فتأجج الوضع في الجنوب الذي انتفض ضده.[3] وينتهي حكمه سنة 1985 إثر انتفاضة شعبية بقيادة المشير "عبد الرحمن سوار الذهب" الذي سلم السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة ، لم تصمد لأكثر من ثلاث سنوات. ففي عام 1989 تم الانقلاب عليها من طرف العقيد "عمر البشير"، وتولى الحكم في السودان إلى غاية 02 مارس 2017.[4]

---

أباشا عام 1996، للمزيد انظر: أحمد محمد الطنش الشويلي، آمنة سعدون، "التطورات السياسية الداخلية في نيجيريا 1999/1998"، **مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية**، العدد 02، جامعة القادسية، العراق، 2017، ص. 17.

[1]– هالة ثابت وآخرون، المرجع نفسه، ص. 147.

[2]–عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 68–69.

[3]–حسام بدوي، "الجيش والسلطة في السودان... ثلاثة نماذج حكم متشابهة في النهج ومختلفة في النهايات"، 2019، متوفر على الرابط: https://www.independentarabia.com، تاريخ الدخول: 2020/12/07، بتوقيت: 01:36.

[4]– خالد التيجاني النور، "السودان وجدلية العسكري والمدني، فرص وتحديات الانتقال"، 2019، متوفر على الرابط: https://studies.aljazeera.net، تاريخ الدخول:2020/12/08، بتوقيت:12:45.

- **الجزائر**

رافقت الظاهرة العسكرية الشعب الجزائري في نضاله التحرري ضد الاستعمار الفرنسي، منذ ميلادها سنة 1947 من رحم حزب "الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية"، فخرجت للوجود "المنظمة الخاصة" مهمتها التحضير للعمل المسلح، وبذلك انقسم الحزب إلى جناحين أحدهما سياسي والآخر عسكري (المنظمة الخاصة). وقد كان للمنظمة الخاصة الدور الفعال في التحضير لاندلاع ثورة 1 نوفمبر عام 1954، حيث انبثقت عنها لجنة مصغرة سرية خططت للعمل المسلح التحرري، في هذا الصدد يقول الباحث رابح لونيسي: **"أنه منذ ذلك التاريخ تشكلت خاصيتان أساسيتان في النظام السياسي الجزائري تتمثل الأولى في أن الجيش هو الذي يحسم دائما الصراعات التي تهدد وحدة الأمة. وتتلخص الأخرى في تشكيل نظرة احتقار العسكري لكل ما هو سياسي.* لأن السياسي فشل في تحرير البلاد".**[1]

بدأت السيطرة الفعلية للجيش في الجزائر على السلطة مع أزمة عام 1961 بين الحكومة المؤقتة وقيادة أركان الجيش بزعامة العقيد "هواري بومدين". وفي سنة 1962 ومع بزوغ فجر الاستقلال، دخلت الأطراف المتصارعة في أزمة أخرى أكثر حدة بين جماعة وجدة بقيادة العقيد "هواري بومدين"، و"أحمد بن بلة"ن وجماعة تيزي وزو بقيادة "كريم بلقاسم"، و"محمد بوضياف". كانت الغلبة فيها لجماعة وجدة التي حسمت الأمر لصالحها، وعين "أحمد بن بلة" رئيسا للبلاد. ما لبث أن انقلب عليه وزير الدفاع العقيد "هواري بومدين". وبذلك أصبحت السلطة السياسية، والعسكرية في يد هذا الأخير الذي أضحى رئيسا للدولة. وامتد حكمه إلى غاية وفاته في 27 ديسمبر 1978.[2]

تتدخل المؤسسة العسكرية مرة أخرى بفرض مرشحها العقيد "الشاذلي بن جديد" الذي استمر حكمه حتى يناير 1992 بعد أن شغل منصب رئيس الجمهورية ووزير الدفاع والأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني الحزب الطلائعي الوحيد في الدولة.

بعد إقرار التعددية السياسية في الجزائر عام 1989 بعد مظاهرات 05 أكتوبر 1988 نُظّمت أولى انتخابات تشريعية تعددية في تاريخ البلاد، فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالأغلبية الساحقة في الدور الأول،

*–انعقد "مؤتمر الصومام" سنة 1956 طرحت فيه مسألة ما يعرف بالمبدأين: أولوية السياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج، انتهى الصراع على المبدأين بتصفية "عبان رمضان" صاحب المبدأين، ويرى الدارسون الجزائريون أن ذلك كان البداية الفعلية لسيطرة العسكريين على الثورة وعلى مصير الدولة.

[1]– يون ولد باهي، مرجع سبق ذكره، ص. 62.

[2]– يون ولد باهي، المرجع نفسه، ص. 63.

فتدخل الجيش وألغى المسار الانتخابي الديمقراطي، وفُرضت حالة الطوارئ في البلاد في فبراير 1992 عقب استقالة "الشاذلي بن جديد". ونتج عن ذلك حل الحزب الإسلامي الفائز، وتدخل الجزائر في دوامة عنف استمرت عقدا من الزمن.[1]

تدخل الجيش مرة أخرى في 1992 ليسد الفراغ الذي تركته استقالة "الشاذلي بن جديد"، وتم استدعاء "محمد بوضياف" وتعيينه رئيسا للبلاد، ما لبث أن أُغتيل بعد ستة أشهر من ذلك. ليخلفه العقيد "علي كافي" وينسحب عام 1994، ويخلفه العقيد "اليامين زروال" الذي انسحب عام 1999 معلنا عن إجراء انتخابات رئاسية سابقة لأوانها، واستدعاء "عبد العزيز بوتفليقة" كمترشح حر، حيث أصبح إثر ذلك يلقب "بمترشح الجيش"، الذي حكم الجزائر لأربع عهدات متتالية.[2] أخضعته في نهايتها مؤسسة الجيش مع بداية الحراك الشعبي السلمي الذي انطلق في 22 فبراير 2019 إلى تقديم استقالته بعدما طالب المتظاهرين بتنحيته عن السلطة، ومساندة الحراك الشعبي وحصر مطالبه في مسألتين:

- **الأولى سياسية:** وتتمثل في تعطيل المسار الانتخابي الذي كان مقررا لتولي "بوتفليقة" عهدة خامسة.
- **الثانية اقتصادية:** تمثلت في محاربة الفساد، انتهت باعتقال الجنرالين "محمد مدين" المدعو "توفيق" و"بشير طرطاق"، والمدير العام للأمن الوطني "عبد الغني الهامل" إلى جانب عدد من الشخصيات السياسية البارزة إبان حكم "بوتفليقة". وظلت المؤسسة العسكرية بقيادة "أحمد قايد صالح" تصدر الخطابات المؤيدة للحراك الشعبي وتعلن عن عدم رغبة منتسبيها للترشح للانتخابات الرئاسية التي أجريت في 12 ديسمبر 2019. وأسفرت عن فوز "عبد المجيد تبون".[3]

- **تشاد**

اتسم الوضع السياسي في تشاد بعدم الاستقرار منذ الاستقلال عام 1960 من خلال تغيير الدستور لعدة مرات، وعدم استقرار الحكومات، ففشلت النخبة السياسية في احترام الدستور وممارسة العمل الديمقراطي من أول رئيس "تامبو لباي" إلى غاية الرئيس الحالي "إدريس ديبي إثنو"، ولم يعرف النظام السياسي التداول السلمي على السلطة. حيث سجل أول انقلاب عسكري عام 1975 قاده الجنرال "فليكس مالوم" على نظام الرئيس "تامبو

[1]- يوسف كريم، "قراءة تحليلية في علاقة المؤسسة العسكرية بالنظام السياسي السودان والجزائر نموذجا"، **مجلة اتجاهات سياسية**، العدد 08، المركز الديمقراطي العربي، برلين (ألمانيا)، 2019، ص. 10.

[2]- يون ولد باهي، مرجع سبق ذكره، ص. 63.

[3]- **الجزائر 2019 من الحراك إلى الانتخابات**، سلسلة تقارير، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2020، ص ص. 08-24.

لباي". أما ثاني انقلاب فكان سنة 1982 إبان حكم "غوكوني وددي" بقيادة "حسين هبري" مدعوما من فرنسا والسودان التي استطاعت السيطرة على العاصمة "نجامينا".

كما تعرض الرئيس الحالي "إدريس ديبي إثنو " إلى محاولتين انقلابيتين الأولى كانت في سنة 2006 أين حاول "محمد نور عبد الكريم" بدعم من السودان الإطاحة بنظام إدريس ديبي لكنها فشلت في الاستيلاء على العاصمة بعد أن وصلت قواته إلى أطراف العاصمة. إلا أن الجيش التشادي استطاع هزيمتهم بعد أن وصلت القوات الانقلابية إلى مشارف العاصمة. أما المحاولة الثانية فكانت عام 2008 بقيادة " محمد نوري الليشي" زعيم حزب "التنمية والديمقراطية" الذي حاصر أسوار القصر الرئاسي، لكن محاولته الانقلابية باءت بالفشل.[1]

- **بوركينافاسو**

أما بوركينافاسو (فولتا العليا سابقا) فقد شهدت هي الأخرى خمسة انقلابات عسكرية منذ استقلالها عام 1960، كان أولها سنة 1966 ضد حكم "ياميوجو" بسبب سياسة التقشف. فاستولى الجنرال "أبو بكر سانجولي لاميزانا" على الحكم وأصبح رئيسا للدولة، واستمر حكمه إلى غاية عام 1980، وهي السنة التي شهدت فيها المنطقة جفافا حادا أثر على الأوضاع الاقتصادية. ضف إلى ذلك انتشار الفساد. حيث ساد الاحتجاج في جميع القطاعات وعم عدم الاستقرار. إثر ذلك انتشرت قوات اللجنة العسكرية في "بواغا دوغو" تمكن خلالها العقيد "سايي زيربو" من الإطاحة بالرئيس "أميزانا" واعتلاء السلطة، وحظرت إثرها الأحزاب السياسية.[2]

في عام 1982 انفجرت أزمة في المؤسسة العسكرية البوركينابية بين كل من "زيربو وتوماس سانكارا" وانتهى الأمر لصالح هذا الأخير الذي أتاح الفرصة للرائد الطبيب "جان بابتست أويدراوجو" لتقلد مهام الدولة. لكن سرعان ما اتهم بخدمته لمصالح أجنبية أدت إلى عودة وزيره الأول السابق "سانكارا" للانقلاب مرة أخرى عليه في عام 1983. واصل "سانكارا" الحكم إلى غاية عام 1987 أين انقلب عليه مستشاره الرئيسي "يليز كومياوري"، لتسجل بوركينافاسو انقلابا آخر في عام 2014 بقيادة "يليز كومياوري".[3]

---

[1]–جبريل عيسى، "إشكالية انتقال السلطة في إفريقيا مع التطبيق على تشاد من 1980–2016"، 2016، متوفر على الرابط: https://www.democraticac.de/?tag، تاريخ الدخول: 2020/12/11، بتوقيت: 00:34.

[2]–ثامر عبد الحميد محمد مرتضى، "العلاقات المدنية العسكرية، دور المؤسسة العسكرية في المرحلة الانتقالية في بوركينافاسو"، 2016، متوفر على الرابط: https://www.democraticac.de/?p=26247، تاريخ الدخول: 2020/12/12، بتوقيت: 00:00.

[3]– المرجع نفسه.

الجدير بالذكر، أن الانقلابات العسكرية ساهمت بدرجة كبيرة في عدم الاستقرار السياسي في المنطقة، وهذا ما دفع دول السهل الإفريقي إلى التركيز على بناء المؤسسات العسكرية. فالأنظمة السياسية للمنطقة تهتم بالإنفاق العسكري وزيادة التسلح بحجة مواجهة الصراعات الداخلية والتهديدات الخارجية رغم ضعف قدراتها المالية وعائداتها الاقتصادية.[1]

**الفرع الثاني: التنمية الاقتصادية في دول السهل الإفريقي**

تتميز اقتصاديات دول السهل الإفريقي بالضعف والهشاشة بسبب التهديدات الأمنية والسياسية والبيئية فالمنطقة تتضمن دولا تعاني تراجعا وضعفا في نموها الاقتصادي. إذ تعتبر مالي ضمن 25 دولة الأقل نموا في العالم[2]، على غرار الضعف الذي تشهده دول السهل مجتمعة في نموها الإجمالي المقدر بـ 6% عام 2010.[3]

أحصت ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لسنة 2009 الناتج المحلي الإجمالي لتشاد بـ 8.914 مليون دولار، السودان 68.530 مليون دولار، 8.279 مليون دولار، بينما موريتانيا سجلت نموا قدر بـ 9.201 مليون دولار، ويتضح الضعف الكبير في اقتصاديات النيجر فقد قدر الناتج المحلي فيها بـ 4.905 مليون دولار.[4] أما تقرير التنمية البشرية لسنة 2018 فقد تناول إحصائيات النواتج المحلية لدول العالم احتلت خلالها دول السهل الإفريقي المراتب الأخيرة، فقد جاءت نيجيريا في المرتبة 157 بناتج محلي قدر بـ 461 مليار دولار، ثم موريتانيا في المركز 159 بـ 5.235 مليار دولار، السنغال في المرتبة 164 بـ 2.678 مليار دولار، ثم السودان في المرتبة 167 بـ 45 مليار دولار، مالي في المرتبة 182 بـ 2.999 مليار دولار، تليها تشاد في المركز 186 بـ 29.64 مليار دولار، ثم جنوب السودان في المرتبة 187 بـ 19.26 مليار دولار، وفي الأخير النيجر في المرتبة 189 بـ 8.12 مليار دولار.[5]

---

[1]– فؤاد جدو، "دور المحدد الأمني في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي"، مرجع سبق ذكره، ص. 125.

[2]– عصام عبد الشافي، "التداعيات الاقتصادية على القضية المالية"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 16، المنتدى الإسلامي، أبو ظبي، 2013، ص. 56.

[3]–الشيخ باي الحبيب، "الاقتصاديات الإفريقية أداء متطور وآفاق واعدة"، 2014، متوفر على الرابط: http://studies.aljazeera.net، تاريخ الدخول: 2020/12/13، بتوقيت: 21:51.

[4]– سفيان منصوري، مرجع سبق ذكره، ص. 94.

[5]– البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، **أدلة التنمية البشرية، التحديث الإحصائي لعام 2018**، ص ص. 103-104.

تعاني صادرات إفريقيا عموما والسهل الإفريقي خاصة من عدم التنوع، حيث تسيطر عليها السلع الأولية والمواد الخام التي تتسبب غالبا في الركود الاقتصادي لدول المنطقة جراء الأزمات الاقتصادية العالمية، التي تساهم في انخفاض أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية، كما أن النفط يعتبر المورد الأهم بالنسبة للدول العظمى كفرنسا، أمريكا، الصين، التي جعلت من السهل الإفريقي محط تنافس بينها.[1]

فالتدخل الأجنبي العسكري لحلف الناتو في ليبيا عام 2011 حول هذه الأخيرة من دولة تمتلك احتياطي مالي يفوق 200 مليون دولار، إلى دولة عاجزة تحتاج لأكثر من 300 مليون دولار لسد احتياجات قطاع التعليم والصحة والنقل، وإعادة الإعمار. فأصبحت بذلك سوقا لتصدير المنتجات العسكرية والصناعية للدول الغربية التي تمارس في نفس الوقت الاستغلال المباشر لمقدرات ليبيا من المواد الخام.[2]

من جهة أخرى يُتوقع أن تُلحق جائحة كورونا (كوفيد 19) خسائر اقتصادية في منطقة السهل الإفريقي، حيث سيتراجع النشاط الاقتصادي بنسبة 3.3% في عام 2020، مسجلا دخول المنطقة في أول ركود اقتصادي منذ 25 سنة، سيؤدي حتما إلى خسائر لا تقل عن 115 مليار دولار من إجمالي الناتج المحلي لدول المنطقة[3]، وسيتأثر النمو الإقتصادي بشكل واضح كما حدث بين سنة 2015 أين سجل 4.4% وتهاوى إلى 0.1% عام 2016، ليصبح الإقليم الإفريقي الأبطأ في نموه الاقتصادي متأثرا بتراجع أسعار النفط. ناهيك عن ارتفاع معدلات التضخم فقد سجلت نيجيريا نسبة 9.6% إلى 10.2 بسبب تراجع قيمة العملة بين سنة 2016 إلى 2019، بينما استقر في مالي بين 1.4 إلى 1.3 بسبب انخفاض أسعار النفط والأسعار المحلية للحبوب الغذائية للفترة ذاتها[4]. وفي ليبيا تم تسجيل أعلى مستوى للتضخم بلغ 26.3 عام 2017.[5]

أما في مجال الاستثمار فمنطقة السهل الإفريقي تعتبر مناخا خصبا لذلك رغم محدودية اتجاهه. ففي مالي تتوجه الاستثمارات القادمة من أمريكا والصين نحو الزراعة (الأرز، القمح، السكر، المانجو). ورغم وجود أراضي

---

[1]–سماح المرسي، "الأداء الاقتصادي الإفريقي خلال الفترة (2016–2018) وتوقعات الأجلين المتوسط والطويل"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 39، المنتدى الإسلامي، أبو ظبي، 2019، ص ص. 56–58.

[2]– إسماعيل دبش، مرجع سابق، ص. 188.

[3]–"تقرير البنك الدولي في إفريقيا حول تأثير جائحة كورونا على اقتصاديات إفريقيا"، 2020، متوفر على رابط: http://www.albankaldawli.org/region/afr/overview، تاريخ الدخول: 2020/12/21، بتوقيت: 20:40.

[4]– سماح المرسي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 49–52.

[5]–أحمد الزروق الرشيد، "إشكالية التدخل الدولي في ليبيا: تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى الداخلية 2011–2016"، **مجلة مدارات سياسية**، العدد 13، مركز المدار المعرفي الأبحاث والدراسات، الجزائر، 2017، ص. 107.

خصبة في السودان فإن حجم الاستثمارات به لا يتعدى 2%، فالنمو الزراعي في المنطقة من شأنه تقليص معدلات الفقر. ضف إلى ذلك ضعف التجارة البينية والتكلفة العالية للنقل خاصة فيما يتعلق بالدول الحبيسة كمالي والنيجر ونيجيريا وتشاد فحسب تقديرات البنك الدولي فإن تلك الدول تفقد ما بين (1-1.5) نقطة من النمو سنويا بسبب تكلفة الوقود.[1]

ساهمت المديونية الواقعة على كاهل الدول السهلية الإفريقية في تردي التنمية الاقتصادية بها، فقد أحصى البنك الدولي بين سنتي 2015-2016 قائمة الدولة المثقلة بالديون، المتضمنة 39 دولة عالميا منها 33 دولة في إفريقيا تشمل دول السهل الإفريقي، الأمر الذي أثر سلبا على الميزانيات الوطنية، وعلى قدرة الدول في النهوض باقتصادياتها بسبب النمو البطيء.[2]

**الجدول رقم 11** :يوضح حجم الدين لدول السهل الإفريقي مقارنة مع الناتج المحلي للدولة.

| الدولة | الناتج المحلي (مليار دولار) | نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي |
|---|---|---|
| السنغال | 13 | 53 |
| النيجر | 6 | 46 |
| تشاد | 12 | 43 |
| السودان | دون بيانات | 40 |
| مالي | 8 | 35 |
| بوركينافاسو | 10 | 32 |
| نيجيريا | 212 | 13 |
| الجزائر | 15.237 | 32 |

**المصدر:** محمد بشير جوب، الدول الإفريقية في مستنقع الديون الخارجية، متوفر على الرابط: https://www.qiraatafrican.com، المرجع نفسه.

من خلال الجدول تبين أن اقتصاديات الدول السهلية ضعيفة جدا بخلاف نيجيريا التي تفوق قيمة ناتجها المحلي نسبة الدين الملقى على كاهل اقتصادها.

[1]-جميل حلمي عبد الواحد، "الاقتصاد الإفريقي وفرص النهضة"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 24، المنتدى الإسلامي، أبو ظبي، 2015، ص. 51.

[2]-محمد بشير جوب، "الدول الإفريقية في مستنقع الديون الخارجية"، 2019، متوفر على الرابط: https://www.qiraatafrican.com، تاريخ الدخول: 2020/12/25، بتوقيت: 01:52.

في سياق آخر للاقتصاد بمنطقة السهل الإفريقي يسجل تدني الخدمات السياحية وانهيارها في دول بعينها كليبيا ومالي، فقدان السياحة ساهم في خسارة الإقليم من عشرات المليارات من الدولارات وأحال شباب المنطقة إلى الإرهاب والجريمة المنظمة، هاتان الظاهرتان اللتان ساهمتا في غياب الأمن الذي يعد عنصرا من متطلبات السياحة.[1]

## المطلب الثاني: الأوضاع الإنسانية في السهل الإفريقي

لعبت الأزمات المتتالية التي تعرفها منطقة السهل الإفريقي دورا فعالا في تردي الأوضاع الإنسانية لشعوب المنطقة، والتي ازدادت حدتها مع أزمة دولتي مالي وليبيا، وما نجم عنها من انتشار الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، فضلا عن التدهور البيئي، فأصبح السهل الإفريقي يعاني من عدة مشاكل في غياب الأمن الصحي والغذائي بسبب تفشي الفقر والجوع، والأمراض والأوبئة مما اضطر شعوب المنطقة إلى اللجوء والنزوح إلى مناطق آمنة.

### الفرع الأول: مشكلة الفقر والجوع (أزمة الغذاء)

تعد مشكلة الفقر من أهم المشاكل التي تعاني منها منطقة السهل الإفريقي جراء تراجع عائدات اقتصاديات الإقليم، وانخفاض الدخل الفردي، وارتفاع معدل الخصوبة، إذ تمتاز دول السهل بارتفاع نسب الولادات المقدرة بين 30-48 ألف، ومعدل نمو طبيعي في حدود 2%، ويعزى ذلك لانتشار الأمية والجهل، وارتفاع الخصوبة المقدرة بـ 7 أطفال للمرأة في سن الإنجاب.[2]

أمام هذا الانفجار السكاني الهائل أصبحت حكومات دول السهل الإفريقي عاجزة على تحقيق مستوى معيشي لائق لمواطنيها، خاصة وأن أغلبهم يعتمدون على الزراعة والرعي في معيشتهم. غير أن قطاع الزراعة في المنطقة يتعرض لعدة مخاطر بسبب التقلبات المناخية والتهديدات البيئية (الفيضانات، التصحر، الجفاف، غزو الجراد)، وإلى الضغوط التي تمارسها عناصر الجريمة المنظمة والإرهاب على سكان الإقليم، إضافة إلى تقلب أسعار المواد الغذائية. كل ذلك ساعد على تفشي الفقر وانعدام الأمن الغذائي. فقد واجه 17 مليون شخص مشكل نقص الغذاء وخطر المجاعة سنة 2012 التي سجلت على إثرها موريتانيا مليون شخص، النيجر 6.4 مليون

---

[1]- عايدة العزب موسى، مرجع سابق، ص. 76.

[2]-الحسين الشيخ العلوي، "منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي"، 2015، متوفر على الرابط: http://studues.aljazeera.net، تاريخ الدخول: 2020/12/23، بتوقيت: 20:41.

شخص، تشاد 3.6 مليون شخص، مالي 3.6 مليون شخص، أما بوركينافاسو فسجلت 2.85 مليون شخص.[1*]

من جهة أخرى أشار تقرير الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية عام 2016 إلى أن انعدام الأمن الغذائي سيؤثر على نحو 23.5 مليون شخص في جميع أنحاء الإقليم، وسيواجه 6 مليون شخص على الأقل انعدام الأمن الغذائي ما يتوجب المساعدات العاجلة التي تفرضها ثلاثية "أزمة الحكم" و"انعدام الأمن" و"تغير المناخ". فالتمرد في بحيرة تشاد جعل أكثر من 4.45 مليون شخص في مواجهة خطر الفقر والجوع الحاد[2]، والتوترات السياسية والعرقية أفرزت نسبا عالية من الفقر في كل من النيجر بـ 67% ومالي بـ 64% وموريتانيا بـ 46%.[3]

في هذا الصدد أشار تقرير أهداف التنمية المستدامة لسنة 2019 إلى أن معدل الفقر لعام 2018 في العالم بلغ سنة 8.6%، ويحذر من أن 6% من السكان سيظلون يعيشون في فقر مدقع حتى عام 2030 إذا ظلت الاتجاهات السياسية على حالها. ولا يزال الفقر يضرب الدول المنخفضة الدخل والمتضررة من النزاعات والاضطرابات السياسية لاسيما في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. فمن أصل 736 مليون شخص كانوا يعيشون على أقل من 1.90 دولار في اليوم عام 2015 كان 413 شخصا يعيشون في منطقة السهل الإفريقي أي بنسبة 45%، لتصل إلى 38% سنة 2018 في صفوف الفقراء العاملين، وهو وضع مثير للقلق مقارنة مع باقي أقاليم العالم التي تراوحت بين 1.7% في شرق وجنوب شرق آسيا و30% في "أوقيانوسيا"، وسجلت المنطقة أعلى معدل لانتشار الجوع بها قدر سنة 2017 بـ 23.2%.[4]

*–تشير تقديرات منظمة التغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) أن أزمة الغذاء (2012/2011) تعد من أطول الأزمات الغذائية منذ 2005، حيث حولت 18 مليون شخص تحت خطر سوء التغذية في السهل الإفريقي، راجع في ذلك عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سبق ذكره، ص. 144.

[1]– البنك الدولي، **تحويل الزراعة في منطقة الساحل: ماذا يتطلب؟**، 2013، ص. 02.

[2]– مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية (أوتشا)، **الساحل دعوة لتقديم المساعدات الإنسانية**، 2016، ص 04.

[3]– أسماء رسولي، مرجع سبق ذكره، ص. 103.

[4]– الأمم المتحدة، **تقرير أهداف التنمية المستدامة 2019**، نيويورك، ص. 22.

لا يزال معدل سوء التغذية* مرتفعا ويحصد المزيد من أرواح الأطفال، حيث يموت ما يقرب من طفل واحد في كل خمسة أطفال قبل بلوغهم سن الخامسة بمجموع قدر بـ 5.9 مليون طفل سنة 2016 من ضمنهم 1.9 مليون طفل يحتاجون للعلاج من سوء التغذية الحاد والشديد، ويتمركز 70% من هؤلاء الأطفال في كل من تشاد، مالي، النيجر، وتحتاج أكثر من 1.3 مليون امرأة حامل ومرضعة إلى مساعدات غذائية للبقاء بصحة جيدة وتوفير الحماية لأطفالهن.[1]

**الجدول رقم 12**: يبين عدد الأشخاص المستهدفين والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي.

| الدول | عدد الأشخاص المستهدفون بانعدام الأمن الغذائي | عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي |
|---|---|---|
| بوركينافاسو | 384 ألف | 802.104 ألف |
| تشاد | 1.2 مليون | 3.4 مليون |
| مالي | 1 مليون | 2.5 مليون |
| موريتانيا | 377 ألف | 1.2 مليون |

**المصدر: مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية (أوتشا)**، الساحل دعوة لتقديم المساعدات الإنسانية، المرجع نفسه، ص 06.

**الجدول رقم 13**: يوضح عدد الأشخاص المستهدفين والذين يعانون من سوء التغذية.

| الدول | عدد الأشخاص المستهدفون من خطر سوء التغذية | عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية |
|---|---|---|
| بوركينافاسو | 319 ألف | 509.475 ألف |
| تشاد | 478.862 ألف | 727.857 ألف |
| مالي | 505 ألف | 709 ألف |
| موريتانيا | 71.103 ألف | 138.640 ألف |

**المصدر: مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية (أوتشا)**، الساحل دعوة لتقديم المساعدات الإنسانية، المرجع نفسه، ص. 06.

*-ارتفع معدل نقص التغذية في إفريقيا جنوب الصحراء من 21% عام 2015 إلى 23% عام 2016، أي من 200 شخص عام 2015 إلى 224 مليون شخص عام 2016، للمزيد راجع في ذلك **تقرير** مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لإفريقيا الدورة الثلاثون، الخرطوم، (السودان)، 23 فبراير 2018، ص. 12.

[1]- مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية (أوتشا)، **الساحل دعوة لتقديم المساعدات الإنسانية**، مرجع سبق ذكره، ص. 05.

ونظرا لعجز دول السهل الإفريقي عن تأمين الغذاء الصحي والكافي لمواطنيها قدمت طلبا لتلقي المساعدات من منظمات الإغاثة الدولية وقدرت قيمة المتطلبات كالآتي: تشاد 566.6 مليون دولار، النيجر 316 مليون دولار، مالي 354.1 مليون دولار، موريتانيا 89.2 مليون دولار، نيجيريا 247.9 مليون دولار، وبوركينافاسو 19.9 مليون دولار، السنغال 11.5 مليون دولار، حصل من خلالها 2.7 مليون طفل على العلاج من سوء التغذية وحصل أكثر من 4 مليون شخص على مساعدات غذائية.[1]

**الفرع الثاني: مشكلة التعليم**

أثبتت الدراسات أن إتاحة فرص التعليم للأفارقة تعد أحد العوامل المؤثرة في تراجع فرص الإصابة بمرض فقدان المناعة المكتسبة (الإيدز). كما أن التعليم يسهم في الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد الاقتصادية وتجنب الهدر، فالتعليم يزيد من وعي الشخص وتنمية فكره. إلا أن منطقة السهل الإفريقي تتراجع نسب التعليم بها وتنتشر فيها الأوبئة مما يجعل التعامل مع هذه الأخيرة صعب المنال[2]، في ظروف يكثر فيها الفقر والتردي الإجتماعي وتراجع نسب التنمية البشرية، بخصوص هذه الأخيرة فإن التعليم يوفر الطاقات البشرية المدربة والإطارات المؤهلة لقيادة عجلة التنمية.[3]

تتراوح نسبة الأمية في الإقليم من 42% من مجموع سكان موريتانيا، إلى 83% في النيجر، مشكلة بذلك أعلى نسب الأمية في العالم[4]. فبالرغم من الجهود المبذولة لنشر التعليم والقضاء على الأمية، إلا أن أقل من 60% من الشباب قادرون على القراءة والكتابة. ويسجل تعليم المرأة تدنيا واضحا، حيث تحصي تشاد أدنى نسبة تعليم للنساء بلغت 23%.[5]

رصد تقرير التنمية المستدامة 2019 معدلات المشاركة في التعليم المنظم قبل سنة واحدة من سن الالتحاق الرسمي بالمدرسة الابتدائية في العالم، أشار من خلالها أن منطقة السهل الإفريقي سجلت عام 2017 نسبة

---

[1]- مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية (أوتشا)، **الساحل دعوة لتقديم المساعدات الإنسانية**، المرجع نفسه، ص ص. 1- 3.

[2]- جميل حلمي عبد الواحد، مرجع سبق ذكره، ص. 52.

[3]- "التعليم والتنمية"، افتتاحية **مجلة قراءات إفريقية** ، العدد 12، المنتدى الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة، 2012، ص. 02.

[4]- محمد بشير جوب، "الدول الإفريقية في مستنقع الديون الخارجية"، متوفر على الرابط: https://www.qiraatafrican.com، مرجع سبق ذكره.

[5]- جميل حلمي عبد الواحد، مرجع سبق ذكره، ص. 52.

42% وهي نسبة متدنية مقارنة مع بعض مناطق العالم كأمريكا اللاتينية التي حققت نسبة 95%. إضافة إلى تراجع معدلات الكفاءة التعليمية في القراءة قدر بـ 88% بمجموع 202 مليون متمدرس في الطور الابتدائي والمتوسط والثانوي، و84% بمجموع 193 مليون متمدرس في ذات الأطوار الثلاثة لم يحققوا الكفاءة التعليمية في الرياضيات سنة 2015. ويضيف التقرير أن نسب عدم الالتحاق بالمدرسة الابتدائية عام 2017 كانت مرتفعة فمقابل كل 100 طفل لم يلتحق هناك 121 فتاة لم تلتحق أيضا. كما أن أقل من نصف المدارس بالإقليم لا تتوفر على مياه الشرب والكهرباء وأجهزة الكمبيوتر والإنترنيت، إضافة إلى تدني نسب المعلمين المدربين بنسبة 48% قبل الابتدائي، 64% في المتوسط، 50% في الثانوي.

ورغم الجهود المبذولة إلا أن المنطقة تبقى في صدارة دول العالم الأعلى نسبة في الأمية بـ 27% بعد دول جنوب آسيا بـ 49% حسب إحصائيات سنة 2016.[1]

**الفرع الثالث: المشكلة الصحية في السهل الإفريقي**

لا تزال الأوضاع الصحية لشعوب السهل الإفريقي كارثية بالمقارنة مع بعض المناطق في العالم، فعلى سبيل المثال يستفيد ما نسبته 11% من سكان بوركينافاسو من تصريف المياه المستعملة، وتشاد والنيجر ما يقارب 9% فقط. أما فيما يخص الحصول على المياه النظيفة فإن نصف سكان كل من موريتانيا وتشاد والنيجر يمكنهم ذلك.[2] ففي تقرير مشترك لمنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للطفولة UNICEF جاء أن 58% من سكان المنطقة يجمعون المياه مباشرة من أماكن سطحية و40% فقط يمكنهم الحصول على مياه محسّنة.[3]

من جهة أخرى يعاني سكان الإقليم السهلي الإفريقي من انتشار الأوبئة السريع والمخيف في ظل منظومة صحية هشة سجلت المنطقة عام 2014 ما يفوق 40.820 حالة كوليرا موزعة على كل من تشاد، نيجيريا، النيجر، مالي وبوركينافاسو. أما الحصبة فتم تسجيل 11.790 حالة، موزعة على كل من موريتانيا تشاد، السنغال، مالي، النيجر، نيجيريا، بوركينافاسو إضافة إلى الكاميرون، وسجلت 16.101 حالة إصابة بداء التهاب

[1]- تقرير أهداف التنمية المستدامة 2019، مرجع سبق ذكره، ص. 30-31.

[2]- عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سبق ذكره، ص. 143.

[3]- منظمة الصحة العالمية، المنظمة العالمية للطفولة (UNICEF)، **التقدم المحقق في توفير مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية**، 2017، ص. 03.

السحايا موزعة على نفس الدول.[1] في حين شهد تفشي فيروس إيبولا الذي انتشر بين 2015/2014 ظهور حالات قليلة ومحدودة في نيجيريا 20 حالة، 8 حالات في مالي وحالة واحدة في السنغال.[2]

ورغم الجهود المبذولة لاحتواء فيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) الذي سجل انخفاضا بنحو 37% في الفترة ما بين 2017/2010 لازال يحصد أرواح السكان في فئات البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 إلى 49 سنة، ويعتبر السعي في احتوائه بطيئا بالنسبة للأقاليم العالمية الأخرى.[3]

أما فيروس كورونا (كوفيد 19) فقد اجتاح أيضا المنطقة في الثلاثي الأول من سنة 2020 وسط مخاوف من حدة انتشاره بالمقارنة مع ضعف البنية التحتية للمنظومة الصحية. ففي ماي 2020 سجلت 156 حالة بجنوب السودان الذي يعاني من تبعات النزاع الدائر منذ خمس سنوات على حالة الأمن الغذائي الذي قد يزداد سوءا بفعل الجائحة، ناهيك عن تفشي سوء التغذية لدى الأطفال يجعلهم أكثر عرضة للعدوى وأقل مقاومة لها. وفي بوركينافاسو تم تسجيل 751 إصابة، في المقابل تم غلق 275 مركزا صحيا بسبب أعمال العنف المستمر في ظل شح الماء في البلاد، فمنذ بداية انتشار العدوى انخفضت إمكانية الحصول على الماء الصالح للشرب 40%، ويحتاج ما يقارب 10% من السكان إل الماء والصرف الصحي.[4] علما أن المؤشر العالمي للأمن الصحي في العالم الذي تقاس من خلاله مدى جاهزية النظام الصحي العالمي للاستجابة واحتواء الأوبئة، أشار إلى أن معظم دول السهل الإفريقي أقل جاهزية في العالم.[5]

**الفرع الرابع: مشكلة اللاجئين**

حسب التقارير الأممية فإن اللاجئين في الصحراء الكبرى للسهل الإفريقي يمثلون ثلث اللاجئين في العالم والمنتقلون منهم مثلوا النصف. نظرا لمعدلات الهجرة واللجوء المرتفعة، فقد بلغ عدد اللاجئين الماليين عام 2012 منذ اندلاع الأزمة 204.000 لاجئ متنقلين داخل مالي، بينما لجا أكثر من 208.000 باتجاه الأقاليم المجاورة كالجزائر، موريتانيا، النيجر، بوركينافاسو، ليرتفع بعد التدخل العسكري الفرنسي عام 2013 إلى 293.840 ما

---

[1]– مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، **الساحل دعوة لتقديم معونة إنسانية**، 2015، ص. 04.

[2]– مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، **الساحل دعوة لتقديم المساعدات الإنسانية** مرجع سبق ذكره، ص. 06.

[3]– تقرير أهداف التنمية المستدامة 2019، مرجع سبق ذكره، ص. 28.

[4]– منظمة أوكسفام (OXFAM)، **النزاع في زمن الكورونا**، 2020، ص ص. 8-12.

[5]– منظمة رعاية الطفولة العالمية، **كوفيد– 19 وآثاره على أطفال إفريقيا، كيف يمكن حماية جيل من المخاطر**، المكتب الإقليمي لغرب ووسط إفريقيا، داكار (السنغال)، 2020، ص. 06.

بين نازح داخلي ولاجئ خارجي.[1] وفي نيجيريا نزح ما يقرب عن المليون شخص من شرق البلاد بحثا عن الأمن في المدن الأخرى في حين لجأ 150.000 لاجئ نيجيري إلى الدول المجاورة النيجر، تشاد والكامرون.[2]

أما في دارفور بالسودان فمنذ اندلاع النزاع في فبراير 2003 أصبح الوضع الإنساني بالغ التعقيد أين بلغ عدد النازحين حسب تقديرات السلطة الإقليمية لدارفور 1.700.000 نازح بينما هنالك 280.000 لاجئ في تشاد عام 2013[3]، فالوضع في دارفور وليبيا دفع بحوالي 300.000 شخص للجوء إلى كل من تشاد والكاميرون.[4]

وتزداد معاناة اللاجئين النازحين في السهل الإفريقي مع ظهور جائحة كورونا (كوفيد-19). فحسب تقديرات المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة بلغ عدد النازحين واللاجئين 24 مليون شخص على الأقل 18 مليون لاجئ و6 مليون نازح بينهم 59% نسبة الأطفال اللاجئين و50% نسبة الأطفال النازحين)[5] يفتقرون لأدنى الشروط الصحية والغذائية داخل معسكرات اللاجئين، أين يصعب تطبيق بعض تدابير وإجراءات العزل الصحي، والوقاية منه كالتباعد الاجتماعي والنظافة، خاصة وأن تجمعات اللجوء والنزوح يقل فيها وينعدم توفر المياه. كما أن الكثير من اللاجئين يخشون التواصل مع السلطات في ظروف انتشار الوباء التاجي خوفا من الاعتقال والإبعاد أو الإعادة القسرية في حال اشتباههم بإصابتهم بالفيروس مما يعرض حياة الكثير منهم إلى الخطر.[6]

**المطلب الثالث: إشكالية تحقيق الأمن الإنساني في السهل الإفريقي**

اجتمعت عدة عوامل في إقليم السهل الإفريقي لتجعل منه بؤرة الأزمات الإنسانية رغم الجهود المبذولة من الدول المانحة والمنظمات الإنسانية. وللوقوف أكثر على تلك الأزمات لابد من معرفة أسبابها خاصة وأن المنطقة

---

[1]– عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سبق ذكره، ص. 42.

[2]–محمد البشير أحمد موسى، "قراءة في الأزمة الإنسانية في مالي... أسبابها وتداعياتها على القادرة الإفريقية"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 16، المنتدى الإسلامي، أبو ظبي، 2013، ص. 71.

[3]–مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، **الساحل دعوة لتقديم معونة إنسانية**، مرجع سبق ذكره، ص. 03.

[4]–عبد الوهاب الأفندي، سيدي أحمد ولد أحمد سالم، **حصاد الأزمة بعد عقد من الزمان**، د ط، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013، ص. 190.

[5]تقرير أهداف التنمية المستدامة 2019، مرجع سبق ذكره، ص. 06.

[6]–مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، **الساحل دعوة لتقديم المساعدات الإنسانية** مرجع سبق ذكره، ص. 18.

تصنف من أغنى المناطق في العالم من حيث الثروات الطبيعية، وتصنف أيضا بأنها تضم البلدان الأقل نموا في العالم.

**الفرع الأول: عدم الاستقرار السياسي والأمن الإنساني**

بالاعتماد على مؤشرات الحوكمة العالمية الصادرة عن البنك الدولي فيما يتعلق بمؤشر الاستقرار السياسي لعام 2013 احتلت الصومال المركز الأول من حيث عدم الاستقرار السياسي، وحصلت بذلك على الدرجة صفر (0) من مئة (100) درجة، وتوجد 17 دولة أخرى حصلت على درجات أقل من 10 منها السودان، نيجيريا، ليبيا والنيجر، فالصراعات الإثنية والسياسية الداخلية أصبحت السمة الرئيسية للمشهد السياسي في السهل الإفريقي ومظهرا أساسيا من مظاهر البؤس والإنساني الذي ينتج عنه الفقر والمجاعة، والنزوح واللجوء وتهديد الأشخاص بالوفاة أو الإعاقة، حسب تقديرات البنك الدولي فإن الدول التي يوجد بها عدم الاستقرار السياسي فإن معدلات الفقر بها تزيد بـ 20 نقطة، وإبطاء فرص تحقيقه بمعدل 1%.

أُستعمل "الجوع" كوسيلة لتحقيق مجموعة من الأهداف في إقليم السهل الإفريقي:

- يستخدم الجوع في بعض الأنظمة السياسية لأجل إضعاف الجماعات الإثنية المناوئة للسلطة المركزية.
- بعض الأنظمة السياسية تروج لمجاعة حقيقية لكن من خلال تضخيم المعطيات لأجل الحصول على المساعدات الدولية والتمويل الإضافي لتعزيز قدراتها وقوتها.[1]

فرغم أن المجاعة في بعض الأحيان تعود إلى عوامل طبيعية فهذا لا ينفي التضخيم الإعلامي لبعض التقارير الدولية التي تخص مسألة الأمن الغذائي في المنطقة.[2]

يرى الملاحظون أن سياسات المساعدات الغذائية في الصومال ساهمت بدورها في تمديد أزمة الفقر والجوع بسبب تعمد منظمات الإغاثة الغربية إفساد مواسم الحصاد بتقديم الحبوب والمزروعات مجانا في مواسم الزرع نفسها، وهو ما يدفع بالفلاحين والمزارعين إلى العزوف عن نشاطهم الزراعي وبالتالي نقص الإنتاج المحلي وإفلاس المزارعين، فبسبب غياب حكومة فعالة وسلطة مركزية في الدولة أضحت وكالات الإغاثة وكأنها الحاكم الفعلي في البلاد، خاصة مع التدخل الأمريكي عام 1992 بقرار أممي تحت ظل التدخل الإنساني.[3]

---

[1]–جميل حلمي عبد الواحد، مرجع سبق ذكره، ص. 53.

[2]–سفيان منصوري، مرجع سابق، ص. 89.

[3]–بسام المسلماني، "المجاعة في الصومال.... وصراع الداخل والخارج"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 10، المنتدى الإسلامي، أبو ظبي، 2011، ص ص. 16-20.

أما الصراع في دارفور كما جاء على ألسنة النازحين دمرت من خلاله مخازن للغلة وإحراق مدن لقبائل الزغاوة والمساليت من طرف عناصر الجنجويد الموالية للحكومة اعتبر ذلك انتهاك خطير لقانون الحرب التي تحكم الصراعات الداخلية.[1]

يضاف إلى ما سبق تواصل ظاهرة الانقلابات العسكرية في مالي والنيجر، التي تنعكس سلبا على جهود التنمية في المنطقة والأمن السياسي فيها.

**الفرع الثاني: الإرهاب والأمن الإنساني**

أدى العنف المرتبط بجماعة بوكوحرام بـ 2.5 مليون شخص يعيشون في المناطق الأكثر فقرا يتوزعون على كل من تشاد، النيجر و"بورنو" بنيجيريا، إلى النزوح من بينهم 2 مليون نزحوا داخل نيجيريا نصفهم من الأطفال والنساء اللواتي يتعرض للعنف البدني والنفسي. ويتم تسجيل الأطفال كمقاتلين ضمن التنظيم مما يحرمهم من فرص التعليم، حيث تم تدمير وتعطيل أكثر من 1.500 مدرسة ابتدائية منذ بداية تمرد بوكو حرام.[2] وفي مالي لا يزال نشاط التنظيمات الإرهابية يساهم في عدم الاستقرار الأمني المدمر لوضعية المدنيين مما يعوق عودة اللاجئين إذ ينتشر حوالي 133.000 لاجئ في كل من موريتانيا والنيجر وبوركينافاسو. وتحول حالة انعدام الأمن هذه دون وصول المنظمات الإنسانية إلى المحتاجين بسبب عمليات الاختطاف التي تمارسها التنظيمات الإرهابية ضد الأجانب.[3]

في هذا الصدد يرى "إدريس عطية أن الإرهاب أصبح ذريعة للتدخل الدولي الخارجي في سيادة الدول السهلية مما ينعكس على سيطرتها على مقدراتها خاصة الاقتصادية منها، مستندا في ذلك على مقال نشرته الوول "ستريت جورنال" "Wall Sreet journal" الفرنسية بعنوان "حل مشكلة الإرهاب: الاستعمار" فالاستعمار يساهم في تخلف الدول وتراجع التنمية فيها في جميع المجالات.[4]

---

[1]– مجموعة الأزمات الدولية، التقرير رقم 76 عن إفريقيا: **ثورة دارفور : أزمة السودان الجديدة**، 2004، ص. 02.

[2]– مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، **الساحل دعوة لتقديم معونة إنسانية**، مرجع سبق ذكره، ص. 05.

[3]– مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، **الساحل دعوة لتقديم المساعدات الإنسانية** مرجع سبق ذكره 2016، مرجع سبق ذكره، ص. 03.

[4]– إدريس عطية، "الإرهاب كمصدر جديد لتهديد الأمن في الساحل الإفريقي: أولوية بناء الأمن بدل استيراده"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد 06، العدد 1، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2019، ص. 92.

**الفرع الثالث: التهديدات البيئية والأمن الإنساني**

إن التغيرات الإيكولوجية لمنطقة السهل الإفريقي التي يعتمد غالبية سكانها على الزراعة والرعي جعلتها عرضة لهزات كارثية على مستوى الأمن الغذائي والاستقرار لساكني الإقليم،[1] ففي عام 2012 واجه 17 مليون شخص صدمة بيئية بسبب الجفاف، وغلاء أسعار الحبوب الإستهلاكية، في ظل فشل الحكومات في التعامل مع الأزمات البيئية بالأخص في مجال التنمية الزراعية.[2]

يشير تقرير التنمية المستدامة 2019 إلى خطورة التهديدات البيئية على الأمن الإنساني، فيؤكد أن تواتر الكوارث الطبيعية، وانهيار النظم الإيكولوجية، واستمرار تدهور الأراضي الصالحة للزراعة سيعرض حتما إنتاج الأغذية للخطر. وبالتالي ستصل المنطقة إلى حالة الانتشار الواسع للجوع والفقر مما يتسبب في تشريد الملايين.[3] فمثلا تتميز السودان بمناخ ملائم للزراعة من حيث الموارد المائية والأراضي الخصبة غير أن البلد يتعرض للفيضانات خاصة ارتفاع منسوب مياه نهر النيل مما يقوض حجم الاستثمارات في السودان[4]. إذ يصنف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد (UNUCTAD) في تقريره حول الدول الأقل نموا ثلاث معايير للدول من بينها معيار الضعف الاقتصادي والذي يشير من خلاله إلى مؤشر الصدمات الطبيعية التي تضم ضحايا الكوارث الطبيعية من السكان، وعدم استقرار الإنتاج الزراعي.[5]

وفي السياق نفسه عاش السودان كارثة إنسانية وطبيعية شهر سبتمبر 2020، فحسب تقرير وزارة الداخلية السودانية ليوم 05 سبتمبر 2020: "أن معدلات الأمطار والفيضانات تجاوزت الأرقام القياسية التي سجلت عامي 1946-1988 بما نتج عنه الكثير من الخسائر في الأرواح والممتلكات..."[6]

**الفرع الرابع: الأوبئة والأمن الإنساني**

في ظل انتشار الأوبئة في إقليم السهل الإفريقي يواجه الأفراد مخاطر متعددة ومتشعبة على أمنهم الصحي، فالرعاية الصحية لا تقدم مجانا في كثير من الأحيان والتي تعتبر صعبة المنال على الفقراء. وبالتالي تعرض هؤلاء إلى

---

[1]- مجموعة الأزمات الدولية، التقرير رقم 76 عن إفريقيا، **ثورة دارفور: أزمة السودان الجديدة**، 2004، ص. 02.

[2]- البنك الدولي، **تحويل الزراعة في منطقة الساحل الإفريقي: ماذا يتطلب؟**، مرجع سبق ذكره، ص. 01.

[3]- تقرير التنمية المستدامة 2019، مرجع سبق ذكره، ص. 23 .

[4]- جميل حلمي عبد الواحد، مرجع سبق ذكره، ص. 43.

[5]-مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" (UNUCTAD)، تقرير البلدان الأقل نموا 2019، التمويل الإنمائي الخارجي في الحاضر والمستقبل التبعية القديمة والتحديات الجديدة، ص. 12.

[6]- وزارة الداخلية السودانية، بيان حول إعلان حالة الطوارئ، 5 سبتمبر 2020.

خطر الوفاة. وبما أن غالبية سكان المنطقة من الفقراء فإن إجراءات التعامل الحكومية مع الأوبئة غالبا ما تكون في غير صالحهم، حيث يمكن أن توضع أمامهم العقبات في ممارسة نشاطاتهم التجارية للحصول على غذائهم اليومي والوصول إلى موارد الرزق.

ففي السنغال أعرب 86.8% ممن تم استبيانهم عن استيائهم من الوضع الذي ساروا إليه بسبب إجراءات الغلق والحجر الذي أفقدتهم مصادر دخلهم.[1] ويحذر برنامج الأغذية العالمي من: "أن يؤدي فيروس كورونا إلى جائحة جوع ومضاعفة عدد الأشخاص الذين يواجهون نقصا حادا في الغذاء في عام 2020، ويتوقع البرنامج حدوث مجاعات ذات أبعاد مأساوية، مشيرا إلى أن بعض البلدان قد تواجه مفاضلة مؤلمة بين إنقاذ الأرواح وتوفير سبل العيش وفي أسوأ الأحوال إنقاذ الناس من فيروس كورونا ليلقوا حتفهم بسبب الجوع".[2]

أمام هذا التدهور الأمني والتنموي في السهل الإفريقي، سعت دول الجوار الإقليمي وعلى رأسها الجزائر، والإتحاد الأوروبي بقيادة فرنسا، وعدة فواعل أخرى من دول ومنظمات إلى تقديم مقاربات زاوجت بين الحل الأمني والتنموي لتدارك التهديدات العابرة من السهل والصحراء الإفريقية إلى بقية الدول في شمال إفريقيا خاصة ودول العالم عموما. والفصل الموالي سيتم فيه مناقشة تلك المقاربات الدولية.

[1]- منظمة رعاية الطفولة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص ص. 09-16.

[2]- منظمة أوكسفام (OXFAM)، مرجع سبق ذكره، ص. 07.

**خلاصة الفصل الثاني**

في هذا الفصل تم تناول بالتفصيل منطقة السهل الإفريقي من الناحية الجيوسياسية التي تضمنت الموقع الجغرافي الهام، الثروات الطبيعية، الكثافة السكانية. والناحية الجيو أمنية، وربط مختلف التهديدات الأمنية (الفشل الدولاتي، الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، تجارة السلاح والبشر والمخدرات) بالسياسات الحكومية، والتدخلات العسكرية الدولية في كل من مالي وليبيا، والطبيعة الصحراوية للمنطقة. وتم تحليل تداعيات تلك التهديدات على التنمية والأمن الإنساني في الإقليم السهلي الإفريقي، الذي بدا يشكل تهديدا على دول الجوار والعالم ككل.

# الفصل الثالث

# التصورات الدولية للأمن والتنمية في السهل الإفريقي

**تمهيد:**

اجتمعت عدة عوامل جعلت من منطقة السهل الإفريقي مجالا حيويا للمنافسة والاهتمام الدولي.ففضلا عن الموقع الإستراتيجي والأهمية الجيوبولتيكية التي تختص بها المنطقة. أصبحت دواعي محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية..... من أولويات الأجندات الخارجية. خاصة وأن العالم بعد انتهاء الحرب الباردة اتجه للاهتمام بإفريقيا ومنحها مكانة في ظل التوازنات والصراعات الدولية. فالقارة الإفريقية عموما ومنطقة السهل الإفريقي تحوي في باطنها ثروات طبيعية هائلة تؤهلها لأن تكون منطقة ذات نفوذ قوي. في المقابل تعاني دول المنطقة من الضعف الوظيفي والتبعية الاقتصادية والانكشاف الأمني، حيث تفتقر دول السهل الإفريقي إلى الاستقرار السياسي والسلم المدني، والرفاهية والاجتماعية.

من هذا المنطلق، وفي ظل تسارع لأزمات سياسية وأمنية تغذيها الصراعات الداخلية، والتنافس الخارجي جاءت المقاربات الإقليمية والعربية والدولية لحل المعضلات الأمنية والتنموية.التي سيتم تناولها من خلال تقسيم الفصل الثالث إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: المقاربات الإقليمية والعربية للأمن والتنمية في السهل الإفريقي

المبحث الثاني: المقاربات الدولية للأمن والتنمية في منطقة السهل الإفريقي

المبحث الثالث: إستراتيجيات المنظمات الدولية والإقليمية للأمن والتنمية في السهل الإفريقي

## المبحث الأول: المقاربات الإقليمية والعربية للأمن والتنمية في السهل الإفريقي

حسب باري بوزان : "على الدولة أن تكون فاعلاً عالميًا (قوى عظمى أو كبرى) تتأثر بالأمن الدولي المحيط بها أو دولة إقليمية فاعلة تتأثر بأحداث الجوار الجيوسياسي". ويؤكد أن أمن الدولة يتحدد بالاعتماد المتبادل للشبكات الإقليمية وتفاعلها. إن الاعتماد المتبادل على المستوى الإقليمي دفع "باري بوزان" إلى إنشاء مفهوم جديد للأمن وهو «مركب الأمن في كتابة: الشعب، الدولة، الخوف»، الذي طوره مع "أولي وايفر" في مؤلفهما "الأقاليم والقوى: «بنية الأمن الدولي» إلى «مركب الأمن الإقليمي» سنة 2003. وتأسيسًا على هذا المنطلق جاءت المقاربات الإقليمية لحلحلة الأزمات في السهل الإفريقي.[1]

### المطلب الأول: المقاربة الجزائرية للأمن والتنمية في السهل الإفريقي أزمتي مالي/ ليبيا

تعددت جهود الجزائر كدولة إقليمية اتجاه التهديدات الأمنية والأوضاع التنموية المتردية في فضائها الإقليمي الإفريقي، والأزمات الداخلية لدول الجوار. ويعود اهتمام الجزائر بالمنطقة للارتباط الجغرافي بها من خلال الصحراء الشاسعة التي تشترك فيها مع كل من موريتانيا، مالي، النيجر وليبيا. تلك الحدود الرخوة التي ظلت تشكل تحديًا للجزائر كونها أصبحت إحدى معايير التهديدات الأمنية أحيانا ومستقبلا لها أحيانا أخرى. على هذا الأساس جاءت الإستراتيجية الجزائرية لمواجهة مشكلات السهل الإفريقي.

#### الفرع الأول: العقيدة الأمنية الجزائرية

تعرف العقيدة الأمنية بأنها: «**مجموع الآراء والمعتقدات والمبادئ التي تشكل نظامًا فكريًا لمسألة أمن الدولة، وتتبنى الدول هذه العقيدة عندما يتعلق الأمر بتعاطيها مع التحديات والقضايا التي تواجهها،كما تمنحها هذه العقيدة إمكانية تفسير مجمل الأحداث ذات الطابع الأمني، فمن خلال العقيدة الأمنية للدولة يمكن التعرف على التهديدات والمخاطر التي تحيط بها**».[2]

[1]–بوسكين سليم، **العقيدة الأمنية الجزائرية والتهديدات الإقليمية الجديدة**، د ط، الجزائر: النشر الجامعي الجديد، 2020، ص 40.

[2]–أسماء رسولي، مرجع سابق، ص 176.

تتميز العقيدة الأمنية لكل دولة بجملة من المرتكزات التي تنطلق منها في التعاطي مع الأحداث الدولية والإقليمية وتساهم تلك المرتكزات في بلورة السياسة الخارجية للدولة. فالعقيدة الأمنية الجزائرية تبلورت من خلال عدة عوامل تاريخية، جيوبولتيكية، وأيديولوجية.[1]

- **تاريخيا:** ساهم الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962) في رسم عقيدتها الأمنية الداخلية وهي رفض كل أشكال الاستعمار سواء داخل التراب الوطني أو على الحدود، وتعد ثورة التحرير الوطني أهم روافد العقيدة الأمنية الجزائرية في فترة الاستقلال رغم كل التحولات السياسية التي عرفتها الجزائر وخير دليل على ذلك رفضها للتطبيع مع إسرائيل.[2]
- **جيوبوليتيكيا:** شكلت العوامل الجيوبولتيكية للجزائر دافعًا مهمًا في تشكيل العقيدة الأمنية الجزائرية، فالجزائر تمتلك موقعا استراتيجيا بتوسطها للدول المغاربية شمال القارة الإفريقية، فهي نقطة تقاطع بين الاتحاد الأوروبي والعمق الإفريقي، باعتبارها دولة متوسطية مطلة على البحر الأبيض المتوسط. وتمتلك المساحة الأكبر في إفريقيا. هذا المعطى الجيوبولتيكي الهام كانت له تداعيات خطيرة، فالانكشاف الأمني على عدة جهات كان ولا يظل ضمن حسابات العقيدة الأمنية الجزائرية.[3]
- **أيديولوجيا:** ظلت الإيديولوجية الاشتراكية لما يقارب ثلاث عقود ترسم العقيدة الأمنية الجزائرية منذ استقلالها، وظلت تهدف إلى مناصرة حركات التحرر في العالم وفي مقدمتها القضية الفلسطينية والقضية الصحراوية، والعمل على الدور الريادي للجزائر كقوة إقليمية، تمتلك أقوى جيش عسكري في إفريقيا، الذي سعى دائما للمحافظة على حدود الوطن ووحدته وتنميته.[4]

عقب نهاية الحرب الباردة اتجهت العقيدة الأمنية نحو التركيز على معطيات جديدة تواكب التطورات والتحولات السياسية والأمنية إقليميا ودوليا المتمثلة في أمن الدولة، الإرهاب، الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات.[5] التي شكلت هاجسًا لدى الساسة الجزائريين في بلورة العقيدة الأمنية الجزائرية خاصة بعد موجة العنف التي عرفتها

[1]-بوسكين سليم، مرجع سبق ذكره، ص. 152.
[2]-المرجع نفسه، ص. 153.
[3]-رسولي أسماء، مرجع سبق ذكره، ص. 177.
[4]-بوسكين سليم، مرجع سبق ذكره، ص. 155.
[5]-المرجع نفسه، ص. 170.

الجزائر في تسعينيات القرن 20 حيث اصطلح على تسميتها بـ "العشرية السوداء" ما استلزم الأخذ بالحسبان التعاطي مع الأزمة تارة بإستراتيجية الأمن الصلب، وتارة أخرى بإستراتيجية الأمن الناعم.[1]

وإدراكا منها بالأخطار الأمنية التي تواجهها في محيطها الإقليمي سعت الجزائر من خلال دبلوماسيتها الرشيدة إلى التحرك لمعالجة القضايا الأمنية في السهل الإفريقي ويظهر ذلك في المؤشرات التالية:

- ✓ **المؤشر الأول**: أظهرت الجزائر في أكثر من مناسبة تعاطيها مع التهديدات الأمنية في السهل الإفريقي، بواسطة الدبلوماسية الأمنية من خلال أسبقية المنظور الأمني على الاقتصادي. فالتبادل التجاري الإفريقي الجزائري منعدم.[2]
- ✓ **المؤشر الثاني**: حسب مؤشرات التنمية الإنسانية فإن دول السهل الإفريقي لا زالت تراوح مكانها وتتصدر ذيل القوائم العالمية، ما يجعلها دولا فاشلة لا تقوى على مواجهة التهديدات الأمنية المتنوعة. لذا لجأت الجزائر إلى رفع ميزانية الدفاع العسكري من 9.5 مليار دولار عام 2012 إلى 20 مليار دولار عام 2014 ما أكسبها صفة القوة العسكرية الإقليمية.[3] فحسب تصنيف مجلة "واتش ميليتاري" الأمريكية لعام 2020 جاءت الجزائر في المركز الأول عربيا وإفريقيا حيث تم الأخذ بعدة معايير منها القدرات القتالية والاستعداد القتالي والبنية التحتية الدفاعية والتحصينات إلى جانب كميات الأسلحة،[4] وخبرة معترف بها دوليًا في مكافحة الإرهاب. وتستضيف الجزائر لجنة الأركان المشتركة لدول السهل الإفريقي CEMOC ووحدة الدمج والاتصال FLU وهما الآليتان المؤسسيتان بالنسبة للجزائر في محاربة الإرهاب.[5]

والجدول التالي يوضح ميزانية دول السهل الإفريقي اتجاه الإنفاق العسكري أين تظهر الجزائر في الصدارة.

---

[1]–رسولي أسماء، مرجع سبق ذكره، ص. 178.

[2]–المرجع نفسه، ص. 179.

[3]–محمد الأمين بن عائشة، مرجع سابق، ص. 56.

[4]–سعيد باتول، "مجلة أمريكية: الجيش الجزائري أقوى من جيوش ألمانيا وإيطاليا"، 2020، متوفر على الرابط: https://www.elhiwardz.com، تاريخ الدخول: 2021/01/20، بتوقيت 13:00.

[5]– محمد الأمين بن عائشة، مرجع سابق، ص. 57.

**الجدول رقم 14**: الإنفاق العسكري الجزائري مقارنة مع باقي دول السهل الإفريقي.

| الدولة | الإنفاق العسكري بالمليار دولار | القوة العسكرية |
|---|---|---|
| الجزائر | 53000 | 147000 |
| بوركينافاسو | 110 | 11200 |
| تشاد | 436 | 23350 |
| مالي | 174 | 7750 |
| موريتانيا | 115 | 15870 |
| النيجر | 53.1 | 5300 |

**المصدر**، محمد الأمين بن عائشة، مرجع سابق، ص. 57.

✓ **المؤشر الثالث:** شكلت الجزائر دور الفاعل الإقليمي في معالجة التعقيدات الأمنية خاصة ما رافق الأزمة المالية وسقوط شمال مالي في يد الجماعات المسلحة، وفوضى انتشار السلاح في المنطقة بعد انهيار نظام العقيد "معمر القذافي" في ليبيا. تمكنت الجزائر من خلال تلك التطورات من لعب دورها الإقليمي والتفاعل مع التهديدات الأمنية، ومساعدة دول الجوار على محاربتها. إذ يُلاحظ تنامي تأثير العقيدة الأمنية الجزائرية في بعديها الداخلي والخارجي بالنسبة لبقية الفواعل الإقليمية في السهل الإفريقي.[1]

**الفرع الثاني:الإستراتيجية الجزائرية الأمنية والتنموية في السهل الإفريقي**

أصبحت الجزائر طرفا معنيًا بكل ما يحدث في السهل الإفريقي كون الصحراء الجزائرية مرتبطة جغرافيًا وبصفة مباشرة بالمنطقة المعروفة بقوس الأزمات التي باتت تُصدّر مجموعة من التهديدات، جعلت الجزائر أكثر المتضررين منها، خاصة وأن المنطقة تعاني انكشافا أمنيا بسبب الطبيعة الوعرة للإقليم الصحراوي، وشساعة حدود يصعب مراقبتها. وقد كان لأزمتي مالي وليبيا دور كبير في تلقي الجزائر اهتزازات أمنية.[2]

**أولا: انعكاسات التهديدات الأمنية في السهل الإفريقي على الأمن القومي الجزائر**

تعتبر منطقة السهل الإفريقي الحزام الأمني الجنوبي للجزائر، فالشريط السهلي الصحراوي يكتسي عمقًا استراتيجيا وحيويًا لقضايا الأمن القومي الجزائري، لذلك تسعى الجزائر دوما ومنذ استقلالها إلى ضمان استقرار منطقة السهل واستقرار الأنظمة السياسية لدول الجوار الإقليمي السهلي.[3]

[1]–محمد الأمين بن عائشة، المرجع نفسه، ص. 67–68.

[2]–أسماء رسولي، مرجع سبق ذكره، ص. 179.

[3]–خلفة نصيرة، مرجع سابق، ص. 483.

**أ- انعكاس الإرهاب على الأمن القومي الجزائري**

تعد الجزائر من أبرز الدول التي عانت من ويلات الإرهاب خاصة في فترة التسعينات من القرن العشرين. ومع تعدد أنماط التنظيمات الإرهابية في تنفيذ عملياتها، وعلاقاتها مع شبكات الجريمة المنظمة زاد تخوف الجزائر من أن يُستغل الوضع من طرف فرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية لانتهاك سيادتها وعسكرة المنطقة لاسيما بعد إعلان أمريكا الحرب على الإرهاب عقب أحداث 11 ديسمبر 2001.[1] هذا الطرح بدأ يتأكد بعد أن أعلنت عن تأسيس القيادة الأمريكية "أفريكوم" هذه الأخيرة التي رفضت الجزائر احتضانها. تأسيسا على ذلك عبرت الجزائر عن استيائها من التدخلات العسكرية لفرنسا في المنطقة، وتدخلها في العديد من العمليات لتحرير الرهائن المختطفين من طرف التنظيمات الإرهابية. ومما لا شك أن استمرار العمليات الإرهابية في السهل الإفريقي يمكن أن يُجبر الجزائر على تقديم تنازلات بدعوى مكافحة الإرهاب.[2]

فضلاً عن ذلك، شكلت قضية التوارق تحديا أمنيا للجزائر بتنسيق عمليات بعض العناصر التارقية مع تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي في خطف الأجانب. فالتحالف مع هذه الأخيرة قد يَنْسِفُ جهود الوساطة الجزائرية بين التوارق ودولة مالي، وهذا هو السبب الرئيسي الذي يدفع بالجزائر لفصل التوارق عن الجماعات الإرهابية. فسهولة تنقل العناصر الإرهابية في منطقة صحراوية شاسعة وعرة لا يمكن تفسيره إلا من خلال تصور واحد وهو تواطؤ التوارق مع الإرهابيين في معرفة مسالك المنطقة. وبالتالي التخطيط لعمليات اختطاف الأجانب رغم الإجراءات الأمنية المشددة مقابل تلقي البدو التوارق مداخيل مالية وأسلحة لمواجهة الأنظمة المركزية. وما زاد خطورة هذا التصور هو الاستثمار فيه من خلال الحكومات المالية والنيجيرية لضرب المعارضة التارقية ووصفها بـ"المعارضة الإرهابية" للحصول على دعم الولايات المتحدة الأمريكية في حربها المعلنة على الإرهاب. إن هذا الوضع يجعل الأمن القومي الجزائري على المحك خاصة مع استمرار الضغط على جماعة التوارق وتهميشها.[3]

وتماشيا مع ما تم ذكره، شكل انكشاف الحدود الشرقية للجزائر مع ليبيا الممتدة على طول 980 كم في ظل غياب تغطية أمنية عسكرية من الجانب الليبي، تحديا أمنيا بسبب سهولة اختراق الحدود من طرف التنظيمات الإرهابية التي استفادت من التعبئة العسكرية بنهب مخازن السلاح الذي بات منتشرًا في المنطقة في ظل الهشاشة

[1]- خلفة نصيرة، المرجع نفسه، ص. 484.

[2]-عادل زقاغ، سفيان منصوري، "أمن منطقة الساحل الإفريقي: بين المنظور الأمني الفرنسي والإستراتيجية الأمنية الجزائرية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، جامعة باتنة 1، العدد 6، (الجزائر)، 2014، ص. 62.

[3]- المرجع نفسه، ص. 63.

التي تعاني منها ليبيا حاليا.[1] ويعد الهجوم الإرهابي على المركب الغازي "بتيغنتورين" في 16 يناير 2013 نقلة نوعية شكلها التهديد الإرهابي على الأمن القومي الجزائري.[2]

### ب- انعكاس الجريمة المنظمة على الأمن القومي الجزائري

تعاني الجزائر من تحدي الجريمة المنظمة لأمنها القومي والاقتصادي. فمنطقة السهل الإفريقي تعتبر مرتعا لشبكات تهريب المخدرات والأسلحة والبشر والوقود. فالقرب الجغرافي للجزائري من دول السهل الإفريقي (مالي، ليبيا، النيجر، نيجيريا)، ساهم في تدفق المخدرات إلى الجزائر التي أصبحت تنخر المجتمع خاصة الشباب. إضافة إلى خسائر الجزائر للوقود التي تتعدى 1.5 مليار لتر كل سنة نحو الدول المجاورة وهو ما أشار إليه وزير الداخلية الأسبق "دحو ولد قابلية" في جويلية 2013 بقوله : "**إن ربع الوقود الجزائري ينتهي به المطاف في أيدي المهربين لبيعه عبر الحدود، وتستفيد من عائداته شبكات تهريب المخدرات والجماعات المسلحة**".[3]

### ت- انعكاس الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي الجزائري

إلى جانب خطر الإرهاب والجريمة المنظمة تعرف الحدود الجنوبية للجزائر تدفق آلاف المهاجرين غير الشرعيين بشكل مقلق في السنوات الأخيرة من مختلف الجنسيات الإفريقية. ويعود تفاقم الظاهرة إلى وجود شبكات تهريب البشر وتهجيرهم من مالي والنيجر نحو الجزائر،[4] هذه الأخيرة استقبلت 30 ألف شخص بعد الصراع في شمال مالي سنة 2012. وتشهد مدينة تمنراست استقرار عدد كبير منهم، إذ يوجد بها حوالي 45 جنسية إفريقية، وتزيد احتمالية استقرار المهاجرين الأفارقة في الجزائر بنسبة 30%.[5]

يكمن التهديد الذي يشكله المهاجرون غير الشرعيين على الأمن المجتمعي الجزائري، في انتشار الأوبئة التي تنتقل بواسطتهم خاصة المعدية منها. حيث ارتفعت نسبة المرضى بالملاريا سنة 2008 في تينزاوتين إلى 3500

---

[1]-بوسكين سليم، مرجع سبق ذكره، ص 149.

[2]-بن لمخريش أسماء، "دور المقاربة الجزائرية في حل النزاعات في دول الجوار الإقليمي: حالتي مالي وليبيا"، **مجلة المفكر**، جامعة محمد خيضر، بسكرة،العدد 17، (الجزائر)، 2018، ص. 306.

[3]-المرجع نفسه، ص. 307.

[4]-عادل زقاغ، سفيان منصوري،"أمن منطقة الساحل الإفريقي: بين المنظور الأمني الفرنسي والإستراتيجية الأمنية الجزائرية"، مرجع سبق ذكره، ص. 64.

[5]-ظريف شاكر، "معضلة الهجرة السرية في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى وارتداداتها الإقليمية"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد 13،جامعة الوادي، (الجزائر)، 2016، ص ص. 20-21.

حالة، و68 حالة في 2016، بالإضافة إلى تفشي فيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) أين تصدرت ولاية تمنراست المركز الأول وطنيا.[1]

ساهمت أيضا تداعيات الهجرة غير الشرعية في الجزائر إلى استفحال الجرائم الاقتصادية كتبييض وغسيل الأموال وتهريب المواد الاستهلاكية، ما نتج عنه إهدار للثروات الوطنية. وبالتالي إلحاق الضرر بالاقتصاد الوطني، وهو ما ينعكس سلبا على مشاريع التنمية المحلية والاستقرار الاقتصادي. ضف إلى ذلك الاعتداءات المتكررة للمهاجرين الأفارقة على السكان وقوات الأمن الوطني. من جهة أخرى يعتبر توافد هؤلاء المهاجرين تهديدا للهوية الوطنية، فأغلبهم ينوون الاستقرار الدائم بالجزائر، مشكلين بذلك مجتمعا موازيا بسبب صعوبة دمجهم في المجتمع الجزائري لتمييزهم بتنوع ثقافي وهوياتي كبير.[2]

إن أكبر تحدّ للهجرة غير الشرعية على الأمن القومي الجزائري ما أشار إليه وزير الخارجية الأسبق عبد القادر مساهل في جويلية 2017 بقوله : «**إن تدفق المهاجرين غير الشرعيين بهذه الأعداد الكبيرة تقف وراءه "مافيا منظمة" تضم جزائريين**». معبّرا عن تلك الجماعات التي يتم توظيفها لأغراض التجسس لصالح جهات مخابراتية أجنبية حول تحركات المصالح الأمنية الجزائرية، والعسكرية على مستوى الحدود الجنوبية.[3]

### ثانيا: الآليات الجزائرية لتحقيق الأمن في السهل الإفريقي

تنطلق الآليات الأمنية التي اعتمدتها الجزائر في معالجة القضايا الإقليمية من مبادئها الرامية إلى تسوية الخلافات بالوسائل السلمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ورفض التدخل العسكري الأجنبي في أي دولة مهما كان مبرره، وتضامنها مع الشعوب التي تكافح من أجل الاستقلال السياسي والاقتصادي.[4] وقد اعتمدت الجزائر في حل أزمات السهل الإفريقي على عدة آليات منها الوساطة في أزمتي مالي وليبيا، ومكافحة التهديدات الأمنية كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.

---

[1]–فؤاد جدو، "السياسة الخارجية الجزائرية والتحولات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، **مجلة المفكر**، العدد 13، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (الجزائر)، 2016، ص 29.

[2]–رضا شوادرة، "التبعات الإستراتيجية للهجرة غير الشرعية الآتية من الساحل والصحراء الإفريقية على الأمن المجتمعي الجزائري"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المدرسة الوطنية، المجلد 5، العدد 2، 2018، ص 55–56.

[3]– رضا شوادرة، المرجع نفسه، ص 54.

[4]–لوهاب حدرباش، "تدخل الناتو العسكري في ليبيا وانعكاساته على الأمن الوطني الجزائري"، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، العدد 4، (الجزائر)، 2017، ص 128.

### أ- الدبلوماسية الجزائرية في الأزمة المالية

ارتكزت الدبلوماسية الجزائرية لحل الأزمات والصراعات في دول الجوار الإفريقي على بعدها الجهوي في التعاون من أجل الأمن والسلم في المنطقة وعلى السعي لحل الخلافات بطرق سلمية من خلال الوساطة بين أطراف النزاع.

### 1- الوساطة الجزائرية في الأزمة المالية

سعت الجزائر منذ مطلع التسعينات من القرن 20 إلى تسوية النزاعات بين الحركات التارقية في إقليم أزواد بشمالي مالي وصولا إلى التدخل العسكري الفرنسي. بطرحها لعدة حلول من خلال اتفاقيات ضمت أطراف النزاع وعدة دول مجاورة.

- قمة "جانت" 8- 9 سبتمبر 1990 : ضمت هذه القمة كل من النيجر، مالي وليبيا وجماعات التوارق. هدفت لإعادة الاستقرار إلى المنطقة، وتنمية المناطق الحدودية، وعدم اللجوء إلى استخدام القوة من الطرفين المالي والتارقي.[1]

- اتفاقية تمنراست يناير 1991 : تمت بين الحكومة المالية وحركة الأزواد لوضع حد لحوالي ستة أشهر من الاقتتال والتمرد. وتمكين أعيان التوارق في كل من الجنوب الجزائري وشمال مالي من الاطلاع على كل التطورات الخاصة بقضيتهم.[2]

- اتفاقية باماكو أفريل 1992: بين الحكومة المالية والمتمردين التوارق لوضع حد للاقتتال.[3] استمر اللجوء إلى الوساطة الجزائرية في كل مرة يتجدد فيها التمرد والتصادم بين الحكومة المركزية المالية ومتمردي التوارق بسبب تردي أوضاعهم الإجتماعية والسياسية. سعت الجزائر إلى تذليل العقبات أمام تنفيذ الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين إلى أن توصلا إلى اتفاق شامل في تمبكتو عام 1996 يقضي بحرق أسلحة المتمردين وشهد العملية كل من ممثلي الجزائر والمجتمع الدولي.[4]

---

[1]-جدو فؤاد، "السياسة الخارجية الجزائرية والتحولات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، مرجع سبق ذكره، ص. 330.

[2]-مخلوف ساحل، "دور الجزائر في بناء السلم والأمن في القضاء الجيو سياسي الجهوي، دراسة في الوساطة الجزائرية في الأزمة المالية"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني المرسوم بـ: مالي-ليبيا مبادرات السلام والخروج من الأزمات أي آفاق من أجل الاستقرار الجهوي، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، وزارة الدفاع الوطني، الجزائر، 12 يناير 2016، ص. 113.

[3]-فؤاد جدو، "السياسة الخارجية الجزائرية والتحولات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، مرجع سبق ذكره، ص. 330.

[4]-عبد الرؤوف بن الشيهب، مرجع سابق، ص 22

- اتفاقية الجزائر جوان 2006 لتسوية مشكلة التوارق مجددا حيث طلبت السلطات الرسمية المالية، و"التحالف من أجل الديمقراطية والتغيير"* من الجزائر التدخل بعد الهجوم الذي شنه التحالف على ثكنات عسكرية في "كيدا لوميناكا". وقد نص الاتفاق على تحقيق التنمية في إقليم "أزواد" ودمج مقاتلي التحالف في الجيش المالي، والمساهمة في الحرب ضد الإرهاب. حضر مراسيم التوقيع من الجانب الجزائري كل من وزير الخارجية آنذاك "محمد بجاوي"، والوزير المنتدب السابق للشؤون الإفريقية والمغاربية "عبد القادر مساهل" وسفير الجزائر لدى مالي "عبد الكريم غريب" الذي يعد مهندس الاتفاق، وأعضاء من الحكومة الجزائرية. إلا أن الوساطة لم تُحترم وتعثرت بسبب الهجوم الذي قام به "إبراهيم بهنغ" رفقة بعض المنشقين بالهجوم على القاعدة العسكرية "بتينزاوتين" في 2007، ما اضطر الجزائر للتدخل مرة أخرى لاحتواء الموقف الذي انتهى بتوقيع بروتوكول يقضي بتفعيل اتفاق جوان 2006، وتسليم أسلحة المتمردين وفق جدول زمني.[1]

- اتفاق جويلية 2008: جاء لتسوية الخلافات السابقة من خلال جولات تفاوضية بين الطرفين توجت بالاتفاق على وقف الاقتتال وتثبيته ومراقبة احترامه. إلى جانب السعي إلى إطلاق مساجين كل طرف عند الآخر، والسهر على حل مشاكل النازحين إلى الحدود الجزائرية المالية. ولتسريع تطبيق تلك البنود أنشئت لجنة خاصة شهر أوت 2008 تتألف من 200 عضو من كلا الطرفين.[2]

شكلت الأزمة الليبية منعطفا خطيرا اتجاه الأمن في مالي، فعودة المجندين الماليين والنيجيريين ذوي الأصول التارقية الذين كانوا ضمن كتائب العقيد القذافي في وحدة خاصة تسمى "الوحدة 32" أجبرت السلطات المالية في كيدال إلى استقبالهم ودمجهم في الجيش النظامي المالي. إلى جانب المسلحين الذين تمسكوا بسلاحهم بعد اتفاقية الجزائر جوان 2006. وتزايد نشاط التنظيمات الإرهابية دفع فرنسا إلى التدخل العسكري عام 2013 بعد انقلاب 2012.[3] عبرت الجزائر عن استيائها إزاء التدخل الفرنسي على لسان الوزير الأول السابق "أحمد أويحي" حين صرح لجريدة "EL Moujahid" (المجاهد) قائلاً: «**أي تدخل أجنبي في مالي يشكل تهديدًا أمنيا**

*-التحالف الديمقراطي من أجل التغيير: هو حزب غير معروف على الساحة الوطنية يتزعمه أحمد أغبيبي.

[1]-المرجع نفسه، ص ص 230- 291.

[2]-نبيل بويبية، مرجع سابق، ص 442.

[3]-محمد الأمين بن عائشة، مرجع سبق ذكره، ص 115.

**مباشرًا للجزائر»**. وهو المعنى نفسه الذي أشار إليه عبد القادر مساهل حين قال: «**الوحدة الترابية لمالي غير قابلة للتفاوض**».[1] كما اعتمدت الجزائر في بداية التدخل مقاربة "انتظار وترقب".[2]

تدخلت الجزائر مجددًا بدبلوماسيتها النشيطة عقب الانقلاب العسكري في مالي 2012، ومطالبة إقليم "أزواد" بالانفصال الذي رُفض جملة وتفصيلا في قمة نواكشوط في 09 أفريل 2012 بحضور مالي والنيجر والجزائر. كما عبرت الجزائر عن رفضها لمقترح منظمة الإيكواس المؤيد للتدخل الأجنبي في قضية مالي، وعبر عبد القادر مساهل عن موقف الجزائر الداعم للحوار والحل السياسي الداخلي دون تدخل خارجي. إضافة إلى ذلك عملت الجزائر على النأي بنفسها عن النزاع في مالي عبر وقف إمدادات السلاح التي كانت تقدمها للجيش المالي بغية محاربة تنظيم القاعدة. إلا أن ذلك لم يمنع من احتضانها لاتفاقيات أخرى جاءت كالآتي:

- اتفاقية الجزائر 22 ديسمبر 2012: دعت من خلالها إلى تعاون الأطراف الانفصالية مع الحكومة المركزية يكرس وحدة مالي ومحاربة الإرهاب، كما تضمنت الاتفاقية خطة الجزائر لتنظيم انسحاب الميليشيات المسلحة بالشمال المالي وإنشاء صندوق لإعماره. إلا أن هجوم تنظيم القاعدة على بلدة كونا Konna في 10 يناير 2013 مهد للتدخل العسكري الفرنسي بحجة مكافحة الإرهاب.[3]
- اتفاقية 22 جويلية 2013: تعتبر من أهم الاتفاقيات المبرمة بين طرفي النزاع عير وضع خارطة طريق للحل السلمي، ووضع أجندة حوار بوساطة جزائرية تتكون من الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والمجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي وبوركينافاسو وموريتانيا وتشاد، وفق جولات للنقاش والحوار يتم بعدها التوقيع النهائي على الاتفاق بالعاصمة باماكو. وقد تمت خمس جولات رئيسية في إطار الحوار المالي الشامل إلى أن تم توقيع اتفاقية السلام في 01 مارس 2015.[4] التي مرت بخمس جولات:

• **الجولة الأولى**: من 16 إلى 24 جويلية 2014 وُضعت من خلالها أسس عملية بناء السلم عن طريق المفاوضات الأولية التي نصت على تعزيز الثقة بين الأطراف المالية ووقف إطلاق النار، والعمل على توحيد المواقف بين العناصر الترقية.

---

[1]– محمد الأمين بن عائشة، المرجع نفسه، ص. 130.

[2]–فؤاد جدو، "السياسة الخارجية الجزائرية والتحولات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، مرجع سبق ذكره، ص. 330.

[3]–أسماء رسولي، مرجع سبق ذكره، ص. 193– 194.

[4]–المرجع نفسه، ص. 194.

• **الجولة الثانية:** من 10 إلى 27 سبتمبر 2014 تم الاغتراف المتبادل بين الحركات الازدواجية والحكومة المالية والاتفاق على الوحدة الترابية لمالي، وإدماج التوارق في المؤسسات السياسية والإدارية الرسمية ومكافحة الإرهاب وتنمية الشمال المالي. وتمت هذه المرحلة بحضور ممثلين عن الدول والمنظمات الدولية والإقليمية في إطار أجندة الحوار التي أقرتها اتفاقية 22 جويلية 2013.[1]

• **الجولة الثالثة:** 19 أكتوبر 2014 استأنف المفاوضون الحوار من أجل النظر في وثيقة التفاوض التي قدمها فريق الوساطة الدولية، ودراسة عناصر اتفاق سلام التي تضمنتها الوثيقة كحل مبتكر مقارنة بما سبق التفاوض حوله من مسائل سياسية ومؤسساتية والدفاع ومشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمصالحة والعدالة والشؤون الإنسانية.[2]

• **الجولة الرابعة:** 23 أكتوبر إلى 20 نوفمبر 2014 تم خلال هذه الجولة الموافقة على الوثيقة المقدمة من قبل فريق الوساطة الدولية واعتبارها كقاعدة متينة من طرف الحكومة المالية والجماعات السياسية- العسكرية لشمال مالي، ما ميز الجولة الرابعة أنها شهدت عدة جلسات للحوار والتشاور بين ممثل الحكومة المالية وممثلي الأزوادية وكذا ممثل بعثة الأمم المتحدة بمالي المينوسما تلتها اجتماعات تقييمية لتحضير الجولة الخامسة.[3]

• **الجولة الخامسة:** من 07 إلى 19 فيفري 2015، في هذه الفترة تواصلت الاجتماعات الماراتونية بين المفاوضين المحليين والدوليين، بداية الاجتماع التقييمي لوزير الخارجية "رمطان لعمامرة" في 07 فيفري 2015، أعقبه في 11 من نفس الشهر اجتماعا بين الحكومة المالية، وفريق الوساطة الدولية برئاسة "رمطان لعمامرة" والوزير الأول المالي "موديبوكاتيا". ويوم 16 فيفري 2015 انطلقت رسميا الجولة الخامسة التي اصطلح على تسميتها بجولة "جنان الميثاق"، وقد ضمت كل المفاوضين دون استثناء، تم من خلالها التوقيع بالأحرف الأولى على وقف إطلاق النار.[4]

تلا ذلك، التوقيع على اتفاق السلم والمصالحة في 01 مارس 2015، بعدها تبنى الاتحاد الإفريقي دعمه الكامل للاتفاق، مجددًا تأكيده على الوحدة الترابية وسيادة مالي، لينتهي المطاف يوم 14 ماي 2015 بتوقيع حركات الأزواد بالأحرف الأولى على اتفاق السلم والمصالحة، ثم في اليوم الموالي 15 ماي 2015 وقعت رسميا

[1]–نبيل بويبية، مرجع سبق ذكره، ص. 446– 447.
[2]–أسماء رسولي، مرجع سبق ذكره، ص. 196.
[3]–عمر فرحاتي، مريم إبراهيمي، مرجع سابق، ص. 219.
[4]–أسماء رسولي، مرجع سبق ذكره، ص. 197.

على الاتفاق المذكور كل من الحكومة المالية والحركات السياسية العسكرية بالجزائر العاصمة وسط ترحيب دولي على غرار فرنسا، ألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

في السياق ذاته واصلت الدبلوماسية الجزائرية تحركاتها إثر الانقلاب العسكري الأخير في مالي بقيادة العقيد "أسيمي غويتا" في 28 أوت 2020 وإجباره للرئيس "إبراهيم أبو بكر كيتا" على الاستقالة. أوفد خلالها الرئيس "عبد المجيد تبون" وزير الخارجية "صبري بوقادوم" إلى باماكو مرتين في أقل من شهر، وكان "بوقادوم" أول مسؤول أجنبي يصل إلى باماكو عقب الانقلاب العسكري مصرحًا: «جئت **لأستمع وأتبادل وجهات النظر**» في إشارة منه أن ما يشغل مالي يشغل بالضرورة الجزائر. إضافة إلى ما صرح به الرئيس "تبون" في لقاء له مع ممثلي وسائل الإعلام أن: «**الحل في مالي سيكون 90% جزائريا**». جاءت التحركات الأخيرة الدبلوماسية الجزائرية للتأكيد على الحفاظ على سريان "اتفاق السلم والمصالحة".[2]

تسعى الجزائر لاستتباب الأمن على جهتها الجنوبية، خاصة وأن ما يقارب 50 ألفا من التوارق يتوزعون في صحراء الجزائر الغنية بالنفط والغاز، قد يشكلون خطر المطالبة بالانفصال على غرار توارق مالي. فضلا عن خطر الحدود الممتدة على 1400 كم.

### 2- الوساطة الجزائرية في الأزمة الليبية

كانت الجزائر دوما داعمة لنظام العقيد معمر القذافي ما جعل موقفها اتجاه الثورة الشعبية في ليبيا في 2011 تعاني الجمود في الوقت نفسه تعاني من تحد أمني بسبب الفشل الدولاتي وتحول ليبيا إلى اللادولة في ظل التصارع الداخلي والانقلاب الأمني وتكالب القوى الخارجية وتحالف التنظيمات الإرهابية وفوضى انتشار السلاح. فالجزائر تفضل عدم التدخل العسكري في أي دولة وتجنب إضعاف الجيش الشعبي الوطني، لذلك اتبعت الجزائر موقفا دفاعيا يؤمن حدودها، ودعوة الأطراف للحوار بما يضمن لها الحياد ويقلل من الخسائر البشرية العسكرية

[1]-عمر فرحاتي، مريم إبراهيمي، ص ص. 119- 120.

[2]-حمزة مختار، "الجزائر في مالي دبلوماسية نشطة وصدام مع إكواس"، 2020، متوفر على الرابط: http://asharq.com، تاريخ الدخول: 30/ 01/ 2012، بتوقيت 00:52.

تسمح لها بالبقاء كفاعل رئيسي في الأزمة الليبية، وطرف وسيط بين الفصائل المتصارعة.[1] نظرًا لتصاعد المد الإرهابي عبر الحدود الشرقية للجزائر وقعت الجزائر في شهري مارس وأفريل سنة 2012 اتفاقيات ثنائية مع ليبيا حول الأمن المشترك، في هذا الإطار سجلت الاتفاقيات التالية:

- احتضنت مدينة "غدامس" الليبية اجتماعا لرؤساء حكومات كل من الجزائر، ليبيا وتونس في 12 يناير 2013، لدراسة أوضاع الأمن على الحدود المشتركة. نص الإجتماع على ما يلي:
  - ✓ التنسيق بين كل المصالح الأمنية على الحدود.
  - ✓ تعزيز القدرات والإجراءات الأمنية بين الدول الثلاث.
  - ✓ اتفاق جزائري- ليبي في أوت 2013 حول تفعيل لجنة مشتركة في المجال الأمني وتطوير الجيش والشرطة الليبية.[2]

في هذا الإطار سارعت الجزائر إلى اتخاذ جملة من الإجراءات الأمنية تمثلت في ما يلي:

- استدعت سفيرها والطاقم الدبلوماسي بطرابلس.
- أغلقت الحدود البرية الشرقية في كل من المنافذ الرئيسة الثلاث (تين كوم طارات الدبداب بإليزي).
- ضاعفت من تعزيزاتها على طول الحدود مع كل من ليبيا، تونس، مالي، النيجر، وموريتانيا.[3]
- تحسبا لأي تهديد قد يطال حياة دبلوماسيها، أعلنت حالة استنفار أمني في سفاراتها في دول المنطقة.

ومع تسارع الأحداث في ليبيا خلال شهر جوان وجويلية 2020 قدم الرئيس عبد المجيد تبون مبادرة يقترح فيها حلاً للأزمة تزامنًا مع حشد دفتر لقوات حكومة الوفاق في غرب مدينة سرت استعدادًا لإطلاق عملية عسكرية.[1]

---

[1]–يحي زوبير، "الأزمات الليبية والمالية: أي أدوار الجزائر"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الموسوم بـ: مالي– ليبيا، مبادرات السلام والخروج من الأزمات أي آفاق من أجل الاستقرار الجهوي، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، وزارة الدفاع الوطني، الجزائر، 12 يناير 2016، ص ص. 87– 91.

[2]–مباركة سليماني، "تداعيات الأزمة الليبية على أمن الحدود الجزائرية"، **مجلة الاقتصاد والقانون**، العدد 2، جامعة محمد الشريف مساعديه، سوق أهراس، (الجزائر)، 2018، ص ص. 246– 247.

[3]– المرجع نفسه، ص 246.

وتضمنت المبادرة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية مقترحات لتسوية عملية لإنهاء الأزمة مع تغليب منطق الحوار الشامل، فقد ركزت على ما يلي:

- طلبت الجزائر ترخيصا لمجموعة تابعة للأمم المتحدة لإحصاء الميليشيات التي تعيق استتباب الأمن والاستقرار في ليبيا، وهو إجراء يعتبر ردعيا من شأنه إيقاف الاقتتال والعنف، وتحييد القوى المتطرفة، فضلاً عن تحديد اللاعبين الفاعلين الخارجيين في الأزمة الليبية.[2]
- من أجل ترسيخ السلم والأمن المفقودين في ليبيا طالبت الجزائر تقديم المساعدة الدولية في مجال نزع السلاح للفصائل المتقاتلة وإلغاء، تجنيد الميليشيات، وإدماج المسلحين في جيش وطني ليبي.
- طالبت الجزائر أيضا دعم دولي واستشاري لإعداد دستور في البلاد يضمن التكوين السياسي في مجال الحوكمة الديمقراطية، وإشراك كافة شرائح القبائل الليبية في إعادة بناء الدولة. وفي ذات السياق أوضح الخبير الأمني الإستراتيجي "عبد الوهاب نباة" أن: «**المبادرة الجزائرية باتت أفضل مقاربة لحل الأزمة الليبي كونها تقوم على استبعاد الحل العسكري الذي يعتبر المتسبب الرئيسي فيما يعيشه هذا البلد من فوضى**».[3]

من الملاحظ أن المبادرة الجزائرية لقيت دعمًا وترحيبًا دوليين كونها طالبت بتفعيلها تحت المظلة الدولية، ولأن الجزائر تدعم الحل السلمي داخل ليبيا وخارجها، فهي بذلك تسعى إلى إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية برعاية ممثلين عن المجتمع الدولي، وإنهاء صراع "خليفة حفتر" و"فايز السراج".

وقد جاءت المبادرة الجزائرية في إطار النشاط الدبلوماسي الحثيث لحل الأزمة الليبية الذي ترجمته زيارة كل من رئيس حكومة الوفاق الوطني الليبي، ووزراء خارجية كل من تركيا، إيطاليا ومصر إلى الجزائر.

- بتاريخ 06 يناير 2020 قام رئيس حكومة الوفاق الوطني الليبي "فايز السراج" بزيارة إلى الجزائر، تباحث فيها مع الرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون" حول تفعيل الاتفاق الأمني المشترك الموقّع في 2012 القاضي بمكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة. وقد أبدى "السراج" رغبة حكومته في تقديم الجزائر الدعم العسكري لإيقاف تقدم مليشيات "حفتر" نحو العاصمة طرابلس، وهو الحل الذي ترفضه الجزائر وتعتبره تحديا لسيادة ليبيا.

---

[1]–عايدة عميرة، "الأزمة الليبية: لماذا استبعدت المبادرة الجزائرية مصر؟"، 2020، متوفر على الرابط: https://www.noonpost.com، تاريخ الدخول: 19/ 02/ 2012، بتوقيت: 00:22.

[2]–سليم بوسكين، مرجع سبق ذكره، ص. 178.

[3]–المرجع نفسه، ص. 178– 179.

- بتاريخ 07 يناير 2020 حل بالجزائر وزير الخارجية التركي مؤكدًا على ضرورة اشتراك الجزائر في البحث عن حل الأزمة، والسعي لوقف إطلاق النار في ليبيا.

- بتاريخ 08 يناير 2020 زار الجزائر وزير الخارجية الإيطالي لبحث الأزمة الليبية التي عبر من خلالها على تطابق وجهات النظر بين الطرفين بشأن حلحلة النزاع.

- بتاريخ 09 يناير 2020 جرت مباحثات بين وزير الخارجية المصري والرئيس "تبون" بالجزائر بشأن الأزمة الليبية. إلا أن اصطفاف مصر المعلن إلى جانب اللواء "خليفة حفتر" حال دون تطابق وجهات النظر الثنائية.[1]

### ب- تصدي الجزائر للتهديدات اللاتماثلية في منطقة السهل الإفريقي

لطالما اعتبرت الجزائر أن الأمن في منطقة السهل الإفريقي يقع على عاتق دول المنطقة وقد سعت إلى تقديم وسائل تحقيقه لتقطع الطريق أمام أي تدخل أجنبي تحت أي مبررات كانت بما فيها الإرهاب، والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.[2]

#### 1- الإرهاب والجريمة المنظمة في السياسة الأمنية الجزائرية

تهدف الجزائر من تقديم إستراتيجيتها الدولية لمكافحة الإرهاب العابر للحدود إلى تحسيس شركائها الإقليميين في منطقة السهل الإفريقي، والدوليين وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية بخطورة انتشار الظاهرة، وضرورة استئصال دوافعها التي توفر لها مناخ الاستمرار. من أهمها:

❖ **تجريم دفع الفدية:** اعتمد المنتدى العالمي «مذكرة الجزائر» المتعلقة بمنع عمليات الاختطاف التي يرتكبها الإرهابيون طلبًا للفدية. وقد أشار إلى ذلك مجلس الأمن الدولي حينما صادق بالإجماع في 27 يناير 2014 على اللائحة رقم 2133 التي تدين اختطاف، واحتجاز الرهائن. وأشار إلى مذكرة الجزائر في الفقرة

[1]-منصور لخضاري، **الرؤيتان الجزائرية والتونسية للأزمة الليبية**، سلسلة تقارير قناة الجزيرة، قطر، 12 يناير 2020، ص. 07.

[2]-وهيبة دالع، "السياسة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي"، **مجلة دراسات إستراتيجية**، العدد 23، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، 2016، ص. 97.

التاسعة.[1] وتعتبر مكافحة الإرهاب الرهان التي راهنت عليه الجزائر –منذ مجيء الرئيس الأسبق "عبد العزيز بوتفليقة"– للعودة إلى الساحة الدولية، بعد العزلة التي عرفتها في تسعينيات القرن العشرين.[2]

جاء الموقف الرسمي الجزائري لرفض دفع الفدية بعدما تأكد رسميًا أنها الوسيلة الهامة لتمويل الإرهاب. حيث أشارت التقارير إلى أن الفدية المقّدمة في 2010 لوحدها قدرت بـ 100 مليون يورو، ليتحول موقف الجزائر من الرفض إلى التجريم موازاة مع موقفها الرافض لدفع الفدية ل"جماعة التوحيد والجهاد" في غرب إفريقيا في 05 أفريل 2012، مقابل الإفراج عن دبلوماسيها السبعة الذين أُختطفوا في مدينة غاو شمال مالي.[3]

❖ **تجريم تمويل الإرهاب:** صادقت الجزائر على قرار مجلس الأمن رقم 1373 الصادر في 28 سبتمبر 2001 القاضي بإلزام جميع الدول بمكافحة تمويل الإرهاب، وتجميد الاعتمادات المالية والأصول الأخرى والمواد الاقتصادية للدول التي تمول الإرهاب أو تشجعه. كما أوجب القرار تجريم قيام رعايا الدول عمدًا توفير الأموال أو القيام بجمعها للاستفادة منها في عمليات إرهابية، وتجميد الأموال والأصول المالية للأشخاص مرتكبي الأعمال الإرهابية، أو من تثبت صلتهم بها. وأوجب القرار بعدم التذرع بأي حجج سياسية لرفض تسليم الإرهابيين.[4]

من جهة أخرى صنف المشرع الجزائري الأفعال التي تمول الإرهاب في القانون 05- 01 المؤرخ في فيفري 2005 المتعلق بالحد من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب بأنها: «**كل الأفعال المباشرة أو غير المباشرة بإرادة فاعل أو بأي وسيلة مباشرة وغير مباشرة من خلال تقديم أموال بنية استخدامها كليا أو جزئيا من أجل ارتكاب الجرائم الموصوفة بأفعال إرهابية**».[5]

❖ **رفض التفاوض مع الإرهابيين والمختطفين:** رفضت الجزائر دومًا وبشكل مطلق التفاوض مع الإرهابيين، واعتبر ذلك جوهر سياسة الجزائر في تعاملها مع الجماعات الإرهابية بعد المهلة التي قدمتها في إطار قانوني الوئام المدني والمصالحة الوطنية. كما رفضت رفضًا قاطعًا دخول بعض دول المنطقة كوسيط للتفاوض بينها وبين الجماعات المسلحة. وتعد حادثة قاعدة الحياة بمنطقة "تيقنتورين" بولاية "إليزي" الأبرز في رفض السلطات

[1]–أسماء بن لمخربش، مرجع سبق ذكره، ص. 309.

[2]–فؤاد جدو، "السياسة الخارجية الجزائرية والتحولات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، مرجع سبق ذكره، ص 330.

[3]–وهيبة دالع، مرجع سبق ذكره، ص. 97.

[4]–رياض بن عياد، "جهود الجزائر لتجفيف منابع تمويل الإرهاب في الساحل والصحراء من أجل تحقيق التنمية"، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، العدد 11، جامعة زيان عاشور، الجلفة، (الجزائر)، 2018، ص. 535.

[5]–رياض بن عياد، المرجع نفسه، ص. 533.

الجزائرية التفاوض مع المهاجمين الذين احتجزوا ما يقرب من 700 عامل منهم 132 رعية أجنبية، وطالبوا بتحقيق مطالبهم المتمثلة في الحصول على 20 سيارة دفع رباعي مزودة بكمية من النقود، مع تأمين العودة لهم إلى مالي. لكن الجزائر فضلت التدخل العسكري لإنقاذ الرهائن. فتبني الخيار العسكري للجيش الجزائري حظي بقبول أمريكي حيث أكد الرئيس "باراك أوباما" في أول بيان نشره حول الهجوم الإرهابي قائلاً: «**مسؤولية هذه المسألة تقع على عاتق الإرهابيين الذين نفذوها والولايات المتحدة تدين أعمالهم بأقوى العبارات**».[1]

أيضا رفضت الجزائر الدخول في مفاوضات مع مختطفي القنصل الجزائري "بوعلام سايس"، وستة من موظفي القنصلية الجزائرية في مالي لدى "جماعة التوحيد والجهاد" التي أكدت تصفية نائب القنصل للضغط على الحكومة الجزائرية التي أصرت على عدم الخضوع لمطالب الجماعة الإرهابية التي اغتالت القنصل فيما بعد، وتم الإفراج عن 03 موظفين.[2]

❖ **التنسيق الأمني الإقليمي لمواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة:** يرى "جان بيار فيليو" أن: «**الجزائر والدول الأخرى المستهدفة من طرف الإرهاب لها ماض طويل في مكافحة الشبكات الإرهابية، لكن لا يمكنها مواجهة الجماعات الإرهابية العابرة للحدود على غرار القاعدة بمفردها دون مساعدة دولية**».[3] وعليه تبنت الجزائر مقاربة أمنية مشتركة مع دول الجوار من خلال ما يلي:

• ساهمت الجزائر في إنشاء "لجنة قيادة الأركان المشتركة" خلال اتفاق تمنراست في 12 أوت 2009 الذي جمع ممثلي كل من الجزائر، ليبيا، مالي، النيجر وموريتانيا خلال المسار التكميلي للندوة الوزارية التنسيقية لدول السهل الإفريقي برعاية مجلس السلم والأمن الإفريقي. تناول جدول أعمال الاتفاق عرض تفاصيل الخطة الجزائرية الأمنية لمحاربة الجريمة المنظمة، وتهريب السلاح خاصة على حدود دول المنطقة، وحرصت الجزائر خلال هذه المبادرة على إبعاد المنطقة عن الوصاية الخارجية. وقد فوض مجلس الأمن الدولي للدول الخمس المشاركة في تشكيل قوة عسكرية نظامية تتولى مكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة قوامها 25 ألف جندي مشكلة من الجيوش النظامية.[4]

---

[1]–وهيبة دالع، مرجع سبق ذكره، ص ص. 98– 99.

[2]–رياض بن عياد، مرجع سبق ذكره، ص. 533.

[3]–خديجة بوريب، "الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: الواقع والرهانات"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 41، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2014، ص. 39.

[4]–عادل زقاع، سفيان منصوري، مرجع سبق ذكره، ص. 70.

• كان للجزائر الدور الريادي في إنشاء قيادة التنسيق الأمني والعسكري المشترك (CEMOC) في 21 أفريل 2010 بمشاركة أربع دول هي: مالي، الجزائر، موريتانيا والنيجر، يقع مقرها في تمنراست بالجنوب الجزائري وتضم القيادة وحدة الاندماج والاتصال (UFL) الإستخباراتية مهمتها جمع المعلومات حول الإرهاب في المنطقة ويقع مقرها في الجزائر العاصمة.[1]

• أيضا عقدت بالجزائر بتاريخ 16 مارس 2010 الندوة التنسيقية لدول منطقة السهل الإفريقي شارك فيها وزراء الشؤون الخارجية وممثلي عن كل من الجزائر، مالي، النيجر، تشاد، ليبيا، موريتانيا وبوركينافاسو، تناولت الندوة التنسيقية البحث في مسألة الوضع الأمني بالمنطقة وضرورة تضافر الجهود لمواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة، وحرصت الجزائر على التضامن بين دول المنطقة في مكافحة التهديدات التي تعاني منها على لسان وزير الخارجية الأسبق "مراد مدلسي" حين صرح قائلا : «**إنني على قناعة أن شيم الإخلاص في التعامل الصادق والصريح والتزامنا الثابت في مكافحة الإرهاب دون أي تنازل، وكذا واجب التضامن الذي يحذو توجهنا نحو أوطاننا الأكثر حرمانا هي قواعد عمل نتقاسمها جميعا علينا احترامها**».[2]

• على صعيد آخر ساهمت الجزائر في إنشاء الأفريبول "AFRIPOL" بناء على إعلان الجزائر الصادر في 11 فبراير 2014، الذي اعتمده رؤساء أركان شرطة 41 دولة إفريقية، وبموجبه تم استحداث الآلية يوم 13 ديسمبر 2015. وتهدف الجزائر وراء إعلانها تأسيس جهاز أمني في الإتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي على المستويات الإستراتيجية والعمليات التكتيكية بين مؤسسات الشرطة في الدول الأعضاء. وتسعى الأفريبول إلى إيجاد إستراتيجية منسقة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. وقد اتخذت هذه الآلية من الجزائر العاصمة مقرا لها بناء على اتفاقية بين الجزائر والإتحاد الإفريقي.[3]

• ومجاراة لتداعيات الأزمة الليبية، عُقد اجتماع قادة جيوش دول الميدان الأربع (الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر) يوم 17 سبتمبر 2015 في منطقة تمنراست، جاء على إثره البيان الصادر عن وزارة الدفاع الوطني الجزائري مفاده أن: «**الوضع الأمني للمنطقة يتطلب المزيد من اليقظة ويحتم تعاونا فعالاً مدعمًا بإستراتيجية مشتركة**».

---

[1]–بروال الطيب، خيرة بن عبد العزيز، "الإستراتيجية الجزائرية للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي"، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، المجلد 5، العدد 1، جامعة باتنة، ( الجزائر)، 2020، ص. 434.

[2]–عادل زقاع، سفيان منصوري،"أمن منطقة الساحل الإفريقي: بين المنظور الأمني الفرنسي والإستراتيجية الأمنية الجزائرية"، مرجع سبق ذكره، ص. 68.

[3]–رياض عياد، مرجع سبق ذكره، ص. 534.

في إشارة إلى فوضى انتشار السلاح، وتنامي نشاط داعش إلى ليبيا، وتخوف من استهداف الجزائر وباقي دول المنطقة.[1]

• وفي مجال التعاون الأمني بين الجزائر ودول الجوار في شقه اللوجستني الإستخباراتي قامت الجزائر بتقديم مساعدات عسكرية موجهة لقوات دول السهل الإفريقي كان أبرزها في 04 ماي 2009، أين أرسلت أول طائرة شحن محملة بكميات معتبرة من التجهيزات العسكرية. تلتها عملية إرسال ثانية لمعدات عسكرية في ديسمبر 2011، وإيفاد محترفين عسكريين جزائريين لتدريب 200 شخص في منطقة أكيديان المالية.[2]

❖ **التنسيق الأمني الدولي لمواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة:** عملت الجزائر على بذل الجهود لمكافحة التهديدات الإرهابية، ونشاطات الجريمة المنظمة في المنطقة انطلاقا من خبرتها في مواجهة الإرهاب ما أكسبها ثقة دولية كلاعب إقليمي رئيسي في تصدير الاستقرار، وتحقيق الأمن في منطقة السهل الإفريقي.[3] حيث استطاع الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة" إعادة الجزائر إلى مركزها كحليف للولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، من خلال حربها على الإرهاب، أين زودت إدارة الرئيس بوش الابن الجزائر بتجهيزات تكنولوجية عسكرية بما فيها نظارات ليلية تُمكن من رؤية العناصر الإرهابية وتتبعها. كما قدمت إلى الجزائر عناصر من القوات الخاصة الأمريكية إلى الصحراء الجزائرية لمساعدة، وتدريب القوات الخاصة الجزائرية للتصدي للتنظيمات الإرهابية في المنطقة. أيضا شارك الجيش الجزائري في مناورات عسكرية نظمها الجيش الأمريكي وحلف الشمال الأطلسي في المنطقة.[4]

ومع إطلاق برنامج "بان الساحل" من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، الذي يهدف إلى تعزيز الأمن على الحدود وزيادة القدرة على مكافحة الإرهاب في أربع دول هي: مالي، تشاد، النيجر وموريتانيا، سعت الجزائر إلى الانضمام إليه مع كل من المغرب، بوركينافاسو، نيجيريا، السنغال وتونس بعد أن أصبح البرنامج الأمني يحمل

---

[1]–عتيقة كواشي، "الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مواجهة الظاهرة الإرهابية المتنامية في منطقة الساحل الإفريقي"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد 8، باتنة، 2016، (الجزائر)، ص ص. 464- 465.

[2]–وهيبة دالع، مرجع سبق ذكره، ص. 100- 101.

[3]–مستاك يحي محمد الأمين، **الأزمة في الساحل الإفريقي بين المشاريع الدولية والمقاربة الجزائرية**، د ط، الجزائر: دار خيال للنشر والترجمة، 2020، ص. 117.

[4]–وهيبة دالع، مرجع سبق ذكره، ص. 102.

اسم "ترانس الصحراء" منذ عام 2005 بدل "بان الساحل" في 2002. ولـ"ترانس الصحراء" جناح عسكري يعمل تحت مظلة العملية العسكرية التي تعرف بـ"أنديرينغ فريدوم" في مواجهة التنظيمات الإرهابية.[1]

سعت الولايات المتحدة الأمريكية أيضا إلى إشراك الجزائر باعتبارها شريك أساسي في مكافحة التهديدات الأمنية في المنطقة، في المبادرة العابرة للصحراء لمواجهة الإرهاب، ومكافحة الهجرة غير الشرعية والمتاجرة بالبشر وبالأسلحة والمخدرات والتهريب. امتدت إستراتيجية الجزائر في مكافحة التهديدات الأمنية إلى دول المتوسط من خلال مشاركتها في العديد من المبادرات الأمنية كالشراكة الأورو- متوسطية التي تزامنت مع ظهور الإرهاب الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وانتشار الجريمة المنظمة، وتفاقم أعداد المهاجرين غير الشرعيين. إضافة إلى انضمام الجزائر إلى لقاء برشلونة 1995. جاء الحوار الأطلسي في 2002، واجتماع 5+5 أين أُعتبرت الجزائر شريكا مهما لتقاسمها التهديدات الأمنية مع الدول الأوروبية.[2]

## 2- إستراتيجية الجزائر لمكافحة الهجرة غير الشرعية

إن تداعيات الهجرة غير الشرعية على الجزائر باعتبارها دولة مستقبلة ودولة عبور المهاجرين غير الشرعيين، جعلتها تتبنى إستراتيجية مدروسة في مواجهة الظاهرة من خلال ثلاث أولويات:

❖ **معرفة التدفقات** : منذ سنة 2000 تقوم الشرطة الجزائرية بصفة منتظمة ببث نشرات خاصة بتسجيل الإحصائيات الخاصة بحركة السكان الأجانب المتواجدين على التراب الجزائري، إلى جانب مركز الوثائق والإحصائيات حول تدفقات الهجرة الذي أنشئ بقرار من الرئيس الأسبق "عبد العزيز بوتفليقة". حيث يقوم المركز بإدارة حركة السكان الأجانب بمساعدة مصادر موثوق بها كوزارة الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، ووزارة العمل والتضامن الاجتماعي، ووزارة الداخلية والجماعات المحلية، وعناصر الأمن من الشرطة والجمارك ووحدات الجيش الشعبي الوطني.[3]

---

[1]-خديجة بوريب، مرجع سبق ذكره، ص. 41.

[2]-وهيبة دالع، مرجع سبق ذكره، ص. 102.

[3]-برابج حمزة، "الإستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، العدد 6، جامعة المسيلة، 2017، ص. 276.

❖ **السيطرة على التدفقات:** تسيطر الحكومة الجزائرية على تدفقات المهاجرين إليها، أو العابرين بها باتجاه الشمال من خلال الأساليب التالية:

– **التوقيفات والسجن والطرد:** ويتم ذلك تطبيقا للمادة 175 من قانون العقوبات المعدل والمتمم التي نصت على ما يلي[1]: «**كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، وذلك بانتحاله هوية أو باستعماله وثائق مزورة، أو أي وسيلة احتيالية للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة، أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين، والأنظمة السارية المفعول فإنه سيعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر، وبغرامة مالية من 20.000 دج إلى 60.000 دج** ». ونصت المادة 303 من القانون نفسه على أنه: «**يعاقب بالحبس من خمس سنوات إلى عشر سنوات وبغرامة مالية من 300.000 إلى 500.000 دج كل من ارتكب فعل تهريب المهاجرين**».[2]

– **الحكم المتسامح:** الذي اتخذته السلطات الجزائرية إزاء فئات معينة من المهاجرين غير الشرعيين ولدوافع إنسانية تفادت اللجوء إلى الطرد أو الحبس والاكتفاء بتجميع هؤلاء المهاجرين في مواقع تحت المراقبة.

❖ **التعاون** :أبرمت الجزائر عدة اتفاقيات تعاون ت إقليمية وأوروبية في مواجهة خطر الهجرة غير الشرعية الذي بات يهدد استقرارها وأمنها من بينها:

– **التعاون الأوروبي:** أبرمت الجزائر اتفاقيات تعاون سواء مع المجموعة الأوروبية أو على المستوى الثنائي مع كل من فرنسا– إيطاليا– إسبانيا تهدف إلى ترحيل المهاجرين غير الشرعيين ودعم الحكومة الجزائرية بخصوص التحكم في الهجرات القادمة إلى أوروبا من الجزائر.

– **التعاون الإقليمي:** في إطار التعاون مع الهيئات الأمنية لدول السهل الإفريقي كمالي والنيجر سعت الجزائر في إبرام اتفاقيات أمنية تعاونية كاتفاق التعاون في مجال الحد من الهجرة غير الشرعية مع مالي.[3]

❖ **الإجراءات التنظيمية:**يتم تحديد هوية المهاجرين غير الشرعيين بعد اقتيادهم من طرف رجال شرطة الحدود إلى فصيلة الشرطة القضائية للتحقيق معهم في حالة ارتكابهم لجرائم تمس أمن الدولة، أو أمن الأشخاص.

---

[1]–محمد سمير عياد، قادة بن عبد الله عائشة، السياسة العامة الأمنية الجزائرية "إدارة الحدود أ نموذجا"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني الموسوم بـ: الجزائر وإصلاح السياسات في ظل التحولات الراهنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2017، ص. 8.

[2] قانون العقوبات الجزائري رقم 09–01 المؤرخ في 25 فبراير 2009، المادة 175–303.

[3]–برابح حمزة، مرجع سبق ذكره، ص. 275.

ويحرر ضدهم إجراء جزائي طبقا للمواد 549 إلى 550 من القانون البحري رقم 05/ 98 أو مواد قانون العقوبات المذكورة آنفا.

❖ **الإجراءات الأمنية:** نظرًا لشساعة مساحة الجزائر وطول حدودها البرية المقدرة بأكثر من 26343 كم أصبحت في عرضة للاختراق مما فرض على السلطات الجزائرية اتخاذ مجموعة من التدابير الأمنية:.[1]

– **مجموعة حراس الحدود GGF:** سعت الجزائر إلى تأمين حدودها بأزيد من 147 ألف جندي خاصة في المناطق الجنوبية،[2] تساهم المجموعة في إفشال محاولات التهريب، ودخول الإرهابيين، والحد من الهجرة غير الشرعية.

– **حراس السواحل:** مصلحة تابعة لوزارة الدفاع الوطني مهمتها حراسة الموانئ، والتصدي للتهريب البحري.

– **مصالح شرطة الحدود:** تختص في الإجراءات الإدارية والقانونية المنظمة لعملية دخول وخروج الأفراد والممتلكات، من مهامها الرئيسية مكافحة الهجرة غير الشرعية.

– **الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية (OCLCI)** من مهامه:

- التصدي للخلايا التي تساعد المهاجرين غير الشرعيين على التنقل وتوفر لهم الإيواء.
- مكافحة تزوير الوثائق الخاصة بإقامة المهاجرين غير الشرعيين، ومنع توظيفهم بطرق غير شرعية.

– **الفرقة الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية (BRIC)** من مهامها:

- توقيف ومتابعة مهربي الأشخاص.
- توقيف ومتابعة مزوري وثائق السفر الخاصة بالمهاجرين غير الشرعيين.
- توقيف المقيمين بطرق غير شرعية.
- تحديد نقاط عبور المهاجرين غير الشرعيين.
- رصد المعلومات الخاصة بالهجرة غير الشرعية.[3]

[1]–بوسكين سليم، مرجع سبق ذكره، ص. 204.

[2]–جارش عادل، "تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل الإفريقي في الأمن القومي الجزائري"، المركز الديمقراطي الغربي، متوفر على الرابط: https://democraticacde/?p=2448، مرجع سابق.

[3]–بوسكين سليم، مرجع سبق ذكره، ص ص. 205– 206.

**ثالثا:الآليات التنموية الجزائرية في السهل الإفريقي**

حاولت الجزائر في إطار إستراتيجيتها التنموية البحث عن منفذ آخر يحُول دون وصول تلك التهديدات والأزمات إلى الشأن الداخلي الجزائري.[1] ودعمت الجزائر من جهة أخرى الإستراتيجية المدمجة للأمم المتحدة من أجل السهل الإفريقي، وهي مقاربة تشمل الأمن والتنمية والحكامة، والبعد الإنساني للتصدي للعمق المسبب للأزمات الأمنية، والإنسانية في المنطقة في اجتماع بالعاصمة باماكو المالية في 05 نوفمبر 2013 بحضور 20 وزير خارجية إفريقي.[2] ويمكن رصد البعد التنموي الجزائري في منطقة السهل الإفريقي من خلال ما يلي:

**أ- المساعدات المالية**

من أجل تنمية سوسيو- اقتصادية في المنطقة قدمت الجزائر مبلغ 10 مليون دولار كمساعدة لدولة مالي موجهة للبنية التحتية ومشاريع الصحة والري.[3] وقام النظام الجزائري باستثمار 200 مليون دولار لتنمية مالي والنيجر. ومسح ديون مجموعة من الدول الإفريقية بقيمة 902 مليون دولار من بينها النيجر، بوركينافاسو، مالي وموريتانيا، هذه الأخيرة استفادت لوحدها من مسح ديون بقيمة 250 مليون دولار.[4]

**ب- تفعيل مبادرة النيباد**

تعتبر الجزائر إحدى الدول المؤسّسة لمبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (NEPAD) التي ساهمت الجزائر في ميزانيتها بـ 200 مليون دولار. وتعرب الجزائر عن تمسكها بالمبادرة الجديدة التي وضعت الآليات اللازمة والضرورية للحد من مخاطر النزاعات والإرهاب ومعالجة مشاكل القارة الإفريقية من خلال ربط التنمية المستدامة من الجانب الاقتصادي والاجتماعي، وبين التنمية السياسية القائمة أساسا على الديمقراطية، وبناء دولة القانون ومؤسسات الحكم الراشد واحترام حقوق الإنسان بهدف تحقيق الأمن والاستقرار وتنمية الفرد.[5]

**ت- المشاريع الاقتصادية**

تبعًا لسياستها الداعمة لإحداث تنمية اقتصادية في المنطقة وفي إطار التكامل الاقتصادي والاجتماعي شاركت الجزائر في دعم أهم مشروعين في القارة الإفريقية.

---

[1]-محمد سمير عياد، قادة بن عبد الله عائشة، مرجع سبق ذكره، ص. 12.

[2]-فؤاد جدو، "السياسة الخارجية الجزائرية والتحولات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، مرجع سبق ذكره، ص 332.

[3]-محمد سمير عياد، قادة بن عبد الله عائشة، مرجع سبق ذكره، ص. 13.

[4]-مستاك يحي محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص ص. 102- 105.

[5]-بروال الطيب، خيرة بن عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص ص. 435- 436.

### 1- مشروع الطريق العابر للصحراء

ساهمت الجزائر في المشروع بقيمة مالية قدرت بـ 212 مليار دينار جزائري لإنجازه، حيث اعتبر مجالاً لزيادة نسبة المبادلات التجارية بين البلدان التي يربط بينها وهي الجزائر تونس مالي نيجيريا وتشاد. ويُتوقع أن يُسهم الطريق في تحسين الظروف المعيشية لشعوب المنطقة، ويكسر العزلة عن المناطق الصحراوية. فقد تكفّلت الجزائر بإنجاز نصيبها المتمثل في 3400 كلم، وواصلت إنجاز المقطعين المتعلقين بالنيجر 2400 كلم، وتونس 39 كلم بنسبة 95% من إجمالي المشروع في 2016،[1] على أن يتم الإعلان عن استكماله في جوان 2021 حسب تصريح لوزير النقل بالنيابة السيد "فاروق شيعلي" لوكالة الأنباء الجزائرية مشيرًا أن شركة محلية- لم يذكر اسمها- ستتكفل بإنجاز الشطر المتبقي من المشروع.[2]

### 2- مشاريع نقل كابل الألياف البصرية وأنابيب البترول والغاز

تشترك كل من الجزائر ونيجيريا في هذه المشاريع التي تمر بالنيجر ومالي، وتباشر الجزائر عمليات حفر آبار المياه.[3] وكانت الجزائر قد اتفقت مع نيجيريا سنة 2002 على إنشاء أنبوب غاز عابر للصحراء لتصديره إلى السوق الأوروبية حيث يستهدف نقل 30 مليار متر مكعب من الغاز النيجيري سنويا إلى أوروبا. وقد بلغ طول الأنبوب 4128 كلم بتكلفة قدرت بنحو 10 مليارات دولار. في هذا الصدد أشار وزير الخارجية "صبري بوقادوم" في "أبوجا" على هامش مشاركته في الدورة 47 لمجلس وزراء خارجية منطقة التعاون الإسلامي إثر لقائه بنظيره النيجيري أن: «**المحادثات كانت مثمرة حيث تطرقا إلى تعزيز العلاقات الثنائية وتنفيذ المشاريع الإستراتيجية قيد التطوير حاليًا**».[4]

---

[1]-برابح حمزة، مرجع سبق ذكره، ص. 266.

[2]-"الطريق العابر للصحراء، استكمال المشروع تمامًا بحلول شهر يونيو القادم"، وكالة الأنباء الجزائري، متوفر على الرابط: https://www.aps.dz/ar/economie، تاريخ الدخول: 2021/03/30، بتوقيت : 00:36.

[3]-برابح حمزة، مرجع سبق ذكره، ص. 267.

[4]-جمال سلطاني، "مباحثات جديدة حول مشروع أنبوب النفط بين نيجيريا والجزائر"، 2020، متوفر على الرابط: https://sabqpress.dz/economics، بتاريخ : 2021/03/31، بتوقيت: 00:53.

**ث- هيئة تنسيق العمل الإنساني في منطقة السهل الإفريقي**

أُنشئت الهيئة بقرار من الجزائر والجمعيات التابعة للصليب الأحمر بمنطقة السهل الإفريقي في الإطار التنموي للفضاء الصحراوي، وتتعاون في ذلك مع منظمات الصليب الأحمر مع كل من بوركينافاسو، ليبيا، موريتانيا، نيجيريا والهلال الأحمر التشادي. تتولى الهيئة مهمة تطوير الدبلوماسية الإنسانية من خلال جهاز مكلف بمتابعة الوضع الإنساني في السهل الإفريقي مقرها بالجزائر العاصمة. جاء استحداث هذه الهيئة بعد تدهور الأوضاع الإنسانية بالمنطقة، وتفاقم أزمات الجوع وسوء التغذية، وانتشار الأمراض والأوبئة، وتزايد حالات النزوح، وارتفاع الهجمات الإرهابية. وتشترك الهيئة في تقديم المساعدات الإنسانية مع كافة المؤسسات والمنظمات ذات الطابع الخيري والتي تتقاسم نفس الأهداف والانشغالات.[1]

وفي السياق التنموي الجزائري اتجاه السهل الإفريقي، عُقدت بالجزائر ندوة وزارية تنسيقية لدول السهل الإفريقي بتاريخ 16 مارس 2016، أكدت الجزائر من خلالها أن النهوض بالتنمية في المنطقة من نشأته أن يحد من استفحال الظواهر الإجرامية. وخلصت الندوة إلى الاتفاق على مجموعة من النقاط أهمها:

- ضرورة تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة من أجل تحسين ظروف شعوب السهل الإفريقي خاصة ما تعلق منها بظروف الشباب وإدماجهم في إشارة إلى الشباب التارقي.
- ربط مشاريع التنمية بالأمن.
- التنسيق البيني وتفعيل آليات التعاون الثنائي في مجال حفظ الأمن والسلام وبناء التنمية والاهتمام بالمواطن كأساس لبنائها.[2]

من خلال التطرق للمقاربة الجزائرية اتجاه السهل الإفريقي تبين أن النظام السياسي الجزائري أدرك خطورة التهديدات القادمة من المنطقة الجنوبية، ووعيه بضرورة الاهتمام بالمشاريع التنموية لدفع الرؤى الإستراتيجية لصناع القرار الجزائري للمزاوجة بين الأمن والتنمية كعاملين لتحقيق السلم والاستقرار.

[1]-عادل زقاع، سفيان منصوري، "أمن منطقة الساحل الإفريقي: بين المنظور الأمني الفرنسي والإستراتيجية الأمنية الجزائرية"، مرجع سبق ذكره، ص. 75.

[2]- المرجع نفسه، ص. 68.

## المطلب الثاني: المقاربة المغربية والتونسية للأمن والتنمية في السهل الإفريقي

لعبت كل من المملكة المغربية، والجمهورية التونسية أدوارا فاعلة في محيطهما الإقليمي الإفريقي إثر الأزمات المتلاحقة في المنطقة. ووعيا من الدولتين بخطورة المآلات الصراعية في مالي وليبيا سعت كل منهما إلى تقديم مقاربتها للمساهمة في إعادة الأمن وتحقيق التنمية لشعوب المنطقة.

### الفرع الأول: المقاربة المغربية للأمن والتنمية في السهل الإفريقي

قدمت المملكة المغربية مقاربتها للأمن والتنمية في السهل الإفريقي لحل الأزمات التي يتخبط فيها الإقليم، مستندة في ذلك على ثلاث محاور جاءت على لسان "نزهة الوافي" الوزيرة المنتدبة المكلفة بشؤون المغاربة المقيمين في الخارج، حيث أشارت أن: «**الملك "محمد السادس" سطر مقاربة المغرب اتجاه السهل مرتكزا على البعد الإنساني بالدرجة الأولى مؤكدا أن المحاور الثلاثة لا يمكن تجزئتها**». وقد بدأ في تنفيذها عام 2004.[1]

- **الإستراتيجية الأمنية الاستباقية:** تبنى المغرب إستراتيجيته الأمنية الاستباقية على أربع مرتكزات:
  - الحد من أشكال الفقر، وتحسين الأوضاع الهشة.
  - نشر ثقافة التسامح الديني.
  - رصد ومواجهة التهديدات الأمنية للتنظيمات الجهادية من خلال إرساء حوكمة أمنية.
  - التوافق العملياتي في الميدان والتنسيق الإقليمي والتعاون بين دول السهل الإفريقي ضد الإرهاب.

في هذا الخصوص اتفقت منظمة الأمم المتحدة مع المغرب في أكتوبر 2020 على إنشاء "مكتب برنامج مكافحة الإرهاب والتدريب في إفريقيا"،[2] الذي يشكل امتدادا "لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب"، وبذلك ستحتضن المغرب المكتب الأول من نوعه في إفريقيا في مواجهة التنظيمات الإرهابية، تهدف من خلاله إلى وضع

[1]–نوفل الشرقاوي، "المغرب يستضيف مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في إفريقيا"، 2020، متوفر على الرابط: https://independentaralra.com، تاريخ الدخول: 2021/04/01، بتوقيت 14:16.

[2]–نور الدين بيد كان، "دور المغرب في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، المرتكزات والتحديات والآفاق"، 2020، متوفر على الرابط: https://eps.ae/ar/topic/moroccos، تاريخ الدخول:2021/04/01، بتوقيت: 14:30.

برنامج ديناميكي ومتطور للتكوين يواكب باستمرار المسائل المتعلقة بالوقاية والرصد وملاحقة الشبكات الإرهابية.[1]

❖ **إستراتيجية التنمية البشرية:** أكدت "نزهه الوافي" على أن توفير الأمن الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي في ظل الوحدة والمالحة الوطنية من شأنهما تحقيق استدامة الحملة ضد الإرهاب، وأن فشل الدولة واستفحال البطالة وتراجع فرص التعليم كلها عوامل دافعة لنشوء الإرهاب. وأن خلق الثروة وتحسين الظروف الاجتماعية يؤديان حتما إلى إفقار الإرهاب واندثار ذرائعه في المنطقة.[2]في هذا الصدد يسجل المغرب تضامنا إنسانيا مع 20 دولة إفريقية من بينها دول السهل الإفريقي (تشاد، موريتانيا، السنغال، بوركينافاسو والنيجر) خلال انتشار جائحة كورونا بإرساله لمساعدات طبية، كما دعا المغرب إلى تجهيز بيئة آمنة لاستقبال المشاريع الاقتصادية والتنموية.[3]

❖ **إستراتيجية التكوين**

نادى المغرب من خلال إستراتيجية التكوين إلى التسامح الديني الوسطي، وقد سعى إلى ذلك بإنشاء معهد "محمد السادس" لتكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات، الذي يضم أكثر من 93% من الطلبة الأجانب الأفارقة ينتمون إلى الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.[4]

### أولا:دور المغرب في الأزمة المالية والليبية

أظهر المغرب اهتمامه بالقضايا الإقليمية الإفريقية خاصة أزمتي مالي وليبيا.

#### أ- دور المغرب في أزمة مالي

سعيا منه لتغيير ميزان القوى في القارة الإفريقية، وفي منطقة السهل الإفريقي خصوصا ومن أجل التأثير في نفوذ الجزائر المنافس له في القارة، وتقديم نفسه كلاعب مهم في حل الأزمات السياسية والأمنية في المنطقة، قام المغرب بدعم «الحركة الوطنية لتحرير أزواد» ورئيس مؤتمرها الوطني "أبو بكر الأنصاري" المنتمي إلى قبيلة "كل

[1]-نوفل الشرقاوي، متوفر على الرابط: https://independentaralra.com، مرجع سبق ذكره.
[2]-نوفل الشرقاوي، متوفر على الرابط: https://independentaralra.com، المرجع نفسه.
[3]-نور الدين بيد كان، متوفر على الرابط: https://eps.ae/ar/topic/moroccos، مرجع سبق ذكره.
[4]-نوفل الشرقاوي، متوفر على الرابط: https://independentaralra.com، مرجع سبق ذكره.

أنصر" بمدينة تمبكتو، التي يدعمها المغرب في إقليم أزواد. وبحثا له عن موطئ قدم في إدارة المفاوضات بين التوارق والحكومة في مالي استقبل الملك المغربي "محمد السادس" يوم 31 يناير 2014 وفدا عن "الحركة الوطنية لتحرير أزواد". إلى جانب احتضان المغرب لمؤتمر إقليمي حول تعزيز الحدود بين بلدان السهل والمغرب العربي في 14 نوفمبر 2013.[1]

أما بخصوص متابعة المغرب للانسداد السياسي في مالي والتدخل الفرنسي، فقد أدان الانقلاب الحاصل في مارس 2012، وأكد حرصه على استقرار واحترام الوحدة الترابية لمالي، ودعم التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي أين كان للمغرب دور فعال في الدعم الأممي لخطة التدخل العسكري إثر ترأسه لمجلس الأمن في ديسمبر 2012. كما تمكن المغرب من تعظيم نفوذه في المنطقة بإنشاء «معسكر تدريب مشترك لتأمين الحدود» بالاتفاق مع 19 وزير خارجية لدول إفريقية من بينها ليبيا ومالي، إضافة إلى فرنسا في الاجتماع الذي انعقد بالمغرب في نوفمبر 2013، فضلا عن دعم المغرب ومساندتها لمبادرة دول السهل الخمس (مالي، بوركينافاسو، موريتانيا، تشاد والنيجر) في مجال التدريب العسكري، وأمن الحدود على هامش اجتماعات الجمعية العام للأمم المتحدة في سبتمبر 2017.[2]

### ب- دور المغرب في الأزمة الليبية

قدمت الدبلوماسية المغربية مقترحات لحلحلة الأزمة الليبية تمثلت في اتفاقية الصخيرات، والمبادرة الجديدة بعد انقلاب خليفة "حفتر" على اتفاق الصخيرات، هذه الأخيرة التي حظيت بالإشادة الدولية لسعيها إلى تقريب وجهات النظر بين الأطراف الليبية، والتي انبثق عنها فيما بعد اتفاق "بوزنيقة".

#### 1- اتفاق الصخيرات 17 ديسمبر 2015

تحت رعاية أممية انطلقت جولات الحوار السياسي بين الفرقاء الليبيين في مدينة الصخيرات بالمملكة المغربية امتدت من مارس إلى ديسمبر 2015، كان من ثمارها اتفاقا سياسيا تشكلت بموجبه حكومة الوفاق الوطني بقيادة "فايز السراج".[3] وقد وقع على الاتفاق 22 برلمانيا ليبيا يمثلون مجلس النواب الليبي المنحل بطبرق، ووفد

[1]-أسماء رسولي، مرجع سابق، ص. 228.

[2]-أسماء رسولي، المرجع نفسه، ص ص. 230- 231.

[3]-نورة الحفيان، السياسة المغربي تجاه الأزمة الليبية، تركيا: المعهد المصري للدراسات، 2020، ص 12- 13.

يمثل النواب المقاطعين، وآخر يمثل المستقلين، وممثلي عن بلدتي مصراتة وطرابلس، ومثل الأمم المتحدة مبعوثها إلى ليبيا "برناردينو ليون"، ووزير خارجية المغرب "صلاح الدين مزوار"، وكذا السفراء والمبعوثون الخاصون إلى ليبيا، وممثل عن الإتحاد الأوروبي. وتضمنت الاتفاقية ثلاثة بنود هي: تشكيل حكومة وطنية في ظل توافق وطني موحد، ومواصلة برلمان طبرق لمهامه التشريعية، أما النقطة الثالثة فدعت الاتفاقية من خلالها إلى تأسيس مجلس أعلى للدولة، ومجلس أعلى للإدارة المحلية، وإنشاء مجلس الدفاع الوطني، إلى جانب هيئة تكلف بصياغة دستور توافقي، وهيئة أخرى لإعادة إعمار البلاد.[1]

إلا أن خليفة حفتر عصف بالاتفاق وفرض الخيار العسكري، فكانت عملية "بركان الغضب" العسكرية انقلابا حقيقيا على اتفاقية الصخيرات واعتبرها باطلة. لكن الدبلوماسية المغربية واصلت جمع الفرقاء في ليبيا اقتناعا منها بضرورة الحل السياسي.[2]

### 2- المبادرة المغربية الجديدة لحل الأزمة في ليبيا

بعد حالة التصعيد العسكري حول مدينة سرت بالتزامن مع تلويح الرئيس المصري "عبد الفتاح السيسي" بالتدخل العسكري المباشر في ليبيا في جوان 2020، كشف وزير الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج "ناصر بوريطة" خلال الاجتماع الطارئ لمجلس الجامعة العربية عن مبادرة المغرب الجديدة لتبني الحل المغربي للأزمة الليبية، مفاده إنشاء فرق مصغرة من الدول العربية لوضع تصور إستراتيجي في إشارة منه للإسهام العربي الجماعي في الملف الليبي. مؤكدا على أن تستمد المبادرة الجديدة مرجعيتها من اتفاق الصخيرات، وأن المغرب ترفض اللجوء إلى الحل العسكري سواء أجنبيا كان أو عربيا.[3]

### 3- اتفاق "بوزنيقة"

شهدت مدينة "بوزنيقة" الواقعة جنوب العاصمة المغربية الرباط في 21 يناير 2021 انطلاق مباحثات بين الفرقاء الليبيين حول توزيع المناصب السيادية في الدولة التي تشمل كل من رئاسة مصرف ليبيا المركزي والنائب

---

[1]-"أهم بنود الاتفاق الليبي بالصخيرات"، تقارير الجزيرة، 2015، متوفر على الرابط: https://www.aljazeera.net، تاريخ الدخول: 02/ 04/ 2021، بتوقيت : 10:53.

[2]-نورة حفيان، مرجع سبق ذكره، ص. 12.

[3]-عادل نجدي، "المغرب يقترح مبادرة جديدة لحل الأزمة الليبية عربيا"، 2020، متوفر على الرابط: https://www.alaraby.com.uk، تاريخ الدخول: 02/ 04/ 2021، بتوقيت : 21:22.

العام، ورئيس المحكمة العليا، وديوان المحاسبة، وجهاز مكافحة الفساد، وجهاز الرقابة الإدارية، ورئيس وأعضاء المفوضية العليا للانتخابات. ونقلا عن وكالة "سبوتنيك" الروسية فإن الحوار الدائر بين مجلسي النواب والمجلس الأعلى للدولة أو ما بات يعرف بلجنة 13+13 جاء لرصد مخرجات الحوار السياسي الليبي والمسار الدستوري، والمناصب السيادية، ووفق النتائج المتوصل إليها في اتفاق "بوزنيقة" فتحت بعثة الأمم المتحدة باب الترشح لمدة أسبوع لعضوية السلطة التنفيذية للمرحلة التحضيرية التي ستسبق الانتخابات المقرر إجراؤها في 24 ديسمبر 2021.[1]

وبذلك تكون الدبلوماسية المغربية قد حققت قفزة نوعية في تسوية الأزمة الليبية واستطاعت أن تجمع أطراف الصراع على طاولة المفاوضات والاتفاق حول المرحلة الجديدة لبناء الدولة في ليبيا.

**الفرع الثاني: المقاربة التونسية للأمن في السهل الإفريقي**

شكلت الأزمة الليبية تحديًا كبيرًا بالنسبة للأمن القومي التونسي بسبب الجوار الإقليمي للدولتين. فتونس تلك الجارة الغربية لليبيا. ذلك التحدي الذي أشار إليه الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة السيد "طارق ميتري" على هامش اجتماع مجلس الأمن في 29 يناير 2013 قائلاً: «**لا يزال الأمن على طول حدود ليبيا مصدر قلق رئيسي نظرًا لمحدودية القدرات الحالية والأثر المحتمل للتطورات التي حدثت في مالي**» يأتي هذا التصريح بعد تفسير تقارير الأمم المتحدة الميدانية التي أشارت إلى أن: «**ليبيا تفتقر إلى آليات لمراقبة الحدود السهلة الاختراق**».[2]

إن تدهور الأوضاع الأمنية في ليبيا أثر بشكل مباشر على الإقتصاد الحدودي المشترك بين البلدين، الذي كان يعتمد على التجارة الحدودية غير الرسمية التي لعبت دورا هاما في انتعاش الحالة الإقتصادية لساكني تلك المناطق عبر ممر تجاري شبه رسمي عرف باسم "الخط"، كان يستخدم للمبادلات التجارية للمنتجات الاستهلاكية والأدوات المنزلية، والمواد الغذائية القادمة من ليبيا نحو تونس عبر معبر "رأس جدير" الحدودي. علاوة على الاقتصاد الذي تديره شبكات التهريب عبر المنطقة المسماة بـ"الكونترا"، حيث شمل التبغ والعملة الصعبة والذهب، البنزين والمنتجات الصيدلانية. شكلت التجارة الموازية عبر "الخط" و"الكونترا" نموذجا لتنمية سكان المناطق

[1]–"اتفاق "بوزنيقة" حول توزيع المناصب السيادية الليبية... الفرص والتحديات"، 2021، متوفر على الرابط: https://politicalstreet.org، تاريخ الدخول : 02/ 04/ 2021، بتوقيت : 23:40.

[2]–مصطفى صايج ، "الانتقال الديمقراطي في ليبيا وانعكاساته الأمنية على دول الجوار: الجزائر وتونس"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، العدد 3، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014، ص ص. 33– 34.

الحدودية الشرقية التونسية الذين يعانون من البطالة.[1] انطلاقا من تجربتها السياسية باعتبارها إحدى دول الربيع الغربي، قدت تونس مبادرتها لحل الأزمة الليبية التي أعلن عنها الرئيس السابق "الباجي قائد السبسي" يوم 05 يناير 2017 ترمي إلى مساعدة مختلف الأطراف الليبية وحملها على قبول الحوار خدمة للمصلحة المشتركة لأمن ليبيا وتونس على حد سواء.[2]

❖ **المبادرة التونسية لحل الأزمة الليبية 20 فبراير 2017**: جاءت المبادرة التونسية على شكل إعلان مشترك ضم كل من وزير الخارجية التونسي "خميس الجهيناوي"، ووزير الخارجية المصري "سامح شكري" و"عبد القادر مساهل" وزير الشؤون المغاربية والإفريقية والعربية، الذي أشار في مؤتمر صحفي بالعاصمة التونسية على أن: «**ضررًا بالغًا لحق بليبيا**» بسبب توقف العملية السياسية. ووفق الإعلان الذي ضم ممثلي الدول الثلاث تونس والجزائر ومصر في 20 فبراير 2017، فإن المبادرة التونسية تقوم على مجموعة من المرتكزات:[3]

- تحقيق المصالحة الشاملة في ليبيا بمشاركة جميع الفرقاء في ظل حوار سياسي شامل تحت رعاية الأمم المتحدة وبمساعدة الدول الثلاث (تونس الجزائر مصر).
- تكريس التمسك بوحدة ليبيا الترابية، والحل السياسي، واستبعاد الحل العسكري بالرجوع إلى بنود اتفاق الصخيرات كإطار مرجعي قصد التوصل إلى صياغة تعديلات تكميلية.
- ضمان وحدة المؤسسات الليبية، والحفاظ على وحدة الجيش الليبي وفق ما جاء في اتفاق الصخيرات الذي أكد على دوره في حفظ الأمن ومحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.
- رفض التدخل الخارجي لحل الأزمة الليبية واعتبارها شأنا داخليا يتم تسويته بين الليبيين أنفسهم دون إقصاء.
- التنسيق بين الدول الثلاثة (تونس- الجزائر- مصر) على المستوى الوزاري والأطراف المتصارعة في ليبيا بغية تذليل الخلافات، على أن ترفع نتائج الاجتماع الوزاري إلى الرئيس التونسي "الباجي قائد

[1]-حمزة المؤدب، "الحدود التونسية- الليبية المأزومة: السياسة الأمنية لتونس في مواجهة فصائل الميليشيات الليبية"، 2020، متوفر على الرابط: https://carnegie-mec، تاريخ الدخول: 10/ 04/ 2021، بتوقيت: 10:20.

[2]-"مبادرة تونسية لحل الأزمة الليبية"، 2017، متوفر على الرابط: https://www.mosaiquefm/ne//ar، تاريخ الدخول: 15/ 04/ 2020، بتوقيت : 19:10.

[3]-"تعرف على "إعلان تونس" لحل الأزمة الليبية"، 2017، متوفر على الرابط: https://www.aljazeera.net، تاريخ الدخول: 19/ 04/ 2021، بتوقيت : 03:14.

السبسي" والرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة"، والرئيس المصري "عبد الفتاح السيسي"، تمهيدا لقمة ثلاثية تعقد في الجزائر العاصمة.

- ترفع الدول الثلاث الاتفاق المتوصل إليه بعد القمة التي ستعقد بالجزائر العاصمة إلى كل من الأمين العام للأمم المتحدة، والأمين العام لجامعة الدول العربية، ورئيس مفوضية الإتحاد الإفريقي، لإعطاء المبادرة التونسية الصفة الرسمية.[1]

بطبيعة الحال لقيت المبادرة التونسية دعما وترحيبا من الأمم المتحدة، واعتبرتها خطوة إيجابية لدفع اتفاق الصخيرات إلى التطبيق على أرض الواقع. فقد أفاد غسان سلامة المبعوث الأممي الخاص إلى ليبيا أن : «**تونس ساهمت بشكل كبير في تعاونها مع البعثة الأممية، مؤكدًا على أهمية الدور الفعال للدول الثلاث (تونس– الجزائر– مصر) في إنجاح مساعي الأمم المتحدة لدفع الأطراف الليبية نحو الحوار**».[2]

## المطلب الثالث : الأدوار العربية لحل الأزمة في السهل الإفريقي

إلى جانب الدور الجزائري، والمغربي والتونسي لحل الأزمات الأمنية والسياسية في السهل الإفريقي توالت أيضًا بعض الأدوار العربية لحل الأزمة الليبية.

### الفرع الأول: الدور المصري في تسوية الأزمة الليبية

سعت مصر من خلال الرئيس"عبد الفتاح السيسي" لتقديم كافة جهود التسوية الشاملة لتحقيق الأمن والاستقرار في ليبيا.

#### أ– تحديات الأزمة الليبية للأمن المصري

ترتبط مصر بليبيا بشريط حدودي يمتد على مسافة أكثر من 1200 كم، تحوّل بعد الإطاحة بنظام "معمر القذافي" إلى ممر لتهريب كميات كبيرة من السلاح إلى الأراضي المصرية. إضافة إلى تهريب المخدرات مشكلة بذلك تحديًا للأمن القومي المصري. ضف إلى ذلك قتل 20 جنديا مصريا في هجوم ضد حرس الحدود. وتعرُّض

[1]–"تعرف على"إعلان تونس" لحل الأزمة الليبية"، 2017، متوفر على الرابط: https://www.aljazeera.net، المرجع نفسه.

[2]– سناء محيمدي، "السبسي يبحث مع سلامة الحلول والمقترحات لحل الأزمة الليبية"، 2017، متوفر على الرابط: https://arabic.rt.com/middle-east/901499، تاريخ الدخول: 2021/04/19، بتوقيت : 03:27.

الجالية المصرية في ليبيا –التي يزيد عددها عن المليون رعية مصري– إلى المخاطر على يد الجماعات الإرهابية. وهنا نسجل عملية ذبح الأقباط المصريين، وخطف عدد من الدبلوماسيين بالسفارة المصرية في طرابلس.[1]

### ب– المبادرة المصرية (إعلان القاهرة)

لم يكن لمصر دور فعال في بداية الأزمة الليبية في 17 فبراير 2011 لتزامنها مع الثورة المصرية التي اندلعت في 25 يناير 2011، التي أتاحت الفرصة لاعتلاء الإسلاميين السلطة بعد الإطاحة بنظام "محمد حسني مبارك" في الانتخابات الرئاسية 24 جوان 2012، التي فاز فيها "حزب الحرية والعدالة" بزعامة "محمد مرسي" الذي أطاح به الفريق أول "عبد الفتاح السيسي" بعد عام من توليه الحكم في 3 جوان 2013.

بالموازاة مع ذلك، أفرزت انتخابات المؤتمر الوطني في ليبيا سنة 2012 سيطرة التيار الإسلامي على الدولة الذي استغل عناصره قانون العزل السياسي لتصفية القيادات الوطنية التي فازت في الانتخابات واستبدالها بعناصر من الجماعات المتطرفة وجماعة الإخوان، التي ترتبط مع نظيرتها في مصر، مما شكل آنذاك مدًّا إسلامويا في المنطقة، زاد من تقوية نفوذ الجماعات الإسلامية المسلحة. أثار ذلك مخاوف "عبد الفتاح السيسي" الذي أنهى حكم الإخوان المسلمين في مصر،[2] ويُحوّل دعمه للواء "خليفة حفتر" في ليبيا في حربه التي شنها ضد الإسلاميين المتمركزين في الغرب الليبي، الذين يُعتقد أنهم يدعمون حكومة "فايز السراج"، معلنا عن عملية عسكرية أسماها "بعملية الكرامة" إلا أن هجوم "حفتر "يأتي معارضًا للجهود الدولية الرامية للحل السياسي ورغبة "فايز السراج" في نزع سلاح الميليشيات، والتنظيمات الإسلامية الداعمة له نحو الاتجاه للحل السلمي.[3]

في السياق ذاته، أسفرت المواجهات بين الجيش الليبي التابع لحكومة الوفاق بقيادة "فايز السراج" على حسم المعركة لصالحه في مواجهة القوات التابعة للواء حفتر، في النصف الأول من سنة 2020، مما جعل مصر تقدم مبادرتها لحل الأزمة تمثلت في "إعلان القاهرة" في 06 جوان 2020 بعد اللقاء الذي جمع الرئيس "عبد

[1]–"الدور المصري في ليبيا"، 2015، متوفر على الرابط: https://studies.aljazeera.net، تاريخ الدخول: 03/ 05/ 2021، بتوقيت : 01:35

[2]–حسين مفتاح، "الدور المصري في الملف الليبي، استثنائية الهدف والفاعلية"، 2018، متوفر على الرابط: https://www.afriqatenews.net، تاريخ الدخول: 04/ 05/ 2021، بتوقيت : 01:30.

[3]–محمد ماهر، "مصر وحفتر والمصالح الأمريكية السلبية في الصراع الليبي"، 2019، متوفر على الرابط: https://www.washingtonistitute، تاريخ الدخول: 04/ 05/ 2021، بتوقيت: 01:30.

الفتاح السيسي"، و"عقيلة صالح"، واللواء "خليفة حفتر" بقصر الاتحادية بمصر. وجاءت بنود "إعلان القاهرة" كما يلي:

**1-** مواصلة تنفيذ مخرجات قمة برلين 19 يناير 2020 التي تضمنت حلولا سياسية، أمنية، اقتصادية، واحترام حقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني.[1]

**2-** استكمال مسار أعمال اللجنة العسكرية (5+5) التي تضم 5 مسؤولين عسكريين من كل طرف من طرفي النزاع تحت رعاية الأمم المتحدة.

**3-** حظر تصدير السلاح إلى ليبيا.

**4-** العمل على الوصول إلى تسوية سياسية برعاية الأمم المتحدة.[2]

وبذلك تكون مصر حذت حذو الدول الإقليمية المغاربية (الجزائر- المغرب- تونس) في المساهمة في اقتراح حل سياسي شامل للخروج من الصراع الليبي- الليبي إلى الحل الليبي- الليبي بعد الهزائم المتتالية لحليفها "خليفة حفتر". وبالتالي التوجه نحو سياسة الحياد الإيجابي من خلال "إعلان القاهرة".

**الفرع الثاني: الدور الإماراتي**

تتشارك الدولتان ( مصر والإمارات العربية المتحدة) في ثلاثة أنماط من الدوافع العسكرية والمتشابكة لتحركهما في منطقة السهل الإفريقي بحكم تحالفهما الإقليمي في منطقة الخليج الغربي وخارجها. **أولها** توافق الرؤى حول مكافحة الإرهاب بغية تامين المصالح لأمنية والاقتصادية لكلا البلدين. **ثانيها** مواجهة كلاّ من إيران وقطر والحد من نفوذ الدولتين في إفريقيا والخليج العربي. **ثالثها** إيجاد سياسة داعمة للتحالفات الدولية والإقليمية، والتنسيق مع الأهداف المشتركة للسعودية والإمارات خاصة فرنسا، المغرب ومصر. ويرى الباحثون في مجال الأمن في السهل الإفريقي أن الدور الإماراتي في الأزمة الليبية ينقسم إلى قسمين: قسم معلن وقسم ضمني.[3]

---

[1]-"المبادرة المصرية لحل الأزمة في ليبيا"، 2021، متوفر على الرابط: https://www.sis.greg/section، تاريخ الدخول: 05/ 05/ 2021، بتوقيت : 03:08.

[2]-"الحرب في ليبيا: مصر تطرح مبادرة لحل الأزمة بعد هزائم حفتر المتتالية"، 2020، متوفر على الرابط: https://www.bbc.com، تاريخ الدخول: 05/ 05/ 2021، بتوقيت : 03:45.

[3]-أسماء رسولي، مرجع سابق، ص. 338.

**أولا: القسم المعلن**

في تقرير لمجلة "فورميكي" الإيطالية نُشِر لصاحبه "إيمانويل روسي" أن "خليفة حفتر" يتمتع بالدعم اللوجستي والعسكري الذي تقدمه له كل من مصر والإمارات على الرغم من تراجع الدعم المصري وسعيه للحل السياسي. إلا أن الإمارات العربية المتحدة لا زالت تقدم الدعم التقني والسياسي وتساند " خليفة حفتر" في حملته للسيطرة على العاصمة طرابلس. وأن الموقف الإماراتي يساعد كثيرا في إطالة الأزمة مستشهدا بقول الكاتبة "تشينزيا بيانكو" الباحثة في شؤون أوروبا والشرق الأوسط في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية: «**بالطبع يكرر الجميع القول إنه لا يمكن حسم الحرب في ليبيا على المستوى العسكري، إلا أن أبو ظبي لا تتفق مع هذا الرأي، وهذا يعني أنها تشارك في الحراك الدبلوماسي دون أن تؤمن بأن الحل السياسي هو الوحيد الممكن**».[1]

ويرى الكاتب "إحسان الفقيه" نقلا عن موقع "إنتجلنس أونلاين" الإستخباراتي الفرنسي في تقرير نشر في 30 يناير 2020 يقول فيه: «**أن ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد عزز خلال النصف الثاني من نصف الشهر قوات "حفتر" بنحو 3 آلاف طن من التجهيزات والمعدات القتالية**». وفي إشارة لذلك حذر الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتيريش" من انتهاك حظر توريد السلاح إلى ليبيا خلال زحف قوات "حفتر" نحو العاصمة طرابلس.[2] ويأتي الدعم الإماراتي "لحفتر" حسب صحيفة "وول ستريت جورنال" في جوان 2020 مقابل تصدير "حفتر" للنفط الليبي بعد سيطرته على الموانئ الليبية في هلال النفط في جوان 2018. وبذلك يعمل "حفتر" على ضمان المصالح الإقتصادية والسياسية للإمارات في ليبيا مقابل تلقيه الدعم في كل المجالات خاصة العسكرية منها.[3]

**ثانيا:القسم الضمني**

في حديث لـ"نيوز عربية" أشار خبراء أن الإمارات كانت سباقة في التفاعل مع الأزمة الليبية منذ اندلاعها من حوالي 10 سنوات من خلال استضافتها للأطراف المتحاربة ودعمها للجيش الليبي في محاربة الإرهاب، والدعوة إلى بناء دولة حديثة خالية من التطرف وتكريس مبادئ الوسطية والاعتدال، كما جاء على لسان المحلل

---

[1]–"مجلة إيطالية: لماذا تمول الإمارات الحرب في ليبيا"، 2020، https://www.aljazeera.net، تاريخ الدخول: 10/ 05/ 2021، بتوقيت : 01:45.

[2]–إحسان الفقيه، "الدور المصري والإماراتي المزدوج وأثره على الحرب في ليبيا"، 2020، متوفر على الرابط: https://www.aa.com، تاريخ الدخول: 10/ 05/ 2021، بتوقيت : 02:00.

[3]–"ما هي القصة وراء تحقيق الأمم المتحدة في الدور الإماراتي العسكري في ليبيا"، 2019، متوفر على الرابط: https://arabicpost.net، تاريخ الدخول: 10/ 05/ 2021، بتوقيت : 02:13.

السياسي الليبي م"حمد المسماري" الذي يشيد بدور الإمارات في استقرار الوضع الأمني والسياسي لليبيا. موضحا أنها دعمت في أكثر من مناسبة فكرة توحيد الجيش الليبي رافضة تواجد الميليشيات الإرهابية. من جهة أخرى قال الصحفي الليبي "معاذ ثليب" أن : «**الإمارات كانت حاضرة وبقوة في كل المبادرات الإقليمية والدولية بداية من الصخيرات مرورا بمؤتمر باريس 2018، وصولا إلى مؤتمر برلين 2020. أين أكدت دعمها القوي لتحقيق الأمن والاستقرار في ليبيا**».[1]

### الفرع الثالث: الدور السعودي

تتصدر مكافحة الإرهاب اهتمام المملكة العربية السعودية التي تحاول جاهدة تلميع صورتها بعد الاتهامات الفرنسية التي طالتها عام 2013 بتمويل "جماعة أنصار الدين الأزوادية" وارتباطها الوثيق بزعيمها "إياد آغ غالي". حيث اقتنعت السعودية بضرورة دعم قوة السهل العسكرية بعد الدعوة التي وجهها لها الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" هذا الأخير الذي قدر التكلفة المالية السعودية والإماراتية بنحو 260 يورو.[2]

وفي إطار الاجتماع الافتراضي لوزير الخارجية السعودي "فيصل بن فرحان بن عبد الله" لتحالف دول السهل (**G5**) الذي استضافته فرنسا بمشاركة بوركينافاسو، مالي، موريتانيا، النيجر وتشاد، إضافة إلى الاتحاد الأوروبي، وشركاء دوليين آخرين. تبين من خلاله أن الرياض قدمت مبلغا قدر بـ 110 مليون دولار أمريكي لإنشاء مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب الذي تحتضنه المملكة المغربية.[3]

أما في الملف الليبي فإن العلاقات السعودية- الليبية اتسمت بتصاعد الخلافات بين البلدين أثناء حكم "معمر القذافي". في حين اتهمت السعودية نظام هذا الأخير بتدبير مؤامرة لاغتيال الملك، ومن ثم يمكن القول أن سقوط النظام الليبي في 2011 تمت مباركته من طرف المملكة السعودية التي أعلنت دعمها للثوار الليبيين. كما

---

[1]-"بعد 2011... ماذا فعلت الإمارات لتحقيق الاستقرار في ليبيا"، 2021، متوفر على الرابط: https://www.skynewsarabia/com، تاريخ الدخول : 2021/05/10، بتوقيت 02:37.

[2]-"الاهتمام السعودي بمنطقة الساحل الإفريقي الأبعاد والخلفيات"، متوفر على الرابط: https://al-aman.com، تاريخ الدخول : 10/05/ 2021، بتوقيت : 03:29.

[3]-"السعودية: دعم تقني لدول الساحل G5 في مكافحة الإرهاب"، 2020، متوفر على الرابط: https://www.okaz.com، تاريخ الدخول : 10/ 05/ 2021، بتوقيت : 03:44.

ساهمت السعودية في صدور قرار من جامعة الدول العربية تطالب فيه مجلس الأمن بفرض حظر جوي على الأجواء الليبية، وهو ما تجسد في قرار المجلس الأممي رقم 1973.[1]

واقتداء بمصر والإمارات، يأتي الدعم السعودي للواء "خليفة حفتر"، الذي تصفه بالحليف في المنطقة فقد قدمت السعودية مبلغا قدر بـ 200 مليون دولار من خلال تحالفها مع الإمارات لتمويل العمليات العسكرية غير الناجحة التي قادها "حفتر" تحت اسم عمليات "تحرير طرابلس". كما قدم التحالف السعودي- الإماراتي دعوات للأمم المتحدة بجعل حكومة الوفاق غير شرعية.[2] وحثت السعودية في إطار مجلس التعاون الخليجي الدول العربية على دعم التدخل العسكري. حيث قامت المملكة بإرسال طائرة مراقبة من طراز أ-"واكس"، وأخرى للتزويد بالوقود. إضافة إلى الدعم الإعلامي والسياسي الذي لعبته قناة "العربية" السعودية للثوار منذ اندلا ع الثورة.[3]

**الفرع الرابع: الدور القطري**

تتميز العلاقات الإماراتية- السعودية- المصرية بالتوتر حيال قطر. فبعد أزمة الخليج التي قاطعت فيها كل من الإمارات والسعودية قطر، سارعت الحكومة المؤقتة المنبثقة عن البرلمان الليبي بقيادة "عبد الله الثني" المنتهية الصلاحية بعد اتفاق الصخيرات بالمغرب 2015، وغير المعترف بها دوليا، إلى تأييد قرار المقاطعة، حيث جاء على لسان وزير خارجية الحكومة المؤقتة التابعة "لحفتر" : «**أن بلاده قررت قطع علاقاتها مع دولة قطر تضامنا مع أشقائنا في مملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وجمهورية مصر العربية**». في المقابل رفضت حكومة الوفاق بقيادة "فايز السراج" المعترف بها دوليا طلبا مصريا بقطع علاقاتها مع قطر واعتبارها دولة داعمة للإرهاب.[4]

في المقابل؛ تدخل دولة قطر في صراع إقليمي على الساحة الليبية في مواجهة الدول الداعمة "لحفتر" بعد اتهامها بدعم وتمويل الإرهاب في السهل الإفريقي. ويأتي هذا الاتهام بعد أن عملت قطر على تقوية الفصائل

---

[1]-أحمد طاهر، "العلاقات الخليجية- الليبية ما بعد القذافي"، **رؤية، دورية محكمة في الشؤون التركية والدولية** ، معهد أبحاث (SETA)، تركيا، 2013، ص ص. 89- 91.

[2]-محي الدين أتامان، محمد علي كارادومان، "سياسة الإمارات والسعودية اتجاه أزمة ليبيا"، رؤية، دورية محكمة الشؤون التركية الدولية، معهد أبحاث (SETA)، تركيا، 2020، ص. 108.

[3]-أحمد طاهر، مرجع سبق ذكره، ص ص. 91- 94.

[4]-حسين العلوي، المنعرجات الراهنة للأزمة الليبية، سلسلة تقارير، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2017، ص. 04.

الإسلامية في ليبيا، فقد قدمت دعما ماديا وماليا كبيرا لكل من "عبد الحكيم بلحاج" قائد "كتيبة طرابلس"، و"إسماعيل الصلابي" زعيم "كتيبة 17 فبراير"، وهيأت لذلك دعما إعلاميا من خلال "قناة الجزيرة" المساندة للفكر الإخواني. من جهة أخرى لجأت قطر إلى التحالف مع تركيا في مواجهة كل من (مصر، السعودية والإمارات).[1]

تجدر الإشارة أن؛ قطر قدمت العديد من المساعدات المالية والأسلحة للثوار الليبيين، كما واصلت دعمها للمجلس الوطني الانتقالي حتى الإطاحة بنظام معمر القذافي. ويمكن رصد الدور القطري في ليبيا من خلال ما يلي:

- دعم الثورة منذ اندلاعها في 17 فبراير 201.
- اعتراف الحكومة القطرية بشرعية المجلس الانتقالي في 28 مارس 2011، لتصبح بعد ذلك أول دولة عربية تعترف بالمجلس الانتقالي وثاني دولة بعد فرنسا.
- تقديم الدعم العسكري لقوات حلف الناتو وذلك بمشاركة أربع مقاتلات قطرية من طراز "ميراج 2000".
- تقديم مساعدات إنسانية إلى مدينة بنغازي الليبية بقيمة 35 مليون دولار.[2]
- توفير الدعم للثوار بتصدير النفط، واستخدام عائداته في المناطق التي يسيطرون عليها، حيث يشكل النفط الدافع الأول لتناحر الفصائل المسلحة الداخلية، وحجر الزاوية لاختلاف الرؤى الخارجية فقد كانت ليبيا قبل عام 2011 ثاني منتج للنفط في إفريقيا بـ (1.6 برميل يوميا)، وصاحبة أكبر احتياطي من النفط في القارة بـ (34 مليار برميل).[3]

من الملاحظ أن؛ ليبيا أصبحت أرضية خصبة لتأجيج الصراعات العربية وتصفية الحسابات باستخدام وسائل الدعم للفصائل المتناحرة على السلطة وعلى النفط داخل ليبيا.

---

[1]–فؤاد أبركان، "السياسة الخارجية القطرية في إقليم مضطرب: الاستثمار في القوة الناعمة"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 10، العدد 1، جامعة باتنة1، (الجزائر)، 2021، ص. 523.

[2]–أحمد طاهر، مرجع سبق ذكره، ص. 93.

[3]–مالك دحام متعب، ا"لأثر الإستراتيجي للمتغير النفطي في الأزمة الليبية بعد العام 2011"، **مجلة قضايا سياسية**، العدد 63 ، جامعة النهرين، العراق، 2020، ص ص. 242– 244.

## المبحث الثاني: المقاربات الدولية للأمن والتنمية في منطقة السهل الإفريقي

يعيش العالم تنافسا حادًا بين القوى التقليدية كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وإيطاليا وألمانيا، إلى جانب قوى صاعدة تطمح للعب دور محوري كالصين وتركيا في السياسة الدولية. خاصة ما تعلق منها بتلك القرارات الموجهة نحو منطقة السهل الإفريقي التي أصبحت محل تجاذب وصراع القوى العظمى الدولية.[1]

### المطلب الأول: المقاربة الفرنسية للأمن والتنمية في السهل الإفريقي

سعت فرنسا من خلال ماضيها الاستعماري المحافظة على علاقاتها مع دول السهل الإفريقي التي تعرف بالدول الفرنكوفونية من خلال سياستها البراغماتية فعملت على تواجدها المكثف في المنطقة.

#### الفرع الأول: أسس العلاقة الفرنسية بدول السهل الإفريقي

تعتمد فرنسا في توطيد علاقتها بدول السهل الإفريقي على مجموعة من أسس لإبقاء الهيمنة والسيطرة على دول المنطقة.

❖ **الأساس الثقافي**: يقوم الأساس الثقافي على تفوق الرجل الأبيض الأوروبي وسيادة فرنسا كأساس للتنوير والحضارة، بما في ذلك شعارها النابع من الثورة الفرنسية (الحرية، المساواة، الأخوة) ومن خلال[2] رابطة الدول المتحدثة بالفرنسية المعروفة بـ "الفرنكوفونية"*.[3]

---

[1]–يونس بلفلاح، **المقاربة الأمنية الفرنسية بالساحل الإفريقي في عهد ماكرون**، سلسلة تقارير، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2017، ص. 03.

[2]–مستاك يحي محمد الأمين، مرجع سابق، ص. 30.

[3]–رسولي أسماء، مرجع سابق، ص. 252.

*–بدأت إرهاصات "الفرنكوفونية الدولية" إبان اجتماع ثلاثة رؤساء أفارقة عام 1960: "ليوبولد سيار سنجور" (السنغال)، و"الحبيب بورقيبة" (تونس)، و"هماني ديوري" (النيجر)، لاستخدام اللغة الفرنسية في خدمة التضامن والتنمية والتقارب بين الشعوب من خلال الحوار المتواصل بين الثقافات عن طريق المنظمة الدولية الفرانكفونية التي تأسست عام 1970، لمزيد من التفصيل

راجع: مزارة زهيرة، ميلود حاج، مرجع سابق، ص. 261.

❖ **الأساس الاقتصادي**: تعتمد فرنسا في ذلك على الروابط المالية والتجارية في عدة مجالات نذكر منها: التعليم العالي، بناء الهياكل والبنية التحتية، استغلال المناجم والتعاون العسكري في إطار اتفاقيات تعاون في مختلف الميادين المذكورة.

❖ **الأساس السياسي**: تعتمد فرنسا في ذلك على النخب السياسية الحاكمة في الدفاع عن مصالح فرنسا في المنطقة كتصريف السلع الفرنسية في الأسواق الإفريقية.[1]

❖ **الأساس النقدي**: يقوم الأساس النقدي الذي تعتمد فرنسا في مستعمراتها القديمة على ربط عملة هذه الدول (الفرنك الإفريقي) بالعملة الفرنسية (الفرنك الفرنسي)، إثر صدور مرسوم إنشاء تشريعات العملة المشتركة للحفاظ على منطقة الفرنك الفرنسي بعد استقلال الدول الإفريقية التي خضعت للاستعمار الفرنسي. في هذا الصدد قامت فرنسا بتوقيع اتفاقيات ثنائية للتعاون النقدي وتشمل مجموعتين:

**أ- الإتحاد الإقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا (UEMOA)**

أنشئ الاتحاد الاقتصادي بموجب معاهدة تم توقيعها في العاصمة السنغالية داكار في 10 يناير 1994 بين فرنسا وسبعة دول في غرب إفريقيا: البنين، بوركينافاسو، ساحل العاج، مالي، النيجر، التوغو، غينيا بيساو، والسنغال.

**ب- المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (CEMAC)**

أنشئت المجموعة في العاصمة التشادية أنجمينا في 16 مارس 1994 بمعاهدة ضمت كل من الكاميرون، تشاد، غينيا الاستوائية، جمهورية إفريقيا الوسطى، الكونغو، الغابون، وقد حلت المجموعة محل الاتحاد الجمركي والاقتصادي لوسط إفريقيا ودخلت حيز التنفيذ في جوان 1999.[2]

تجدر الإشارة أن العملة الفرنسية (الفرنك الفرنسي) تطبع في فرنسا وتُرسل إلى هذه الدول لتلزمها بدفع 50% من ضرائبها لفرنسا، ما يكرس التبعية الاقتصادية والمالية التي أثرت بشكل سلبي على تطور ونمو الدول الفرنكوفونية خاصة دول السهل الإفريقي وتراجع معدلات التنمية.[3]

[1]-مستاك يحي محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص. 31.

[2]-مزارة زهيرة، ميلود حاج، مرجع سبق ذكره، ص. 263.

[3]-مستاك يحي محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص ص. 26- 27.

**الفرع الثاني: التصور الفرنسي للأمن في السهل الإفريقي**

يعود اهتمام فرنسا بمنطقة السهل الإفريقي إلى سنة 1957 أين صادق البرلمان الفرنسي على قانون يقضي بإنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية Common organization of the saharan regions، إضافة إلى عقد عدة اتفاقيات أبرزها اتفاقية لومي بدولة "التوغو" خلال الفترة (1995- 2000) التي ضمت 46 دولة إفريقية، حرصت هذه الأخيرة على الانضمام إلى الاتفاقيات الفرنسية- الإفريقية للاستفادة من النظام التجاري المعمول به والمعونات المالية التي تمنحها فرنسا لأغراض التنمية.[1] وبعد إنشاء الجمهورية الرابعة وعودة "شارل ديغول" " Charle DEGOL" إلى السلطة أنشأ الجماعة الفرنسية Communité française، حيث نادى من خلالها المستعمرات الإفريقية للاندماج فيها لتمهيد حصولها على الاستقلال، والإبقاء على علاقة فرنسا بمستعمراتها. فقد شهدت سنة 1960 استقلال 14 دولة إفريقية من بينها دول السهل الإفريقي.[2] ولتأمين مصالحها سعت فرنسا إلى إيجاد آليات لذلك تمثلت فيما يلي:

**أولا: التعاون العسكري**

في هذا الإطار وبموجب اتفاقيات المساعدة التقنية والتعاون العسكري، قامت فرنسا بتدريب العديد من جيوش دول السهل الإفريقي وتجهيزها بالأسلحة والمعدات العسكرية. بلغت الاتفاقيات العسكرية 08 اتفاقيات ضمت بنودًا سرية، كمواجهة التهديدات الأمنية، الحماية من التهديدات الداخلية كالإطاحة بالدكتاتوريات مقابل حصول فرنسا على (النفط، الغاز، اليورانيوم، الذهب...).[3] اعتمدت فرنسا في مجال التعاون العسكري مع دول السهل الإفريقي على تبني البرامج التالية:

**أ- برنامج تعزيز القدرات الإفريقية لحفظ السلام RECAMP**

كانت البداية الفعلية لبرنامج تعزيز القدرات الإفريقية لحفظ السلام Renforcement des capacités Africaine de Maintien de la Paix في رواندا مع انتهاء عملية Opération Turquoise، فقامت فرنسا بتجربة البرنامج على السنغال والغابون وتنزانيا بمساعدة الدول الإفريقية في وضع منظمات محلية وتحت محلية

[1]-جداي سليم، زيطاري إسماعيل، **التنافس الدولي في السياسة العالمية دراسة في منطقة الساحل الإفريقي**، ج 1، ألمانيا: المركز الديمقراطي الغربي للدراسات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية، ط 1، 2020، ص. 55.

[2]-سفيان منصوري، مرجع سابق ص. 187.

[3]-مستاك يحي محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص. 33.

في مجال الأمن وحفظ السلام. وحصل البرنامج على الشرعية الدولية من طرف الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي. ذلك أن العمليات العسكرية تتلقى دعما تحت عهدة مقدمة من قبل مجلس الأمن الدولي، وأن تكون العمليات تندرج ضمن الفصل الرابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يدعو إلى استعمال القوة في حالة الدفاع عن النفس.[1]

ويعمل البرنامج ضمن محورين اثنين التدريب والتكوين، حيث يتم تنظيم دورات تكوينية تشارك فيها مجموعة من الدول الإفريقية تهدف إلى التعامل مع الأزمات وإدارتها، كما تم إنشاء مدرسة خاصة لحفظ السلام بساحل العاج تركز في برنامجها التكويني على عمليات حفظ السلام.[2]

**ب- المساعدة العسكرية التقنية AMT**

تندرج المساعدات العسكرية التقنية Assistance Militaire Technique ضمن التعاون العسكري لدول السهل الإفريقي، يتم من خلال ذلك تأطير القوات العسكرية الإفريقية قصد مواجهة التهديدات المتوقعة ضد مصالح فرنسا الإستراتيجية إذ تهدف من وراء ذلك إلى تحقيق هدفين أساسيين:

**1-** تأهيل جيوش دول السهل الإفريقي لمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية تهدد استقرارها عن طريق نشر قوات عسكرية فرنسية على الأراضي الوطنية.

**2-** عودة الهيمنة الفرنسية على مستعمراتها القديمة قصد تعزيز نفوذها في مواجهة فاعلين جدد في المنطقة.

تجدر الإشارة إلى أن المساعدات العسكرية التقنية تزيد وتنقص حسب الأهداف المراد تحقيقها. وحسب ولاء الدول الإفريقية لفرنسا إلى جانب سعي فرنسا للحفاظ على التوازن الإقليمي والاستقرار السياسي في المنطقة.[3]

**ثانيا: القواعد العسكرية**

تتواجد فرنسا عسكريا في عشر دول من منطقة السهل الإفريقي من خلال قاعدتين مهمتين هما جيبوتي بتعداد قدر بـ 1700 جندي وكوت ديفوار بـ 600 جندي، إلى جانب قواعد ثانوية في كل من السنغال

[1]-سفيان منصوري، مرجع سابق ص. 191.
[2]-المرجع نفسه، ص. 192.
[3]-المرجع نفسه، ص ص. 192- 193.

والغابون التي تم تخفيض عدد الجنود بها إلى عدة مئات.[1]

**أ- القاعدة العسكرية في جيبوتي**

تعتبر من أهم القواعد الفرنسية في إفريقيا، وتتصدر مقدمة باب المندب إضافة إلى العدد المعتبر من الجنود من قوات حفظ الأمن، كما أنها مدعمة بثلاث سفن إنزال، سربتين من الدبابات، 26 مركبة مدرعة للاستطلاع، 6 مدافع عيار 155 مم، 10 طائرات نقل جوي، طائرتين للبحث والإنقاذ وحوامة (هيلكوبتر).[2]

**ب- القاعدة العسكرية (أنجمينا) في تشاد**

صممت فرنسا العملية العسكرية "إبيفير" لمساعدة تشاد في مواجهة الغزو الفاشل الذي شنه معمر القذافي عليها، تم إثر ذلك إنشاء قاعدة أنجمينا عاصمة تشاد وفقا لاتفاقية تمت بين فرنسا وتشاد، تضم قاعدة أنجمينا 800 جندي فرنسي وتعمل في إطار المهمة العالمية لمكافحة التشدد في جميع أنحاء إفريقيا، إلى جانب دعمها للرئيس التشادي "إدريس ديبي" في الفترة من 2006 إلى 2008.[3]

**ت- القاعدة العسكرية في النيجر**

بدأ تنظيم "بوكو حرام" في تهديد المصالح الفرنسية الإقتصادية والإستراتيجية في النيجر، ما اضطر القوات الفرنسية إلى التدخل العسكري في 2014 بعد هجوم التنظيم على إحدى مناجم اليورانيوم والذي تعتمده فرنسا كمصدر لطاقتها النووية، وقامت بأول عملية إنزال لجنودها هناك في 2015. وتعتبر قاعدة النيجر من القواعد الإستخباراتية.[4]

وفي إطار تواجد القواعد العسكرية الفرنسية في السهل الإفريقي، شنت فرنسا عدة عمليات عسكرية كان أولها عملية Corymbe (كورامب) البحرية في خليج غينيا منذ 1990، وعملية مكافحة الإرهاب "Serval" "سيرفال" التي استبدلت في جويلية 2013 بعملية "Barkhane" "بركان" في مالي، وعملية "Epervier إبيفير"

[1]-مستاك يحي محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص. 32.

[2]-مشرط يحي، "الإستراتيجية الأوروبية في منطقة الساحل"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 5، العدد 2، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2018، ص. 74.

[3]-المرجع نفسه، ص. 75.

[4]-المرجع نفسه، ص ص. 75- 76.

في تشاد*.[1] وتبعا للسياسة الأمنية العسكرية الفرنسية في السهل الإفريقي فعّلت فرنسا ميزانية جيشها فبعد أن كانت ميزانية الجيش الفرنسي 32.7 مليار يورو سنة 2016 مقابل 33.4 مليار يورو سنة 2017 ينمو قارب 700 مليون يورو، ويُتوقع أن ترتفع ميزانية الجيش إلى 190 مليار يورو مع حلول سنة 2022، وسيعتمد الجيش في ذلك على نشر 202964 جندي موزعين على بؤر التوتر في المنطقة، حيث سيتم توظيف 500 جندي فرنسي ليضافوا إلى 4000 آخرين هناك.[2]

**الفرع الثالث: أبعاد السياسة الأمنية الفرنسية في السهل الإفريقي**

ترمي فرنسا من وراء سياستها الأمنية في السهل الإفريقي إلى تحقيق مجموعة من الأبعاد الإستراتيجية في المنطقة عبر عنها الرئيس الفرنسي الراحل "فرانسوا ميتران" "François MITTERRAND" في القمة الفرنسية- الإفريقية سنة 1994 حيث أكد قائلا: «**أنه دون إفريقيا عامة ومنطقة السهل الإفريقي خاصة فلن يكون لفرنسا تاريخ في القرن الواحد والعشرين**».[3]

**أولا: الهيمنة على منطقة السهل الإفريقي في إطار مكافحة الإرهاب**

أشار الكتاب الأبيض الفرنسي للسياسة الخارجية الأوروبية للفترة الممتدة بين 2008-2020 إلى مجموعة من التهديدات الأمنية المباشرة المنتشرة في العالم، ويتعلق الأمر بأزمات الشرق الأوسط (الصراع الغربي الإسرائيلي، إيران، العراق ولبنان)، وقضية الإرهاب الدولي المرتبط بالإسلاميين، انتشار أسلحة الدمار الشامل، والاستقرار على المديين المتوسط والبعيد في منطقة السهل والصحراء الإفريقية. فالتهديدات الثلاثة الأخيرة كلها مرتبطة بالسهل الإفريقي. فعدم الاستقرار السياسي والأمني أثر على بناء الدولة في كل من مالي وليبيا، وتنامي ظاهرة الجماعات الإرهابية في المنطقة خاصة شمال مالي واستغلالها للأزمة الليبية لنهب السلاح، علاوة على انتشار كل أشكال

*تعتمد فرنسا أيضا على التدخلات العسكرية في إطار سياستها الأمنية في السهل الإفريقي من خلال تدخلها العسكري في مالي، وليبيا وهذا ما تم التفصيل فيه في الفصل الثاني، المبحث الثاني.

[1]-مستاك يحي محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص. 33.

* تعتمد فرنسا أيضا على التدخلات العسكرية في إطار سياستها الأمنية في السهل الإفريقي من خلال تدخلها العسكري في مالي، وليبيا وهذا ما تم التفصيل فيه في الفصل الثاني، المبحث الثاني.

[2]-مستاك يحي محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص. 39.

[3]-المرجع نفسه، ص. 40.

الجريمة المنظمة، أعطت تبريرات لأهداف فرنسية مسطرة في المنطقة لاستمرار هيمنتها تحت غطاء الحفاظ على الأمن الوطني الفرنسي.[1]

لقد أطلقت فرنسا على منطقة السهل الإفريقي اسم "المنطقة الرمادية La zone grise". وتجلت المخاطر المستهدفة للمصالح الفرنسية من خلال الاختطافات والمطالبة بدفع الفدية للمختطفين، فقد استدعى الأمر في سنة 2010 إلى تعزيز الدفاع الفرنسي العسكري بتدريب قوات التدخل المحلية على إثر مقتل الرهينة ميشال جيرمانو Michel GERMANEAU، إضافة إلى استجابة "نيكولا ساركوزي" "Nicolas SARKOZI" إلى دفع فدية بقيمة 90 مليون يورو لتنظيم القاعدة مقابل تحرير الرهائن الأربعة المختطفين في النيجر في 15 سبتمبر 2010، والانسحاب من أفغانستان.[2]

تستخدم فرنسا أيضا في سياستها الأمنية للهيمنة على السهل الإفريقي بناء تحالفات ثنائية وجماعية* مع دول المنطقة في تدمير البنى التحتية لبعض الدول كليبيا بدافع منافسة الدول الغربية الأخرى في السيطرة على الموارد الطبيعية والطاقة، والحفاظ على مصالحها في النيجر حيث يمثل نموذج شركة أريفا الفرنسية في شمال النيجر مثلاً لاستغلال فرنسا لمورد اليورانيوم، وشركة توتال للنفط والغاز في ليبيا ومالي حيث يشكل حوض "تاودني" أكبر مورد للنفط بالنسبة لفرنسا.[3]

تجدر الإشارة أن التدخل العسكري الفرنسي في ليبيا 2011 وفي مالي 2013 أكد قدرة فرنسا على التحرك لمفردها في المناطق التي تعرف تهديدات تمس بمصالحها الحيوية ومصالح شركائها.[4]فقد تحركت فرنسا لدحر الجماعات الإرهابية من خلال عملية "سيرفال" وقد دعا مجلس الأمن في هذا الصدد الدول الأعضاء في هيئة

---

[1]–مصطفى صايج، "التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الصحراوي: الآليات والرهانات"، الملتقى الوطني الموسوم بـ: منطقة الساحل والصحراء الواقع والآفاق، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، وزارة الدفاع الوطني، الجزائر،15 أكتوبر 2012، ص. 30.

[2]–مصطفى صايج، "التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الصحراوي: الآليات والرهانات"، المرجع نفسه، ص 31.

*– تربط فرنسا عدة علاقات مع زعماء قبائل السهل الإفريقي للضغط على السلطات المركزية في بلدانهم، وهي نفس السياسة التي انتهجتها فرنسا إبان احتلالها للجزائر من خلال سياسة "فرّق تسد"، راجع في ذلك مصطفى صايج، "التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الصحراوي: الآليات والرهانات"، المرجع نفسه، ص. 34.

[3]–مصطفى صايج، المرجع نفسه، ص. 35.

[4]–مستاك يحي محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص. 35.

الأمم المتحدة تقديم الدعم المالي لفرنسا في جهودها لاستعادة الأمن والسلام. وبعد انتهاء عملية "سيرفال" باشرت فرنسا سنة 2014 في إطلاق عملية برخان، وتعمل القوات الفرنسية في هذا المجال بالشراكة مع القوات المسلحة لبلدان شريط السهل الإفريقي.[1]

في هذا السياق واصلت فرنسا في سياستها الأمنية للحفاظ والإبقاء على هيمنتها في الساحل بإتباع إستراتيجية جديدة أعلن عنها الرئيس "إيمانويل ماكرون" "Emmanuel MACRON" سنة 2019 تهدف إلى تشكيل تحالفات مع باقي الدول الأوروبية والعربية ودول السهل الإفريقي في مواجهة الإرهاب، بعد أن صرح الجنرال "فرانسوا لوكوانتر" "François LOUKOINTER"أن :«**عملية برخان لم تحقق انتصارات عظيمة**».[2]

### ثانيا: حماية المصالح الاقتصادية الفرنسية في دول السهل الإفريقي

بسبب الماضي الاستعماري الفرنسي لجل دول السهل الإفريقي – الذي جعل هذه الأخيرة تعيش تبعية ثقافية واقتصادية–، أصبحت فرنسا تهيمن على الموارد الطبيعية الغنية في المنطقة. فقد سعت للبحث عن أسواق لتسويق سلعها المصنعة، وعن موارد طبيعية لتنمية الصناعات الفرنسية،[3] إذ تنتشر الشركات الفرنسية في المنطقة منها شركة توتال Total المستثمرة في قطاع النفط والطاقة، وألستوم Alstom في النقل، وبويغ Bouygue في مجال البناء والتعمير، وشركة أورانج Orange في الاتصالات، وبي أن بي باريبا BNB Baribas البنك الفرنسي. إضافة إلى نشاطها في مجال الطيران المدني عبر شركة إيرباص Airbus، فضلا عن صفقات السلاح التي تتم بين فرنسا ودول السهل الإفريقي.[4]

وتسيطر شركة أريفا AREVA الفرنسية لمدة عقود خلت على حقوق استخراج واستغلال اليورانيوم النيجيري، وتُغطي حوالي 75% من احتياجاتها من الكهرباء والطاقة النووية.[5] كما حظيت شركة إيلف ELF الفرنسية بعقد تنقيب في مجال النفط خلال حكم الرئيس المالي السابق "أمادو توماني" إلى جانب العديد من

---

[1]–"أنشطة فرنسا في منطقة الساحل"، وزارة الخارجية الفرنسية، متوفر على الرابط: https://www.diplomatie.gow.fr/ar/politique-etranger-de-la-France، تاريخ الدخول: 10/06/ 2021، بتوقيت : 00:11.

[2]–مستاك يحي محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص. 38.

[3]–جداي سليم، زيطاري إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص. 57.

[4]–مستاك يحي محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص. 37.

[5]–جداي سليم، زيطاري إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص. 58.

الشركات العالمية (أمريكية–روسية–إيطالية) مما جعل فرنسا في مواجهة اقتصادية دولية شرسة في المنطقة.[1] من جهة أخرى تتطلع فرنسا إلى التحكّم بثروات ليبيا النفطية في منطقة الشرق التي يُسيطر عليها حليفها "حفتر"، ضف إلى ذلك نصيبها من عقود الإعمار التي ستمثل رافدا نوعيا للاقتصاد الفرنسي.[2]

**ثالثا: مواجهة النفوذ الأمريكي– الصيني المتصاعد**

تجد فرنسا نفسها أمام ضغوط متلاحقة من النفوذ الأمريكي والصيني في المنطقة القادر على الدخول مع دائرة النفوذ الفرنسي في برامج تعاونية أمنية، وعسكرية، واقتصادية، وتزايد مصالح القوى الأمريكية والصينية تركيزهم على غرب إفريقيا، على الرغم من الدعم الأمريكي للتدخل العسكري في مالي سنة 2013، ودعم الاتحاد الأوروبي لإستراتيجية فرنسا الأمنية وموقعها في حلف الشمال الأطلسي إلا أن مخاوف فرنسا جعلتها تنسق مع الأمريكيين في برنامج مكافحة الإرهاب إلى جانب الدول المغاربية.[3]

فغنى المنطقة بالموارد الطبيعية جعلها مسرحا للتنافس الدولي، فالصين تعتبر المستثمر الأول في إفريقيا بقيمة 36 مليار دولار سنويا، إذ يبلغ حجم المبادلات التجارية بين الصين وإفريقيا 190 مليار دولار. وعلى هذا الأساس أكد "بول كريغ روبرت" "Paul Craig ROBERTS" أن التدخل الفرنسي في ليبيا وحلفائها عام 2011 إنما كان لمواجهة المد الصيني في إفريقيا وليبيا خاصة.

أما بخصوص أمريكا فإن خبراء يؤكدون أن إنشاء قوة عسكرية لتجمع دول السهل الخمس (مالي، النيجر، تشاد، موريتانيا وبوركينافاسو)، جاء لمواجهة النفوذ الأمريكي في المنطقة خاصة مع تلاشي الإتحاد السوفييتي ومحاولة أمريكا سد أماكن تواجده في السهل الإفريقي.[4]

---

[1]–أسماء رسولي، مرجع سبق ذكره، ص. 257.

[2]–محمد سالم، "ترويض الساحل الإفريقي... كيف خلقت فرنسا حربا للسيطرة على الثروات والحكومات"، 2020، متوفر على الرابط:https://www.aljazeera.net، تاريخ الدخول: 10/ 06/ 2021، بتوقيت : 02:10.

[3]–كريم مصلوح، مرجع سابق، ص ص. 196– 197.

[4]–مستاك يحي محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص ص. 35–36.

## الفرع الرابع: التصور الفرنسي للتنمية في منطقة السهل الإفريقي

استخدمت فرنسا أساليب جديدة لتعزيز سيطرتها على منطقة السهل الإفريقي بتقديم مساعدات مالية خاصة مع مجيء "نيكولا ساركوزي" إلى السلطة (2007- 2012)، أين وضعت فرنسا طرقا جديدة للحفاظ على مصالحها إذ ركز "ساركوزي" على مفاهيم جديدة مثل السلام، الأمن، الاستقرار والديمقراطية، الحكم الرشيد، سيادة القانون والشراكة.[1]

سعى "ماكرون" على خطى "فرانسوا هولاند" إلى مكافحة الجماعات المسلحة، ولكن مع إعطاء الأولوية إلى برامج التنمية داعيا إلى العمل إلى الموازنة بين الخط الأمني- العسكري والخط التنموي. تبعا لذلك أعلنت الوكالة الفرنسية للتنمية أنها خصصت أكثر من 470 مليون يورو كمساعدات للمنطقة موجهة لميادين الصحة، الغذاء والتعليم. وتأتي سياسة "ماكرون" التنموية كنوع من الاستجابة لدعوات العديد من المنظمات الإنسانية التي ترى أن الحلول العسكرية غير كافية لمواجهة العنف.[2] كما خصصت فرنسا مبلغا بقيمة 28 مليون يورو في عام 2020 لدعم العمل في المجال الإنساني موجها إلى مشروعات المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية التي تعمل بشكل متواصل مع السكان المحتاجين. أيضا قدمت فرنسا مبلغا بقيمة 16 مليون يورو لبلدان المجموعة الخماسية G5 في نفس السنة بغية الحد من انعدام الأمن الغذائي، وتوفير المياه الصالحة للشرب، وإصلاح شبكات الصرف الصحي والرعاية الصحية للنازحين واللاجئين.[3]

في هذا الصدد تنخرط فرنسا في إطار التحالف من أجل منطقة السهل إلى جانب كل من ألمانيا، والاتحاد الأوروبي، وبدعم من بنك التنمية الإفريقي والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما يقوم أعضاء التحالف بتمويل برامج الاستثمارات في المناطق الحدودية حيث اتفق الأعضاء على ذلك في مؤتمر شركاء المجموعة الخماسية، الذي أُنعقد بنواكشوط بتاريخ 06 ديسمبر 2018، وتعهدوا خلاله بتقديم غلاف مالي قدر بملياري يورو بعد أن قدرت الاحتياجات الإنسانية بـ 1.7 مليار يورو.[4]

---

[1]-مزارة زهيرة، ميلود عامر حاج، مرجع سابق، ص. 263.

[2]-يونس بلفلاح، مرجع سبق ذكره، ص. 04.

[3]- "أنشطة فرنسا في منطقة الساحل، وزارة الخارجية الفرنسية"، متوفر على الرابط: https://www.diplomatie. ، مرجع سبق ذكره.

[4]-"أنشطة فرنسا في منطقة الساحل"، وزارة الخارجية الفرنسية، متوفر على الرابط:https://www.diplomatie ، المرجع نفسه.

رغم ذلك انتقد "فرانسوا كزافييه بونس" "François K.B" السياسة الفرنسية في السهل الإفريقي في مواجهة الإرهاب، ودعا إلى حسم مسألة المفاضلة بين مسارات الأمن والتنمية. ويعتقد أن النهج التنموي يظل الأنجع مستشهدا في ذلك بموريتانيا التي قال بشأنها: «**أنها نجحت في تطوير مدن ومقاطعات كانت في السابق بؤرا للمتطرفين وكان ذلك بإمكانيات بسيطة دون طلب مساعدة خارجية**». واعتبر "بونس" أن منطقة بيتاكو-غورما في شمال مالي أين لقي الجنود الفرنسيين مصرعهم مطلع 2020، بحاجة إلى برامج تنموية تعطي للوجود الأمني الفرنسي الشرعية لمكافحة الإرهاب.[1]

## المطلب الثاني: التصور الأمريكي- الصيني للأمن والتنمية في السهل الإفريقي

مع انتهاء الحرب الباردة عرفت إفريقيا دخول فاعلين جدد على الساحة خاصة منطقة السهل الإفريقي، شكلوا منافسة حادة ضد التواجد الفرنسي التقليدي. فالولايات المتحدة الأمريكية حرصت على ملأ الفراغ التي تركه الإتحاد السوفييتي في إفريقيا. أما الصين فأعادت الحسابات الاقتصادية في المنطقة بتزايد حجم الاستثمارات والتبادلات التجارية.[2]

### الفرع الأول: الإستراتيجية الأمريكية للأمن والتنمية في السهل الإفريقي

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 انتهجت أمريكا سياسة محاربة الإرهاب في العالم، وبذلك زاحمت فرنسا في منطقة السهل الإفريقي التي تعتبر منطقة إنتاج لكل أنواع الجريمة والعنف.

#### أولا: السياسة الأمنية الأمريكية اتجاه منطقة السهل الإفريقي

ظهرت أهمية القارة الإفريقية أثناء إدارة "جورج وولكر بوش" "George-WALKER-BUCH" الابن من خلال وثيقتي الأمن القومي الأمريكي الصادرتين في 20 سبتمبر 2002 أو تلك الصادرة في 16 مارس 2006* التي أشارت أن: «**إفريقيا تكتسب أهمية جغرافية إستراتيجية متزايدة وتشكل أولوية في جدول أعمال الإدارة**

---

[1]-سعد الصابري، "رئيس البعثة الأوروبية للتنمية في منطقة الساحل الإفريقي: يجب تغليب النهج التنموي على الأمني في مكافحة الإرهاب"، 2020، متوفر على الرابط: https://amp.mc-dowaliya.com، تاريخ الدخول: 2021/06/10، بتوقيت : 00:20

[2]-مستاك يحي محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص. 36.

*-تضمنت الوثيقتين العناصر التالية:-أدرجت إفريقيا ضمن المناطق الإقليمية التي تعرف وجودا للجماعات الإرهابية، وأن أولوية الولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا هي محاربة الإرهاب العالمي- مساعدة الدول الإفريقية الهشة وتعزيز حدودها في مواجهة اختراق الإرهابيين-إدراك أمريكا للأهمية الجيو إستراتيجية لإفريقيا-التغلب على التحديات التي تعرفها القارة الإفريقية من خلال الشراكة بين أمريكا وإفريقيا من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، وتوسيع نطاق فعالية الحكم الديمقراطي. كما تضمنت الوثيقتين أربعة مصادر رئيسية تهدد الأمن القومي الأمريكي:1-الدول المارقة: وهي الدول الراعية للإرهاب

**الأمريكية»**، ونظرا لتلك الأهمية أنشأت أمريكا تحالفات عسكرية بحجة محاربة تنظيم القاعدة في إطار "الحرب على الإرهاب".[1] وباشرت منذ سنة 2002 سلسلة من المبادرات لمكافحة الإرهاب في المنطقة جاءت كالآتي:

### أ- مبادرة (بان سهل) Pan-Sahel-initiative (PSI)

شملت المبادرة أربع دول في السهل الإفريقي وهي (مالي، النيجر، تشاد وموريتانيا)، وانضمت إليها فيما بعد الجزائر، المغرب، تونس والسنغال. قدرت ميزانية المبادرة بـ 75.7 مليون دولار وخصصت نحو 475000 دولار لدولة مالي لوحدها. وتضمنت المحاور التالية:

1- منع الإرهابيين من استغلال المساحات الشاسعة للمنطقة لزعزعة استقرارها.
2- الحد من تحويل المنطقة إلى ملاذ آمن للعناصر الإرهابية بسبب هشاشة الحدود.
3- تدريب جيوش كل من (مالي، النيجر، تشاد وموريتانيا) في مجال مكافحة الإرهاب.
4- تعزيز تنسيق التعاون الإقليمي مع التكنولوجية الأمريكية وتبادل المعلومات في المجال الأمني.
5- تجهيز دول السهل الإفريقي المعنية بالمبادرة بالأسلحة والمعدات العسكرية.

واجهت المبادرة اختبارا لها في سنة 2004 خلال مطاردة تنظيم "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" بقيادة"عمار صايفي" المدعو "عبد الرزاق بارا"، بعد إعلان الجماعة ولاءها لتنظيم القاعدة في سبتمبر 2003. فقد دعمت القوات الأمريكية العسكرية القوات التشادية والنيجرية في الاشتباك الذي أدى إلى مقتل 43 مسلحا من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.[2] غير أنه مع هروب "عبد الرزاق بارا" عبر الحدود ازدادت مخاوف الإدارة الأمريكية -حسب زعمها- واضطرت إلى تحمل المسؤولية أكثر من ذي قبل كل ذلك مهّد للإعلان عن مبادرة جديدة.

---

وهي: العراق، إيران، سوريا، كوبا، 2-الإرهاب: العدو الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، 3-أسلحة الدمار الشامل: خطورتها تكمن في حيازتها من طرف الإرهابيين أو الدول المارقة، 4- الدول الفاشلة: وهي تلك الدول التي ينتشر فيها الفقر والفساد والمؤسسات السياسية الضعيفة التي من شأنها أن تشكل بنية راعية للإرهاب، راجع في ذلك: أسماء رسولي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 286-287.

[1]-مصطفى صايج، "التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الصحراوي: الآليات والرهانات"، مرجع سبق ذكره، ص. 35.

[2]-عربي بومدين، "الساحل الإفريقي ضمن الهندسة الأمنية الأمريكية"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 9، المنتدى الإسلامي، أبو ظبي، 2014، ص. 46.

**ب- مكافحة الإرهاب عبر الصحراء (TSCTI)**

عرّفت الإدارة الأمريكية "مبادرة مكافحة الإرهاب عبر السهل" في تقريرها حول مكافحة الإرهاب سنة 2006 بأنها: «**تهدف إلى هزيمة الإرهاب، وتدعيم القدرات العسكرية لجيوش دول المنطقة**». وتختلف عن مبادرة (بان سهل) من حيث الدور التنسيقي لأمن الدول الواقعة في السهل والصحراء الإفريقية، وتعزز العلاقات العسكرية بين دول المنطقة والولايات المتحدة الأمريكية.[1]

وقد اعتمد الكونجرس الأمريكي ميزانية قدرت بـ 500 مليون دولار أمريكي خلال 5 سنوات، و100 مليون دولار موجهة إلى دعم إمكانات الدول المشاركة في المبادرة في مواجهة الإرهاب. وبدأ تنفيذ المبادرة مع مطلع صيف سنة 2005 بمناورات عسكرية أطلق عليها اسم Flintlock، وتكررت سنويا أضافت خلالها القوات الخاصة الأمريكية SOF دورات تدريبية لثلاثة آلاف عنصر من الوحدات العسكرية لدول السهل الإفريقي لرفع مستوى الأمن والاستقرار بالمنطقة.[2]

**ت- القيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا (AFRICOM)**

صرحت الباحثة "كلوديا أنياسو" "Claudia ANIASO" أنه: «**بعد خمسين سنة بدأت وزارة الدفاع الأمريكية بالتسليم بأهمية إفريقيا الإستراتيجية، من خلال إنشاء قيادة عسكرية مكرسة خصيصا لاحتياجات إفريقيا الأمنية**».[3] جاء قرار إنشاء القيادة العسكرية أفريكوم في 06 فيفري 2007 عندما أعلن وزير الدفاع الأمريكي "روبرت غيتس" أمام لجنة التسلح في مجلس الشيوخ الأمريكي: «**أن الرئيس "جورج بوش الابن" قد اعتمد قرارا بإنشاء قيادة عسكرية جديدة في القارة الإفريقية أطلق عليها اسم أفريكوم AFRICOM كاختصار لـ ( Africa Command) وتدار مؤقتا من القاعدة العسكرية الأمريكية في شتوتغارت بألمانيا مهمتها محاربة الإرهاب وتأمين منابع النفط**».[4]

تجدر الإشارة أن جميع الدول الإفريقية مانعت استقبال هذه القاعدة على أراضيها، وتتمثل المهام المعلنة لقيادة أفريكوم في الآتي:

**1-** إدارة نشاطات الأمن والتعاون في القارة.

---

[1]-سمير قلاع الضروس، "التصورات الدولية للأمن في منطقة الساحل الإفريقي: قراءة مقارنة بين التصورين الأمريكي والفرنسي"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 24، المنتدى الإسلامي، أبوظبي، 2015، ص. 39.

[2]-نبيل بويبية، مرجع سابق، ص. 387.

[3]-سمير قلاع الضروس، مرجع سبق ذكره، ص. 40.

[4]-نبيل بويبية، مرجع سبق ذكره، ص. 387.

**2–** إدارة العمليات العسكرية.

**3–** دعم المساعدات الإنسانية، التخفيف من أثر الكوارث الطبيعية، ودعم المنظمات الإقليمية.احترام حقوق الإنسان.[1]

إلا أن الكاتبة "كاثرين بيستمان" " Catherine BESTEMAN" أشارت إلى بعض الأهداف الضمنية للقاعدة الأمريكية بقولها: «**أفريكوم لن تفيد الأفارقة في شيء، ولن تعزز الأمن الإفريقي بل سيستفيد الجيش الأمريكي والمتعاقدون الخواص مع الدفاع الأمريكيون (مثل شركة بلاك واتر Black Water والشركات النفطية والدكتاتوريات الإفريقية**». بالإضافة إلى ذلك محافظتها على الهيمنة العالمية وتأمين الواردات النفطية. فالولايات المتحدة الأمريكية تستورد 10% من النفط الإفريقي. إذ من المتوقع أن تزداد النسبة في السنوات القادمة.* إضافة إلى ذلك احتواء المدّ الصيني في إفريقيا.[2]

**ثانيا: السياسة التنموية الأمريكية في السهل الإفريقي**

اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية تنموية تجاه السهل الإفريقي، تمثلت في تقديم مساعدات إنسانية موجهة لقطاعات معينة كالتعليم، الري، الصحة، بنى تحتية... إلخ. من أجل تنفيذ إستراتجيتها الأمنية في المنطقة، فقدمت إلى مالي مبلغا بقيمة 247 مليون دولار سنة 2012 كمساعدات إنسانية.[3]

يذكر أن المساعدات الأمريكية الموجهة لدول السهل الإفريقي يتم ربطها دوما بسياسة الأمن القومي الأمريكي. ففي فبراير 2015 قدمت أمريكا مبلغ 48. 57 مليون دولار حوالي 1.3% من إجمالي الميزانية 43% وُجّهت إلى برامج التنمية، المساعدات الاقتصادية، السياسية والعسكرية. وتركز الإدارة الأمريكية على أربع

[1]–مستاك يحي محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص. 40.

*ازدادت أهمية القارة الإفريقية بالنسبة لإدارة بوش الابن من خلال ما ورد في تقرير "ريتشارد تشيني" المتعلق بالأمن الطاقوي، حيث أكد أن سبعة من أصل ثمانية مليارات برميل نفط اكتشفت في غرب إفريقيا عام 2001 الأمر الذي دفع شركات نفطية عملاقة مثل "إكسون" "موبيل" و"شيفرون" لإقامة فروعا ضخمة خلال السنوات الأخيرة في خليج غينيا... راجع ذلك: مصطفى صايج، "التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الصحراوي: الآليات والرهانات"، مرجع سبق ذكره، ص. 40.

[2]–مستاك يحي محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص. 45.

[3]– مصطفى صايج، "التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الصحراوي: الآليات والرهانات"، مرجع سبق ذكره، ص. 46.

دول في السهل تشملها المساعدات الإنسانية وهي (مالي، تشاد، النيجر وموريتانيا)، فقد استفادت من قيمة مالية قدرت بـ 727. 622 مليون دولار سنة 2016.[1]

من جهة أخرى اعتمدت الإدارة الأمريكية على محورين أساسين للتنمية في السهل الإفريقي:

- **دعم التبادل التجاري بين الطرفين:** أكد الرئيس الأمريكي السابق "باراك أوباما" عن نجاح القمة الأمريكية الإفريقية الخاصة بموضوع "الاستثمار في الجيل القادم" المنعقدة شهر أوت 2014 التي تناولت قضايا الاستثمار، والتنمية والأمن والزراعة والكهرباء في إفريقيا وكذا قضايا الحكم الراشد والحريات.
- **تدعيم الشراكة الاقتصادية:** أصدرت الإدارة الأمريكية "قانون النمو والفرص في إفريقيا" الذي صادق عليه الكونجرس عام 2001. ويرمي القانون إلى محاربة الفساد مقابل إعطاء معاملة تفضيلية لصادرات الدول الإفريقية إلى أمريكا، وتنشيط دور المنظمات الدولية عبر الحكومة الناشطة في المنطقة.[2]

ومع تفاقم أزمة جائحة كورونا في السهل الإفريقي أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في مارس 2021 عن تقديم أكثر من 80 مليون دولار من المساعدات الإنسانية استجابة للأزمة في السهل الإفريقي، حيث أعلن عن المعونات المقدمة المتحدث باسم الخارجية الأمريكية "نيد برايس" "Nid BRAIS" خلال اجتماع "التحالف من أجل السهل" الافتراضي، وأشار إلى أن المساعدات المقدمة كفيلة بإبقاء ثلاثة ملايين نازح ولاجئ على قيد الحياة.[3]

**الفرع الثاني: التواجد الصيني في منطقة السهل الإفريقي**

بحثت الصين على موطئ قدم لها في القارة الإفريقية على غرار الدول الكبرى لتدخل بذلك في تنافس محموم معها، خاصة ما تعلق منه بالجانب الاقتصادي. لقد اتبعت الصين سياسة "اللامشروطية" خلاف باقي

---

[1]– محمد السعيد حجازي، "أغراض وفعالية المساعدات الخارجية لمنطقة الساحل الإفريقي"، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، المجلد 4، العدد 2، جامعة عمار ثليجي المجلد 4، العدد 2، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، (الجزائر)، 2020، ص. 388.

[2]– مزارة زهيرة، ميلود حاج، مرجع سبق ذكره، ص. 266.

[3]–"واشنطن: مساعدات إنسانية لمنطقة الساحل الإفريقي بأكثر من 80 مليون دولار"، 2021، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، متوفر على الرابط: https://www.Kuna.net. ، تاريخ الدخول: 11/ 06/2021، بتوقيت : 23:44.

الفواعل في المنطقة، فحظيت بحظوظ أوفر في إرساء علاقات متينة مع الدول الإفريقية خاصة دول السهل الإفريقي في مواجهة الدول الغربية معتمدة في ذلك على الأبعاد التالية:

**أولا: البعد الاقتصادي**

عرف الحضور الصيني في القارة الإفريقية عدة اتجاهات، إلا أن التوجه الطاغي لهذا الحضور تمثل في الشق الإقتصادي من خلال المبادلات التجارية ومشاريع الاستثمار. حيث أسهمت المبادلات التجارية بين الدول الإفريقية والصين، والاتفاقيات التجارية التي عقدتها مع 41 دولة إفريقية وتأسيس المنتدى الصيني- الإفريقي "FOCAC" عام 2000 في زيادة حجم التجارة بين الطرفين. إضافة إلى إعفاء الصادرات الصينية من الرسوم الجمركية التي بلغت 190 سلعة بقيمة 100 مليار دولار نهاية سنة 2012 لترتفع إلى 222 مليار دولار سنة 2014، و400 دولار سنة 2020.[1]

أما في مجال النفط فمنذ عام 1993 تحولت الصين من مصدّر للنفط، إلى ثان أكبر مستورد له بعد الولايات المتحدة الأمريكية. ونظرا لاحتواء إفريقيا على مصادر الثروات النفطية، اتجهت نحو الاستثمار في المحروقات الإفريقية. فقد بلغت وارداتها 307 برميل يوميا من النفط الإفريقي سنة 2000. وتنتشر شركات التنقيب النفطية في شمال وغرب إفريقيا في كل من ساحل نيجيريا، موريتانيا والغابون وأنغولا ممثلة في الشركة الوطنية الصينية إلى جانب شركتي "بتروتشاينا" و"كبيسك" التابعتين للقطاع الخاص لتنتقل إلى الجزائر، ليبيا، النيجر وتشاد، ولاحقا موريتانيا ومالي.[2]

وفي ظل التنافس الدولي بين الصين وفرنسا على مادة اليورانيوم استطاعت الشركة الصينية "سومينا" انتزاع ترخيص بالتنقيب في مناجم "أزاليك" بالنيجر، عقب زيارة الرئيس الصيني لها في عام 2010، وتم التوقيع على صفقة قدرت بـ 53 مليار دولار بين شركة "أريفا" الفرنسية، وبين المجموعة العملاقة الصينية للكهرباء من أجل تسليم 20 ألف طن من اليورانيوم للصين على مدار عشر سنوات أي إلى غاية 2020.[3] وتسيطر الصين على

[1]-أسماء رسولي، مرجع سبق ذكره، ص. 313.

[2]-أسماء رسولي، المرجع نفسه، ص ص. 319- 320.

[3]-جداي سليم، زيطاري إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص. 94.

حوالي 4 مليار دولار من إجمالي استثماراتها النفطية في السودان،[1] حيث حصلت الشركة الصينية "CNPC" على حصة قيمتها 40% من شركة النيل الكبرى "CNPOC"، وأنشأت خط أنابيب يربط بين حقول إنتاج النفط بميناء التصدير على البحر الأحمر. إلى جانب أكثر من 124 شركة تعمل في مجال الإنشاءات والطرق، والتجارة والخدمات والزراعة.[2] أيضا وقعت شركة" CNOOC "الصينية عقدا بقيمة 2.3 مليار دولار للاستثمار في الحقول النفطية النيجيرية.[3]

### ثانيا: البعد الأمني والعسكري

شكلت مسألة أمن وعسكرة إفريقيا بعدا إستراتيجيا لدى الصين على غرار كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. خاصة إذا تم النظر إلى القرارات الأممية التي باركت إنشاء القواعد العسكرية. في هذا الصدد بدأ التعاون العسكري الصيني- الإفريقي انطلاقا من دولة جيبوتي مع بداية عام 2015 أين تم إنشاء قاعدة عسكرية بها مهمتها حفظ السلام والإغاثة قبالة سواحل اليمن والصومال. ودعم عمليات مكافحة القرصنة لحماية التجارة البحرية، وتم تدشين القاعدة العسكرية البحرية في جيبوتي رسميا في سنة 2017.[4]

وفي السياق ذاته ساهمت الصين باعتبارها أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن في إرسال ما يقارب 2000 عسكري بشكل جماعي في الأزمات الأمنية التي عرفتها القارة الإفريقية، منها أزمتي دارفور وجنوب السودان والأزمة في مالي سنة 2013،[5] وكذا الأزمة الليبية التي مكنت الصين من إظهار قدرتها العسكرية في المنطقة وتدخلها السريع في المناطق البعيدة.[6] ورغم أن التدخل العسكري في ليبيا كلف الصين خسائر اقتصادية كبيرة، فقد بلغ حجم المبادلات التجارية الصينية- الليبية لسنة 2010 ما يقارب 6.6 مليار دولار، ووصلت

---

[1]-مراد ين قيطة، فاطمة الزهراء بويدة، "التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساته على المصالح الإستراتيجية الفرنسية"، **مجلة دفاتر المتوسط**، العدد 5، جامعة باجي مختار، عنابة، (الجزائر)، 2016، ص. 226.

[2]-أسماء رسولي، مرجع سبق ذكره، ص. 321.

[3]-لبنى بهلولي، "جيوبوليتيك النفط في إفريقيا والتنافس الأمريكي الصيني"، **مجلة العلوم القانونية**، العدد 13، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، (الجزائر)، 2016، ص. 196.

[4]-أحمد بوخريص، "التنافس الصيني الأمريكي على القارة الإفريقية"، متوفر على الرابط: https://eipss-eg.org، تاريخ الدخول: 11/ 06/ 2021، بتوقيت : 21:32.

[5]-لحسن الحسناوي، "إستراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا: الديناميات...والانعكاسات"، مركز دراسات الوحدة العربية، متوفر على الرابط: https://caus.org، تاريخ الدخول: 11/ 06/ 2021، بتوقيت : 21:54.

[6]-أسماء رسولي، مرجع سبق ذكره، ص. 325.

قيمة الاستثمارات إلى 59 مليار دولار أغلبها في قطاع النفط. إلا أن الصين لم تستخدم حق الفيتو ضد القوى الغربية التي ساهمت في إسقاط نظام القذافي. ضف إلى ذلك تأييد الصين للقرارات الدولية ضد التطرف والإرهاب في السهل الإفريقي، ويتعلق الأمر بالمواقف الدولية في مواجهة حركة الشباب الصومالية، والحركات الجهادية في مالي حين أعطت الصين الضوء الأخضر للتدخل الفرنسي في مالي عام 2013.[1]

ومع تزايد التسلح في دول السهل الإفريقي ونظرا للبيئة الأمنية الهشة أصبحت الصين الممول الرئيسي للأسلحة الخفيفة. فأنشأت مصانع للذخيرة في كل من السودان ومالي، كما اعتبرت المنطقة أرضية خصبة لاختبار المعدات العسكرية الصينية كطائرات التدريب K8 التي تم تسويقها في السودان، ثم باقي الدول السهلية الأخرى، إضافة إلى تزويد هذه الأخيرة بالمروحيات، الشاحنات العسكرية، الأزياء العسكرية ووسائل الاتصال.[2]

تجدر الإشارة أن السياسة الأمنية والاقتصادية الصينية في السهل الإفريقي تبنى على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية، والاحترام المتبادل للسيادة والأمن الوطني والتعايش السلمي، والمساواة والمنفعة المتبادلة القائمة على مبدأ رابح- رابح.[3]

**ثالثا: البعد التنموي**

على خلاف الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، تقدم الصين نفسها للدول الإفريقية على أنها البلد النظيف من الأطماع الاستعمارية. ففي سنة 2000 وخلال المنتدى الصيني- الإفريقي أعلنت بكين عن إسقاط ديون دول القارة الإفريقية التي بلغت 1.2 مليار دولار دون شروط مسبقة. في هذا الصدد أشار السفير الزامبي السابق في بكين "ليو باندو مواب" إلى أن: «**الصين تعرض قروضا بشروط ميسرة جدا، على الأقل تعرف الصين ما نحن بحاجة إليه، وتساهم في بناء البنى التحتية التي نحن بحاجة إليها حقا**».[4] ركز الرئيس الصيني "شي جينبينغ" في الجلسة الافتتاحية لمنتدى التعاون الصيني-العربي المنعقد في 3 سبتمبر 2018 على الجوانب التنموية

[1]-لحسن الحسناوي، متوفر على الرابط: https://caus.org، مرجع سبق ذكره.

[2]-عادل زقاع، سفيان منصوري، مرجع سبق ذكره، ص. 14.

[3]- سفيان منصوري، المرجع نفسه، ص. 113.

[4]-أمير سعيد، "الصين الصاعدة وفرنسا الآفلة في قلب إفريقيا"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 3، المنتدى الإسلامي، أبوظبي، 2008، ص. 47.

في القارة الإفريقية، وربط بين التنمية في الصين بالتنمية في إفريقيا، مؤكدا على دعم بلاده للسلام والتنمية بما يخدم مصالح الشعوب الإفريقية، والتزم الرئيس الصيني بما يلي:[1]

- تنفيذ حملة التنمية الصناعية في إفريقيا وذلك بتشجيع الشركات على توسيع استثماراتها في الدول الإفريقية الصديقة.
- دعم الدول الإفريقية لتحقيق الأمن الغذائي بشكل عام بحلول عام 2030.
- تنفيذ 50 مشروعا في إطار المساعدات الزراعية الإفريقية في الأقاليم التي تعرف الجفاف الحاد.
- تقديم مساعدات إنسانية بقيمة مليار يوان للدول الإفريقية التي تعاني من الكوارث الطبيعية والحروب.
- تنفيذ حملة التنمية الخضراء حيث قررت الصين تنفيذ 50 مشروعا لحماية البيئة الإيكولوجية.
- تنفيذ مشروع "قائد سرب الطيور" لتدريب 1000 نخبة إفريقية، مع تقديم 50 ألف منحة دراسية حكومية، و50 ألف فرصة للمشاركة في الدورات الدراسية والندوات.
- تنفيذ حملة الصحة، قررت الصين خلالها تطوير 50 مشروعا في إطار المساعدات الطبية، وبناء مقر المركز الإفريقي لمكافحة الأوبئة بما فيها الأمراض المعدية كالإيدز، الملاريا...إلخ، إضافة إلى إرسال فرق طبية إلى المستشفيات الإفريقية لتحسين أدائها، وتنفيذ مشروع القلوب المتلاحمة للنساء والأطفال والفئات المستضعفة.[2]

وتشير "لبنى عبد الله" مساعد أول في برنامج إفريقيا التابع لمركز الدراسات الدولية والإستراتيجية أن العلاقات الصينية- الإفريقية لعام 2021 ستركز على التنمية الصحية والاقتصادية. ففي الأشهر المقبلة من النصف الثاني من السنة ذاتها ستحث الحكومات الإفريقية شركات الأدوية الصينية المملوكة للدولة (سينوفارم) على توفير لقاح ضد فيروس كوفيد-19 ميسور التكلفة للسكان الأفارقة. ومن المقرر أن يُعقد منتدى التعاون الصيني- الإفريقي

[1]-"يدًا بيد نحو المصير المشترك والتنمية المشتركة"، منتدى التعاون الصيني الغربي، 2018، متوفر على الرابط: https://www.fmprc.gov.cn/zalt/ara/ltdt، تاريخ الدخول: 12/ 06/ 2021، بتوقيت: 18:00.

[2]-"يداً بيد نحو المصير المشترك والتنمية المشتركة"، 2018 منتدى التعاون الصيني الغربي، متوفر على الرابط: https://www.fmprc.gov.cn/zalt/ara/ltdt، المرجع نفسه.

(FOCAC) في داكار (السنغال) في قمته الثامنة شهر سبتمبر 2021 لتأكيد التزام الصين تجاه شركائها الأفارقة بالتعاون في مجال الرعاية الصحية والإعفاء من الديون، وتقديم المساعدات الإنسانية والاستثمارات.[1]

## المطلب الثالث: الإستراتيجية التركية والروسية في السهل الإفريقي

أدت الأزمات الملاحقة في منطقة السهل الإفريقي إلى استقطاب فاعلين جدد على الساحة الدولية. فقد وفرت البيئة الأمنية المنكشفة عددا من المعطيات لتتمكن كل من تركيا وروسيا من مدّ نفوذهما، وتأثيرهما في مجريات أحداث المنطقة بعقيدة تختلف عن عقيدة الآخر حسب الضروريات البراغماتية لكل دولة.

### الفرع الأوّل: الإستراتيجية التركية في السهل الإفريقي بين القوة الصلبة والناعمة

تعد تركيا واحدة من القوى الإقليمية الرئيسية التي تبحث عن مزيد من النفوذ في المنطقة باعتبارها ذات ثقل ولديها رصيد من مهم من أدوات التأثير.

#### أوّلاً: التدخل العسكري التركي في منطقة السهل الإفريقي (القوة الصلبة)

ازداد اهتمام تركيا بإفريقيا تحديدا مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002، وتجلّى ذلك مع عقد قمم جمعت مسؤولين أتراك بنظرائهم من إفريقيا. حتى أن تركيا أطلقت على عام 2005 بأنه «عام إفريقيا». تلا ذلك عام 2008 قمة تركية جمعت 50 دولة إفريقية في تركيا تحت رعاية الرئيس التركي السابق "عبد الله غول" شعارها "التضامن والشراكة من أجل مستقبل مشترك". وازدادت العلاقات التركية توطيدا مع منح الاتحاد الإفريقي تركيا صفة المراقب داخل الاتحاد، إضافة إلى عضويتها في بنك التنمية الإفريقي.[2] أما تواجدها في السهل الإفريقي فكان من خلال ما يلي:

##### أ- التدخل التركي في الأزمة الليبية "المشروع الاستراتيجي"

يعد تسارع الأحداث في ليبيا وتقاطع مصالح الفاعلين المحليين ("فايز السراج"، "خليفة حفتر")، تطور الوضع إلى حرب بالوكالة بين الفاعلين الخارجيين. حيث شكلت تركيا أحد هؤلاء بمساندتها لحكومة "فايز السراج"

---

[1]-Centre for strategic international studies, "What to watch in sub-saharan, Africa in 2021", 2021, available at the site: https://www.csis.org, visited: june 11/2021, at : 00:30.

[2]-أسماء رسولي، مرجع سبق ذكره، ص. 336.

ودعمها العسكري بإرسال طائرات بدون طيار، وضباط من الجيش التركي لقيادة ميليشيات "السراج" ضد الجيش الوطني الليبي "خليفة حفتر".[1] ويأتي إقدام تركيا على اتخاذ قرار التدخل العسكري المباشر في ليبيا في إطار العمل"الاستباقي الوقائي" للحفاظ على المصالح التركية في ليبيا ومنطقة المتوسط.إذ يعد إسقاط حكومة الوفاق الشرعية من قبل اللواء "حفتر" حصار سياسي على تركيا يتم من خلاله إخراج تركيا من جميع الاتفاقيات الخاصة بالاستثمار والتنقيب في "شرق المتوسط" خاصة ما تعلق بتطبيق الاتفاقيتين "الأمنية والبحرية" التي وقعها الجانب التركي مع حكومة الوفاق الليبية في 28 نوفمبر 2019 التي نصت على السماح لتركيا بالمطالبة المباشرة بحقوقها في شرق المتوسط وهي المناطق الغنية بموارد الطاقة المهمة، كما تمكن تركيا من بسط سيادتها على حوالي 1000 كم$^2$ بحري.[2]

تجدر الإشارة إلى؛ أن الاتفاقية "الأمنية البحرية" نصت على الدعم العسكري والسياسي التركي لحكومة الوفاق في مواجهة المجموعات المعارضة لها والمدعومة دوليا، وهو الأمر الذي استغلته تركيا للحفاظ على مكاسبها الإستراتيجية وتوسيع نفوذها في المنطقة، وإنعاش اقتصادها، بعد أن أشارت العديد من التقارير الصادرة عن "هيئة المسح الجيولوجي الأمريكي" لعام 2010 «**بأن باطن شرق المتوسط يحتوي على ما يقارب 107 مليار برميل من النفط الخام، و122 تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي.**»[3]

### ب– تطلعات تركيا لإنشاء قاعدتين عسكريتين في ليبيا

تُولي تركيا أهمية كبرى في المجال الأمني تجاه منطقة السهل الإفريقي بغية توسيع نفوذها الاستراتيجي، حيث وقعت عدة اتفاقيات تعاونية أمنية مع موريتانيا، تشاد، السودان ونيجيريا، كان آخرها اتفاقا أمنيا في جوان 2020 مع النيجر يهدف إلى إنشاء قاعدة عسكرية قرب الحدود الليبية. يأتي ذلك على غرار موافقة البرلمان التركي في 2014 على المشاركة في عمليات السلام في كل من مالي وإفريقيا الوسطى.[4] وتتطلع تركيا أيضا في إطار اتفاقية "ترسيم الحدود" مع حكومة "السراج" إلى إنشاء قاعدتين عسكريتين، الأولى في ميناء مصراتة بقدرات

---

[1]–سمية رمدوم، "الوجود التركي في إفريقيا بين القوة الناعمة والصلبة"، **مجلة متابعات إفريقية**، العدد 8، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 2020، ص ص. 73–74.

[2]–أركان إبراهيم عدوان، "مصطفى جابر فياض، محددات الدور التركي في ليبيا وتداعياته الدولية"، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية**، المجلد 10، العدد 1، العراق، 2020، ص ص. 666– 668.

[3]–أركان إبراهيم عدوان، المرجع نفسه، ص. 669.

[4]–أحمد عسكر، "التمدد التركي في الساحل والصحراء وغرب إفريقيا: الدوافع والتداعيات"، 2020، متوفر على الرابط–https://epc.ae/ar/topic/، تاريخ الدخول: 2021/06/12، بتوقيت:00:20

هجومية، والثانية جوية مجهزة بطائرات بدون طيار،[1] على غرار القاعدة العسكرية التركية في الصومال التي كلف بناؤها 10 مليون دولار تقوم من خلالها تركيا بتدريب 10 آلاف جندي مالي.[2]

**ت – مكافحة الإرهاب**

أعلنت تركيا عن مساهمة مالية قدرت بخمسة ملايين دولار لتمويل قوة دول السهل الخمس بهدف مكافحة الإرهاب، وتقديم المساعدات والتدريب والخبرات العسكرية إلى دول المنطقة التي تنتشر فيها التنظيمات الإرهابية.[3] خاصة بعد الهجوم الإرهابي على السفارة التركية الذي تبنته حركة الشباب الصومالية في الصومال عام 2013.[4]

**ثانيا: الإستراتيجية الاقتصادية التركية في السهل الإفريقي**

لتركيا مجموعة من المصالح الاقتصادية في ليبيا، جعلت البرلمان التركي في 2 يناير 2020 يتخذ قرار التدخل المباشر العسكري لحماية اقتصاديات تركيا التي تمت بتوقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية بين البلدين منذ عام 2010 تمثلت في مجال البناء والأعمار، بعد حصول "شركات الأعمال التركية" على نحو 304 عقد تجاري في هذا الخصوص. أيضا بلغ حجم المشاريع الاستثمارية حوالي 203 مليار دولار منذ عام 2018، ويرجع سبب تقدم البلدين في المجال الاقتصادي كما جاء على لسان وزير خارجية "حكومة الوفاق الليبية" إلى أن: «**مستوى العلاقات السياسية بين البلدين، أتاح الفرصة للشركات التركية لإطلاق المشاريع في ليبيا وزاد من حركة التجارة ورفع المبادلات التجارية بين البلدين**».[5]

وتبعا لذلك يرى بعض المحللين أن إبرام الاتفاقيات الاقتصادية بين البلدين يعود إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي في تركيا، حيث بلغ 2.6 % عام 2016 مقابل 7.4 % لعام 2017. وبالتالي تسعى تركيا إلى إنعاش اقتصادها والخروج من الأزمات التي تمر بها.[6]

---

[1]–سمية رمدوم، مرجع سبق ذكره، ص. 76.

[2]–مصطفى صلاح، **الدور التركي في إفريقيا، اقتصاد يحرك السياسة**، د ط الأردن: مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، 2017، ص 10.

[3]–أحمد، عسكر، "التمدد التركي في الساحل والصحراء وغرب إفريقيا: الدوافع والتداعيات"، متوفر على الرابط: https://epc.ae/ar/topic، مرجع سبق ذكره.

[4]–مصطفى شفيق علام، التغلغل الناعم، "إفريقيا في الإستراتيجية التركية... المحددات والسياقات والتحديات"، 2017، متوفر على الرابط: https://www.qiraatafricam.com، تاريخ الدخول: 2021/126، بتوقيت: 01:05.

[5]– أركان إبراهيم عدوان، مصطفى جابر فياض، مرجع سبق ذكره، ص. 662.

[6]– المرجع نفسه، ص. 663.

### ثالثا: الإستراتيجية التنموية التركية في السهل الإفريقي (القوة الناعمة)

تنطوي الرؤية التركية للتنمية في السهل الإفريقي على مشاريع الإغاثة، والمساعدات التنموية، فقد بين الرئيس "رجب طيب أردغان" دعمه لجهود الإغاثة الإنسانية في الصومال منذ عام 2011 قائلا: «**بينما نزيد حجم تجارتنا من جهة نخفف أعباء المظلومين الأفارقة بمساعداتنا الإنسانية من جهة أخرى إلى 55 مليار دولار.**» كما دعّمت تركيا قضايا القارة السمراء في المحافل الدولية، حيث دعا مندوب تركيا الدائم في الأمم المتحدة "فريدون سينيرلي أوغلو" المجتمع الدولي إلى دعم المبادرات الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في إفريقيا، انطلاقا من تبني تركيا سياسات أخلاقية قيّمة باعتبارها "شريك الخير" "Benevolent partener".[1] فقد أوكلت تركيا كل من الهيئات التالية للاضطلاع بالدور الإنمائي والإنساني: هيئة إدارة الكوارث والطوارئ، الهلال الأحمر التركي، وكالة التعاون والتنسيق التركية، ومنظمات المجتمع المدني التركي، وهيئة الإغاثة التركية. ويظهر الدور التنموي والإنساني لتركيا البارز في نشاط الهيئتين التاليتين:

#### أ- وكالة التعاون والتنسيق التركية TIKA

تنشط الوكالة في عدة مجالات: الصحة، الزراعة، التعليم، الري، الصرف الصحي، التدريب المهني مشاريع البنية التحتية وتقديم الخدمات الإجتماعية. فقد دعمت الوكالة معهد داكار الإسلامي بعديد من الكتب واللوازم التعليمية، وأعادت تشييد كلية البنات في ظرف زمني لم يتعدّ الخمسة أشهر للسنة الدراسية 2011-2012. أما في السودان فقامت بتجهيز مركز التدريب التقني والمهني، كما قدمت تركيا 10079 منحة دراسية لطلاب إفريقيا.[2] وفي قطاع الصحة فقد استفاد نحو 300 ألف شخص من فحوصات طبية قدمتها الوكالة، وحملات التطعيم إثر انتشار وباء الإبولا في السنغال خاصة. وتشييد مستشفى في الصومال بدعم من الوكالة لهيئة التنمية العمرانية التركية (TOKI). ومستشفى آخر في النيجر لمكافحة مرض الناسور المتفشي في صفوف النساء، وتشييد مستشفى بسعة 150 سريرا في إقليم دارفور بالسودان. إضافة إلى إنشاء مركز للأمومة والطفولة في السنغال، وسجل النشاط الصحي التنموي للوكالة في المنطقة في الفترة ما بين 2013-2014.[3]

---

[1] -مصطفى صلاح، مرجع سبق ذكره، ص. 7.

[2] -خالد بقاص، "العلاقات التركية الإفريقية الجديدة، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية"، **كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2018/2017، ص. 136.

[3] - المرجع نفسه، ص ص. 139-140- 142.

وفي قطاع الزراعة يبرز مصنع الطحين في السنغال يديره رجال أعمال أتراك، ويوظف أكثر من 200 عامل سنغالي. وحث الشباب الصومالي على مكافحة الجفاف بإقامة مشروع مد أنابيب المياه وتوصيلها للمزارعين، وافتتاح مدرسة زراعية ودعم قدراتهم في مجال الزراعة. وبخصوص توفير المياه الصالحة للشرب فقد قامت الوكالة (TIKA) بحفر 53 بئرًا في النيجر و19 بئرًا في العاصمة مقديشو و28 بئرًا في السودان.[1]

**ب– هيئة الإغاثة الإنسانية التركية (IHH)**

تعمل هيئة الإغاثة الإنسانية التركية في مجال الدعم الإنساني خاصة للدول الإفريقية، وبالتركيز على دول السهل الإفريقي كون هذه الأخيرة تعرف ترديا في الأوضاع الإنسانية من خلال تنفيذ خطة "الانفتاح على إفريقيا" التي تبناها حزب العدالة والتنمية منذ عام 2002. ففي مجال الصحة ساعدت الهيئة آلاف السودانيين على استعادة القدرة على الإبصار في إطار تنفيذ برنامج "كتاركت" في المستشفيات السودانية.[2] وتوسع نشاطها في طب العيون ليشمل الصومال، تشاد، النيجر، بوركينافاسو. وتقوم الهيئة أيضا بتقديم المساعدات الغذائية للمتضررين من المجاعة أين تبرعت عام 2011 للصومال بمبلغ قدر بـ 23,3 مليون يورو ونحو 5726 طنا من المواد الغذائية المختلفة. كما أنشأت مدارس زراعية للغرض نفسه عام 2013 من أجل تدريب الصوماليين على تقنيات النشاط الزراعي. إضافة إلى التكفل بالأيتام ومرافقتهم التعليمية بإنشاء مبان دراسية ودور التحفيظ القرآني وقاعات للرياضة، وبناء المساجد خاصة في الدول التي تعرف الحروب والتدخلات العسكرية، والبطالة والتسرب المدرسي.[3]

وعلى هذا النحو فإن الإستراتيجية التركية في السهل الإفريقي تنبئ أن صانع القرار التركي يسير في عدة مسارات لإيجاد فرص التدخل والاستفادة من مقدرات المنطقة في إطار الشرعية الدولية بدعم الحكومة الوفاق المعترف بها دوليا، وتقديم المعونات والمشاريع التنموية أيضا في إطار المساعدات الإنسانية المكفولة دوليا. وهنا تتقاطع المصالح الإستراتيجية لأن المنافسة على أشدها بين الفاعلين الدوليين التقليديين والجدد، خاصة في ما يخص عسكرة إفريقيا وقضية مكافحة الإرهاب.

[1]– المرجع نفسه، ص ص 139–142، 143.

[2]– مصطفى شفيق علام، متوفر على الرابط: https://www.giraatafricam.com، مرجع سبق ذكره.

[3]–خالد بقاص، مرجع سبق ذكره، ص ص 156–157.

## الفرع الثاني: الإستراتيجية الروسية للأمن والتنمية في منطقة السهل الإفريقي– العودة إلى التموضع–

لم تبق روسيا بعيدة عن الأحداث المتسارعة في السهل الإفريقي ففي ظل العجز الفرنسي في احتواء بؤر التوتر بالمنطقة. اتجهت الأنظار إلى البديل الروسي، خاصة بعد الدور الذي لعبه في الأزمة السورية. لقد عرفت العلاقات الإفريقية الروسية تحولا جديدا منذ مجيء الرئيس"فلاديمير بوتين" "fladimir PUTIN" إلى الحكم سنة 2000 الذي أكّد أن روسيا ستكون حاضرة في كل مناطق العالم.[1] مشيرا إلى عودة العلاقات الروسية بغيرها من الدول التي تراجع نفوذها فيها، كالدول الإفريقية بعد سقوط المعسكر الشرقي مطلع التسعينات. وقد قام الرئيس الروسي بزيارة إلى بعض الدول الإفريقية عام 2006.[2]

### أولا : الآليات الروسية للأمن في منطقة السهل الإفريقي

بانعقاد القمة الروسية الإفريقية يومي 23-24 أكتوبر 2019 بمدينة "سوتشي" دُشنت من خلالها إستراتيجية جديدة لروسيا في إفريقيا، وهو ما أكده الرئيس "بوتين" في البيان الختامي للقمة بقوله: "**القمة فتحت صفحة جديدة للتعاون والعلاقات بين روسيا والدول الإفريقية**". وركز من خلالها على المنظور التشاركي والتنموي في المنطقة.[3]

#### أ– اتفاقيات التعاون العسكري والتدريب

أبرمت المؤسسة العسكرية الروسية عدة اتفاقيات مع نظيراتها في السهل الإفريقي منذ 2015 فوقّعت على إحدى وعشرون اتفاقية عسكرية، لاسيما مع النيجر، مالي وبوركينافاسو، ونيجيريا وتشاد، وتشمل الاتفاقيات

---

[1]– هشام صميض، **روسيا والعودة إلى إفريقيا: المحددات والأبعاد**، د ط، الرباط: منشورات خالد الحسن مركز الدراسات والأبحاث، 2013، ص. 7.

[2]–حسني عماد حسني العوضي، "روسيا وإعادة اكتشاف إفريقيا من جديد: سيناريوهات التعاون والمصالح والمخاطر"، 2017، متوفر على الرابط: https://democratic.de/?=4329، تاريخ الدخول: 2021/06/13، بتوقيت 20:02.

[3]–نورهان الشيخ، "3 محاور للتعاون العسكري الروسي–الأمريكي : بيع الأسلحة والتدريب ونشر القوات المسلحة"، مركز الخليج للأبحاث، 2021، متوفر على الرابط: https://araa.sa/indesc.php?option=com–، تاريخ الدخول: 2021/06/12، بتوقيت: 21:41.

مجالات التدريب الأمني العسكري، تبادل المعلومات، التعاون على مكافحة الإرهاب.[1] وتعتمد إدارة "بوتين" في تواجدها العسكري على الآليتين التاليتين:

### 1- مجموعة "فاغنر" العسكرية الروسية

تعتمد روسيا في سياستها على المجموعة العسكرية الروسية "فاغنر" التي تنتشر في إفريقيا الوسطى، موزنبيق وليبيا، الكامرون وتشاد ومالي، هذه الأخيرة التي أكّد وزير خارجيتها الأسبق الجنرال "داهيرو ديمبلي" شهر نوفمبر 2019 أن عناصر "فاغنر" الروسية متواجدون بمالي لتقديم دعم تقني للقوات المسلحة المالية. إضافة إلى انتشارهم في السودان شمالا وجنوبا منذ عام 2017 إثر إبرام اتفاقية بين شركة "م-أنفيست"" M-invest" التي تربطها بالمجموعة العسكرية "فاغنر" وزارة الثروة المعدنية السودانية.[2]

كما ينشط مقاتلي "فاغنر" في ليبيا بجانب اللواء خليفة "حفتر" بغية ضمان أداء روسيا لدور فعال في تسوية الأزمة الليبية، وحصولها على النفط الليبي، خاصة بعد استيلاء "حفتر" على الهلال النفطي، وتعزيز دور مصر والسعودية والإمارات العربية الداعمة له. ويشير تقرير سري أممي أن عناصر "فاغنر" في ليبيا قُدر عددهم بين 800 إلى 1000، وهو مؤشر على اعتماد موسكو على المتغير العسكري لحسم الأزمة لصالح حليفها "خليفة حفتر".[3] من جهة أخرى تلقت روسيا عرضا من الرئيس البوركينابي "كريستيان كابوري" " Cristian KABORI " في 15 ماي للانضمام إلى التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب في الوقت الذي أكد فيه الرئيس التشادي على أهمية روسيا في المنطقة لتعزيز الأمن والاستقرار.[4]

---

[1]-عبد القادر محمد علي، **الحضور العسكري الروسي في إفريقيا ودلالته، قطر**، سلسلة تقارير: مركز الجزيرة للدراسات، 2021، ص. 3.

[2]-حمدي بشير، "الدور الروسي في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي: الفرص"، 2020، متوفر على الرابط: https://epc.ae/ar/brief/russias-anti-terrorism-role-in-the-african-sahel-region، تاريخ الدخول: 2021/06/12، بتوقيت: 23:30.

[3]-عبد القادر محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص. 5.

[4]-أحمد عسكر، "دوافع التنافس الروسي-الفرنسي في منطقة الساحل والصحراء"، 2021، متوفر على الرابط: https://acpss.ahram.org.eg/News/17104.aspx ، تاريخ الدخول: 2021/06/12، بتوقيت: 00:23.

### 2- القواعد العسكرية الروسية "قاعدة فلامينجو"

اتجهت روسيا عام 2017 إلى إبرام اتفاقية ناجحة بين "فلاديمير بوتين" والرئيس الأسبق السوداني "عمر البشير" إلى بناء مركز دعم لوجستي على الساحل السوداني بطلب من الحكومة السودانية. وأصدر الرئيس الروسي قرارا بناء المشروع في ديسمبر 2020، ويعد المشروع استخباراتيا بالدرجة الأولى، حيث سيسهم في جمع المعلومات حول منافسي روسيا في المنطقة، وفي السهل الإفريقي كالقوات الفرنسية والأمريكية والصينية. إلى جانب رصد التحركات العربية السعودية والإماراتية.[1] وتضم قاعدة "فلامينجو" ما يقارب 300 جندي، وأربع سفن مزودة بتجهيزات نووية. ومع مطلع سنة 2021 رست أول سفينة حربية "أدميرال جريجو روفيتش"، تلتها الفرقاطة "ستويكي 545 " على الموانئ السودانية. وتسعى روسيا في هذا المجال إلى استكمال مثلث القواعد العسكرية بعد سوريا (طرطوس)، السودان، (بور تسودان)، بإنشاء قاعدة في الجفرة بليبيا.[2]

### 3-بيع المعدات العسكرية الروسية

احتلت روسيا المركز الأول خلال العقدين الماضيين من حيث تصدير الأسلحة إلى إفريقيا التي بلغت حوالي 49% من إجمالي صادرتها. فقد أشار معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام أن حصتها في سوق السلاح الإفريقية بلغت 37%، تلتها الولايات المتحدة الأمريكية بـ 16%، وفرنسا بـ 14%، والصين بـ 9%. وتتميز الأسلحة الروسية عن غيرها بالجودة والأسعار الرخيصة. كما أن موسكو لا ترهن تقديمها بمشروطية سياسية كاحترام قواعد الديمقراطية ومراعاة حقوق الإنسان، كتلك الشروط التي تفرضها الدول الغربية. وإنما ترهن ذلك بتخفيف أو شطب ديون الدول الإفريقية.[3] ويذكر أن شركة "روس أبورون إكسبورت" الوحيدة في روسيا المختصة في مجال تصدير الأسلحة المتمثلة في بنادق كلاشينكوف 200- AK الجديدة، طائرة التدريبات ياكوفليف ياك 130، ونظام الصواريخ بانتسير، وأنظمة الصواريخ أرض جو TOk- M2KM، وأنظمة الدفاع الجوية والمدفعية، وطائرات هيلكوبتر للنقل وأخرى مقاتلة.

---

[1]-عبد القادر محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص. 4.

[2]-نورهان الشيخ، "3 محاور للتعاون العسكري الروسي الأمريكي، بيع الأسلحة والتدريب ونشر القوات المسلحة"،2021، متوفر على الرابط: https://araa.sa/indeX.ph?poption=com، تاريخ الدخول: /2021/06، بتوقيت: 02:30.

[3]-عبد القادر محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص. 3.

الجدير بالذكر أن كل من الجزائر* وبوركينافاسو قدمت طلبا باستيراد صواريخ أرض- جو(SAM) المصممة لتدمير الطائرات بين سنتي 2000-2019. وقامت نيجيريا باستيراد مروحيات مقاتلة من طراز -MI. 35M[1]. أما مالي فقد وقعت عقدا مع روسيا عام 2012 عقب اندلا ع أحداث الأزواد بها بلغت تكلفته حوالي 12 مليون دولار يتم من خلالها تسليمها بنادق ومدافع وذخائر. كما أن الجيش التشادي يعتمد على نسبة 90% في تسليحه على السلاح الروسي.[2]

**ثانيا : البعد الاقتصادي**

يهدف الحضور العسكري الروسي في منطقة السهل الإفريقي إلى ضمان توسيع نشاط بعض الشركات الروسية مثل شركة "نورد جولد" Nord gold" المستثمرة في قطاع الثروات المعدنية كالذهب في كل من مالي وبوركينافاسو، وشركة "روساتوم" "Rosatom"في الطاقة النووية[3]، وشركة "غازبروم" Gazbrom"، وشركة النفط النيجيرية لإنشاء خط أنابيب لنقل الغاز النيجيري عبر الصحراء الكبرى إلى الجزائر، ثم عبر البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا. ضف إلى ذلك شركة "روسال"Rossal " لإنتاج الألمنيوم بالشراكة مع شركة "ألسكون"Aliscon" بنيجيريا التي تمتلك روسيا فيها نسبة 85%.[4] من جهة أخرى بلغ حجم التبادل التجاري بين روسيا ودول السهل

*تظل الجزائر منذ 24 سنة المستورد الأول للأسلحة الروسية في إفريقيا بحكم التقارب الإيديولوجي الاشتراكي واستمرت العلاقات الودية بين البلدين حتى بعد انهيار المعسكر الشرقي، أنظر في ذلك عائد عميرة، "روسيا ترسخ وجودها في إفريقيا والسلاح" كلمة السر"، 2020، متوفر على الرابط: https:// www.noonpost.com ، تاريخ الدخول: 2021/06/12، بتوقيت: 03:30.

[1]-روسيا، "صادرات السلاح إلى إفريقيا إستراتيجية طويلة المدى"، 2020، متوفر على الرابط: https://amp.dw.com، تاريخ الدخول: 2021/06/12، بتوقيت: 03:30.

[2]-حسني عماد حسني العوضي، "روسيا وإعادة اكتشاف إفريقيا من جديد: سيناريوهات"التعاون والمصالح والمخاطر""، 2017، المركز الديمقراطي العربي، متوفر على الرابط: https://democraticac.de، تاريخ الدخول: 2021/06/12، بتوقيت: 03:30.

[3]-أحمد عسكر، "دوافع التنافس الروسي-الفرنسي في منطقة الساحل والصحراء"، 2021، متوفر على الرابط: https://acpss.ahram.org، مرجع سبق ذكره.

[4]-نورهان الشيخ،"3 محاور للتعاون العسكري الروسي الأمريكي، بيع الأسلحة والتدريب ونشر القوات المسلحة"، 2021، متوفر على الرابط: https://araa.sa/indeX.ph?poption=com، مرجع سبق ذكره.

الإفريقي 3 مليارات دولار سنة 2018. ويرتقب أن يبلغ الناتج المحلي للدول المنطقة إلى تريليوني دولار مع حلول 2050 إذا تنامت قدراتها الإقتصادية.[1]

### ثالثا : الإستراتيجية التنموية الروسية في السهل الإفريقي

أشار الرئيس "فلاديمير بوتين" في قمة "سوتشي" أن :"**روسيا تهتم بتنمية الدول الإفريقية التي تعاني تراجعا حادا في الجانب التنموي**". مؤكدا على دفع الشراكة بين روسيا والقارة الإفريقية التي تهدف إلى تحسين نوعية حياة المواطنين، ودعم السيادة الإقتصادية للدول. مضيفا أن روسيا سوف تسطر مشاريع خاصة بالبنية الأساسية كالإسكان، إنشاء شبكات السكك الحديدية، والنهوض بالتنمية البشرية للإنسان الإفريقي في قطاع التعليم، الصحة، وتشجيع الابتكار، وإنشاء مناطق صناعية، وتحسين ظروف الزراعة وتنميتها.[2]

### ثالثا: الدور العسكري الروسي في الأزمة الليبية

منذ مجيء الرئيس "فلاديمير بوتين" إلى الحكم سنة 2000 تحسنت العلاقات الروسية الليبية بعد لقائه بالرئيس "القذافي" في عام 2008 في طرابلس، توج اللقاء بعقد اتفاقية روسية-ليبية، تم من خلالها إلغاء ديون ليبيا البالغة حوالي 5 مليارات دولار مقابل عقود شملت النفط الغاز، الأسلحة والسكك الحديدية. كما سمح "القذافي" للأسطول البحري الروسي الوصول إلى ميناء بنغازي. ورغم الإطاحة بنظام "القذافي" واغتيال هذا الأخير، سعت روسيا إلى مواصلة علاقتها مع ليبيا فدخلت على خط الأزمة كطرف داعم للواء "خليفة حفتر" الذي قام بعدة زيارات لموسكو بين عامي 2016-2017. فحاز على الدعم الدبلوماسي الروسي في الأمم المتحدة، وتقديم المشورة العسكرية. في هذا الشأن يرى مراقبون أن موسكو نقلت عددا من الجرحى المنضوين إلى جيش "حفتر" للعلاج في مستشفيات روسيا، وأن هذه الأخيرة تقوم بتدريبات عسكرية لجنود حكومة طبرق أُرسلوا إلى ليبيا عبر خطوط "أجنحة الشام للطيران".[3]

---

[1]-"أبرز المشاريع الاقتصادية الروسية في إفريقيا"، 2018، متوفر على الرابط: https://arabic.rt.com، تاريخ الدخول:2021/06/13، بتوقيت: 00:02.

[2]-"إفريقيا تلبي النداء الروسي للتنمية والأمن"، 2019، متوفر على الرابط:https://all-ain.com/amp/article/، تاريخ الدخول: 2021/06/13، بتوقيت: 00:42.

[3]-شبين شفيعة، شبين عدنان، "ليبيا كمحور جيوبوليتيكي في التوجهات الجيو إستراتيجية الروسية للمنطقة العربية"، **مجلة المؤتمرات العلمية الدولية**، العدد 7، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، 2021، ص ص. 140-141.

## المطلب الرابع : دور فواعل أخرى في السهل الإفريقي

أصبح السهل الإفريقي مسرحا لتلاقي لاعبين تقليديين وجدد، لتنفيذ أجندات تخدم مصالحهم في جو مشحون من التنافس والصراع على اقتصاديات الدول السهلية، ومقدراتها خاصة بعد أزمتي مالي، وليبيا والتدخل العسكري في الدولتين.

### الفرع الأول : السياسة الأمنية الإيطالية في السهل الإفريقي

ارتبطت إيطاليا تاريخيا بمنطقة السهل الإفريقي بماضيها الاستعماري الأوروبي، وسيطرتها على ليبيا ضمن المشروع الأوروبي في القرن التاسع عشر. فاحتلت ليبيا في الفترة (1911-1942). ولازالت منخرطة في الملف الليبي – خاصة مع الأزمة التي أحدثها التدخل العسكري لحلف الناتو– كفاعل رئيسي، كما تتواجد القوات الإيطالية في مالي ضمن القوة الأوروبية.

#### أولا : مكافحة الهجرة السرية (الهاجس الأمني)

تعتبر ليبيا بوابة عبور للهجرة غير الشرعية تجاه سواحل إيطاليا وإسبانيا ومالطا، وباقي دول أوروبا، ونقطة التقاء هؤلاء المهاجرين القادمين من النيجر. حيث ينطلق المهاجرون من جنوب ليبيا وغربها نحو إيطاليا ثم إلى باقي الدول الأوروبية الأخرى.[1] إذ ركز مسؤولون إيطاليون على توطيد علاقاتهم مع الميلشيات الفاعلة في ليبيا ودعمها وفق برامج مسطرة لمنع الهجرة غير القانونية وتهريب اللاجئين،[2] ضمن الخطة التي أوكلت إليها من المفوضية الإنسانية للإتحاد الأوروبي التي نصت على أنه: «**يجب على إيطاليا أن تبذل المزيد من الجهود لتحديد وتسجيل كل من يجب إعادة توزيعهم من الموجودين على أراضيها. كما يتوجب عليها وبسرعة وضع قنوات لإعادة توزيع القادمين الجدد من الجديرين بإعادة التوزيع.** »[3]

---

[1]–جاسم محمد، "ليبيا: بوابة الهجرة للاتحاد الأوروبي"، 2021، متوفر على الرابط: https://arb.majalla.com، تاريخ الدخول: 2021/06/13، بتوقيت: 13:30.

[2]–حراز حليمة، "الصراع السياسي المتعدد في اتجاهات الاقتصاد الليبي دراسة وصفية في المجتمع الليبي خلال الفترة 2011–2019"، **مجلة المؤشرات العلمية الدولية**، العدد 7، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، 2021، ص 120.

[3]–جاسم محمد، "ليبيا: بوابة الهجرة للاتحاد الأوروبي"، متوفر على الرابط: https://arb.majalla.com، مرجع سبق ذكره.

وعلى هذا الأساس وقعت كل من إيطاليا وحكومة "السراج" مذكرة تفاهم في فبراير 2017 للحد من الهجرة غير الشرعية، ومن بين البنود التي نصت عليها المذكرة: ضبط الحدود البرية والبحرية للحد من الهجرة غير القانونية ومكافحة الاتجار بالبشر والتهريب والإرهاب. وجاءت المذكرة كامتداد لاتفاقية بنغازي لسنة 2008 التي نصت على مراقبة الحدود الجنوبية لليبيا مع تشاد والنيجر والسودان. على أن تتولى شركات إيطالية ذلك، وتمول مهمة المراقبة مناصفة مع الإتحاد الأوروبي بنسبة 50% لكلا الطرفين.[1]

وتسعى إيطاليا ضمن سياستها الأمنية في السهل الإفريقي إلى تعزيز الحفاظ على مصالحها في ليبيا وأعربت عن رغبتها في مواصلة العمل ضمن مهمة "تاكوبا" العسكرية التي أطلقتها فرنسا والتي تتكون من قوى عسكرية أوروبية من بينها 200 جندي إيطالي، فضلا عن اشتراكها في مجموعة G5.[2]

### ثانيا : المصالح الاقتصادية الإيطالية في السهل الإفريقي

وقّعت إيطاليا وليبيا اتفاقية في شهر أوت 2008، التزمت من خلالها إيطاليا بتقديم تعويضات عن الحقبة الاستعمارية قُدرت بخمسة مليارات دولار، على أن يتم استثمارها في ليبيا في مقابل أن تتعاون ليبيا مع إيطاليا في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية والإرهاب. وبذلك أصبحت إيطاليا الشريك الرئيسي الاقتصادي خاصة في قطاع النفط في ليبيا بواسطة شركة إيني "Eni ". وتأتي إيطاليا أيضا على رأس قائمة الدول المستثمرة الأوروبية في ليبيا سواء في النفط، والغاز أو البنوك. وحفاظا على مصالحها الاقتصادية في ليبيا فتحت إيطاليا قنوات تواصل مع حكومة "فايز السراج" واللواء "خليفة حفتر"، وقبائل الجنوب.[3]

وتتبنى إيطاليا مقاربتها الاقتصادية في ليبيا لتنفيذ "مشروع طريق السلام" الذي تتولى تنفيذه "المجموعة الإيطالية" "Solini Impreglo"، ويفترض أن يربط "طريق السلام" بين مصر وتونس عبر ليبيا بهدف تأمين

---

[1]–محمد السبيطلي، **الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية**، د ط، الرياض: مركز الملك فيصل والدراسات الإسلامية، 2017، ص. 40.

[2]– نوفل الشرقاوي، "إيطاليا تسعى لزيادة توغلها في الساحل الإفريقي"، 2021، متوفر على الرابط : https:// www.independenlarabia.com، تاريخ الدخول: 2021/06/13، 30:14.

[3]–محمد السبيطلي، مرجع سبق ذكره، ص. 38.

مصالح إيطاليا الصناعية في شمال إفريقيا، ومن ثم التوغل في دول القارة الإفريقية. ولتعزيز هذا التوسع تسعى روما إلى فتح سفارات لها في كل من النيجر وبوركينافاسو.[1]

## الفرع الثاني :السياسة الألمانية في السهل الإفريقي

مع تزايد الهجرة غير الشرعية واللجوء من القارة الإفريقية نحو ألمانيا على غرار باقي الدول الأوروبية، وتصاعد الهجمات الإرهابية. أصبحت مسألة استقرار إفريقيا من أولويات السياسة الخارجية الألمانية في ظل تنامي الدوافع الإقتصادية تجاه القارة السمراء.

### أولا : السياسة الأمنية الألمانية في السهل الإفريقي

حذت ألمانيا حذو إيطاليا في سياستها خارج حدودها في المسائل الأمنية الإفريقية. فحسب التصور الألماني لا بد من دعم عسكري وتواجد للقوات الألمانية ضمن البعثتين الأممية والأوروبية، وتفعيل ذلك بتوريد الأسلحة والتدريبات العسكرية في الدول التي ينعدم بها الاستقرار الأمني. ففي مالي تتواجد قوة عسكرية قوامها 850 جنديا ألمانيا في مدينة غاو منذ عام 2019.[2] ومع بداية عام 2020 قامت بتمديد عمل قواتها العسكرية هناك خاصة وأن مالي لازالت تعاني من نشاط الجماعات الإرهابية. وتدرس الإدارة الألمانية إمكانية نشر قوة عسكرية إضافية في كل من النيجر، تشاد، بوركينافاسو ونيجيريا لردع عمليات جماعة بوكو حرام.[3] إضافة إلى التعاون العسكري في مجال الاستشارات العسكرية والذي تم تقديره من طرف المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" بين 7-10 مليون يورو.[4]

تجدر الإشارة أن؛ الجيش الألماني (بوندسفير) يشارك عسكريا ضمن الاتحاد الأوروبي لتحسين قدرات الجيش المالي. إلى جانب مشاركته في بعثة الأمم المتحدة "مينوسما". وحسب ما جاء في تقرير نشرته صحيفة

---

[1]-صخري محمد، "التحركات الأوروبية اتجاه ليبيا: الأهداف والنتائج"، 2021، متوفر على الرابط: https:// www.politics.dz.com، تاريخ الدخول: 2021/06/14، 18:30.

[2]-"ميركل في الساحل الإفريقي، الأولوية للأمن أم التنمية"، 2019، متوفر على الرابط: https://amp.dw.com، تاريخ الدخول: 2021/06/13، بتوقيت: 19:30.

[3]-أحمد عسكر، "توجه ألمانيا نحو تعزيز حضورها في إفريقيا"، 2020، متوفر على الرابط:https://epc-ae/ar/topic/germanys، تاريخ الدخول: 2021/06/13، بتوقيت: 20:20.

[4]-ميركل في الساحل الإفريقي، الأولوية للأمن أم التنمية، متوفر على الرابط: https://amp.dw.com، مرجع سبق ذكره.

"تاغس شبيغل" أن ألمانيا ساهمت بقيمة مالية قدرت بـ3.2 مليار يورو بين عامي 2016- 2020 موجهة إلى كل من موريتانيا، النيجر، بوركينافاسو، تشاد ومالي في إطار إجراءات الاستقرار المدني.[1]

أما بالنسبة للملف الليبي فقد حظي بمبادرتين ألمانيتين تضمنتا "الأمن والاستقرار في ليبيا". فكانت المبادرة الأولى في 19 يناير 2020، أما الثانية ففي 23 جوان 2021. فحسب البيان الختامي لمؤتمر برلين 2020 والذي حضره ممثلون من الجزائر، الصين، مصر، فرنسا، إيطاليا، روسيا، جمهورية الكونغو، الإمارات المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، وممثلون رفيعوا المستوى عن الإتحاد الإفريقي، الأمم المتحدة، والإتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية .اتحدت الرؤى حول الحل السياسي للأزمة الليبية، بضرورة وقف إطلاق النار، وحظر الأسلحة ودمج الميليشيات المسلحة في مؤسسات الدولة المدنية، والعسكرية والأمنية وضرورة مكافحة الإرهاب، والاصطلاح الإقتصادي، واحترام حقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني.[2] أما المبادرة الثانية لسنة 2021 فقد جاءت مكمّلة للمبادرة الأولى، ومشددة على إخراج المرتزقة المسلحين من ليبيا في إشارة إلى مجموعة "فاغنر" الروسية والتركية التي تقاتل إلى جانب حكومة السراج في مواجهة "حفتر"، وداعية إلى إجراء انتخابات برلمانية في 24 ديسمبر 2021.[3]

### ثانيا : السياسة التنموية الألمانية في السهل الإفريقي

في سياق التنمية في السهل الإفريقي قدمت ألمانيا مبلغا قدر بـ 5.5 مليون يورو كمساعدات موجهة إلى مكافحة التغير المناخي، ومشاريع الري والزراعة وتحسين جودة التربة.[4] وسعيا منها للحد من الهجرة غير الشرعية من السهل الإفريقي إلى ألمانيا، سعت هذه الأخيرة إلى تقديم مساعدات إنسانية إلى بعض الدول الإفريقية التي

---

[1]-"انقلاب مالي... حيرة السياسة الألمانية في منطقة الساحل"، 2021، متوفر على الرابط: https://amp.dw.com ، تاريخ الدخول: 2021/06/13، بتوقيت: 12:12.

[2]-"مؤتمر برلين حول ليبيا، المركز الألماني للإعلام"، 2020، وزارة الخارجية الألمانية، متوفر على الرابط: https://almania.diplo-de ardz-ar/04، تاريخ الدخول: 2021/06/13، بتوقيت: 22:56.

[3]-"برلين 2: إجماع دولي على ضرورة إجراء انتخابات ليبيا في موعدها"، 2021، متوفر على الرابط: https:// www.skynews arabia.com، تاريخ الدخول: 2021/06/13، بتوقيت 00:24.

[4]-"ميركل في الساحل الإفريقي، الأولوية للأمن أم التنمية"، متوفر على الرابط:https://amp.dw.com ، مرجع سبق ذكره.

تتفاقم بها مشكلة الهجرة واللجوء، تمثلت في 6 ملايين يورو موجهة إلى جنوب السودان، و65 مليون يورو للصومال بين سنتي 2018- 2019.[1]

استنادا لما تقدم يمكن القول أن الإستراتيجيات الدولية للأمن والتنمية في السهل الإفريقي، لم تكن سوى تنافس محموم مبني على رؤى وتصورات أمنية وعسكرية لحماية المصالح الاقتصادية تحت غطاء محاربة الإرهاب، والهجرة غير الشرعية، وتقديم المساعدات الإنسانية. فالواقع المتأزم للسهل الإفريقي لم يعرف انفراجا بل زادت حدة الأزمات مع تصاعد التنافس الدولي.

[1]-أحمد عسكر، "توجه ألمانيا نحو تعزيز حضورها في إفريقيا"، 2020، متوفر على الرابط :https://epc-ae/ar/topic/germanys، مرجع سبق ذكره.

## المبحث الثالث : إستراتيجيات المنظمات الدولية والإقليمية للأمن والتنمية في السهل الإفريقي

على خطى المقاربات الدولية لحل أزمات السهل الإفريقي، حاولت المنظمات الدولية والإقليمية صياغة مقاربات أخرى لاحتواء التهديدات الأمنية، التي باتت تهدد السلم والأمن الدوليين. حيث يسعى هذا المبحث إلى دراسة جهود كل من هيئة الأمم المتحدة، الإتحاد الأوروبي والمنظمات الإقليمية والجهوية في إفريقيا.

### المطلب الأول : مقاربة هيئة الأمم المتحدة لبناء السلم والأمن في السهل الإفريقي

أنشأت منظمة الأمم المتحدة مكتبها لغرب إفريقيا والساحل (UNOWAS) بالعاصمة السنغالية داكار سنة 2002، بغية مواجهة التهديدات الأمنية والإنسانية في المنطقة من خلال العمل على وضع إستراتيجيات تتماشى مع الأهداف الإنمائية للألفية، وأهداف التنمية المستدامة، واعتماد برامج ومخططات أمنية وتنموية، في إطار تحقيق الأمن الإنساني والتنمية البشرية في السهل الإفريقي.[1]

#### الفرع الأول: الإستراتيجية المتكاملة للسهل (UNISS/UNSUS) 2013

قدمت الإستراتيجية المتكاملة للسهل مقاربة متعددة الأبعاد الأمنية والتنموية، وشملت العمل على تحقيق الحكومة الشاملة، وتعزيز آليات الأمن الوطنية والإقليمية في مواجهة التهديدات العابرة للحدود (الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية). إضافة إلى وضع خطط التدخلات الإنسانية، ووضع برامج تنموية قادرة على الصمود لمدة أطول، كتعزيز سبل العيش المستدام والتصدي للكوارث الطبيعية المسببة لأزمات الجوع والفقر.[2]

#### الفرع الثاني: خطة دعم الأمم المتحدة في منطقة السهل 2018

أطلقت الأمم المتحدة خطة دعم السهل كتكملة لما جاء في الإستراتيجية المتكاملة للسهل لعام 2013 تحت شعار "العمل معا من أجل الرخاء والسلام للسهل". واستهدفت الخطة 10 دول بوركينافاسو، تشاد، مالي، النيجر، السنغال، نيجيريا، غامبيا،موريتانيا، غينيا والكامرون. داعية إلى حشد الجهود المشتركة من أجل الرخاء

[1]–مستاك يحي محمد الأمين، مرجع سابق، ص 50.

[2]– المرجع نفسه، ص 51.

المشترك والسلام الدائم. مؤكدة على محاربة التهديدات الأمنية الداخلية والعابرة للوطن، وتعزيز دور المرأة والشباب الإفريقيين وتنمية الفرد في السهل الإفريقي، وحمايته من الأمراض الناجمة عن سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي.[1]

**الفرع الثالث : مخططات الاستجابة للأمن الغذائي والحد من سوء التغذية**

أنشأت الأمم المتحدة مكتب التنسيق للشؤون الإنسانية (OCHA) وعينت السيد "ديفيد غراسلي" "David GRASLY"منسقا للشؤون الإنسانية في السهل الإفريقي، ويعمل المكتب بالتنسيق مع وكالات التنمية في المنطقة على التعامل مع أسباب الأزمات الإنسانية والاستجابة لها للحد من انتشارها على المدى الطويل، خاصة ما تعلق منها بالأمن الغذائي، وسوء التغذية المتفشي في المنطقة، والنهوض بالقاعدة الإجتماعية لتحسين مستوى الإنتاج الزراعي.[2]

**الفرع الرابع: مبادرة سهل غرب إفريقيا (WACI)**

تهدف المبادرة إلى المساعدة التقنية والتدريب على تقوية تطبيق القوانين على المستوى الإقليمي والوطني في غرب إفريقيا، وحشد الجهود البشرية للتصدي للجريمة المنظمة وتجارة المخدرات، والإرهاب العابر للأوطان. وقد ركز مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة (UNODC) على الدول التي عانت من صراعات، وتفشي الجريمة المنظمة بها، ودعاها للمساهمة المالية لإنجاح المبادرة.[3]

**الفرع الخامس : المفوضة السامية لحقوق الإنسان في غرب إفريقيا**

تعمل المفوضية السامية لحقوق الإنسان في السهل الإفريقي على تنفيذ خططها في المنطقة في مجال رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عن الانتهاكات التي تطالعها. وتدعم نشاطها بنشر موظفين متخصصين في البلدان

[1]– مستاك يحي محمد الأمين، المرجع نفسه، ص ص 54– 55.

[2]–عمر فرحاتي مريم برا هيمي، مرجع سابق، ص 171.

[3]–المرجع نفسه 169.

الخمسة السهلية (مالي، تشاد، النيجر، موريتانيا، بوركينافاسو). إضافة إلى تقديم المساعدة التقنية للمجموعة الخماسية لمنطقة السهل الإفريقي G5.[1]

### الفرع السادس : البعثة الأممية في مالي (المينوسما) MINUSMA

أُنشأت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في 25 أفريل 2013 لدعم العمليات السياسية بما فيها السلطات الانتقالية، وتحقيق الأمن والاستقرار في مالي بما في ذلك ضمان أمن وحماية المواطنين وتعزيز حماية حقوق الإنسان. وتضم البعثة عددا من الجنود والشرطة من دول مجموعة السهل الخمسة إضافة إلى غينيا، مصر، بنغلادش، الكاميرون، البنين، كوديفوار، التوغو، والصين.[2]

## المطلب الثاني : مقاربة الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في السهل الإفريقي

جاء اهتمام الإتحاد الأوروبي بمنطقة السهل الإفريقي مع تولي فرنسا رئاسة الإتحاد عام 2008، حيث سعت إلى لفت أنظار الدول الأعضاء إلى التهديدات القادمة من الضفة الجنوبية للمتوسط، خاصة منطقة السهل الإفريقي، وإلى تنامي التنافس الحاد للقوى الصاعدة كالصين على ثروات المنطقة. ومع تسارع التحولات السياسية والأمنية في المنطقة، بالأخص ما تعلق منها بأحداث الربيع العربي وانعكاساته على أمن واستقرار الأنظمة في المنطقة من جهة، وعلى المصالح الإستراتيجية والاقتصادية للدول الأوروبية من جهة أخرى. تبنى الإتحاد الأوروبي إستراتيجية للأمن والتنمية في السهل الإفريقي عام 2011.[3]

### الفرع الأول : ركائز الإستراتيجية الأوروبية

ارتكزت الإستراتيجية الأوروبية في السهل الإفريقي على أربعة ركائز هي كالآتي:

---

[1]–"مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، مشروع دعم القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل عبر تنفيذ إطار الامتثال لقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني"، الأمم المتحدة، متوفر على الرابط https:// www.ohchr/org/ar/countries/africarq.com، تاريخ الدخول: 2021/06/13، بتوقيت 03:30.

[2]– عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، الأمم المتحدة، متوفر على الرابط: https://peacekeepingun.org/ar/mission/minusma، تاريخ الدخول: 2021/06/14، بتوقيت: 10:19.

[3]– مستاك يحي محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص ص. 60–61.

❖ **مقاربة التنمية والحكم الراشد وحل الصراعات الداخلية:** وذلك بالسعي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالوسائل التي تهيئ تحسين الظروف المعيشية للسكان التي من شأنها أن تحُول دون انخراطهم في تنظيمات الجريمة المنظمة والإرهاب، والعمل على إعادة البناء المؤسساتي للدولة بما يسمح إيجاد فرص الحوار الوطني لتفادي الصراعات الداخلية.[1]

❖ **تعزيز أمن دول السهل في ظل بناء دولة القانون:** من خلال الدعم العسكري لكافة دول الإقليم في مواجهة التنظيمات الإرهابية وملاحقتها، وكذا انتشار السلاح واسترجاعه من طرف الجهات الأمنية الرسمية للدول.

❖ **تحقيق الرفاه الاقتصادي لشعوب المنطقة للحد من التطرف:** إذ أثبت الواقع أن متغير الأمن والتنمية متلازمان لا يمكن تحقيق أحدهما دون الآخر، وأن تنمية شعوب المنطقة ورفاهيتها من شأنها تقليص نسب التطرف والعنف.

❖ **الدعوة إلى تنسيق آليات التعاون الإقليمي والحوار الفعال بين دول المنطقة:** للوصول إلى حلول في مواجهة التحديات الأمنية. [2]

**الفرع الثاني: برامج الإتحاد الأوروبي الأمنية في السهل الأفريقي**

ولتنفيذ هذه الركائز اتجه الإتحاد الأوروبي إلى وضع برامج ومشاريع أمنية وتنموية من خلال "إستراتيجية الخدمة الأوروبية للتحرك الخارجي".[3]

**أ- برنامج مكافحة الإرهاب في السهل الإفريقي**

يأتي برنامج مكافحة الإرهاب في السهل الإفريقي ضمن البرامج التي تُولي اهتماما للتعاون الأمني والبوليسي، الجهوي لصد هجمات التنظيمات الجهادية، والحد من نشاط شبكات الجريمة المنظمة خاصة ما تعلق

[1]-شمسة بوشنافة، مرجع سابق، ص. 7.

[2]-مشرط يحي، "الإستراتيجية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد 5، العدد 2، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2018، ص ص. 69- 70.

[3]-شمسة بوشنافة، مرجع سبق ذكره، ص. 6.

منها بتجارة السلاح، بغية استقرار المنطقة على المدى الطويل بتضافر الجهود الدولية. وقدرت ميزانيته بحوالي 6.7 مليون يورو.[1]

### ب- برنامج المعلومات للشرطة في غرب إفريقيا

يعطي البرنامج الأولوية للعمل البوليسي الإستخباراتي في المنطقة ويهدف إلى تقوية مؤسسات دول غرب إفريقيا (البنين، غانا، مالي، موريتانيا، النيجر) والمجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا والشرطة الدولية الإنتربول، قصد منع النزاعات في المنطقة. قدرت ميزانيته بـ 2.2 مليون يورو.[2]

### ت- برنامج الدفاع والأمن المشترك EUBAM –EUTM– EUCAP

قدم الصندوق الأوروبي للتنمية غلافا ماليا قدر بـ 41 مليون يورو للفترة 2017/2012 دعما للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بغرض دعم قدرات المؤسسات.[3] بعد أن أسس الإتحاد الأوروبي بعثة لبناء القدرات في دول السهل شملت كل من النيجر EUCAP SAHEL NIGER عام 2012، ومالي EUCAP SAHEL MALI في 15 يناير2015، حيث يُمكّن البرنامج كلاّ من مالي والنيجر من الاستفادة من التدريب العسكري والمشورة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.[4] والصومال EUCAP SAHEL SOMAL. كما أسس الإتحاد بعثة للتدريب العسكري EUTM غطت الدول الثلاثة. إلى جانب بعثة الإتحاد الأوروبي للمساعدة على إدارة الحدود الليبية EUBAM عام 2017.[5] اتجه الإتحاد الأوروبي بتاريخ 13 جوان 2016 في إطار إستراتيجية الأمنية والتنموية إلى المساهمة في بناء قدرات دول السهل الإفريقي في مجال إدارة الهجرة ويتعلق الأمر بالنيجر، مالي، موريتانيا والسنغال.[6] أين اعتمدت مفوضية الإتحاد الأوروبي مجموعة من المشاريع تهدف إلى أمننة الهجرة وتسيير الحدود.[7]

---

[1]–مشرط يحي، مرجع سبق ذكره، ص. 72.

[2] –أسماء رسولي، مرجع سابق، ص. 268.

[3]– سفيان منصوري، مرجع سبق ذكره، ص. 172.

[4]– مستاك محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص. 63.

[5]–المفوضية الأوروبية، **الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي**، فيفري 2020، ص 2.

[6]– محمد سمير عياد، "السياسات الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل"، 2017، متوفر على الرابط : https://www.qiraatafrican.com، تاريخ الدخول: 2021/06/13، بتوقيت 05:14.

[7]– سفيان منصوري، مرجع سبق ذكره، ص. 179 .

**الفرع الثالث : مشاريع الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في السهل الإفريقي**

**أ- مشروع PARSECM OPTI- GAO**

خُصص المشروع لدعم التعاون للحد من الهجرة وتسيير الحدود بين الدول الثلاث مالي، بوركينافاسو والنيجر خاصة ما ارتبط بمنطقتي موبتي وغاو الماليتين، وتحسين ظروف المهاجرين المتنقلين في المناطق الحدودية.

**ب- مشروع POGIF**

تم توجيه المشروع إلى دولة بوركينافاسو، ويهدف إلى تعزيز الأطر القانونية المعتمدة في القانون الداخلي الخاص بتسيير المناطق الحدودية، وتفعيل العمل التشاركي المحلي والإقليمي للفواعل المعنية بأمننة الحدود.[1]

**ت- مشروع AJUSEM**

خُصص هذا المشروع للنهوض بالنظام القضائي والأمني في النيجر لمواجهة الهجرة غير الشرعية، وما يترتب عنها من تجارة المخدرات والاتجار بالبشر.

**ث- مشروع :GAR-SI**

في مارس 2016 تم انعقاد الاجتماع الوزاري للأمن والدفاع لدول السهل الإفريقي بالعاصمة التشادية "نجامينا" وأسفر عن إنشاء مشروع"مجموعة المراقبة والتدخل السريع في السهل"، وتضم المجموعة وحدات دركية أوروبية من جنسيات مختلفة (إسبانية، إيطالية، فرنسية، وبرتغالية)، تعمل على جاهزية القوات السهلية في التحكم الفعال في الأقاليم والمناطق الحدودية وكذا تكثيف الجهود المشتركة في مواجهة التهديدات العابرة للحدود.[2]

وتبعا لمشاريع وبرامج الإتحاد الأوروبي الموجهة لتحديات الأمن في المنطقة، خُصّصت أغلفة مالية موجهة لقطاعات التنمية. في هذا الصدد أكد "هانس جورج-غير شتنلاور" "Hans-GEORGE-GERSTENLAUER" رئيس بعثة الإتحاد الأوروبي المعتمد في أوروبا أن : «**الاستقرار الأمني والسياسي هو شرط لا غنى عنه لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية في البلاد.**» ففي عام 2005 قدم الإتحاد الأوروبي نسبة

[1]-سفيان منصوري، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[2]- المرجع نفسه، ص 180.

0.56% من الدخل القومي لدول الإتحاد موجهة لمشاريع التنمية في السهل.[1] وفي إطار تمويل المشاريع التنموية في الإقليم لإفريقي قدم الصندوق الأوروبي للتنمية مبلغا قدر بـ 200 مليون يورو إلى كل من بوركينافاسو، مالي والنيجر. ليضيف لاحقا في سنة 2013 مبلغ 1.5 مليار دولار بشكل رئيسي لدعم الحكم الرشيد، وسيادة القانون والعدالة، ومشاريع التنمية الزراعية والريفية، والاجتماعية، والاقتصادية، والبنى التحتية.

أما الصندوق الائتماني للإتحاد الأوروبي فقد ساهم بقيمة مالية قدرت بـ 164.5 مليون يورو موزعة على كل من : موريتانيا 13 مليون يورو، بوركينافاسو 17 مليون يورو، مالي 15 مليون يورو، النيجر 42.5 مليون يورو، تشاد 35 مليون يورو، والسنغال 5 مليون يورو. وكان الإتحاد الأوروبي قد خصص غلافا ماليا للمساعدات الإنسانية لحل أزمة الغذاء في المنطقة قدر بـ 337 مليون دولار سنة 2012.[2]

والجدول التالي يبين القيمة المالية المتحصل عليها في كل من مالي، النيجر وموريتانيا في إطار المساعدات الموجهة للتنمية.

**الجدول رقم 15**: بوضع المساعدات الأوروبية المالية الموجهة لدول السهل الإفريقي.

| الدولة | المساعدة المخصصة في إطار "القمة العاشرة" للبنك الأوروبي للتنمية | الإستراتيجية الأوروبية من أجل السهل |
|---|---|---|
| مالي | 533 مليون يورو | 50 مليون يورو |
| موريتانيا | 156 مليون يورو | 8.4 مليون يورو |
| النيجر | 458 مليون يورو | 91.6 مليون يورو |

**المصدر** : يحي مشرط، مرجع سبق ذكره، ص 73 .

[1]–محمد سمير عياد، "السياسات الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل"، 2017، متوفر على الرابط: https://www.qiraatafrican.com، مرجع سبق ذكره.

[2]– بروال الطيب، الأمن والتنمية في الساحل الإفريقي، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الأمن والتنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، (باتنة)، الجزائر، 2019/2018، ص ص. 167–169.

## المطلب الثالث : مقاربات المنظمات الإقليمية للأمن والتنمية في السهل الإفريقي

تعاظمت أهمية الأزمات التي تعرفها منطقة السهل الإفريقي بالنسبة للمنظمات الإقليمية الإفريقية، التي ما فتئت تقدم الحلول لاحتواء التهديدات غير المنقطعة في الإقليم.

### الفرع الأول : إستراتيجية الإتحاد الإفريقي للأمن والتنمية في السهل الإفريقي

يلعب الإتحاد الإفريقي دورا فعّالا في مجاله القاري لمواجهة التحديات التي تواجهها القارة الإفريقية محاولا إيجاد الميكانيزمات المتعلقة بترقية حقوق الإنسان، والحد من النزاعات الداخلية والبينية، وتجنب حركات التمرد. تبلورت رؤية الإتحاد الإفريقي تجاه السهل الإفريقي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مع انعقاد قمة "مابوتو" في جوان 2003 بعاصمة الموزمبيق أين ناقش المؤتمرون الأفارقة القضايا الأمنية، والإنسانية في السهل الإفريقي.[1]

#### أ- محاور إستراتيجية الإتحاد الإفريقي

ركزت إستراتيجية الإتحاد الإفريقي على معالجة التهديدات الأمنية التي تعاني منها منطقة السهل الإفريقي من خلال ثلاثة محاور أساسية:

**1- الحوكمة** : تسعى إستراتيجية الإتحاد الإفريقي إلى تقوية المؤسسات الديمقراطية في ظل دولة الحق والقانون للوقوف ضد كل أنواع الفساد، وتنمية المعايير الدولية في تسيير الإدارة باتباع النهج اللامركزي.[2]

**2- الأمن** : ترى إستراتيجية الإتحاد الإفريقي أن الأمن لا يتحقق في السهل الإفريقي، إلا بالعودة إلى طاولة الحوار، واتخاذ المصالحة كآلية لحل النزاعات، وإرساء السلم بإشراك الفاعلين من قادة وزعماء القبائل، وإدماج المجموعات الإثنية المهمشة. كما تدعم الإستراتيجية المسارات الانتخابية الديمقراطية.

**3- التنمية:** إن تصور الإتحاد الإفريقي للتنمية يتماشى مع احتياجات المنطقة، فهو يرى أن تشجيع التعاون وتطوير منشآت البنية التحتية من أولويات التنمية، كما يُولي أهمية لتنمية المرأة والشباب في الحياة السوسيو- اقتصادية، إضافة إلى تنمية قدرات الدول في مجال الفلاحة والنهوض بالمناطق الرعوية.[3]

---

[1]-رضوان بوهيدل، **جيوسياسية التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي**، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2020، ص 178.

[2]- المرجع نفسه، ص. 179.

[3] - رضوان بوهيدل، المرجع نفسه، ص. 180.

### ب- مبادرات ومشاريع الاتحاد الإفريقي للأمن والتنمية في السهل الإفريقي

قدم الإتحاد الإفريقي عدة مبادرات، وساهم في مشاريع تدعم إحلال الأمن وتحقيق التنمية.

**1- مسار نواكشوط**: أُطلقت مبادرة مسار نواكشوط في 17 مارس 2014 من طرف الإتحاد الإفريقي بالعاصمة الموريتانية، أين اجتمع وزراء خارجية الدول الأعضاء لدراسة جدول الأعمال الذي تضمن ترقية التعاون بين دول السهل، وتعزيز الأمن العابر للأوطان وتنسيق الجهود مع المنظمات الإقليمية للحد من النزاعات والإرهاب والجريمة المنظمة، وتأمين الحدود. إضافة إلى الإهتمام بقضايا التنمية البيئية، ومحاربة التخلف.[1]

**2- مبادرة إسكات البنادق 2013**: جاءت مبادرة "إسكات البنادق" خلال اجتماع وزراء المجلس التنفيذي للإتحاد الإفريقي في ماي 2013، لتهيئة الظروف المواتية لتنمية إفريقيا، وكمشروع رئيسي لجدول أعمال أجندة 2063 الذي أُعتمد في القمة 24 للإتحاد الإفريقي بأديس أبابا في يناير 2015. حيث تضمنت الأجندة سبع طموحات مقسمة على أربع عقود زمنية قادمة. فقد ورد في الطموح الرابع :"**السعي إل جعل إفريقيا "سالمة آمنة"[2] عن طريق إنهاء الحروب والنزاعات، ومنع جرائم الإبادة الجماعية، والتصدي لكل التهديدات المحدقة بالسلم والأمن الإفريقيين.**" إضافة إلى تأسيس منطقة التجارة الحرة بحلول عام 2017، وإنشاء جواز سفر إفريقي، وحرية تنقل الأشخاص مع مطلع عام 2018، وإسكات البنادق بحلول عام 2020.

**3- مشروع الهندسة الإفريقية للسلم والأمن APSA**: أطلق الاتحاد الإفريقي مشروع "الهندسة الإفريقية للسلم والأمن" "l'Architecture Africaine dePaix et de Sécurit" في أعقاب الاجتماع الوزاري الثالث المنعقد في فيفري 2014 بالعاصمة النيجيرية "نيامي". يهدف المشروع إلى التسوية السلمية للنزاعات خاصة ما تعلق منها في مالي وليبيا.[3] أما المشاريع التنموية ومنذ سنة 1980 اعتمد الإتحاد الإفريقي خطة عمل لاغوس، مرورا ببرنامج الأولوية للانتعاش الاقتصادي في إفريقيا بين سنتي (1986- 1990) والإطار الإفريقي لبرنامج التكيف الهيكلي سنة 1989، ثم الإعلان عن ميثاق "أروشا" الإفريقي للمشاركة الشعبية والتنمية

---

[1]-"مسار نواكشوط: عرض إستراتيجية الإتحاد الإفريقي حول الأمن بمنطقة الساحل بنيامي"، وكالة الأنباء الجزائرية، 2014، متوفر على الرابط: https://www.djazairess.com، تاريخ الدخول: 2021/06/14، بتوقيت: 10:10.

[2]-محمد الجرار، "مبادرة الإتحاد الإفريقي لإسكات البنادق 2020 بين الآمال والتحديات"، 2020، متوفر على الرابط: https://www.democraticac.، تاريخ الدخول: 2021/06/14، بتوقيت 13:30.

[3]-رضوان بوهيدل، مرجع سبق ذكره، ص. 180.

سنة 1990، وتبني الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا النيباد NEPAD، التي سخرت وكالة التخطيط والتنسيق لتنفيذ أجندة 2063.[1]

رغم الجهود المبذولة إلا أن فاعلية الإتحاد الإفريقي كمنظمة قارية تبقى قاصرة أمام ضغط الدول العظمى المتنافسة في المنطقة، وقرارات هيئة الأمم المتحدة التي تأتي دوما في صالح القوى الفاعلة في المنطقة كفرنسا وأمريكا، خاصة وأنها تمتلك حق الفيتو.

**الفرع الثاني : جهود الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا "الإيكواس" في تحقيق الأمن في السهل الإفريقي**

تعود فكرة إنشاء المنظمة الاقتصادية المعروفة اختصارا "بالايكواس"* "ECOWAS " إلى الرئيس الليبيري السابق "ويليام تومان" الذي نادى بإنشائها في ماي 1975. وتعتبر القوة العسكرية "إكوموج" "ECOMOG" الجناح العسكري للمنظمة والمتمثل في الأداة الفعالة في التنظيم المختصة في تحقيق الأمن والسلم في منطقة غرب إفريقيا. وقد تدخلت في عدة صراعات أهمها الصراع في ليبيريا 1998/1990، سيراليون 2000/1997، غينيا بيساو 1999/1998، كوديفوار 2004/2003، التدخل العسكري في مالي 2013 بمعية فرنسا.[2] ومع تزايد الصراعات في منطقة السهل الإفريقي استحدثت المنظمة قوة عسكرية أخرى في سنة 2008 قوامها 2700 جندي مقسمة على ثلاث فرق: القيادة العليا مقرها في أبوجا بنيجريا، وفرقة الغرب تقودها السنغال، والفرقة الثالثة في مالي مختصة في الدعم اللوجستي.[3]

تبنت الإيكواس استراتيجيين لمواجهة التحديات الأمنية في السهل الإفريقي، كانت الأولى عام 2008 في المؤتمر الوزاري للمنظمة الذي عقد في جزر الرأس الأخضر حول "الاتجار غير المشروع بالمخدرات كتهديد أمني في غرب إفريقيا". وقد أُطلقت الإستراتيجية لمدة خمس سنوات 2012/2008. أما الإستراتيجية الثانية فهي امتداد للأولى، إلا أنها توسعت لتشمل محاربة الفساد وكل تهديد من شأنه أن يعيق عملية التنمية الاجتماعية

---

[1]– مستاك يحي محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص. 69.

* أُنشئت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بتاريخ 28 ماي 1975 بموجب معاهدة "لاغوس" ودخلت حيز التنفيذ في جويلية 1975. الغرض من إنشائها تحقيق التكامل الاقتصادي لدول غرب القارة، وتعزيز المبادلات التجارية بين دول المنطقة... راجع في ذلك أسماء رسولي، مرجع سابق، ص. 233.

[2]–فؤاد جدو، السياسة الخارجية الجزائرية والتحولات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، مرجع سابق، ص. 343.

[3]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

والإقتصادية، والرفاه الإجتماعي والأمن الإنساني.[1] إلا أن قصور المنظمة في تحقيق الأمن بدا واضحا في أزمة مالي ومطالبتها لفرنسا بالتدخل.[2]

### الفرع الثالث: إستراتيجية الأمن والتنمية لدول مجموعة السهل الخمسة G5

مجموعة دول السهل الخمسة **G5** تحالف إقليمي مؤسسي أُنشئ في قمة رؤساء دول السهل في نواكشوط في الفترة الممتدة بين 15- 17 فبراير 2014 لتنسيق التعاون الإقليمي لإستراتيجيات الأمن والتنمية في المنطقة بين الدول الخمسة (موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، وتشاد).[3]نشرت الأمانة الدائمة للمجموعة في سبتمبر 2016 وثيقة تضمنت إستراتيجية متكاملة لتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لسكان مجموعة G5.[4] وتهدف الإستراتيجية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- **السلام والأمن المستدامين في منطقة G5**: من أجل تحقيق الأمن والسلام المستدامين في منطقة دول السهل الخمسة شكلت هذه الأخيرة "القوات العسكرية لمجموعة **G5** في السهل"، وذلك لمكافحة الإرهاب وكل أنواع الجريمة العابرة للحدود. نالت المجموعة اعتراف الإتحاد الإفريقي وهيئة الأمم المتحدة بها. كما لقيت دعما من الشركاء الدوليين.[5]
- **ضمان الحكومة وسيادة القانون في منطقة G5**: تسعى إستراتيجية دول الخمسة إلى تكريس الديمقراطية من خلال دعم العمليات الانتخابية وإرساء العدالة وسيادة القانون والمساءلة، ومكافحة الفساد الإداري، وتمكين المجتمعات والسلطات المحلية من خلال تعزيز اللامركزية، والقضاء على الأمية عند كافة الفئات العُمرية من أجل تكريس المواطنة وتحقيق السلام.[6]

---

[1]–فريدة حموم، لسمر أسماء، "جهود الايكواس لمكافحة الجريمة المنظمة في غرب إفريقيا"، **المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 4، العدد 1، جامعة أحمد دراية، أدرار، (الجزائر)، 2020، ص. 133.

[2]–أسماء رسولي، مرجع سابق، ص. 237.

[3]–سمير قط، "إنشاء مجموعة الدول الخمس في الساحل هل أصبحت الجزائر دولة مُتجاوزة في الساحل؟"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 48، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (الجزائر)، 2017، ص. 635.

[4]– أسماء رسولي، مرجع سبق ذكره، ص. 237.

[5]– Adam jones, "la force conjointe du g5 sahel prend de l'envergure",2018, disponible sur cite: https://africacenter.org/fr/spotlight/la-force-conjointe-du-g5-sahel-prend-de-lenvergure/, Consulté le : /06/2021,à :14 :39.

[6]– مستاك يحي محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص. 72.

- **قدرة سكان دول المجموعة G5 على إدارة الموارد الطبيعية وترشيدها:** وذلك بتطوير البنية التحتية (النقل، الطاقة، المياه، الإتصالات السلكية واللاسلكية)، والتخفيف من آثار المناخ وإدارة المياه، وضمان الأمن وتنمية الرعي. [1]
- **ربط منطقة G5 بمجالها الإفريقي:** دعت الإستراتيجية إلى ضرورة الدعم المالي الإقليمي لإنشاء صرح معلوماتي تكنولوجي في مواجهة التهديدات الأمنية التي بات أصحابها يستخدمون وسائل متطورة في إنجاز عملياتهم الإجرامية.[2]

رغم كل المبادرات والمقاربات التي تبنتها الدول والمنظمات الإقليمية والعربية والدولية، والمساعدات الإنسانية ومشاريع التنمية المقدمة لحل المشاكل الأمنية والتنموية في منطقة السهل الإفريقي. إلا أن استمرار عدم الاستقرار السياسي، وتصاعد وتيرة التهديدات اللاتماثلية خاصة نشاط الخلايا الإرهابية، إضافة إلى التدخل البراغماتي للفواعل التقليدية، والصاعدة في المنطقة، جعلت من الضروري البحث في وضع حلول أخرى لما يتطلبه تحقيق الأمن والتنمية لشعوب السهل الإفريقي. وهذا ماتم التوصل إليه في الفصل الموالي.

[1]–"Stratégie de défense et de sécurité (SDS)", 2016, disponible sur : https://www.g5sahel.or, consulté le : 14/06/2021, à :16 :40.

[2] –مستاك يحي محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص 73.

**خلاصة الفصل الثالث**

بناء على ما تم تناوله في الفصل الثالث تبين أن منطقة السهل الإفريقي أصبحت محط استقطاب دولي وتكالب براغماتي على موارد ومقدرات الدول السهلية، والحفاظ على مصالحها الإستراتيجية، باستثناء الدول الإقليمية التي سعت في مقارباتها إلى الحد من عدوى التحديات التي تصدرها المنطقة لجيرانها بالأخص مالي، وليبيا اللتان تعاني من هشاشة أنظمتها السياسية بعد التدخلات العسكرية الدولية. وهنا تبرز المقاربة الجزائرية في أبعادها الأمنية والسياسية والعسكرية والتنموية للحفاظ على أمنها القومي، وأمن الإقليم ككل. وتظهر المنطقة كمجال سهل للاختراق الدولي، ومسرح لصراع وتنافس عدة لاعبين دوليين أهمهم فرنسا التي تسعى دوما للحفاظ على العلاقة الأبوية بدول الإقليم السهلي.

كما اتضح من خلال المقاربات الدولية والإقليمية، أن دول العالم والمنظمات القارية والدولية أدركت ضرورة العلاقة التكاملية بين الأمن الإنساني والتنمية البشرية لاستقرار المنطقة.

# الفصل الــرابع

# متطلبات تحقيق الأمن والتنمية في السهل الإفريقي واستشراف مستقبل المنطقة

تمهيد

بعد التفصيل في ما تشهده منطقة السهل الإفريقي تنافس شديد بين القوى التقليدية وأخرى صاعدة ومن انفلات وفشل دولاتي وأمني وانسداد تنموي، رغم الاستراتيجيات الأمنية والتنموية الإقليمية والدولية، يُفتح المجال إلى البحث عن حلول جديدة انطلاقا من دراسة الواقع الأمني والتنموي. فقد سعت الدراسة التي بين أيدينا إلى طرح تصورات لذلك، من شأنها إنعاش المنطقة أمنيا وتنمويا للخروج من الأزمات المتلاحقة التي أثرت على مستقبل شعوب المنطقة. كما تم بناء رؤى مستقبلية لاستشراف مستقبل تحقيق الأمن والتنمية في الإقليم.

وللتفصيل في ذلك تم تقسيم الفصل الرابع من الدراسة إلى ما يلي:

المبحث الأول: متطلبات تحقيق الأمن في السهل الإفريقي

المبحث الثاني: متطلبات تحقيق التنمية في السهل الإفريقي

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية لتحقيق الأمن والتنمية في منطقة السهل الإفريقي

## المبحث الأول: متطلبات تحقيق الأمن في السهل الإفريقي

إن تزايد نشاط التنظيمات المسلحة واستغلالها لفوضى انتشار السلاح عقب التدخل العسكري في ليبيا، والتواجد العسكري الأجنبي المنتشر بكثرة، جعل من السهل الإفريقي حلبة صراع مسلح، في غياب الإرادة السياسية للدول في إعادة الأمن المحلي الإقليمي، لذا لا بد من البحث في بدائل من شأنها المساهمة في إعادة ترتيب البيت السهلي الإفريقي أمنيا وعسكريا.

### المطلب الأول: إصلاح القطاع الأمني Security Sector Reform

اعتمد الإتحاد الإفريقي في أفريل 2013 إطاره السياسي العام لإصلاح القطاع الأمني الذي تم تدعيمه بتقرير الأمم المتحدة رقم 2151، الذي أُدرج فيه أن 70% من كل ولايات مجلس الأمن الدولي تشير إلى إصلاح الأجهزة الأمنية في العالم. وعكس منتدى إفريقيا حول إصلاح القطاع الأمني – الذي انعقد في الفترة 24 – 26 نوفمبر 2014 أديس أبابا– أهمية موضوع إصلاح قطاع الأمن.[1]

وقد حظي المنتدى بدعم من الاتحاد الإفريقي، وهيئة الأمم المتحدة، والإتحاد الأوروبي، والشبكة الإفريقية للقطاع الأمني، والحكومة السلوفاكية، ومركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة DCAF، والفريق الدولي الاستشاري الأمني التابع لهذا المركز. وكان من بين المشاركين الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي، المنظمات الاقتصادية الإقليمية، وممثلون عن البرلمانات الإفريقية، ومسؤولون حكوميون رفيعوا المستوى، إضافة إلى أكثر من 250 صانع قرار ومحللاً وخبيراً في إطار تبادل الخبرات والمهارات واستكشاف طرق ناجعة لإنجاح عملية إصلاح الأجهزة الأمنية.[2]

يرى المنظر"لوري ناثان" "Laurie NATHAN" الخبير في إصلاح قطاع الأمن أن : «**مبدأ الملكيةِ المحلية لإصلاح القطاع الأمني يعني: لإصلاح السياسات والمؤسسات والأنشطة الأمنية في بلد ما، يجب أن تُصمم وتُدار وتُنفذ من قبل الفاعلين المحليين وليس الجهات الخارجية.**» [3]

---

[1]–الاتحاد الإفريقي، **إصلاحات القطاع الأمني في إفريقيا وتحدياته**، أديس أبابا، ( أثيوبيا)، 24–2014/26، ص. 1.

[2]–المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]–نبيل بوبيبية، مرجع سابق، ص. 240.

فإصلاح قطاع الأمن لابد أن يشمل جميع مؤسسات الأمن في الدولة ( الشرطة، الجيش النظامي...) ويجب أن تستهدف عملية إصلاح الأمن مسألتين اثنتين:

- ✓ الإدارة الديمقراطية لقطاع الأمن، بحيث يتم إشراك جميع الفاعلين المحليين في عملية الإصلاح الأمني (الوزارات الحكومية، البرلمان، منظمات المجتمع المدني).
- ✓ السعي إلى إنشاء قطاع أمني فعال وناجع، كأن تتم إعادة هيكلته، وبناء إمكانياته المادية والبشرية.[1]

فعملية إصلاح القطاع الأمني توجه للدول في مراحل ما بعد الصراع، والدول في المراحل الانتقالية، والدول المتقدمة. أما من خلال دراسة إصلاح القطاع الأمني في دول السهل الإفريقي فسيتم تناول الدول في مرحلة ما بعد الصراع، ومراحل الانتقالية.[2]

**الفرع الأول : أهمية إصلاح القطاع الأمني**

أُعتبر إصلاح القطاع الأمني ضرورة أساسية لاستعادة السلام والتنمية على المدى البعيد في الدول التي تسجل انعدام الأمن، والاستقرار، واستفحال التخلف. وتكمن أهميته في المجالات التالية:

- سلط القرار الأممي رقم 2151، والإتحاد الإفريقي الضوء على أهمية إصلاح قطاع الأمن باعتباره آلية لضمان الاستقرار، وباتت عمليات إصلاح الأجهزة الأمنية مقاربات يُؤخذ بها في التعامل مع الأزمات والصراعات.
- يشكل إصلاح قطاع الأمن عملية أساسية في منع النزاعات.[3]
- تعطي عملية الإصلاح الأمني الفرصة للمواطن للإلمام بالمسائل المتعلقة بتنمية قطاع الأمن بواسطة ممثليهم في البرلمان من خلال الحوكمة الديمقراطية. وقد ظهر ذلك جليا في نيجيريا حيث لوحظ أن معظم المواطنين لا يعرفون كيف يتعاملون مع النظام العام. بينما تمكن أعضاء البرلمان في مالي من إبقاء ناخبيهم على اطلاع بالأوضاع الأمنية عبر تعزيز التفاعل المستمر بين النواب ومسؤولي قطاع الأمن.[4]

---

[1]–كريستين فالاسيك، **إصلاح القطاع الأمن والنوع الإجتماعي**، د ط، جنيف: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، 2008، ص ص. 7– 8.

[2]– المرجع نفسه، ص 9.

[3]–الاتحاد الإفريقي، **إصلاحات القطاع الأمني في إفريقيا وتحدياته**، مرجع سبق ذكره، ص ص. 3– 4.

[4]–المرجع نفسه، ص. 5.

- إصلاح قطاع الأمن عملية سياسية تساهم في وجود وعي لدى الساسة، وصناع القرار في بلورة سياسات أمنية تنهض بقطاع الأمن وإصلاحه. فالتحليل السياسي لطبيعة النزاعات وأسبابها يسمح بتركيز عملية الإصلاح وترتيبها بشكل أفضل.[1]

**الفرع الثاني: إصلاح القطاع الأمني في مرحلة ما بعد الصراع**

تتضمن عملية إصلاح القطاع الأمني في مرحلة ما بعد الصراعات – سواء داخلية كانت أو خارجية- إجراءات وتدابير طويلة الأجل تنطلق من النقاط التالية:

- إعادة بناء مؤسسات الأمن من القاعدة، وإعادة إدماج المقاتلين، وهذه العملية تتطلب مدة زمنية أطول، فالجهات المسلحة الفاعلة في النزاع لا توافق بسهولة على الاستسلام.
- قدرة الدولة ممثلة في وزارة الدفاع والعدل والبرلمان ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، في بسط السيطرة على قطاع الأمن التابع لها تحت إشراف مدني ديمقراطي. والهدف من ذلك عدم استخدام قوات الأمن كأداة لقمع المواطنين بعد النزاع.
- نزع السلاح وإعادة الإدماج، وإيجاد سبل عيش بديلة للمقاتلين وتقليل القوات المسلحة التي يمكن أن تشكل تهديدا لإرساء دولة القانون.[2] وخير مثال على ذلك قانون الوئام المدني والمصالحة الوطنية في الجزائر، الذي أطلق مسار التحاور مع الجماعات المسلحة وإعادة إدماج أفرادها في المجتمع، ونزع أسلحتهم.[3] فوجود الأسلحة الصغيرة والخفيفة في مرحلة ما بعد الصراع يتيح الفرصة لتجدد العنف إذا ما فشلت المفاوضات بين الجهاز الأمني والجهات المسلحة.[4]

وتلعب السيطرة على الموارد من طرف الميلشيات المسلحة سببا رئيسيا في نقص الاندماج، خاصة إذا تعددت الميليشيات وتجاوزت العمل العسكري إلى النفوذ والسيطرة على الموارد مما يُعيق العملية الاندماجية

[1]–الاتحاد الإفريقي، **إصلاحات القطاع الأمني في إفريقيا وتحدياته**، المرجع نفسه، ص 6.

[2]–نبيل بويبية، مرجع سبق ذكره، ص. 237.

[3]–خلاف محمد، عبد الرحيم بوسطيلة، "إصلاح القطاع الأمني –دراسة في التجربة الجزائرية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 8، جامعة باتنة، (الجزائر)، 2016، ص. 154.

[4]–نبيل بويبية، مرجع سبق ذكره، ص. 244.

لأكثر من فصيل مسلح، كما هو الحال في السودان الذي تنشط به اثنتي عشرة جماعة مسلحة يصعب دمجها. وفي ليبيا سيطرة اللواء "خليفة حفتر" على الهلال النفطي بشرق ليبيا.[1]

وتماشيا مع ما تم ذكره، شكل نزع السلاح واحتواء المتمردين نقطة اختلاف بين الحكومة المركزية في مالي، وحركات التوارق ضمن اتفاق الجزائر، الذي يُفترض أن يكون اتفاق سلم شامل تمهيدا لمصالحة وطنية شاملة تُبتنى على الثقة بين الفرقاء.[2]

### الفرع الثالث: إصلاح القطاع الأمني في المرحلة الإنتقالية

تعاني دول السهل الإفريقي فوضى انتشار السلاح بعد تدخل حلف الناتو في ليبيا سنة 2011، ما شكل تحديا للاستقرار والأمن، في منطقة يكثر بها التنوع الإثني والتنافر بين القبائل خاصة تلك المقصاة من المشاركة في صنع القرار السياسي، أو تلك المحرومة من العوائد الإقتصادية كقبائل التوارق في مالي والنيجر. إن حيازة السلاح في أيدي معارضة للنظام السياسي في أي دولة تشكل تحديا لإعادة بنائها، فإصلاح القطاع الأمني يتطلب وجود الثقة بين المعارضة والنظام حتى تتحد الجهود لإرساء السلام والأمن.[3]

لقد حاول المجلس الإنتقالي في ليبيا إعادة تأهيل الأجهزة الأمنية وإدماج الكتائب المسلحة في الجيش والشرطة، فوضع خطة تشمل التوظيف والتأهيل والتدريب والمعدات، وذلك بمساعدة دول خارجية كقطر وتركيا، وسجل المجلس نحو 35 ألف عنصر من الكتائب تم إدماجها ضمن عناصر الجيش. ولتعزيز الشرطة الليبية أُدمج بعض الثوار الليبيين ضمن صفوفها، في ما يسعى المجلس إلى وقف إطلاق النار في بعض المناطق التي

---

[1]–لوكا بيونغ دي كول، "إصلاح القطاع الأمني في السودان: الحاجة إلى وضع إطار عمل"، 2020، متوفر على الرابط: https://africacenter.org/are/spotlight/ar-reforming-security-sector-sudan، تاريخ الدخول: 2021/06/14، بتوقيت : 00:30.

[2]–عز الدين عبد النور، "تجارب المصالحة الوطنية في إفريقيا أي إسهام في مجال النزاعات الداخلية الليبية والمالية"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني الموسوم بـ: مالي– ليبيا: مبادرات السلام والخروج من الأزمات أي آفاق من أجل استقرار جهوي، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، وزارة الدفاع الوطني، الجزائر، 12 يناير 2016، ص. 272.

[3]–بول سالم أمانداكاديك، **تحديات العملية الانتقالية في ليبيا**، د ط، لبنان: مركز الكارينغي للشرق الأوسط، 2012، ص. 10.

يسيطر عليها بعض المسلحين المنتسبين لقبائل متناحرة. فقد تدخل الجيش في يناير 2012 لوقف اشتباك مسلح في بلدة الكفرة بين قبيلتي "التبو" و"الزوي".[1]

وفي خطوة منه لاستعادة الأمن الداخلي أنشأ المجلس الإنتقالي اللجان الأمنية العليا المؤقتة تحت إشراف وزارة الداخلية، إلا أن اللجان لم تحُز على ثقة المواطنين على اعتبار أن الكتائب المنضوية تحت لوائها من البلطجية والمشاغبين واتُّهموا بالتعذيب والاختطاف والقتل، وأن صفوفهم مخترقة من السلفيين والمتشددين.

كما بادر مكتب رئيس الوزراء في المجلس الإنتقالي بإنشاء "لجنة شؤون المحاربين للتنمية" حيث سجلت ما يقارب 215 ألف مقاتل من الثوار لإدماجهم في الجيش والشرطة ووفرت لهم تدريبا مهنيا ومنحا دراسية في الخارج. إلا أن الكتائب لم تستجب استجابة كاملة للمبادرة باستثناء بعض العناصر.[2]

أمام هذا الوضع المتدهور للأجهزة الأمنية في دول السهل الإفريقي سواء بعد مرحلة الصراع أو في المرحلة الانتقالية لإعادة بناء الدولة فإن إصلاح الجهاز الأمني يتطلب مجموعة من الإجراءات:

❖ **تعزيز مهنية قوى الأمن**

وذلك بإعداد برامج تدريب أفراد الجيش والشرطة تتضمن المساءلة بطرق ديمقراطية تتماشى وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، مع مراعاة الحساسيات الإثنية وما تقتضيه من وجود عدالة إجتماعية في تولي الوظائف العسكرية والأمنية. إضافة إلى تشجيع المجتمع على المشاركة في أعمال الشرطة، وتحديث معدّات هذه الأخيرة، وتطوير كفاءة الجيوش النظامية الوطنية بشريا وماديا.

❖ **نزع السلاح وإرساء دعائم السلام**

على الدولة أن تُولي اهتماما بالغا بمسألة نزع السلاح والحد من انتشار الأسلحة بإعداد برامج أمنية لذلك تهدف إلى تسريح المقاتلين، وإعادة إدماجهم في المجتمع أو الجيش النظامي، وتعزيز الإجراءات الأمنية على مستوى الأقاليم المتدهورة أمنيا.[3] ويرى بعض الباحثين أن هناك رابطا بين النجاح ما بعد الصراع، ونشر قوات حفظ السلام. ففي ليبيا بعد الصراع ساعد نشر قوات حفظ السلام في تأسيس جبهة حيادية للأمن بإمكانها الدفاع عن الترتيبات المؤسساتية الانتقالية من خلال فصل الفصائل المتحاربة ونزع أسلحة مقاتليها، ودعم العمليات الإنسانية

[1]–بول سالم أمانداكاديك، المرجع نفسه، ص ص. 10– 11.

[2]–فريديريك ويري، **تحدي بناء الأمن في شرق ليبيا**، د ط، لبنان: مركز الكارينغي للشرق الأوسط، 2012، ص 23.

[3]– كريستين فلاسيك، مرجع سبق ذكره، ص 8.

ومرافقة سير الانتخابات، ومكافحة الجريمة.[1] وهذا ما دفع الجزائر للدعوة إلى إصدار ترخيص لمجموعة عمل تابعة لمنظمة الأمم المتحدة تقوم بإحصاء وتحديد قادة الميليشيات في ليبيا كإجراء ردعي لإلغاء التجنيد ضمن صفوفها، وإعادة إدماج المسلحين في صفوف الجيش والشرطة.[2] وفي سياق متصل، تضمنت المقاربة الجزائرية للأمن في مالي نزع سلاح الفصائل المسلحة والتعايش السلمي بين السلطة والمعارضة كإجراءات أمنية لاستعادة السلم في البلاد.[3]

### ❖ وضع استراتيجيات لإصلاح الجهاز الأمني

يجب أن يرتكز جهاز الأمن على استراتيجيات تشمل مختلف القطاعات بما يقتضي الاحتياجات الأمنية الضرورية كتأمين الحدود، المنشآت الاقتصادية بواسطة عمليات وسياسات واضحة، تهدف إلى تعزيز القدرات البشرية والمؤسساتية لتحقيق العدالة والمساواة والسلام والأمن للمواطنين.[4]

ولكي تحقق دول السهل الإفريقي السلام والأمن وتضمن عملية التحول الديمقراطي لا بد من مراعاة المسائل التالية في عملية إصلاح الجهاز الأمني:

- تنسيق مختلف الجهود الأمنية من خلال بناء هيكل فعال شبيه بمجلس الأمن القومي الأمريكي.
- تبسيط الوظائف العليا وصلاحيتها، خاصة ما تعلق منها بوزارة الدفاع وهيئة الأركان للمواطنين واستيعابهم في أجهزة أم الدولة.
- تحسين الظروف المعيشية لمنتسبي الجيش والشرطة برفع رواتبهم لجلب الشباب للانخراط في الجيش التضامني.
- دعم وحدات الجيش والشرطة ببناء حرس وطني يضم متطوعين كقوة دروع.
- الامتناع عن منح إذن لوجود عسكري خارجي من شأنه تغذية الصراعات الداخلية.[5]

---

[1]–كريستوفرس شيفيس، جيفري مارتيني، **ليبيا بعد القذافي: عبر وتداعيات للمستقبل، الولايات المتحدة الأمريكية**، د ط، مركز سياسات الدفاع والأمن الدولي ( Rand)، 2014، ص 68.

[2]–بوسكين سليم، مرجع سابق، ص 178.

[3]–عز الدين عبد النور، مرجع سبق ذكره، ص 272.

[4]–بوسكين سليم، مرجع سبق ذكره، ص ص 8– 9.

[5]–فريدريك ويري، "بناء قطاع الأمن في ليبيا"، 2013، متوفر على الرابط: https://carnegieendownent.org، تاريخ الدخول: 2021/06/15، بتوقيت: 14:20.

## المطلب الثاني : ضرورة التنسيق الجهوي في المجال الأمني

إن المخاطر الأمنية التي تعاني منها منطقة السهل الإفريقي ذات طابع عابر للأوطان تختلف حدتها وتداعياتها من دولة إلى أخرى، الأمر الذي أُضطر الدول الإقليمية كالجزائر والمغرب وتونس، ودول عربية وأخرى أجنبية إلى طرح مبادرات أمنية وحلولاً لاحتواء الأزمات، جعلت مبدأ ازدواجية المبادرات عائقا أمام تحقيق الأهداف المرجوة.

على إثر ذلك، حذرت الجزائر على لسان الوزير الأسبق المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية "عبد القادر مساهل" شهر يناير 2014 من عدم فاعلية المبادرات الإقليمية قائلا : « **لا يقوم تكاثر المبادرات حميدة كانت أم لا، إلا بخلق ازدواجية عديمة الجدوى والمنفعة.** »[1] وتأتي ضرورة التنسيق الجهوي للمبادرات الأمنية لتفادي مسببات عدم فاعليتها والتي تتلخص في ما يلي:

- تعالج المبادرات الأمنية نفس المسائل، فتأتي صيغُها متشابهة في حين يدعي أصحابها أنها مكملة لبعضها. لكن كيف لهذه المبادرات أن تكمل بعضها وهي تعالج نفس المسائل.
- التنافس الواضح بين القوى الإقليمية ومحاولة إبطال طرق مؤثرة في المشهد الأمني واستبعاده، كغياب الجزائر عن عضوية تجمع دول السهل والصحراء، ومجموعة الخمسة للسهل G5، واستبعاد المغرب وليبيا من هذا الأخير بالإضافة إلى مسار نواكشوط.
- اهتمام الرؤى والمبادرات بمكافحة الإرهاب وتهميش البعد الاقتصادي.[2]

تعاني الدول في السهل الإفريقي من ضعف وهشاشة مؤسساتها، والفساد المستشري في مفاصلها مثل (مالي، النيجر، موريتانيا) ما أدى إلى عدم وجود فاعلين محليين تعتمد عليهم القوى الإقليمية والدولية في تنفيذ برامجها الأمنية والتنموية.[3]

---

[1] –عبد النور بن عنتر، "تعدد المسارات الجهوية في الفضاء الساحلي– المغربي"، مداخلة مقدمة في أي إطار الملتقى الوطني الموسوم بـ : مالي– ليبيا : مبادرات السلام والخروج من الأزمات أي آفاق من أجل استقرار جهوي، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، وزارة الدفاع الوطني، الجزائر 12 يناير 2016، ص. 139.

[2] – المرجع نفسه، ص 139–140.

[3] –عبد الغفار الديواني، "الأدوار الإقليمية والدولية في الساحل الإفريقي"، 2015، متوفر على الرابط: https://futureuae.com/futureuae.com، تاريخ الدخول: 2021/06/15، بتوقيت : 20:32.

وجاءت ضرورة تنسيق العمل الإقليمي في البيان الختامي لاجتماع وزراء خارجية دول السهل الإفريقي السبعة: الجزائر، مالي، النيجر، تشاد، موريتانيا، ليبيا وبوركينافاسو، الذي انعقد بالجزائر في 17 مارس 2010 في مواجهة الإرهاب وأكد البيان على النقاط التالية :

- أهمية التعاون والتنسيق الإقليمي في مكافحة الإرهاب.
- تفعيل آليات التعاون الثنائي والإقليمي في مجال حفظ السلم والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.
- ضرورة تبني مقاربة متكاملة ومنسقة تتمحور حول مسؤولية الدول في القيام بمكافحة فعالة وشاملة ضد الإرهاب على المستوى الوطني.
- اعتماد بيان القرار الأممي رقم 256 الذي يجرم دفع الفدية.
- تسليم الإرهابيين.[1]

ومن أجل تجسيد ما جاء من توصيات في البيان الختامي لاجتماع وزراء خارجية دول السهل الإفريقي السبعة يرى الباحثون ضرورة التنسيق الجهوي والإقليمي بواسطة الآليات التالية:

- العمل على استحداث هياكل جهوية دائمة لمكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للدول.
- توطيد الارتباط المفصلي بين التنمية والأمن الشامل بهدف ترسيخ السلم والاستقرار في المنطقة عبر تبني مقاربة تنموية شاملة مستدامة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وأمنيا، تنطلق من فكرة إعادة بناء الدولة باستخدام الوسائل التنموية الديمقراطية التي تتخذ من دولة القانون وتكريس المواطنة واحترام حقوق الإنسان والعدالة الإجتماعية مرجعا أساسيا لها لتحقيق السلم والتنمية الشاملين في مواجهة صراع القوى الكبرى، وتكالبها على ثروات ومقدرا المنطقة.[2]

---

[1]–"دول الساحل والصحراء تتفق على العمل معا ضد الإرهاب"، 2010، متوفر على الرابط: https://www.albayan.ae/one-world/2010-03-18-1.230058، تاريخ الدخول: 2021/06/15، بتوقيت : 20:32.

[2]–ساحل مخلوف، "الساحل الإفريقي بين صراع النفوذ ومتطلبات الأمن الجهوي"، مداخلة مقدمة في أي إطار الملتقى الوطني الموسوم بـ : الساحل ضمن إستراتيجية القوى الكبرى، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، وزارة الدفاع الوطني، الجزائر، 02 مارس 2015، ص 177.

إلا أن الواقع أثبت غير ذلك فدول السهل كلها منخرطة في تجمعات وتحالفات إقليمية ترعاها قوى خارجية تتبنى استراتيجيات عبارة عن إملاءات تنفذها دول السهل في إطار حماية المصالح الإقتصادية لتلك القوة مقابل مساعدات إنسانية، أو إلغاء الديون المترتبة على الدول الإفريقية. ولم يحدث أن نُفدت أجندة لمكافحة الإرهاب في المنطقة نابعة من إرادة سياسية إفريقية، رغم تبني العديد من المبادرات دون أي قيمة مضافة.

**المطلب الثالث : ضرورة إنهاء التواجد العسكري الأجنبي في السهل الإفريقي**

لازالت إفريقيا ساحة للنشاط العسكري الأجنبي، ومساحة حاضنة للنشاط الإرهابي من ناحية أخرى خاصة ما ارتبط منها بمنطقة السهل الإفريقي. وكلا النشاطين يشهدان توسعا وتزايدا في الأقاليم الغربية لإفريقيا. إذ يرى الباحثون في الشأن الإفريقي أن الوجود العسكري الأجنبي- رغم تباين أبعاده الإقتصادية والعسكرية- إلا أنه غالبا ما تربطه الدول المتكالبة على ثروات السهل الإفريقي بتنامي الظاهرة الإرهابية.[1]

ويأتي النشاط العسكري الفرنسي في السهل الإفريقي كأقوى نشاط من حيث عمليات التدريب، والمبادرات العسكري وتمركز القواعد العسكرية، والتدخلات في مستعمراتها السابقة. فقد أبرمت فرنسا منذ 2008 اتفاقيات عسكرية شملت قرابة 40 دولة إفريقية تضمنت التدريب وحفظ السلام. ومع مجيء"إيمانويل ماكرون" للحكم واصل سياسة فرنسا العسكرية في السهل الإفريقي المتمثلة في مهمة "برخان" وهي عملية عسكرية موجهة لمكافحة الإرهاب، أطلقها سنة 2014 الرئيس السابق "فرانسوا هولاند" في إطار مجموعة الدول الخمسة للسهل G5، وتسعى "برخان" إلى مراقبة الحدود ومكافحة الإرهاب والتنسيق بين الدول الخمسة (بوركينافاسو، النيجر. مالي، تشاد، موريتانيا) مع فرنسا لسد الثغرات الكبيرة في القدرات العسكرية لدول لمجموعة. فضلا عن القواعد العسكرية المتمركزة في جيبوتي وتشاد والنيجر.

[1]-علي أبو فرحة، **تقاطع خرائط التواجد العسكري الغربي والظاهرة الإرهابية في إفريقيا: الملامح والمسببات والتداعيات**، د ط، لبنان: المركز الأوروبي للدراسات الإستراتيجية العربية والإفريقية، 2020، ص. 6.

* تم التفصيل في الموضوع في المبحث الثاني، الفصل الثالث.

أما التواجد العسكري الأمريكي في السهل الإفريقي فقد جاءت على غرار فرنسا متضمنا القواعد العسكرية، انتشار الجنود، والعتاد الحربي (طائرات استخباراتية بدون طيار)، التزويد بالوقود. إضافة إلى التواجد العسكري لفاعلين دوليين آخرين.[1]*

**الفرع الأول : التداعيات السلبية للتواجد العسكري الأجنبي على السهل الإفريقي**

كشف الجنرال "آيو جونسون" المتخصص في الشؤون الإفريقية لوكالة سبوتنيك الروسية أن :« **إفريقيا باتت نقطة انطلاق للعديد من الدول الأجنبية التي تسعى لتعزيز قدراتها العسكرية ضد بعضها البعض وهو ما سيشكل وبالا كبيرا على الدول الإفريقية.** » وحذر" آيو جونسون" من كثرة انتشار القواعد العسكرية التي جعلت من الأفارقة مجرد حراس عليها، لا يمكنهم حراسة أنفسهم.[2]

من جهة أخرى أوضح وزير الخارجية الجزائري "صبري بوقادوم" في تصريح له لإذاعة الجزائر الدولية حول القواعد العسكرية أن: «**الجزائر تحترم قرارات الدول والحكومات، لكنها مقتنعة أن تكاثر القواعد العسكرية لم يأت بأي خير.** » منوّها بالدور الذي قامت به الجزائر من خلال دبلوماسيتها الحكيمة في إشاعة السلام والاستقرار في تسوية الصراع المالي والليبي.[3]

إن التدخل العسكري في دول السهل الإفريقي ساهم في وجود الدول الفاشلة ويأتي في مقدمتها للتواجد الأورو-أمريكي، والتدخل الدولي (حلف الناتو) في ليبيا والتدخل الفرنسي في مالي. حيث يُضعف ذلك الوجود الرسمي الحكومي. ويجعل القرار السياسي للدولة الفاشلة تابعا للدول المتدخلة، التي أصبحت تصدر تصوراتها الخارجية للأمن حفاظا على نفوذها ومصالحها، وهو ما تجسد في الموقف الفرنسي حين قامت بالضغط على

[1]-علي أبو فرحة، المرجع نفسه، ص. 7.

[2]-"تقرير يكشف عن "الخاسر الأكبر" من إقامة قواعد عسكرية في إفريقيا"، 2017، متوفر على الرابط: https://sdarabia.com تاريخ الدخول : 2021/06/15، بتوقيت : 18:30.

[3]-نسيمة عجاج، "بوقادوم: تكاثر القواعد العسكرية في إفريقيا لم يأت بأي خير"، 2021، متوفر على الرابط : https://www.ethiwardg.com تاريخ الدخول : 2021/06/15، بتوقيت : 18:50.

الحكومة المالية في مارس 2010 في قضية الرهينة الفرنسي "بيير كامات" "Pierre kAMETTE"، فأُرغمت مالي على تقديم الفدية –رغم تجريمها دوليا– إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.[1]

في السياق نفسه سجل المؤشر العالمي للإرهاب سنة 2020 الصادر عن معهد الاقتصاد والسلام بالتعاون مع مركز مكافحة الإرهاب والتطرف الأمريكي، أن خسائر إفريقيا الأمنية بلغت 13 مليار دولار. وأضاف التقرير أن نيجيريا، مالي والصومال تأثرت اقتصاديا من تداعيات الإرهاب بنسبة 86.8% مقابل 8.3% من مجموع دول القارة الإفريقية، حيث تضاعفت تلك التداعيات بمقدار 15 ضعفا منذ عام 2007 مقارنة بعام 2019.[2]

أما تقرير مرصد الأزهر المعنون بـ "القارة السمراء في عين المرصد 2020" فقد أشار إلى تنامي النشاط الإرهابي خلال سنة 2020، فقد تعرضت مالي إلى 74 هجوما خلفت 445 وفاة في صفوف مدنيين وعسكريين، و58 هجوما في بوركينافاسو أسفرت عن مقتل 559 شخصا.[3]

حدث ذلك وسط ادعاءات فرنسية وأورو–أمريكية مكافحة الإرهاب وتتبع فلوله. وهذا ما يثير التساؤل حول نجاعة المبادرات والتحالفات العسكرية في السهل الإفريقي لاسترجاع الأمن بواسطة الخيار العسكري.

**الفرع الثاني : متطلبات إنهاء التواجد العسكري الأجنبي في السهل الإفريقي**

تحتاج الدول الإفريقية عموما ودول السهل الإفريقي خاصة إلى تحسين أداء جيوشها العسكري في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، ولبناء ديمقراطياتها الناشئة وتعزيز التنمية بالارتقاء بالاحترافية العسكرية للجيوش الإفريقية التي يجب أن تمر على المراحل التالية :

**أولا: الاحتراف العسكري Military Professionnalisation**

يرى "صامويل هنتغنون" من خلال نظريته حول الاحتراف العسكري أن المؤسسة العسكرية مختلفة عن الكيانات المدنية في الدولة، وتكمن احترافيتها في المهام المنوطة لها وهي:

---

[1]–إدريس عطية، "الإرهاب كمصدر جديد لتهديد الأمن في الساحل الإفريقي: أولوية بناء الأمن بدل تصديره"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد 1، العدد 1، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، (الجزائر)، 2019، ص. 94.

[2]–عصام زيدان، "تحولات خطرة وحلول منتظرة"، 2021، متوفر على الرابط:https://www.geraatafrican.com ، تاريخ الدخول : 2021/06/15، بتوقيت : 19:00.

[3]–منى قشطة، "الإرهاب في الساحل الإفريقي ... استمرار نزيف الدم"، متوفر على الرابط:https://www.politics-dz.com، تاريخ الدخول : 2021/06/15، بتوقيت : 20:20.

- تنظيم وتجهيز وتدريب القوات، والتخطيط لأنشطة المؤسسة العسكرية.
- وتجهيز عملياتها داخل وخارج المعركة.

ويرى أنه كلما زادت احترافية المؤسسة العسكرية كلما انحسرت نشاطاتها غير العسكرية في الدولة. ولتحقيق احترافية الجيش لا بد من احترام المبادئ التالية:[1]

**أ- تبعية الجيش للسلطة المدنية**

بين "صامويل فينر" "Samuel FINER" في مؤلفه «الرجل على ظهر حصان: دور الجيش في السياسة» أن احترافية الجيوش تستلزم القبول بثقافة سياسية ديمقراطية في الدولة، بحيث يتم التداول على السلطة في إطار توافق مجتمعي مدني يعترف بالسيادة الشعبية. وأن تلتزم المؤسسة العسكرية الحياد وعدم التحيز لطرف دون الآخر. فالاحتراف العسكري ينشأ وقف ثقافة سياسية ديمقراطية تحترم حقوق الفرد وتدافع عنها. وتدعم السلطات المنتخبة بطريقة شرعية تُخَول لها إدارة شؤون البلاد ووضع السياسة الأمنية الدفاعية، في حين تنفذ مؤسسة الجيش تلك السياسة.[2]

**ب- الولاء للوطن ولدولة القانون**

تكمن احترافية الجيوش في مدى ولائها لدولة القانون، واحترام المجتمع المدني، وحيادها في العلاقة التي تجمع الاثنين معا، وأن ترافق التحول الديمقراطي داخل الدولة بالمحافظة على الاستقرار الداخلي، وأن يبقى بعيدا عن أي محاولة للانقلاب على السلطة المدنية.

تجدر الإشارة إلى أن المؤسسة العسكرية في السنغال والرأس الأخضر، وبوتسوانا[3] قد تميزت باحترافية عسكرية، ولم تخرق النظام الدستوري القاضي بعدم تدخل الجيش في السلطة على نقيض باقي الدول الإفريقية الأخرى التي عرفت انقلابات متتالية،* أدت في كثير من الأحيان إلى زعزعة الاستقرار الداخلي، أو الانهيار

---

[1]-عبد الله فيصل علام، **العلاقات المدنية- العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر يوليو/تموز 1952- 2013**، ط 1: مركز الجزيرة للدراسات، 2018، ص. 23.

[2]-إيميل ويدراوغو، ترجمة أحمد مرابطي، "الجيوش الإفريقية وتحدي الاحتراف العسكري"، **مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل**، المجلد 1، العدد 2، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، 2018، ص 119.

[3]-إيميل ويدراوغو، المرجع نفسه، ص. 120.

*راجع الانقلابات العسكرية الفصل الثاني.

المؤسساتي والفساد، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي. فقد سجلت مالي وموريتانيا ونيجيريا انكماشا في نموها الاقتصادي بنحو 4.5 % بعد الانقلابات العسكرية فيها.[1]

**ت- أخلاقيات المهنة/ القدوة الحسنة**

تلعب الثقافة الأخلاقية دورا أساسيا لبناء جيش وطني مهني، وهذا يتأتّى باكتساب مجموعة من القيم، مثل الترقية على أساس الجدارة، محاسبة القادة العسكريين والجنود على الأفعال المخلة بالنظام السائد في الدولة. وتقوم المؤسسة العسكرية بتلقين القيم وغرسها في أذهان الجنود من خلال تدريبات في الأخلاقيات المهنية تماما كما يتعلمون الانضباط وفنون القتال. وعلى الجندي أن يتحلّى بالشجاعة وروح الدفاع عن مصالح المجتمع والتفاني والتضحية في خدمة الوطن.[2]

في سياق متصل، وعلى الصعيد الإقليمي تتم وضع آليات تمنع تدخل القوات المسلحة في السياسة في الدول الإفريقية في إطار "السياسة الإفريقية المشتركة للأمن والدفاع" التي نادى بها الإتحاد الإفريقي، "ومشروع مدونة قواعد سلوك القوات العسكرية والأمنية" الذي تبنته المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وعياً من المنظمتين بمدى ضرورة تطوير مأسسة المؤسسات العسكرية، وانعكاساتها الإيجابية على التنمية السياسية في الدول التي تكثر بها الاضطرابات الداخلية.[3]

فرغم الميزانيات المرتفعة للجيوش الإفريقية يبقى أداؤها ضعيفا في كبح التهديدات الأمنية، وتبقى تبعيتها في التدريب والتنسيق العملياتي خاضعة للدول الأجنبية المتواجدة في المنطقة.

**ثانيا: التمثيل الإثني للجيوش العسكرية**

لبناء الدولة الديمقراطية في منطقة السهل الإفريقي لابد أن يمثل الجيش جميع الإثنيات والقبائل المكونة للتركيبة الإجتماعية في الدولة الواحدة، لأن القوات المسلحة ذات التشكيلة المتنوعة من شأنها أن تخلق ظروفا خصبة ومواتية للاحتراف العسكري، خاصة إذا تمت ترقيات الرتب العسكرية على أساس الاستحقاق والجدارة،

[1]- إيميل ويدراوغو، المرجع نفسه، ص. 124.

[2]-Emil Ouedraogo ,**Pour la professionnalisation des forces armées en Afrique**, centre d'études stratégiques de l'Afrique, Washington, 2014, p17.

[3] - Ibid, cit, P18.

وليس على أساس الانتماء القبلي. ومن أمثلة الجيوش التي تأسست على أساس الاندماج الإثني الواسع، الجيش البوروندي التي يتشكل من أقلية التوتسي، وأغلبية ثوار الهوتو الذين تم إدماجهم لاحقا.[1]

**الفرع الثالث : اعتماد ثقافة السلم والمصالحة وتكريس مبدأ المواطنة**

إن بناء الثقة بين مختلف فئات المجتمع، وبين المجتمع والسلطة لا يتحقق إلا بنشر ثقافة السلم والمصالحة وإدراجها في المناهج التعليمية لمختلف المستويات، والقيام ببرمجة دورات تكوينية للمسؤولين والموظفين والإداريين بغرض تحسيسهم بأهمية الحوار وتبادل الآراء، وتقبل الآخر، والعمل في إطار جماعي موحد لتفادي الوقوع في الصراعات التي يستدعي أحيانا لفضها التدخل العسكري الخارجي. فالسعي لبناء الدولة الموحدة في ليبيا ومالي يتطلب إصلاحات سياسية جذرية مبنية على المصالحة وثقافة التعايش السلمي، تعكس التنوع القبلي والثقافي، وتحقق التوافق السياسي.[2]

**الفرع الرابع:تفعيل المبادرة الجزائرية للأمن والتنمية في السهل الإفريقي**

ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن الجزائر تلعب دور "الدركي" في منطقة السهل الإفريقي انطلاقا من خبرتها في التعامل مع الإرهاب في تسعينيات القرن الماضي، وأن مقاربتها أقنعت الجانب الأوروبي والأمريكي. فالمقاربة الجزائرية تستبعد الحل العسكري وتُغلّب الحل الدبلوماسي والسياسي القائم على الحوار، والتنسيق والتعاون الإقليمي والدولي الذي سيجنب الجزائر والمنطقة ككل تهديدات عابرة للحدود سببها وجود دول فاشلة في محيط جغرافي صحراوي شاسع.[3]

إن المقاربة الجزائرية الأمنية تدعو إلى ضرورة التعاون الإقليمي والعملياتي بين دول السهل الإفريقي بعيدا عن الوصاية العسكرية الأجنبية، حين أقدمت الجزائر على إنشاء "لجنة قيادة الأركان العملياتية المشتركة" بتمنراست عام 2010 بمعية مالي، النيجر، وموريتانيا. ولأن اللجنة تضم وحدة الاندماج والاتصال (UFL)

---

[1]–إيميل ويدراوغو، مرجع سبق ذكره، ص. 131.

[2]–فريدة حموم، "التحديات الأمنية المعيقة لبناء الدولة في ليبيا"، **المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية**، العدد 2، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، (الجزائر)، 2019، ص. 166.

[3]–دخيل عبد السلام، "الأبعاد السياسية للمقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي –أزمة التوارق في شمال مالي أنموذجا–"، **مجلة البحث القانوني والسياسي**، العدد 1، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، (الجزائر)، 2016، ص ص. 14-15.

كجناح استخباراتي لرصد المعلومات حول نشاط الخلايا الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة، وقوة عسكرية مشتركة. فإن المحليين السياسيين يرون أن إنشاء لجنة القيادة الجديدة المشتركة بمثابة رسالة إلى الدول المتواجدة بالسهل ترفض فيها الجزائر التدخل الأجنبي في المنطقة.[1]

وصفوة القول، أن دول السهل الإفريقي تنقصها الإرادة السياسية لدى قادتها في تجسيد مشاريع أمنية تخلصها من التبعية العسكرية والإقتصادية للغرب خاصة فرنسا، وأن تستفيد من تجارب الدول الإفريقية في حل مشاكلها الداخلية. إذ يعتبر الأنموذج الرواندي خير مثال في تجاوز الحروب الأهلية وإعادة بناء الدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

[1]–مستاك يحي محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص ص. 109– 110.

## المبحث الثاني : متطلبات تحقيق التنمية في السهل الإفريقي

إن هشاشة الدول في السهل الإفريقي جعلت من التنمية متغيرا ضروريا لدفع استقرار الدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وأمنيا للنهوض بالمنطقة من مستنقع التخلف والتبعية ومواكبة التطور العالمي.

### المطلب الأول: الإرادة السياسية والإرادة القومية

تلعب الإرادة السياسية للنظام السياسي والإرادة القومية للدولة دورا هاما في قلب موازين الأوضاع التنموية التي يعيشها الأفراد. فوجود إرادة سياسية يعني وجود طموحات للتغيير نحو الرفاهية، تتم عن طريق وضع استراتيجيات مدروسة يتم من خلالها ترشيد مقدرات الدولة. وتمكنها من الخروج من دائرة التخلف إلى مواكبة التقدم العالمي.

#### الفرع الأول: تعريف الإرادة السياسية

يقصد بالإرادة السياسية: «**مشيئة الأمة الساعية للارتقاء بقدرة الدولة عبر استثمار عناصر القوة المادية بشكل سليم يخدم الأهداف الإستراتيجية للدولة، والدولة لا تتأكد قدرتها إلا في ظل إرادة واعية محركة لها**».[1]

كما تعرف الإرادة السياسية بأنها: « **النية الموثوقة للجهات السياسية الفاعلة**».

وترتبط الإرادة السياسية بالإجراءات التنفيذية الواضحة لذلك يتم تقسيمها إلى ثلاثة عناصر:

- الرغبة السياسية لدى الحكام في التغيير نحو الأفضل.
- القدرة السياسية في تنفيذ الوعود التي قُطعت، وتوظيف الإطار القانوني للإجراءات المتخذة.
- الضرورة السياسية وتكمن في استشعار الحكام لحتمية النهوض بالتنمية والتغيير.

إذن فالإرادة السياسية ترتبط ارتباطا وثيقا بحنكة الحاكم وفاعلية حكومته، في إطار يُمكّن الأفراد من المشاركة في صنع قرار يتخذ من الشفافية واحترام سيادة القانون سبيلا لتحقيق التنمية[2] .ويرجع سبب غياب الإرادة السياسية في تحقيق التنمية في الدول الإفريقية إلى العوامل التالية :

---

[1]–طه همام، "كيف تحدد القدرة السياسية والاقتصادية قوة الدولة الخارجية"، 2016، متوفر على الرابط: https://rawabetcenter.com، تاريخ الدخول : 2021/06/15، بتوقيت : 02:09.

[2]–محمد هدية درياق، "غياب الإرادة والفساد السياسي وتأثيرهما على اقتصادات الدول"، **مجلة جامعة سرت العلمية**، المجلد 08، العدد 02، ليبيا، 2018، ص. 101.

**أولا: أثر الإرادة السياسية في تحقيق التكامل الإقليمي**

يرجع غياب الإرادة السياسية لدى قادة الدول الإفريقية في إعراضهم عن تنفيذ القرارات التي تصدرها المنظمات الإقليمية كالإتحاد الإفريقي والمنظمة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس) وغيرها. رغم الخطابات والوعود بتنفيذ توصيات المؤتمرات المنعقدة بضرورة تحقيق التنمية والتكامل والالتزام بتنفيذ المعاهدات وتوقيعهم على العديد من البروتوكولات. فعلى سبيل المثال تعهد القادة المنشئون للجماعة الاقتصادية لدول إفريقيا (الإيكواس) بتحقيق التعاون والتنمية في كافة المجالات (الصناعة، النقل، الاتصالات السلكية، الطاقة، الزراعة، التجارة، المالية، الثقافة)، إلا أنه ومنذ إنشاء المجموعة في سنة 1975 وحتى 1989 لم يتم تنفيذ إلا 50% من برامجها. [1]

**ثانيا: أثر الفساد على الإرادة السياسية في السهل الإفريقي**

أدّى الفساد السياسي والإداري في حكومات دول السهل الإفريقي إلى عجز السلطة في مكافحته من جهة، كما أثر من جهة أخرى على نسب النمو الاقتصادي ونوعية الخدمات. فالفساد خلق إحساسًا بالظلم في المجتمع السهلي والإفريقي عمومًا، خاصة وأن الدولة تتكون من نسيج إثني متنوع تسيطر فيه إثنية على مقاليد الحكم وتُقصى إثنيات أخرى، مما يخلق سوء توزيع الثروات، ناهيك عن استعمال المال في السياسة لصالح فئات معينة. فالفساد أدخل المنطقة في فوضى الانقلابات العسكرية، الفقر، التمرد، وأصبح عاملاً طاردًا للأفراد وهجرتهم من أوطانهم، وانخراطهم في عصابات الجريمة المنظمة أو الإرهاب. [2]

في المقابل تفتقر الدولة إلى انتهاج سياسات متوازنة في ظل غياب معارضة فعالة ومجتمع مدني يشارك في صنع القرار. ورغم تبني الديمقراطية والتعددية في دول السهل الإفريقي، إلا أن منطلق الولاء للقبيلة يطفو على أغلب المشكلات الحكومية. ولم تبذل دول السهل الإفريقي مجهودا في القضاء على الفساد إلا من خلال الخطابات السياسية الداعية لذلك لأغراض الوصول إلى السلطة كخطابات الحملات الانتخابية في ليبيا. [3]

---

[1]– محمد هدية درياق، المرجع نفسه، ص. 104.

[2]–ياسين شكيمة، "مصادر الفقر في دول الساحل الإفريقي: وفق منظور الأمن الإنساني"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 10، العدد 01، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، (الجزائر)، 2019، ص. 240.

[3]–محمد إدريس عبد العزيز، "الفساد السياسي في ليبيا: الأسباب والآثار وآليات، المكافحة"، متوفر على الرابط: https://pharostudies.com، تاريخ الدخول : 2021/06/15، بتوقيت : 03:02.

**ثالثا: دور الإرادة السياسية في الحد من النزاعات**

جاء في خطاب ألقاه الممثل السامي للاتحاد الإفريقي السيد "رمطان لعمامرة" خلال مبادرة "إسكات البنادق":«**أن الحد من النزاعات في إفريقيا قابل للتحقيق شرط وجود إرادة سياسية للدول الإفريقية**». من منطلق مقولة "رمطان لعمامرة" فإن الدولة الفقيرة إذا سارت في مسار التنمية فإن اختفاء النزاعات أمر حتمي ويصبح الإنتماء الإثني أمر ثانوي. والحداثة، والنمو الإقتصادي والتنمية كلها عوامل تضمن الأمن والاستقرار، وتضمن أيضا تجاوز الخلافات والنزاعات بين المجموعات الإثنية[1]. في هذا السياق تعتبر دولة موريشيوس أُنموذجًا مناسباً في استغلال النمو الإقتصادي لتجنب العنف وتقدم مثالاً في الجمع بين التنمية والاستقرار السياسي.[2]

**رابعا : ضرورة الإرادة السياسة في تحقيق الاندماج الإجتماعي**

حسب هيئة الأمم المتحدة فإن الإدماج الاجتماعي هو:" **تلك العملية التي من خلالها تُبذل الجهود لضمان فرص متساوية لكل فرد في المجتمع –بغض النظر عن خلفيته–، هذه الجهود تتضمن سياسات وأفعال تضمن الحصول على الخدمات العامة بالإضافة إلى مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار التي تؤثر في حياتهم.**"

تقوم مقاربة الاندماج الاجتماعي على تبني النظام السياسي لسياسة اجتماعية، مدنية واقتصادية ترمي إلى تجاوز الاختلافات وانصهار الهويات الفرعية داخل الدولة، عن طريق أجندة حكومية تعمل لدمج مختلف الإثنيات والأقليات المتنوعة ضمن هوية مدنية جديدة شاملة في محاولة للانتقال من دولة "متعددة الإثنيات" إلى دولة "مُتعدّية الإثنيات"، تتوحد فيها الثقافات المتنوعة بما يكفل الوحدة الوطنية.[3]

**الفرع الثاني:آليات تحقيق الإرادة السياسية**

تتطلب الإرادة السياسية إستراتيجية متكاملة في جميع مجالات الحياة السياسية للدولة:

- استحداث آليات الأمن الوطني من أجل تطبيق سياسات أمنية جديدة.
- وضع برامج تنموية وتجسيدها على الواقع في المجالات التالية: (الأمن الغذائي، الزراعة، توليد الطاقة الكهربائية في المناطق الهشة، الاهتمام بالبيئة).
- نبذ العنف واستعمال لغة الحوار والتعاون في حل النزاعات واستبعاد الحلول العسكرية.

---

[1]–"لعمامرة يعود من بوابة الاتحاد الإفريقي"، 2020، متوفر على الرابط:https://www.echouroukline.com، تاريخ الدخول : 2021/06/15، بتوقيت : 02:30.

[2]–رابح زغوني، "تحدي بناء هوية وطنية جامعة في الدولة متعددة الاثنيات في إفريقيا"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد 03، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، (الجزائر)، 2020، ص 132.

[3]– المرجع نفسه، ص. 126.

➢ تكريس مبادئ المواطنة، وضمان حرية التعبير والرأي، وإشراك الأحزاب السياسية والمجتمع المدني في القرار السياسي، وإقامة انتخابات نزيهة.

➢ وضع إستراتيجية وطنية لحل مشاكل الهوية والاندماج الوطني، وغرس الولاء الوطني للقضاء على النزاعات الداخلية والحركات الداعية للانفصال والتمرد، والاستجابة للمطالب الإجتماعية في إطار قانوني دستوري.[1]

**الفرع الثالث: تعريف الإرادة القومية**

يقصد بالإرادة القومية: «**مجموعة العوامل التي تشكل في مجموعها إرادة الدولة وقدرتها على اتخاذ قرارها السياسي والاستراتيجي بدافع من الذاتية والاستقلالية**». من هذا التعريف تظهر عدة مؤشرات تدل على مدى استقلالية الإرادة القومية للدولة:

- ❖ قدرة الدولة على تعبئة الموارد الذاتية، ودرجة استجابتها لحاجات الأفراد الأساسية.
- ❖ مستويات نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي للدولة، وصافي الميزان التجاري.
- ❖ إجمالي الناتج المحلي بالنسبة للمعونات الخارجية.
- ❖ مؤشر الدولة وترتيبها في تقارير الدولية للتنمية البشرية.
- ❖ ترتيب الدولة حسب مؤشر مدركات الفساد.
- ❖ احتساب نسبة الاستثمارات الخارجية إلى الناتج المحلي.
- ❖ نسبة الصادرات إلى إجمالي الناتج المحلي.
- ❖ نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح.
- ❖ نسبة الأمية، ونسبة المتعلمين مقارنة مع مجموع السكان في الدولة.
- ❖ ترتيب جامعات الدولة عالميا مع احتساب الأعمال المنشورة في مجالات البحث العلمي.[2]

[1]–مزارة زهرة، "التنوع الإثني وانعكاساته على عملية بناء الدولة في منطقة الساحل الإفريقي: بين ضرورة تحقيق التكامل الاجتماعي والحفاظ على الوحدة الوطنية"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد 03، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، (الجزائر)، 2020، ص. 29.

[2]–مصطفى شفيق علام، "«أفرقة التنمية»..ثغرات في مؤشرات "الإرادة القومية" بالقارة السمراء"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 14، المنتدى الإسلامي، أبو ظبي، 2012، ص. 101.

وتسجل في هذا الخصوص دول السهل الإفريقي معدلات مرتفعة فيما يخص مؤشرات الفساد ونسب الديون والأمية وانخفاضا في باقي المؤشرات الأخرى، ما يدل على غياب الإرادة القومية فيها. ويعتبر الإكتفاء الذاتي من القمح المؤشر الأكثر دلالة على ذلك بسبب تراجع التنمية الزراعية واستفحال الجوع والفقر وانعدام الأمن الغذائي. و"من لا ينتج قوته لا يتحكم في قراره السياسي". ومن ثم فكلما كانت الدولة أكثر إنتاجا للقمح كانت أكثر قوة، وأن أي إستراتيجية تنموية في القارة ككل لن تجدي نفعًا مادامت دول إفريقيا تدور في فلك الديون الخارجية.[1]

**الفرع الرابع: إستراتيجية تحقيق الإرادة القومية**

يرى الباحثون في الشؤون الإفريقية أن المقاربة التي تبنتها الدول الأوروبية في إنشاء الاتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية هي المقترب الأنسب الذي يتوجب على الدول السهلية إتباعه خاصة والإفريقية عموما، لتحقيق الإرادة القومية، والانطلاق من التحتي–التكتيكي (الاقتصادي، الصناعي، والتجاري)، إلى الفوقي–الاستراتيجي (السياسي، الدفاعي والاستراتيجي) بالاعتماد على مؤسسات اقتصادية إفريقية– إفريقية في تبادلاتها التجارية بالدرجة الأولى، والتبادلات الإفريقية–غير الإفريقية في الدرجة الثانية. ووضع خطط إستراتيجية مستقبلية على المديين المتوسط والبعيد.[2]

**المطلب الثاني: متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية في السهل الإفريقي**

يرجع سبب غياب التنمية الاقتصادية في إفريقيا عامة، وفي السهل الإفريقي خاصة إلى عدم وضوح الرؤية الاقتصادية ضمن السياسات الحكومية، وفشلها أحيانا لعدم وجود إستراتيجية فعالة ومدروسة وتوافقية مع متطلبات المنطقة التي تفتقر إلى البنية القاعدية التي تُمكّن من إحداث تنمية اقتصادية. وسيتم التركيز في هذا المطلب على ثلاثة متطلبات من شأنها إنقاذ المنطقة من التبعية الاقتصادية.

[1]– مصطفى شفيق علام، المرجع نفسه، ص. 108.

[2]– المرجع نفسه، ص. 110.

**الفرع الأول : تهيئة المناخ الاستثماري في السهل الإفريقي –إستراتيجية إقليمية–**

تفتقر منطقة السهل الإفريقي إلى توفر خريطة استثمارية متكاملة. فالإقليم غني بالموارد البشرية والمادية فضلاً عن الموقع الاستراتيجي الهام[1]، ما جعل منه محطةً لجلب الاستثمارات الخارجية وتدفقها بوتيرة متسارعة بين القوى الخارجية التي ساهمت في حدوث إشكالات اقتصادية كبيرة لدول السهل، كانهيار الإقتصاد المحلي وانكماشه خاصة في حال الانسحاب المفاجئ لرؤوس الأموال بسبب الأوضاع الأمنية الخطيرة، أو التركيز في بعض الأحيان على الاستثمارات قصيرة المدى. أو نشوء تهديدات أمنية بسبب صدامات قد تحدث بين الدول المتنافسة. ولتفادي ذلك لابد من وضع محددات وشروط لتهيئة مناخ الإستثمار أهمها:

- وضع إطار توافقي لدول السهل الإفريقي والدول الإفريقية للعمل على إيجاد إستراتيجية تنموية متوازنة ومتكاملة بصفتها مجموعة واحدة عبر المؤسسات الإقليمية للقارة.
- الموازنة بين الاستثمارات الخارجية والمحلية، وتحقيق التوافق بينها وبين خطط التنمية المحلية.
- الاهتمام بالعنصر البشري الإفريقي وتنميته.
- يجب أن تساهم الاستثمارات الخارجية في الحد من الفقر، الأوبئة، البطالة، والصحة للحد من التهديدات الأمنية الاجتماعية.
- التركيز على الاستثمارات طويلة الأمد، وتدفقات رؤوس الأموال لرفع مستويات الناتج القومي.[2]
- تنويع مصادر التمويل لسد الفجوة المالية لتحقيق أهداف إفريقيا 2063.
- تبادل المعلومات بين دول السهل الإفريقي وغيرها من دول القارة الإفريقية في مجال الاستثمار.

[1]–جميل حلمي عبد الواحد، مرجع سبق ذكره، ص. 46.

[2]–محمد المختار، "الاستثمار في إفريقيا آمال وتحديات"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 4، المنتدى الإسلامي، أبو ظبي، 2009، ص. 10.

❖ المبادرة بإصلاحات تشريعية وهيكلية للقطاعات المراد الاستثمار فيها خاصة الزراعة، الصناعة، ورأس المال البشري.[1]

ولتعزيز تلك الشروط قصد تحقيق استثمار إقليمي لابد من تفعيل المبادرات والبرامج والمشاريع التالية:

- مشروع "مشاورات من أجل صياغة إستراتيجية للاستثمار في إفريقيا"، وهو مشروع تقدمت به مفوضية الإتحاد الإفريقي اقترحت فيه مجموعة من الإستراتيجيات وسياسات الاستثمار الواجب اعتمادها من طرف الدول الأعضاء بهدف تطوير القارة الإفريقية.
- برنامج "العمل المشترك في مجال الزراعة والغذاء"، جاء إثر اتفاقية بين الإتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، كإطار عمل يفتح الباب للإستثمارات العربية في القارة الإفريقية.
- مشروع المصرف العربي للتنمية الإقتصادية في إفريقيا"، تقدم به المصرف العربي للتنمية للقضاء على الظروف المزرية التي يعانيها سكان إفريقيا خاصة الفقر والخدمات المتدنية. تبعًا لذلك يعد مصرف الاستثمار الإفريقي من الهياكل المميزة في إفريقيا حيث يسعى إلى تمكين إفريقيا من الاندماج في الإقتصاد العالمي وتحقيق التنمية المستدامة.[2]

## الفرع الثاني : إصلاح قطاع الزراعة في السهل الإفريقي

توصف قارة إفريقيا "بسلة الغذاء العالمي"، إذا تم استغلال الأراضي الصالحة للزراعة فيها البالغة حوالي 35%من إجمالي مساحة القارة التي يُستغل منها حوالي 7% فقط[3]. فالضرورة الملحة لتنمية إفريقيا تتطلب إستراتيجيات فعالة لزيادة الإنتاج الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي للحد من الفقر خاصة في دول مثل الصومال، النيجر، ومالي.[4] ووعيا منها بخطورة انعدام الأمن الغذائي وتفشي الفقر وسوء التغذية في عدة دول من العالم على غرار منطقة السهل الإفريقي، تبنت الأمم المتحدة مبادرتين يتطلب تفعيلهما للقضاء على الجوع في العالم.

---

[1]–رحمة حسين، "تنظيم مصر المنتدى الإفريقي الأول لرؤساء هيئة ترويج الاستثمار...مابين القرص والتحديات القارية"، 2021، متوفر على الرابط: https://marsae.ecsstudies.com، تاريخ الدخول: 2021/06/16، بتوقيت: 16:29.

[2]–محمد المختار، مرجع سبق ذكره، ص. 11.

[3]–جميل حلمي عبد الواحد، مرجع سبق ذكره، ص. 47.

[4]–حفيظة طالب، "التنمية الاقتصادية في إفريقيا: الفرص والقيود"، 2018، متوفر على الرابط: https://www.qiraatafrican.com، تاريخ الدخول: 2021/06/16، بتوقيت: 20:20.

- **"تحدي القضاء على الجوع"**

ناقشت هيئة الأمم المتحدة في مؤتمرها المنعقد في "ريو دي جانيرو" عام 2012 في مؤتمرها للتنمية المستدامة "مبادرة تحدي القضاء على الجوع"، وأوصت بضرورة محاربة الجوع والقضاء عليه وعلى كل أشكال سوء التغذية بإنشاء نظم غذائية شاملة ومستدامة للجميع.[1]

- **مبادرة "تعزيز التغذية"**

جاءت المبادرة في مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد في الهند في عام 2016 دعت من خلالها الدول إلى دعم أكثر من 3000 منظمة من منظمات المجتمع المدني على الصعيدين المحلي والدولي، و169 من الشركات الوطنية التي تعمل في مجال "تعزيز التغذية". بالإضافة إلى الدعم الذي تقدمه المنظمات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، المنظمة العالمية للتغذية والزراعة)، فضلاً عن مصارف التنمية، في الجهات المانحة، وتأتي دعوة الأمم المتحدة لدعم المبادرة للتشجيع على الإستثمار في مجال التغذية.[2]

وفي تقرير له وصف البنك العالمي منطقة السهل الإفريقي بأنها أكثر المناطق هشاشة في إفريقيا وفي العالم ككل، مشيرًا إلى تفشي الفقر في كل من مالي، بوركينافاسو، النيجر، موريتانيا، تشاد والسنغال، بسبب التقلبات الخطيرة التي تعرفها الزراعة في الإقليم المتمثلة في عدم استقرار أسعار البذور، الجفاف، التصحر، الفيضانات، والضغط الناجم عن تطور النمو السكاني. والجدول التالي يبين مخاطر قطاع الزراعة.[3]

[1]–هيئة الأمم المتحدة، **التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية**، الدورة الحادية والسبعون، نيويورك، 2016، ص 25.

[2] – المرجع نفسه، ص. 27.

[3]– البنك الدولي ، مرجع سابق، ص. 2.

**الجدول رقم 16: مخاطر قطاع الزراعة في السهل الإفريقي.**

| الإنتـــاج | مخـاطر السـوق | مخاطر البيئة الممكنة |
|---|---|---|
| الجفاف | تقلبات الأسعار | عدم الاستقرار السياسي (المخاطر التنظيمية) |
| الجـراد | سعر الصـرف | النـــــزاع |
| أمراض الماشية | / | انعدام الأمــن |
| آفات وأمراض المحاصيل | / | صدمات الاقتصاد الكلي |
| الفيضـانـات العواصف حرائق الغابات | / | / |

**المصدر** : البنك الدولي، مرجع سابق، ص. 3.

ورغم المبادرات والمؤتمرات التي عقدت بشأن الحد من الجوع في إفريقيا، لم تُحَقق دول السهل الإفريقي أي تقدم في ذلك، مما اضطر صندوق الأمم المتحدة الدولي للتنمية الزراعية (FIDA) بالتعاون مع بنك التنمية الإفريقي (AFDB) إلى الإعلان عن جمع التبرعات في مبادرة بعنوان «إطعام إفريقيا»، تعهد من خلاله 17 رئيس دولة إفريقية بمضاعفة مستويات الإنتاج الزراعي باعتماد تقنيات الاستثمار.

من جهة أخرى قدم بنك التنمية الإفريقي قيمة مالية قدرت بـــ10 مليار دولار، تم توجيه 1.57 مليار دولار منها إلى الإستثمار في تطوير السلع ذات الأولوية في الاستهلاك، و1.5 مليار دولار موجهة إلى النظم الغذائية والزراعية على مدى الثلاث سنوات المقبلة ابتداء من جوان 2021. إضافة إلى 17 مليار دولار قدمها تحالف بنوك التنمية المتعددة الأطراف لتحسين الأمن الغذائي في إفريقيا.[1] ويضع البنك الدولي مجموعة من المتطلبات والابتكارات للحد من الفقر والجوع وتحقيق تنمية زراعية مستدامة:

[1]–" Afrique :17 milliards de dollars pour améliorer la sécurité alimentaire", disponible sur site : https://www.lefigaro.fr/flash-eco/afrique,vu le :16/06/2021, à 22 :30 .

- ✓ **توسيع نطاق استثمارات الري بدرجة كبيرة**

ويتم ذلك من خلال الاستثمار في قطاع الري بالتزاوج بين المعدات الفردية منخفضة التكاليف، والخطط العامة التي تتبناها الدولة، والمستثمرين في القطاع الخاص عن طريق الاستثمار في الخدمات الإنتاجية والتسويقية للمزارعين، مما يؤدي إلى تحسين إدارة وخدمات الري والأراضي.

- ✓ **تسهيل اعتماد واسع الانتشار لممارسة إدارة الأراضي والمياه المستدامة**

ويكون ذلك بالإدارة المستدامة للأراضي والمياه حول أحواض نهر النيجر، والتركيز على الثروة الغابية، ووضع مخططات لحفظ التربة وتجميع المياه وتوزيعها، وتنظيم عمليات الحرث، ودعم التنوع البيولوجي الآمن، عبر تعزيز الاستثمارات الزراعية للتصدي إلى تقلبات المناخ وتدهور الموارد الطبيعية.[1]

- ✓ **تعزيز تنمية الرعاة وإدارة الثروة الحيوانية**

ويتطلب ذلك تأمين المراعي الطبيعية ورأس المال الحيواني. ويتم ذلك بالاهتمام بصحة رؤوس المال الحيوانية وتغذيتها وممارسة إدارة القطيع، والموازنة بين النظم الرعوية، والزراعية شبه المكثفة لضمان إطلاق الإمكانيات الاقتصادية للسلاسل القيمية الحيوانية. ويدعو البنك إلى بعث الاستثمارات الإقليمية لتسهيل عملية نقل وتجارة الماشية عبر الحدود وتبادل المعلومات في مكافحة أمراض الحيوانات. وكذا الاستثمار الدولي الذي يُعد من أفضل الاستثمارات لتحقيق النمو الاقتصادي والأمن الغذائي.[2]

- ✓ **تسريع اعتماد تكنولوجيا زراعية مرنة قادرة على مواجهة وتحمل الجفاف**

تتطلب العملية إصلاح سياسات ولوائح البذور وإنتاجها وكميتها، وتحصين المحاصيل بيولوجيا لتحسين الإنتاج الغذائي، وتعزيز وتطوير مختبرات التكنولوجيا الحيوية لمساعدة أصحاب الحيازات الصغيرة ومُلاّك الأراضي وتدريبهم على تكنولوجيا الزراعة المُحَسّنة. وتتولى السلطات المحلية إجراءات استدامة الإنتاج الزراعي بإشراك القطاع الخاص وتجار الزراعة خاصة فيما يتعلق بالسلاسل القيمية للبذور.[3]

---

[1]–البنك الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 6.

[2]–محمد المختار، مرجع سبق ذكره، ص. 7.

[3]–البنك الدولي، مرجع سبق ذكره، ص. 7.

**الفرع الثالث: التوجه نحو تنمية قطاع الصناعة**

لا تزال قارة إفريقيا تستورد المواد المصنعة رغم امتلاكها المواد الخام حيث تشكل الصناعة الإفريقية في المتوسط 700 دولار من الناتج المحلي مقارنة مع أمريكا اللاتينية بقيمة 2500 دولار ودول شرق آسيا بقيمة 3400 دولار.[1] وتحرص الدول الإفريقية على جلب الشركات الاستثمارية الأجنبية قصد تطوير قطاع الصناعة الذي يشهد ضعفًا بالنسبة لدول العالم. فمخرجات القطاع الصناعي في القارة لا تتعدى نسبة 2% من الإنتاج العالمي. أما الصادرات الصناعية لا تتعدى 1% من إجمالي الصادرات العالمية.[2] فالتنمية الصناعية بحاجة إلى إمكانيات مالية وفنية وتكنولوجية للنهوض بالقطاع. والجدول التالي يبين حجم الواردات الإفريقية من السلع المصنعة والصادرات من المواد الأولية.[3]

**الجدول رقم 17** : يبين حجم التجارة الإفريقية لعام 2017.

| السلع الواردة والمستوردة | الـواردات | الصـادرات |
|---|---|---|
| • سلع مصنعة | 56 | 25 |
| • الوقود والمعادن | 15 | 44 |
| • منتجات زراعية | 13 | 15 |
| • مواد أخرى | 15 | 16 |

**المصدر**: غادة أنيس البياع، المرجع نفسه، ص 19.

على صعيد آخر أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1989 أن يوم 20 نوفمبر من كل عام سيعتبر "يوم التصنيع في إفريقيا". لغرض زيادة الوعي الإفريقي للتوجه نحو التصنيع ومواجهة التحديات.

وفي سياق متصل، استضافت مفوضية الإتحاد الإفريقي في الفترة الممتدة من 16 إلى 20 نوفمبر 2020 فعاليات أسبوع التصنيع في إفريقيا تحت شعار "التصنيع الشامل والمستدام في عصر التجارة الحرة القارية

[1]–" L'industrialisation du continent un chantier prioritaire" ,2019, disponible site : https://www.jeuneafrique.com/mag/767689/economie, consulté le:17/06/2021,à: 10:30.

[2]– محمد المختار، مرجع سبق ذكره، ص. 7.

[3]–غادة أنيس البياع "التصنيع مسار إفريقيا البديل نحو التنمية"، **مجلة كلية الإقتصاد والعلوم السياسية**، المجلد 1، العدد 4، جامعة القاهرة، 2020، ص. 18.

الإفريقية."[1] وفي رسالة بمناسبة "يوم التصنيع في إفريقيا" لعام 2019 وجهها الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتيريش" إلى الدول الإفريقية دعا فيها إلى توخي نهج شمولي في السياسات الصناعية، وتقوية الشراكة في مجال الاستثمار في قطاعات الصناعة، ووضع استراتيجيات مستعجلة لتعزيز فرص النمو الاقتصادي للتصدي لأزمات المناخ، كما حث بالتعجيل بهذه الجهود من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 وخطة الإتحاد الإفريقي للقضاء على الجوع عام 2025.[2]

وعلى غرار الدول الإفريقية فإن منطقة السهل الإفريقي تأتي في المرتبة الأولى إفريقيا الأقل تصنيعًا لاعتمادها على صادرات المواد الأولية التي تجعلها عرضة للهشاشة نظرًا لتقلبات الأسعار العالمية، والمضاربة في الأسواق الدولية من جهة. ولغياب استراتيجيات التنمية المتبعة الخاصة بالصناعات التحويلية للمواد الأولية من جهة أخرى. فاستهلاك دول السهل مثلاً للطاقة يمثل 1% من استهلاك مدينة نيويورك وضواحيها. ويستخدم مواطن واحد من بوركينافاسو 500 أضعاف الطاقة التي يستخدمها مواطن أمريكي.[3]

إن غالبية سكان السهل الإفريقي يقطنون في المناطق الريفية و80%منهم يقتاتون من الزراعة وتمثل نسبة 35% من مجمل الواردات من المواد الغذائية التي تُقوّض فرص الاكتفاء الذاتي، وتتسبب في تفاقم الديون والتبعية. ويعتمد المزارعون على وسائل بدائية تستدعي التفكير في اعتماد التصنيع والمكننة، والتكوين المهني الزراعي لرفع الإنتاجية. فتطوير القطاع الزراعي مرهون بتطوير القطاع الصناعي، فنيوزيلندا طوّرت قطاعها الزراعي انطلاقًا من تقنيات واستراتيجيات صناعية متطورة.[4]

ولمواجهة تحديات التخلف والفقر ولتحقيق تنمية صناعية في السهل الإفريقي خاصة، وفي إفريقيا عامة يتطلب الأمر مجموعة من الإجراءات وجب التركيز عليها:

### أولا: التركيز على تحقيق النمو الاقتصادي

---

[1]–"التصنيع من أجل التنمية"، 2020، هيئة الأمم المتحدة، متوفر على الرابط: https://www.un.or/ar/observances/africa-industrialization-clay، تاريخ الدخول:17 /2021/06، بتوقيت: 14:55.

[2]–"رسالة بمناسبة يوم التصنيع في إفريقيا"، هيئة الأمم المتحدة، 2019، متوفر على الرابط: https://www.un.org/sg/ar/node/248651، تاريخ الدخول : 2021/06/17، بتوقيت : 15:50.

[3]– مصطفى بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص. 205.

[4]– المرجع نفسه، ص. 207.

إن زيادة التصنيع في القطاعات الحيوية من شأنها التأثير في النمو الاقتصادي للدولة، ففي دراسة لإحدى الدوريات الاقتصادية الدولية حول أثر التصنيع على النمو في إفريقيا خلصت الدراسة أنه في الفترة من 1980 إلى 2015، وبحسب النموذج القياسي المستخدم تم التوصل إلى أنه إذا زاد التصنيع بنسبة 1% فإن النمو الاقتصادي سيرتفع بنسبة تتراوح من 0.098% إلى 1.171%،[1] فالنمو الاقتصادي مصدر لرفع نصيب الفرد من الدخل القومي وزيادة رفاهية الأفراد. ولضمان نمو اقتصادي لابد من تعبئة موارد الدولة للحفاظ على فائض اقتصادياتها، هذا الأخير يُمكن من تحقيق النمو الاقتصادي.[2]

**ثانيا: إنشاء سوق تجارية إفريقية**

يعتمد التصنيع على الأسواق لترويج الإنتاج الصناعي. في حين أن التجارة البينية الإفريقية لا يزيد حجمها عن 16% بسبب أن السلع المُنتَجة في القارة هي نفسها، بينما احتياجات السوق الإفريقية تكمن في المعدات والآلات التي تنتج في الدول الأوروبية أو الآسيوية.[3] ففي الوقت الذي يتم فيه تبادل المنتجات في السوق الإفريقية بنسبة 10 % يتم التبادل في السوق الأوروبية بنسبة 61%.[4]

**ثالثا: تكنولوجيا اليد العاملة**

يتطلب الإنتاج الصناعي وجود الأيدي العاملة الماهرة. ويكون ذلك من خلال تنمية المهارات والتدريب بهدف قابلية العمال للقدرة على الإنتاج والتنافس وشمولية النمو.[5]

**رابعا:رفع إنتاجية قطاع الزراعة**

إن رفع إنتاجية قطاع الزراعة من شأنه أن يعزز التنمية الإقتصادية خاصة وأن دول السهل الإفريقي تمتهن الزراعة بنسبة 70%. وذلك بواسطة دعم السلاسل القيمية العالمية في المنتجات الزراعية الصناعية. وبالتالي

---

[1]–غادة أنيس البياع، مرجع سبق ذكره، ص. 19.

[2]–مصطفى بن عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص ص 200–201.

[3]–عبد الحافظ الصاوي، "إفريقيا وتحدي التحول لقارة صناعية"، 2019، متوفر على الرابط: http://www.alarabu.com، تاريخ الدخول: 2021/06/15، بتوقيت: 16:10.

[4]–مصطفى بن عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 214.

[5]–مكتب العمل الدولي، **تمكين الشعوب إفريقيا بتوفير العمل اللائق**، جوهسنبورغ، 2011، ص 93.

إضافة قيمة للمنتجات الزراعية. وتكمن أهمية التصنيع الزراعي في تحويل المواد الأولية الخام إلى منتجات صناعية قابلة للتصدير والمنافسة.[1]

**خامسا:التحول نحو الطاقة المتجددة**

إذا أخذنا بعين الاعتبار ما أُتفق عليه بين دول العالم في "مؤتمر باريس للمناخ" الذي دعا إلى الحفاظ على معدل الاحتباس الحراري تحت 1.5 درجة مئوية (تم تحديدها مقارنة مع حرارة الأرض) بحلول سنة 2050، مؤكدا على أن يتخلى العالم عن الوقود الأُحفوري، وأن يتجه إلى استخدام الطاقة المستخرجة من الرياح والشمس والمياه الجوفية.[2]

ويعد إقليم السهل الإفريقي المجال البيئي المناسب للطاقة الشمسية، فالصحراء الكبرى تحد المنطقة شمالاً، وتصل درجة الحرارة بها صيفًا إلى أكثر من 50 درجة مئوية. وحرصًا منه على أهمية الطاقة المتجددة وافق بنك التنمية الإفريقي على تقديم منحة مالية قدرت بـ 6 ملايين دولار لمباشرة الأعمال الأولية "لبرنامج الطاقة الإقليمي لغرب إفريقيا" "ديزرت توباور" ويضم المشروع كل من بوركينافاسو، تشاد، مالي، موريتانيا والنيجر حيث تفتقر المناطق الريفية والفقيرة في تلك الدول إلى إمدادات الكهرباء. ومن المتوقع أن يتم تسويق الطاقة الشمسية في سوق الكهرباء الإقليمية.[3] وقد أحصى البنك الإفريقي للتنمية أكثر من 64% من سكان السهل الإفريقي لا يستفيدون من خدمات الكهرباء، وسيتمكن 250 مليون شخص من دول المنطقة للدول الخمس من الاستفادة من الكهرباء عن طريق المبادرة التي أطلقها بنك التنمية الإفريقي.[4]

إن الاتجاه نحو استخدام الطاقة المتجددة من شأنه تحقيق أجندة الإتحاد الإفريقي 2063، وأجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030. على صعيد آخر أكد المدير العام للطاقة المتجددة "فرانسيسكو لاكامير" أن : «**الطاقة المتجددة يمكن أن توفر بشكل فعال تكلفة الطاقة الحيوية اللازمة في المجتمعات الريفية في**

---

[1]–غادة أنيس البياع، مرجع سبق ذكره، ص. 31.

[2]–جيفري دي ساكس، "كيف نحقق أهداف التنمية المستدامة؟ نحو سياسات إستراتيجية"، 2020، متوفر على الرابط: http:/dubaipoligreview.ae/ar، تاريخ الدخول: 2021/06/15، بتوقيت:17:25.

[3]–محمد فرج،"6 ملايين دولار من بنك التنمية الإفريقي لمشروعات الطاقة في القارة السمراء"، 2020، متوفر على الرابط: https://attaqa.Net، تاريخ الدخول : 2021/06/15، بتوقيت: 18:30.

[4]–"وزراء الطاقة في دول الساحل الخمس يناقشون مبادرة "طاقة من الصحراء"، 2019، متوفر على الرابط: http://atlasinfo.info/node/25515، تاريخ الدخول: 2021/06/15، بتوقيت: 19:44.

**إفريقيا لتزويد المراكز الصحية، وتوفير المياه النظيفة، ودعم الزراعة، وتسهيل القطاعات الإنتاجية، خاصة وأن القارة تواجه هجمة شرسة للأوبئة. فتلك الإجراءات تسهل قدرة القارة على التعامل مع الأوبئة بالخصوص ما تعلق منها بوباء كورونا والتعامل معه.»**[1]

وتأتي الطاقة المتجددة من متطلبات التنمية في السهل الإفريقي، وذلك لأن كل أربعة أفراد من أصل خمسة يستغلون الطاقة الطبيعية في الطبخ، (الحطب والفحم) التي تنعكس سلبًا على الأمن البيئي والصحي، بالرغم من وجود مساحات صحراوية حارة وشاسعة في الإقليم، إضافة إلى مسطحات مائية كنهر النيجر،نهر السنغال، هذا الأخير الذي شرع في إنتاج الطاقة الكهربائية به منذ عام 2002 من محطة "مانتالي" بطاقة إنتاجية تقدر بـ 200 ميغاوات لكنها لا تنتج سوى 128 ميغاوات، تزود فقط عواصم كل من السنغال، موريتانيا ومالي و تُحرم باقي المناطق.[2]

## الفرع الرابع : الاستثمار في رأس المال البشري

تتميز منطقة السهل الإفريقي بتعداد سكاني هائل شكل قوة بشرية من شأنها المساهمة في استقرار المنطقة وتنميتها، إذا تم الاهتمام بها ضمن ما تقتضيه متطلبات التنمية البشرية. فأُسس حضارة المجتمع وتقدمه ترتبط ارتباطًا وثيقًا بتكوين وتأهيل رأس المال البشري والاستثمار فيه، كمحرك للبناء والتعمير والرقي. ولا يتأتى ذلك إلا من خلال توفير فرص العيش الكريم لكلا الجنسين.

### أولا : النهوض بقطاع التعليم

وصفت مجموعة البنك الدولي ضمن "خطة رأس المال البشري" في إفريقيا لعام 2019 نتائج التعليم في منطقة السهل الإفريقي بغير الكافية وغير المشجعة، وحددت نسبة التعليم للفتيان والفتيات بـ 20%. وكانت المجموعة قد أطلقت خطتها بهدف تحفيز الاستثمارات في رأس المال البشري، ودعت إلى صنع سياسة

---

[1]–جمعة حمد الله، "الإتحاد الإفريقي " IRZNA" يتفقان على تعزيز الطاقة المتجددة في إفريقيا"، 2020، متوفر على الرابط:https://www.almasryoum.com ، تاريخ الدخول: 2021/06/15، بتوقيت: 19:50.

[2]–سيد أعمر شيخنا، **تحولات الطاقة ومستقبل إفريقيا**، سلسلة تقارير، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2016، ص ص ص. 2-3-8.

التعليم، وتحسين المناهج الدراسية، وبناء قدرات المعلمين، وإنشاء مدارس للعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.[1]

لقد أظهرت التجارب الدولية أن أهمية رأس المال البشري في التنمية لا تقل عن 64% مقارنة برؤوس الأموال المادية المقدرة مساهمتها في التنمية بـ16% فقط. حيث أن أُنموذج الإقتصاد السياسي يشير إلى أن القول بفشل الدولة لا بد أن يستغرق 54 عامًا، إلا أن زيادة نقطة واحدة في نسبة المتحصلين على تعليم ثانوي قد تساعد الدولة في الخروج من فئة الدول الفاشلة.[2] ومن أجل نهضة علمية في السهل الإفريقي يتطلب الإجراءات التالية:

- إصلاح سياسات التعليم الوطنية ومحتوى البرامج التعليمية من خلال وضع المعايير الإجتماعية في الوسط التعليمي وتعزيز بناء مجتمع متجانس يهدف إلى ترسيخ الهوية الوطنية الموحدة في أذهان الطلاب.
- إدخال برامج التدريب والتكوين المتخصصين، حيث يتمكن الأفراد من الحصول على مناصب عمل تساهم في تحسين المستوى المعيشي للأفارقة. فالرفاهية والاستقرار الوظيفي عاملان أساسيان للعزوف عن العنف والتطرف.
- ربط السياسات الحكومية بمخرجَات التعليم والتغيرات الهيكلية والاقتصادية للدولة.
- تشجيع البحث العلمي والابتكار.[3]
- وضع برامج تعليمية غير نظامية خاصة بمحو الأمية وإطلاق حملات محلية توعوية للفئات المحرومة من التعليم.[4]
- تعزيز "ثقافة السلام" التي تقدمت بها عدة منظمات دولية بعد أحداث 11 سبتمبر 2011 للاستثمار في الدول الضعيفة وخاصة دول السهل الإفريقي، ضمن مقاربات لدعم التعليم كأداة للتحول

---

[1]–عبد الحليم سالم، "البنك الدولي يطلق خطة رأس المال البشري لتشجيع الاستثمار في إفريقيا"، 2019، متوفر على الرابط: https://www.dotmsr.com، تاريخ الدخول : 2021/06/15، بتوقيت : 20:45.

[2]–بروال الطيب، الأمن والتنمية في الساحل الإفريقي، مرجع سابق، ص. 242.

[3]– المرجع نفسه، ص. 243.

[4]–سيسي أحاندو، "نحو تفعيل سياسات محو الأمية بدول إفريقيا الغربية، في ضوء أهداف اليونسكو للتعليم للجميع"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 33، المنتدى الإسلامي، أبو ظبي، 2017، ص. 98.

المجتمعي من شأنها تغيير الفكر التطرفي إلى فكر إيجابي بنّاء باتجاه السلام والاستقرار.[1]

**ثانيا : تمكين الأفارقة من الحصول على فرص عمل**

ويستدعي ذلك خلق قوة عاملة مؤهلة لشغل وظائف تتطلب مستوى عالٍ من الكفاءة والتقنية في المستقبل. وبخصوص ذلك أكد وزراء المالية الدوليين في اجتماعات الربيع والاجتماعات السنوية لمجموعة البنك العالمي، على أن أهمية رأس المال البشري تكمن في حصول الأشخاص خاصة الشباب على فرص عمل تحد من تعرضهم للفقر، وانخراطهم في صفوف الإرهاب الدولي والإجرام والهجرة غير الشرعية. ويتطلب ذلك ما يلي:

- ✓ جعل سياسات العمل من أولويات الحكومة.[2]
- ✓ توفير فرص عمل لحركية الاقتصاد الوطني لدول السهل ،لأن عملية بناء الدولة تتطلب الأيدي العاملة والأفكار المؤسسة.
- ✓ التركيز على استدامة الوظائف، فتسريح العمال من شأنه إحداث الفوضى والعنف.
- ✓ تنمية القطاع الخاص.
- ✓ إشراك ممثلي المجتمع من نقابات عمالية وغيرها في وضع سياسات إصلاح لقطاعات العمل المتدهورة.[3]

**ثالثا: جودة الخدمات الصحية**

يتطلب تحسين الخدمات الصحية في السهل الإفريقي تغييرًا جذريًا في المنظومة الصحية للمنطقة. فقد أشارت أهداف التنمية المستدامة 2030 إلى ثلاث مؤشرات تتعلق بصحة السكان وهي:

- ❖ تخفيض الوفيات (خاصة وفيات الأطفال).
- ❖ تحسين صحة الأمهات.
- ❖ مكافحة الأمراض والأوبئة (الايدز، الملاريا...)[4]

---

[1]–بروال الطيب، الأمن والتنمية في الساحل الإفريقي، مرجع سبق ذكره، ص. 244.

[2]–"مشروع رأس المال البشري: الأسئلة الشائعة"، البنك الدولي، متوفر على الرابط: https://www.albankaldawli.org، تاريخ الدخول:2021/06/15، بتوقيت:21:30.

[3]–بروال الطيب، الأمن والتنمية في الساحل الإفريقي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 238 –239.

[4]–محيا زيتون، "التعاون العربي الإفريقي في مجال الموارد البشرية"، بحث مقدم في إطار المنتدى الموسوم بـ: من أجل تعزيز الشراكة الاقتصادية العربية الإفريقية، (طرابلس)، لبنان، 2010، ص. 18.

فإقليم السهل الإفريقي يعد من الأقاليم الأكثر معاناة في العالم من حيث ارتفاع نسب وفيات الأطفال، حيث يشير مؤشر التنمية المستدامة إلى أن 146 ألفا من السكان يموتون يوميا بسبب نقص الرعاية الصحية اللازمة. أما بالنسبة لوفيات الأمهات فإن 48% في صفوفهم تحدث في منطقة السهل الإفريقي.[1]

ومن أجل تنسيق الأمن الصحي وضع المجلس التنفيذي للإتحاد الإفريقي في دورته العادية بأديس أبابا سنة 2004 مجموعة من التوصيات الواجب تطبيقها. جاءت كالآتي:

- ❖ تعبئة جهود المؤسسات السياسية والمجتمع المدني للتصدي لتحديات المهمة في إفريقيا.
- ❖ تشجيع كل دولة على وضع إستراتيجية فعالة في القطاع الصحي وإنشاء أجهزة إقليمية للتنسيق في مكافحة الأوبئة (السل، الملاريا، الإيدز) والأمراض المعدية الأخرى، وتخصيص كل دولة نسبة 15% من ميزانيتها الوطنية للقطاع الصحي.
- ❖ تنمية القدرات الإفريقية في مجال التكنولوجيا بهدف إنتاج الأدوية واللقاحات على المستويين الوطني والإقليمي، وتوسيع نطاق الأبحاث عبر الدخول في حوارات مع شركات المستحضرات الصيدلانية لضمان الحصول على الأدوية بأسعار رخيصة.[2]
- ❖ العمل على تحقيق الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة الذي يضمن للجميع التمتع بأنماط صحية وبالرفاهية للجميع.[3]

غير أن العنصر الأساسي لقيام نظام صحي متطور وفعال، يبقى رهن توفر الإرادة السياسية، فقد دعا قادة الدول الإفريقية ورؤساء حكوماتها في العديد من المؤتمرات التي انعقدت على مستوى الإتحاد الإفريقي إلى ضرورة تخصيص ما بين 7 إلى 15% من ميزانياتهم لتنمية قطاع الصحة. وحسن إدارة المساعدات المقدمة من الدول والمنظمات المانحة، وضرورة ترشيد إنفاقها. كما دعوا أيضا إلى تعزيز التعاون بين القطاعين العمومي والخاص، والحد من هجرة اليد العاملة المتخصصة في القطاع الصحي. والاهتمام بتحسين أجور وظروف معيشة الأطباء وشبه الأطباء، وإنشاء مراكز للتكوين والتدريب عالي المستوى.[4]

---

[1]– المرجع نفسه، ص. 18.

[2]–المجلس التنفيذي للإتحاد الإفريقي، **المقررات**، الدورة العادية الخامسة، أديس أبابا، 2004، ص ص. 3–4.

[3]–"الهدف 3 ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار"، هيئة الأمم المتحدة، متوفر على الرابط:https://www.un.org/ar/chronicle/article، تاريخ الدخول : 2021/06/15، بتوقيت : 22:00.

[4]–"إفريقيا بصدد إيجاد حلول إفريقية لمشاكلها الصحية"، 2006، متوفر على الرابط:
https://www.swissinfo.ch/ara ، تاريخ الدخول: 2021/06/15، بتوقيت 00:15.

### رابعا: تمكين المرأة في السهل الإفريقي

ترى النظرية النسوية أن النساء أكثر عرضة للتهديدات الأمنية في مناطق الصراعات والحروب، كالاعتداءات الجنسية، والاستغلال في الأعمال الشاقة، والإقصاء والتهميش. وتدعو "كريستين سيلفيستر" في أبحاثها إلى الإهتمام بالعنصر النسوي، وتوظيف الجندر في عملية بناء الأمن والتنمية والإعمار في فترة ما بعد الصراعات، وإقحامهم المرأة في العملية السياسية والاقتصادية للدولة.

تعاني النساء الإفريقيات في السهل الإفريقي الحرمان من فرص التعليم والعمل والرعاية الصحية بسبب حالة اللاأمن التي تعاني منها أغلبهن. حيث يلجأن إلى النزوح والهجرة ما يفاقم حالات الفقر والجوع بينهن، فضلا عن الممارسات الاجتماعية كسوء المعاملة الأسرية التي تُعرضهن للعنف المنزلي، أو الزواج والإنجاب المبكر الذي يؤثر على صحتهن ورفاهيتهن فيعيق انخراطهم في المجتمع كقوى فاعلة.[1]

وتزداد معاناة النساء أيضا في الإقليم من التمييز بينهن وبين الرجال، ففي السنغال ومالي تحصل النساء على نسبة 66% مقارنة بما يحصل عليه الرجال في نفس العمل أيّا كانت طبيعته.كما أحصت منظمة العمل الدولية أن نسبة النساء المالكات للأراضي لا تزيد عن 2% في إفريقيا.[2]

على صعيد آخر أطلق البنك الدولي مبادرته بعنوان "التكاتف لمساعدة الفتيات الإفريقيات على خلق مستقبل أكثر إشراقا" حيث دعا إلى الاستثمار في تعليم الفتيات والمضي قدما نحو تحسين الفرص المتاحة للنساء في السهل الإفريقي. ويشير البنك الدولي إلى أن ذلك يعد بعدا من أبعاد أنشطة مشروع "تمكين المرأة والعائد الديموغرافي في منطقة السهل". ففي النيجر مثلا توجد واحدة من كل عشرة فتيات تتاح لها فرصة التعليم الثانوي. كما أن الفقر المتفشي في دول السهل يسهم بشكل كبير في عملية التسرب المدرسي. وأن كل فتاة من بين فتاتين يتم تزويجهن قبل سن الثامنة عشر.[3]

---

[1]– بروال الطيب، الأمن والتنمية في الساحل الإفريقي، مرجع سبق ذكره، ص. 148.

[2]–منظمة العمل الدولية، **تمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا والمساواة بين الجنسين**، جوهنسبورغ، 2011، ص ص. 1-2.

[3]–البنك الدولي، "التكاتف لمساعدة الفتيات الإفريقيات على خلق مستقبل أكثر إشراقا"، 2019، متوفر على الرابط: https://www.albabradadi.org، تاريخ الدخول: 2021/06/15، بتوقيت، 00:30.

وقد حدد الإتحاد الإفريقي في إستراتيجية لعام 2063 مجموعة من الأهداف تضمن الإستثمار الجيد والفعال في العنصر النسوي من خلال الهدف 17 الطموح الرابع، تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة لعام 2030:

- محاربة زواج الأطفال (البنات) والعنف الجنساني، وختان البنات.
- التقليل من وفيات النساء أثناء الولادة، الوقاية والتوعية ضد فيروس الإيدز، وبالتالي ضمان خدمات صحية للشباب (إناث وذكور).
- العمل على تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في جميع المجالات (الاستفادة من الموارد الإنتاجية، أحقية امتلاك الأراضي، الإنتفاع من وسائل التكنولوجيا والاتصال للمرأة والتدريب على ذلك.[1]
- المساواة في الأجور للجنسين، ورد الاعتبار للمرأة حيال العمل غير مدفوع الأجر.
- دعم السياسات الرامية لمشاركة المرأة داخل المؤسسات العامة ووسائل الإعلام.
- بث روح النضال لدى الرجال والشباب لتحقيق المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة.[2]

ففي السهل الإفريقي أخذت المرأة على عاتقها مسؤولية كبيرة خاصة وأن غالبية الرجال انخرطوا في أعمال العنف، أو نزحوا إلى جهات مجاورة أو مجهولة لتأمين الرزق. هذا ما دفع الإتحاد الإفريقي والبنك الدولي ووكالات أخرى للدعوة إلى إقحام المرأة في أجندات البناء والتنمية والأمن في العالم وخاصة في إفريقيا.[3]

**المطلب الثالث: مراجعة الإنفاق العسكري، والعملة، والمساعدات الإنسانية في السهل الإفريقي**

أدت بعض السياسات المنتهجة من طرف الأنظمة السياسية في السهل الإفريقي إلى تأخر عجلة التنمية والانتعاش الاقتصادي، من بينها الإنفاق العسكري الذي يأتي في أولويات السياسات الإفريقية، وكذا سياسة العملة النقدية التي أخضعت دول السهل إلى التبعية الاقتصادية، إلى جانب المساعدات الإنسانية التي كرست السياسة الإتكالية في دول المنطقة.

---

[1]–**مسودة الإستراتيجية الجنسانية للإتحاد الإفريقي**، 2027/2018، ص ص.-1-6.

[2]–المرجع نفسه، ص 6.

[3]–بروال الطيب، الأمن والتنمية في الساحل الإفريقي، مرجع سبق ذكره، ص. 149.

## الفرع الأول: مراجعة الإنفاق العسكري

يعرف صندوق النقد الدولي الإنفاق العسكري أنه: «**عبارة عن مجمل النفقات سواء ما اندرج في الدفاع أو ما اندرج في بنود أخرى، المخصصة للمحافظة على القوات المسلحة، إضافة إلى الإنشاءات العسكرية والتعبئة والتدريب والتجهيز...الخ**". ويضاف إلى ذلك كل ما يخصص للإستثمار في كل من وحدات مسكن العسكريين وأسرهم والمدارس العسكرية ونفقات البحث والتطوير...الخ.

ويُعرف الإنفاق العسكري حسب المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية في لندن بأنه «**ميزانيات الدفاع المعلنة**».[1]

### أولا : أثر الإنفاق العسكري على التنمية الاقتصادية

نشرت صحيفة "هاند يلسبلات" الألمانية في 13 أكتوبر 2002 دراسة تشير إلى أن زيادة الإنفاق العسكري بنسبة 1% من الناتج المحلي للدولة يمكن أن تؤدي إلى تراجع القدرة الاقتصادية الوطنية بنسبة 0.7 % خلال خمس سنوات. وأن تكلفة إنتاج غواصة نووية تساوي ميزانية التعليم في 26 بلدا بتعداد 180 متمدرساً. كما أن تخفيض الإنفاق العسكري من شأنه المساهمة في حل المشاكل الاجتماعية كالفقر والجوع والتخلف، ذلك أن خدمة الدين تساوي $\frac{1}{6}$ أضعاف الإنفاق العسكري.[2]

فالإنفاق العسكري المتصاعد، الذي يكون أحياناً وفي جزء أساسي منه، من دون مبرِّرات حقيقية، يؤدي إلى اقتطاع قسم كبير جداً من الموارد المتاحة، خصوصاً في البلدان النامية، والتي يمكن أن تُخصَّص للإنفاق على القطاعات الاقتصادية المنتجة وعلى تطوير البنى التحتية المادية والاجتماعية، بما يؤدي إلى دفع عملية «تنويع الإقتصاد» قدماً، أي توسيع قاعدته وتنويع بنيته الإنتاجية، والخروج من دائرة الاقتصاد الأحادي الجانب، القائم أساساً على قطاع النفط والغاز وإنتاج المواد الأولية، في بعض البلدان.[3]

---

[1]–خالد حيدر، "تحليل اقتصاد سياسي للعلاقة بين النفقات العامة العسكرية والنمو الاقتصادي (في عدد من البلدان النامية)"، **المجلة العلمية لجامعة جيهان**– المجلد 2، العدد 2، جامعة السليمانية، العراق، 2018، ص ص. 198–499.

[2]–محمد دياب، "جدلية العلاقة بين الإنفاق العسكري والتنمية الاقتصادية"، 2011، متوفر على الرابط: https://www.lebarimy.goopr/ar/content، تاريخ الدخول : 2021/06/17، بتوقيت : 09:00.

[3]–محمد دياب، "جدلية العلاقة بين الإنفاق العسكري والتنمية الاقتصادية"، 2011، متوفر على الرابط: https://www.lebarimy.goopr/ar/content، المرجع نفسه.

إضافة إلى أن النفقات العسكرية قد تؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات غير القادرة على إنتاج الأسلحة كدول السهل الإفريقي، ويُعزى أحيانا التضخم الحاصل في الدول الهشة إلى خفض قيمة العملة المحلية بسبب العجز في الموازنة العامة التي أحدثتها زيادة النفقات على الإجراءات العامة في الإنفاق العسكري.[1]

ضف إلى ذلك أن اقتناء الأسلحة الخفيفة وحتى الثقيلة قد ينتهي بها الأمر إلى أيدي تنظيمات مسلحة كما حدث في ليبيا بعد التدخل العسكري لحلف الناتو 2011، ما ساعد في تأجيج العنف وانتشار الأسلحة في الدول المجاورة (مالي، تشاد، النيجر).[2]

**ثانيا : الإنفاق العسكري في السهل الإفريقي**

أشار "معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام" أن إفريقيا عرفت تزايدا في الإنفاق العسكري لسنة 2019 قدر بـ 41.2 مليار دولار ما يوازي 1.6 من الناتج المحلي الإجمالي للقارة الإفريقية، وسجلت دول السهل الإفريقي نسبة الإنفاق العسكري 4.84% بقيمة مالية قدرت بـ 17.7 مليار دولار سنة 2019 موزعة على كل من النيجر 20%، نيجيريا 8.2%، بوركينافاسو 22%، ومالي 3.6%، وتشاد بـ 5.1%.[3] بينما تحظى القطاعات الحيوية كالتعليم والصحة التهميش.

**الجدول رقم 18**: يبين نسب إنفاق دول السهل الإفريقي على قطاعي الصحة والتعليم من الناتج المحلي الإجمالي.

| الدول | الإنفاق على قطاع الصحة% | | الإنفاق على قطاع التعليم% | |
|---|---|---|---|---|
| موريتانيا | 3.3 | 3.8 | 3.28 | ND |
| مالي | 6.6 | 6.9 | 3.97 | 3.7 |
| النيجر | 5.1 | 5.8 | 4.91 | 6.7 |
| تشاد | 3.4 | ND | 2.85 | ND |

[1]–خالد حيدر، مرجع سبق ذكره، ص. 500.

[2]–دنيس جارسيا، "ضرورة تحوُّل الميزانيات العسكرية إلى مكافحة التغير المناخي والجوائح"، 2021، متوفر على الرابط: https://arabicedition.nature.com، تاريخ الدخول: 2021/06/17، بتوقيت، 9:45.

[3]–"الإنفاق العسكري لإفريقيا يسجل زيادة للمرة الأولى منذ 5 سنوات،" معهد ستوكهولم، 2020، متوفر على الرابط: https://www.youm7.com، تاريخ الدخول: 2021/06/17، بتوقيت:11:45.

**المصدر**: محمد السعيد حجازي، الساحل الإفريقي بين ضرورة الأمن ومتطلبات التنمية،مجلة حوليات، المجلد 9، العدد 1، جامعة وهران 2، (الجزائر)، 2017، ص 20.

وبهذا تكون دول السهل الإفريقي قد اتجهت إلى تقليص نسب الإنفاق على القطاعات الهامة كالتعليم والصحة والصناعة والزراعة، ورفعت نسبة الإنفاق العسكري للحد من الصراعات وتوفير الأمن. لكن النتائج أثبتت غير ذلك فالإنفاق المتدني الموجه إلى قطاع التعليم والصحة أدخل المنطقة في أزمات إنسانية حادة دفعت الأفراد إلى النزوح باتجاه الأقاليم المجاورة للبحث عن حياة أفضل.[1]

**الجدول رقم 19**: يبين نسب الإنفاق العسكري لدول السهل الإفريقي

| الدول | 1990/1990 | 1999/1995 | 2004/2000 | 2009/2005 | 2014/2010 |
|---|---|---|---|---|---|
| **بوركينافاسو** | %2 | %1.3 | %1.3 | %1.5 | %1.3 |
| **تشاد** | %2.2 | %1.3 | %1.5 | %5.5 | %7.1 |
| **مالي** | %1.7 | %1.5 | %1.6 | %1.6 | %1.4 |
| **موريتانيا** | %3.0 | %2.4 | %3.5 | %3.3 | %3.9 |
| **النيجر** | %1.2 | %1.0 | %1.1 | %1.0 | %1.2 |

**المصدر**: محمد السعيد حجازي، "الساحل الإفريقي بين ضرورة الأمن ومتطلبات التنمية"، مرجع سبق ذكره، ص 19.

**الجدول رقم 20** : يبين حصة الإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي.

| الدول السنوات | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|
| **موريتانيا** | 1.4 | 1.3 | 1.3 |
| **مالي** | 1.6 | 2.4 | 2.6 |
| **النيجر** | - | - | 2.2 |
| **تشاد** | 2.8 | 2 | 2.8 |

**المصدر**: محمد السعيد حجازي، المرجع نفسه الصفحة نفسها.

[1]-ياسين شكيمة، مرجع سابق، ص 245.

**ثالثا : متطلبات مراجعة الإنفاق العسكري**

خلال مؤتمر مجلس البترول العالمي المنعقد في الأسبوع الأول من جوان 2017 بإسطنبول تحت عنوان "جسور لمستقبلنا في الطاقة"، استنكر "عبد الله بن حمد العطية" رئيس مؤسسة "عبد الله بن حمد العطية للطاقة والتنمية المستدامة" سياسات بعض الدول في إنفاق مبالغ مالية لزيادة قوتها العسكرية، موضحا أن تلك الأموال مصدرها استثمار عائدات النفط والغاز، داعيا إلى استغلال الموارد المالية في قضايا التنمية المستدامة التي تسهم في تعزيز الأمن والسلام ورفاه الإنسان.[1]

من هذا المنطلق يتضح أن الإنفاق العسكري يحد من تحقيق التنمية خاصة في المناطق التي تنتشر فيها الصراعات والتهديدات اللاتماثلية التي غالبا ما تُفسر أسبابها إلى غياب سياسات تنموية اقتصادية واجتماعية وسياسيةذ. لذا وجب في هذا الخصوص مراجعة الدول لمخصصاتها المالية في مجال التسلح من خلال ما يلي:

- تحويل نفقات السلاح إلى برامج التنمية والاستثمار البشري خاصة قطاعي التعليم والصحة.
- تعزيز الأمن والقضاء على جميع التهديدات الأمنية، فانعدام الأمن من شأنه زيادة الإنفاق العسكري والتسلح، هذا من جهة، من جهة أخرى ليكون نزع السلاح شرطا أساسيا من شروط التنمية خاصة في مجتمعات ما بعد انتهاء الصراع، فيهيئ الوضع القائم إلى عودة الأمور إلى طبيعتها، وإيجاد أرضية مناسبة للتنمية واستعادة الأنشطة الاقتصادية.[2]
- نقص مستوى الإنفاق العسكري لبلوغ الأهداف الإنمائية خاصة ما تعلق منها بالقضاء على الفقر.
- خفض مستويات التسلح دون الإخلال بالمصالح الأمنية المشروعة في الدولة (الجيش، الشرطة، الدرك).
- منع نشوب النزاعات وبناء سلام داخلي وإقليمي.

---

[1]–"العطية يستنكر توظيف ثروات دول نفطية في سباق التسلح"، 2017، متوفر على الرابط: https://alarab.qa/article/16/07/2017، تاريخ الدخول :2021/06/17، بتوقيت، 12:44.

[2]–الجمعية العامة للأمم المتحدة، **الصلة بين نزع السلاح والتنمية في السياق الدولي الراهن**، الدورة التاسعة والخمسون، نيويورك، 2004، ص ص 15-16.

- توجيه المخصصات المالية العسكرية نحو أنشطة أكثر إنتاجية، ونحو مكافحة الأخطار غير العسكرية التي تهدد السلام والأمن (تهديدات المناخ، البيئة، الأوبئة...الخ)[1]

## الفرع الثاني: مراجعة السياسة النقدية في السهل الإفريقي

عززت فرنسا الحفاظ على الأنظمة السياسية الموالية لها بربط عملة المنطقة بالفرنك الفرنسي حتى تضمن سيطرتها على ثلثي أموال الإقليم الفرنكوفوني. فمنذ 12 يناير 1994 أصبح سعر الفرنك الفرنسي يساوي مائة فرنك إفريقي، فتطابقت بذلك القيمة الاسمية بالقيمة الفعلية في السوق.[2] ويرى مراقبون أن بعض الانقلابات العسكرية في الدول السهلية كانت بدافع من فرنسا للحد من ظهور أنظمة مناوئة لها في المنطقة، وزرعت أنظمة سياسية تابعة لها. ويتجسد ذلك في 1 يناير 1996 أين قام "جان بيدل بوكاسا" الفيلق الفرنسي السابق بانقلاب عسكري ضد "ديفيد داكو" أول رئيس لجمهورية إفريقيا الوسطى المعارض لفرنسا. فكرست بذلك سياسة التبعية النقدية لمستعمراتها القديمة، إذ تشير التقديرات إلى أن ما يقرب من 500 مليار من الأموال الإفريقية تودع في الخزينة المالية الفرنسية، وعند الاقتراض لا تسمح فرنسا للدول الإفريقية بالاستفادة إلا بنسبة 15% من أموالها سنويا على ألّا يتعدى الاقتراض 20%.[3]

### أولا : تداعيات الفرنك الإفريقي CFA على اقتصاديات الدول السهلية

يرى الخبير الاقتصادي السنغالي "ديمبا موسى" "Demba MOUSSA" أن : «**السياسة النقدية لفرنسا في المنطقة تمنع تلك الدول من تبني سياسة التصنيع، فأكثر دول المنطقة في الدرك الأسفل من التصنيفات العالمية**».إن هذا القول يتطابق مع تقرير الأمم المتحدة لسنة 2018 حول الدول الأقل نموا في العالم الذي يتضمن 14 دولة من منطقة الفرنك الإفريقي CFA.[4]

---

[1]– الجمعية العامة للأمم المتحدة ، المرجع نفسه، ص ص. 19–20.

[2]–إسراء محمد فوزي فهمي الأكشر، "السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الصراعات العرقية في لإفريقيا"، 2016، المركز الديمقراطي العربي، متوفر على الرابط:https://democraticac.de/?p=340 ، تاريخ الدخول : 2021/06/17، بتوقيت : 15:30.

[3]–"لماذا تدفع الدول الإفريقية ضريبة استعمارية في فرنسا رغم استقلالها"، 2021، متوفر على الرابط: https://opr.news52b2fd32210702، تاريخ الدخول: 2021/06/17، بتوقيت: 16:30.

[4]–عبد الرحمن خما، "أثر تداول عملة (الفرنك سيفا) Franc– CFA على اقتصاديات دول غرب إفريقيا"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 32، المنتدى الإسلامي، أبو ظبي، 2019، ص. 60.

من جهة أخرى أكد خبراء اقتصاديون أن عملة الفرنك الإفريقي لا تتناسب مع اقتصاديات الدول الإفريقية بالنظر إلى أن 1 يورو=655.957 فرنك إفريقي CFA، حيث تصبح تلك الدول عرضة للتقلبات الاقتصادية. فأولويات الاقتصاد الأوروبي تختلف عن نظيره الإفريقي. فهذا الأخير يبقى دائما رهن السياسات النقدية للبنوك الأوروبية. فديون دول المنطقة ترتفع بارتفاع قيمة اليورو على الدولار. في المقابل لا تقوم البنوك الأوروبية بإعانة البنوك المركزية في منطقة الفرنك الإفريقي في التحكم في سعر الصرف لتسيير سياستها الاقتصادية.[1]

وبطبيعة الحال فإن إيداع الدول الإفريقية للنقد الأجنبي في خزانة فرنسا يحرمها من الوفرة المالية التي تمكنها من القضاء على الفقر والبطالة، وفتح باب الاستثمار. بصرف النظر على أن التبعية النقدية تقوّض سيادة الدولة، فقد أشار في هذا الخصوص الكاتب "أندغو ساميا" في مؤلفه (العبودية النقدية) إلى أن:«**عملة الفرنك الإفريقي CFA أكبر دليل على عدم الحصول على الاستقلال النقدي للدول التي تتعامل بها**»، لأن أكثر القرارات المهمة المتعلقة بالقضايا النقدية وسياسات الصرف لا يقررها رؤساء هذه الدول، بل فرنسا من تقرر.[2]

### ثانيا: إصلاح الفرنك الإفريقيCFA

أعلن الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" ونظيره الإيفواري "الحسن واتارا" في 11 ديسمبر 2019 في أبيدجان عن إصلاح كبير يمس الفرنك الإفريقي CFA، – هذا الأخير الذي يعتبر بمثابة استعمار فرنسي جديد–، بحيث يتم من خلال الإصلاح المعلن إلغاء تلك العمليات التي تستهدف الاحتياطات المالية للدول الإفريقية من النقد الأجنبي المودعة في الخزينة الفرنسية، ويتم كذلك اعتماد عملة جديدة أطلق عليها اسم "الإيكو" ECO . والتزمت فرنسا بإعادة 5 مليارات يورو للمصرف المركزي لدول غرب إفريقيا في 05 ماي 2021.[3]

على صعيد آخر صرح الرئيس الكاميروني "بول بيا" Paul BIYA قائلا أن :«**العملة الموروثة عن الاستعمار تسبب انقساما بين الاقتصاديين ورؤساء الدول في منطقة الفرنك الإفريقي**».كما يرى خبراء المال أن الفرنك الإفريقي لطالما شكل عقبة أمام التنمية في الدول المتداولة به. من جهة أخرى أشار الرئيس

---

[1]– عبد الرحمن خما، المرجع نفسه، ص. 61.

[2]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]–"لماذا تدفع الدول الإفريقية ضريبة استعمارية في فرنسا رغم استقلالها"، متوفر على الرابط: https://opr.news52b2fd32210702 ، مرجع سبق ذكره.

"تشادي "إدريس ديبي" في 11 أوت 2015 إلى أن العملة الإفريقية ستجر الإقتصاد الإفريقي إلى الأسفل داعيا إلى ضرورة استبدالها باتفاق إفريقي- إفريقي لفك الارتباط المجحف بفرنسا ورفع القدرة التنافسية للصادرات الإفريقية.[1]

**ثالثا: متطلبات التداول "بالإيكو" ECO**

بعد مرور أكثر من عام على الإعلان عن العملة الإفريقية الجديدة للدول الفرنكوفونية في غرب القارة، لم يتم إصدارها ولا التعامل بها نظرا لغياب الإرادة السياسية والقومية بين تلك الدول التي وجب عليها تلبية مجموعة من المتطلبات الاقتصادية قبل بدء في استخدام العملة الجديدة.و هي كآتي:

- ألا تتجاوز نسبة العجز المالي 3 %.
- ألا تتجاوز نسبة التضخم 10 %.
- ألا تتجاوز نسبة الديون 70 % من الناتج المحلي الإجمالي.
- تجاوز الاختلافات الاقتصادية بين الدول الإفريقية التي من المتوقع أن تحُول دون تداول عملة" الإيكو".

فالمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الايكواس) تضم دولا متباينة في حجم اقتصادها، فمثلا تعد النيجر من أفقر دول المنطقة والعالم ككل. بينما يعد اقتصاد نيجيريا قوي بالمقارنة مع باقي دول المجموعة، وتنتج ما يقارب من ثلثي الناتج المحلي الإجمالي للإقليم، وهذا ما دفع نيجيريا إلى التعبير عن رفضها للعملة الجديدة.[2]

من جهته، أوضح السيد "عبد الصمد ولد أمبارك" رئيس مركز الأطلس للتنمية والبحوث الإستراتيجية بنواكشوط أن تخلّي المنطقة عن الفرنك الإفريقي يتطلب ما يلي:

- التحكُّم في السيولة النقدية.
- إصدار عُملات وطنية.
- وضع قوانين لتنظيم النقد.
- وضع تعريفة جمركية على مختلف المواد المستوردة.

[1]-"الفرنك الإفريقي... إفريقيا تنتفض ضد العملة التي أفقرتها 75 عاما"، 2020، متوفر على الرابط: https://www.sasapost.com، تاريخ الدخول:2021/06/17، بتوقيت : 18:30.

[2]-"على غرار اليورو...أين وصل الحلم الإفريقي بإنشاء عملة "الإيكو" الموحدة"، 2020، متوفر على الرابط: https://www.aljazeera.net، تاريخ الدخول : 2021/06/17، بتوقيت : 19:30.

- الإستثمار في مشاريع إقتصادية كبرى.[1]

**الفرع الثالث: مراجعة المساعدات الإنسانية الخارجية**

لطالما أثارت مسألة المساعدات الإنسانية الخارجية عدة تساؤلات، حول ما إذا كانت تلك القروض والمعونات تقدم بغرض تنمية الدول المتضررة في السهل الإفريقي، والنهوض بها لتحقيق تنمية مستدامة، أم أن الدول والمنظمات المانحة كانت ولا تزال تنفّذ أجندةً تقتني من ورائها أغراض السيطرة الاقتصادية على الموارد الطبيعية بالأخص إذا ما ربطت تلك المساعدات بالمشروطية السياسية.[2]

**أولا: تعريف المساعدات الإنسانية**

بيّن معهد القانون الدولي في عام 2003 أن المساعدات الإنسانية هي: «**جميع الأفعال والنشاطات والموارد البشرية والمادية اللازمة لتقديم السلع والخدمات ذات الطابع الإنساني –حصرا– والضرورية لبقاء حياة ضحايا الكوارث وسد احتياجاتهم الإنسانية**».[3]

ويرى باحثو السياسة الدولية أن المساعدات الخارجية تدخل ضمن الشؤون الدولية، وأداة للسياسة الخارجية تهدف إلى تحقيق الأمن القومي، والاحتياجات الإنسانية، وتعزيز النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر، وزيادة الحصول على فرص الرعاية الصحية والتعليم. وتوجه المساعدات الإنسانية الخارجية إلى مناطق التوتر والصراعات للحد منها، ومكافحة الإرهاب، بغرض تخفيف أعباء المعاناة الإنسانية.[4]

وترتكز المساعدات الإنسانية على ثلاثة مبادئ (الإنسانية، الاستقلال، الحياد):

- فمبدأ الإنسانية يفرض أن تتوجه تلك المساعدات إلى حماية الحياة البشرية، وصيانة كرامة الإنسان ودوام صحته.
- أما استقلالية المنظمة الإنسانية، فتكمن في عدم تبني موقف أحد الأطراف المتنازعة، أو موقف السلطات القائمة.

---

[1]–"يوم عالمي لإلغاء عملة الفرنك الإفريقي"، 2017، متوفر على الرابط: https://www.aljazeera.net ، تاريخ الدخول : 2021/06/17، بتوقيت: 20:20.

[2]–سهام إبراهيم مزاري، "دور الدولة والفواعل غير الرسمية في رسم السياسات الاقتصادية في إفريقيا دراسة نقدية"، **مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل**، المجلد 2، العدد 5، المركز الديمقراطي العربي، برلين(ألمانيا)، 2019، ص. 404.

[3]–أيمن سلامة، "الإطار القانوني لعمل المنظمات الإنسانية في إفريقيا"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 7، المنتدى الإسلامي، أبو ظبي، 2011، ص. 74.

[4]–محمد السعيد حجازي، "أغراض وفعالية المساعدات الخارجية لمنطقة الساحل الإفريقي"، المجلة **الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، المجلد 4، العدد 2، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، (الجزائر)، 2020، ص. 382.

• ويتطلب العمل الإنساني ضرورة الحياد بحيث تكون المساعدات الإنسانية في إطار محدد يشمل المساعدات المتناسبة مع احتياجات السكان، وعدم التحيز لأي جهة أو دعمها.[1]

ومع تأسيس البنك العالمي وصندوق النقد الدولي عام 1944 اتجهت أوروبا نحو تقديم المساعدات إلى مستعمراتها الإفريقية لجذبها صوب النظام الرأسمالي وإبعادها عن النظام الاشتراكي، خاصة مع ارتفاع نسبة الديون الإفريقية وعدم قدرة الحكومات على سدادها لتكبيل إرادتها السياسية وضمان تبعيتها.[2]

**ثانيا : واقع المساعدات الإنسانية في السهل الإفريقي**

حصلت غالبية الدول الإفريقية على مدار خمسين عاما منذ استقلالها، على نحو تريليون دولار من المساعدات الخارجية الغربية، وهو مبلغ يراه الكثير من الباحثين كاف لإحداث نمو إقتصادي. إلا أنه لم يتم الاستفادة منه بشكل كامل في مشاريع التنمية بسبب الفساد المستشري في الأنظمة الإفريقية، والرشوة والمحسوبية.فبالرغم من تلقي إفريقيا أكبر نسبة من المساعدات الخارجية بين 1977-1998 إلا أن نسب الفقر تصاعدت من 11% سنة 1977 إلى 66% سنة 1998، لتصل إلى نحو 600 مليون فرد سنة 2010.[3]

وتشير الإحصائيات الدولية أن منطقة السهل الإفريقي حصلت منذ 2014 على ميزانية مالية قدرت بـ 4 مليار دولار في إطار المساعدات الإنسانية تضمنت 1.5 مليار دولار موجهة للنفقات العسكرية. إلا أن العديد من القطاعات الأخرى كالتعليم والصحة بقيت مهملة رغم الحجم الكبير لتلك المساعدات. ويرجع السبب في ذلك إلى التوترات والصراعات والتدخلات العسكرية التي ضربت المنطقة، لاسيما الأزمة السياسية في مالي وعودة نشاط التنظيمات الإرهابية بعد سقوط نظام "معمر القذافي" في ليبيا سنة 2011، واهتمام حكومات المنطقة بدعم قطاع الدفاع المسلح.[4]

---

[1]–أيمن سلامة، مرجع سبق ذكره، ص. 76.

[2]–سلوى يوسف درويش، "المساعدات الغربية وأثرها في التنمية في إفريقيا"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 5، المنتدى الإسلامي، أبو ظبي، 2010، ص. 35.

[3]– سلوى يوسف درويش، المرجع نفسه، ص. 36.

[4]–محمد السعيد حجازي، "أغراض وفعالية المساعدات الخارجية لمنطقة الساحل الإفريقي"، مرجع سبق ذكره، ص 383.

**الجدول رقم 21**: يبين حجم المساعدات الموجهة لدول السهل الإفريقي من إجمالي الدخل القومي

| الدول | المعونات من إجمالي الدخل القومي% |
|---|---|
| السنغال | 0.7 |
| نيجيريا | 8.1 |
| مالي | 11.4 |
| بوركينافاسو | 12,2 |
| تشاد | 6.2 |
| النيجر | 1.13 |

**المصدر**: مصطفى شفيق علام، مرجع سبق ذكره، ص. 107- 108.

ففي الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014 قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مبلغ 1681.73 مليون دولار مساعدات إنسانية، ومبلغ 517.7 مليون دولار مساعدات غذائية. مقابل 88.67 مليون دولار مساعدات إنسانية و111.93 مليون دولار مساعدات غذائية مقدمة من طرف فرنسا، لتصبح الولايات المتحدة الأمريكية أول المانحين من حيث المعونات المقدمة لدول السهل الإفريقي والجدولان يبينان حجم المساعدات الإنسانية الأمريكية والفرنسية لدول السهل الإفريقي.[1]

[1]-محمد السعيد حجازي، "أغراض وفعالية المساعدات الخارجية لمنطقة الساحل الإفريقي"، المرجع نفسه، ص 384.

**الجدول رقم 22**: يوضح المساعدات الإنسانية الأمريكية لدول السهل الإفريقي.

| الدول | 2015 | 2016 |
|---|---|---|
| **موريتانيا** | • التمويل المخطط: 1,915,000<br>• الإنفاق: 22,091,871 | • التمويل المخطط:2,384,000<br>الإنفاق: 151,163 |
| **مالي** | • التمويل المخطط: 126,430,00<br>• الإنفاق: 150,420,234 | • التمويل المخطط: 118,395,000<br>• الإنفاق: 203,491 |
| **النيجر** | • التمويل المخطط: 10,400,000<br>• الإنفاق: 98,149,976 | • التمويل المخطط: 9,900,000<br>• الإنفاق: 312,968 |
| **تشاد** | • التمويل المخطط: 300,000<br>• الإنفاق: 49,362,598 | • التمويل المخطط: 300,000<br>• الإنفاق: 60,000 |

**المصدر**: محمد السعيد حجازي، "أغراض وفعالية المساعدات الخارجية لمنطقة الساحل الإفريقي"، مرجع سبق ذكره، ص. 389.

**الجدول رقم 23**:يبين المساعدات الإنسانية الفرنسية في السهل الإفريقي.

| الدولة | اسم/وصف المشروع | الميزانية(مليون يورو) | الحالة | الفترة |
|---|---|---|---|---|
| **موريتانيا** | C.F وثيقة إطار الشراكة | 180 مليون يورو | / | 2015/2013 |
| **مالي** | إرسال 12 ضابطا | / | جاري | منذ 2014 |
| | مساعدات إنسانية | 1 مليون يورو | / | 2014 |
| | توقعات التزام الوكالة الفرنسية للتنمية | 261 مليون يورو | / | 2016/2014 |
| | توقعات مسجلة في وثيقة البرمجية المشتركة الأوروبية | 472 مليون يورو | جاري | 2018/2014 |
| **النيجر** | C.F وثيقة إطار الشراكة | 260-310 مليون يورو | / | 2016/2013 |
| **تشاد** | مشاركة كلية لجملة من الأمور والحكم الديمقراطي والحوكمة...الخ | 100 مليون يورو | / | 2016/2013 |
| | دعم مكافحة الإرهاب | 0.6 مليون يورو+ خبير | / | 2017/2014 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | تعزيز القوات الأمنية والمسلحة | 13 خبير | / | 2014/2013 |
| | منع التطرف | / | / | |
| | دعم التعليم | 0.4 مليون يورو | / | |
| | تعليم الفرنسية | 1 خبير | | |
| | التعليم الجامعي | مليون يورو+خبير0.5 | / | 2017/2014 |
| | التدريب المهني | 5 مليون يورو | / | |
| | التنمية الاقتصادية | / | / | |
| | الدعم الزراعي والرعوي | 5 مليون يورو | / | / |

**المصدر**: محمد السعيد حجازي، "أغراض وفعالية المساعدات الخارجية لمنطقة الساحل الإفريقي"، مرجع سبق ذكره، ص ص. 386-387.

يتضح من خلال الجدولين أن المساعدات الفرنسية ضئيلة جدا. وتشمل الجانب العسكري أكثر من الجانب الإنساني كالصحة والتعليم. كما أن تلك المساعدات لا تمثل سوى ثلث تلك الممنوحة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، هذه الأخيرة التي تواجه صعوبة في صرف تبرعاتها للمنطقة بسبب هشاشة الدول والأوضاع الأمنية المتدهورة التي تعيشها، رغم سعيها لمنافسة قوى أخرى في المنطقة.[1]

ويعود التركيز الفرنسي على المساعدات العسكرية حسب المنظور الواقعي إلى تحقيق مصلحتها القومية إذ ترى الواقعية أن الدول تمنح المساعدات الإنسانية، والعسكرية للحفاظ على أمنها القومي بهدف إقامة تحالفات أمنية، وإنشاء قواعد عسكرية في أراضي الدول المستقبلة، وكذا تأمين الأصوات المساندة في هيئة الأمم المتحدة. وتهدف أيضا من وراء ذلك إلى ضمان استمرارية الأنظمة السياسية الموالية للدول المانحة، ودعمها لتسهيل السيطرة على الموارد.[2]

أما المنظمات العالمية والمتخصصة فكان لها نصيب من المساعدات الموجهة لدول السهل الإفريقي جاءت كالآتي :

[1]-محمد السعيد حجازي، "أغراض وفعالية المساعدات الخارجية لمنطقة الساحل الإفريقي"، المرجع نفسه، ص. 388.

[2]-موسى علاية، "المساعدات الخارجية بين الهداف الإستراتيجية والفواعل والمؤثرات الداخلية في الدول المانحة"، **مجلة سياسات عربية**، العدد 14، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2015، ص. 78.

**الجدول رقم 24:** يبين المساعدات الإنسانية الفرنسية في السهل الإفريقي.

| | Versements bruts des institutions à l'ensemble des pays en développement en 2014 | | | Versements bruts des institutions au sahel en 2014 | |
|---|---|---|---|---|---|
| Banque mondiale | IDA | 59. 21 | 100% | 555. 1 | 4. 03% |
| Institutions de L'UE | | 18453. 7 | 100% | 967.02 | 5. 24% |
| Banques régionales de développement | BAFD | 137. 44 | 100% | 0. 1 | 0. 07% |
| | FAFD | 2010. 24 | 100% | 91. 36 | 4. 54% |
| | BADEA | 125. 99 | 100% | 15. 9 | 12. 62% |
| | ISDB | 245. 90 | 100% | 45. 4 | 18. 46% |
| | FADES | 884. 89 | 100% | 87. 6 | 9. 90% |
| FMI | | 832. 02 | 100% | 91. 56 | 11.00% |
| | UNAIDS | 238. 67 | 100% | 2. 22 | 0. 96% |
| | UNDP | 402. 97 | 100% | 25. 15 | 5. 43% |
| ONU | FNUAP | 340. 01 | 100% | 14. 24 | 4. 19% |
| | HCR | 480. 02 | 100% | 0. 06 | 0. 01% |
| | UNICEF | 1342. 21 | 100% | 71. 4 | 5. 32% |
| | PBE | 65. 01 | 100% | 3. 93 | 6. 04% |
| | PAM | 308. 81 | 100% | 54. 06 | 17. 51% |
| | OMC | 481. 36 | 100% | 6. 36 | 1. 41% |
| | AIEA | 74. 07 | 100% | 1. 65 | 2. 23% |
| | IFAD | 320.43 | 100% | 33. 67 | 10. 51% |
| AUTRES | CIF | 350.22 | 100% | 6. 07 | %1.73 |
| | GAVI | 1414.73 | 100% | 80.04 | %5.66 |
| | FEM | 605.66 | 100% | 12.53 | %2.07 |
| | FODI | 288.14 | 100% | 112.17 | %3.89 |
| | FONDS MONDIAL | 460.26 | 100% | 8.37 | %1.82 |
| TOTAL | | 46271.3 | — | 228.628 | — |

**المصدر**:محمد السعيد حجازي، "أغراض وفعالية المساعدات الخارجية لمنطقة الساحل الإفريقي"، مرجع سبق ذكره، ص. 384.

**ثالثا:مدى فاعلية المساعدات الإنسانية في السهل الإفريقي**

إن حجم المساعدات التي تتلقاها الدول الإفريقية والتي تصل أحيانا إلى تريليون دولار كفيل بتحقيق نقلة نوعية للمجتمعات نحو تنمية مستدامة، إذا ما أُستثمرت تلك المبالغ المالية والمنح المقدمة لترقية حياة الفرد ودعم استقراره، وتوفير الرعاية اللازمة له صحيا وفكريا وغيرها من المجالات الحياتية للفرد الإفريقي. إلا أن الفساد المالي والإداري يقف حجرة عثرة أمام أي تقدم من شأنه الاستغناء على المساعدات الخارجية.

وبناء على ذلك أشار مركز النزاهة المالية العالمي إلى أن تقدير حجم الأموال المهربة من إفريقيا على مدار 38 عاما يصل إلى 1.8 تريليون دولار وهو حجم يفوق المساعدات اللازمة للتنمية، ويفوق حجم ديونها أيضا. [1]

فضلاً على أن تلك المساعدات تصرف في الغالب على بناء الجيوش وتسليحها للاستفادة منها في تطبيق أجندات خارجية كالحروب بالوكالة لحماية المصالح الغربية الاقتصادية، ما يزيد من تراجع الأمن والتنمية في الإقليم السهلي والقارة ككل.[2] وتسيطر الجهات المانحة على الدول المستقلة بتكريس تبعيتها من خلال وضع شروط للاستفادة من المعونة، من بينها تبني إصلاحات هيكلية متمثلة في التوجه نحو اقتصاد السوق، ومساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي نظرًا لعدم توفر رؤوس الأموال.

في السياق نفسه أشارت الدراسات الاقتصادية أن المساعدات الخارجية لن تكون لها آثار إيجابية إلا في الدول التي لديها ميزان تجاري معتدل، وميزانيات موزعة توزيعا متوازيًا على جميع القطاعات والأنشطة الاقتصادية، وكذا الدول التي لديها سياسات اقتصادية واضحة، وهذا ما تفتقر إليه دول السهل الإفريقي.[3]

في هذا الصدد حذرت منظمة الأغذية والزراعة "FAO" من الوضع المأساوي الذي تعيشه كل من النيجر وتشاد والذي قد يؤدي بـ 70% من قطعان الماشية إلى النفوق بسبب الجفاف، والهبوط الحاد في الإنتاج الزراعي. كما قدمت المنظمة إحصائيات تمثلت في أن 9.8 مليون شخص من المحتمل جدًا تعرضهم إلى خطر الجوع في كل من النيجر، تشاد، شمال بوركينافاسو، وشرق مالي. واستجابة للأوضاع المتدهورة في

[1]–"المساعدات الإنسانية الوجه الجديد للاستعمار"، افتتاحية **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 42، المنتدى الإسلامي، أبوظبي، 2019، ص. 5.

[2]– "المساعدات الإنسانية الوجه الجديد للاستعمار"، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]–سلوى يوسف درويش، مرجع سبق ذكره، ص. 38.

الإقليم سارعت المنظمة إلى تنفيذ ثمانية مشاريع في إطار المعونات الخارجية تمثلت في 12,5 مليون دولار ممولة من طرف الإتحاد الأوروبي، ووزارة المملكة المتحدة للتنمية الدولية "DFID"، والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ "CERF"، وإسبانيا وبلجيكا. ولا تُخفي المنظمة قلقها الشديد حول عدم وصول المساعدات إلى المناطق المتضررة بسبب الأوضاع الأمنية.[1] كما حدث بالنسبة للمساعدات التي قُدّمت لتنمية شمال مالي، والتي تم تخفيضها لاحقا بسبب نشاط الحركات الأزوادية هناك. إضافة إلى سوء استعمال المنح المالية واستغلالها في صفقات احتيالية أو إدراجها في مشاريع غير مدروسة.[2]

**رابعا : الانعكاسات السلبية للمساعدات الخارجية على دول السهل الإفريقي**

رغم الدور الإيجابي الذي تقوم به المنظمات الأجنبية الإنسانية، والمساعدات التي تقدمها الدول والمنظمات لإنقاذ حياة الأفارقة، وتخفيف حدة الكوارث الطبيعية، إلا أن هناك تجاوزات يمكن تسجيلها أدت إلى عدم فاعلية المعونة الخارجية في المنطقة:

**أ- انتقائية العمل الإنساني**

تقوم بعض المنظمات الإنسانية بتكثيف نشاطها في مناطق الكوارث دون مناطق أخرى، ومثّلت أزمة الغذاء التي عرفتها النيجر في 2004 مثالاً صارخًا على ذلك، حيث سُجل تقاعس المنظمات الإنسانية التي كانت تقف وراءها الولايات المتحدة الأمريكية في تقديم الحد الأدنى من المعونة بسبب رفض الحكومة النيجيرية للضغوط الأمريكية عليها للمصادقة على مشروع قانون يمنح الحصانة للمواطنين الأمريكيين ضدّ الخضوع للمحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية.[3]

[1]-"المنظمة تصعد مساعداتها لرعاية منطقة السهل الإفريقي"، منظمة الأغذية والزراعة FAO، متوفر على الرابط: https://www.fao.org/story/ar/item/41400/icode، تاريخ الدخول : 2011/06/18، بتوقيت : 09:00.

[2]-محمد السعيد حجازي، "أغراض وفعالية المساعدات الخارجية لمنطقة الساحل الإفريقي"، مرجع سبق ذكره، ص. 396.

[3]-أيمن السيد شبانة، "المنظمات الإنسانية الأجنبية في إفريقيا...الوجه الآخر للدوافع النبيلة"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 7، المنتدى الإسلامي، 2011، ص 80.

**ب- تعقيد تسوية الصراعات في المنطقة**

تساهم بعض المنظمات الإنسانية في الوساطة بين أطراف النزاع، إلا أن التقارير المغلوطة التي تقدمها تلك المنظمات تعتبر حائلاً أمام تسوية الصراعات الإفريقية. وتعد حالة دار فور بالسودان مثالاً على ذلك، إذ أدت تقارير المنظمات الإنسانية إلى تدويل الصراع وتعقيده، بعد أن قطعت مفاوضات السلام شوطًا متقدمًا في ماي 2006 بدارفور ومفاوضات السلام بالدوحة في 2009.[1]

**ت- تدمير العقائد الدينية والقيم الاجتماعية**

تستثمر بعض المنظمات الإنسانية في ظروف ومعاناة اللاجئين والنازحين في المخيمات لتدمير عقائدهم الدينية وطمس هويتهم الإجتماعية، بالقيام بنشاطات تنصيرية تحت شعار «الخبز مقابل الصليب » خاصة في المجتمعات الإسلامية. ففي النيجر التي يُدين فيها أكثر من 98% مواطن بالإسلام، زرعت المنظمات الإنسانية المسيحية عناصر من التبشيريين النصارى ومكنتهم من الحصول على الجنسية النيجيرية لتوطينهم أكثر في البلاد. ويرى مراقبون أن تلك الحملات التنصيرية كانت دافعا لظهور حركة الشباب المجاهدين في الصومال التي طالبت بتوقيف نشاط المنظمات الإنسانية بها.[2]

**ث- تحجيم التعاون التبادلي بين دول القارة**

لوحظ تراجع نسب التبادل التجاري بين دول القارة نظرًا للمساعدات الإنسانية المقدمة، حيث تشمل المواد الاستهلاكية والتي يمكن تصديرها واستيرادها بين شمال القارة ودول السهل الإفريقي.

**ج- استنزاف الثروات الداخلية والمواد الخام**

تحولت الدول المستقبلة للمساعدات إلى دول إتكالية ومستهلكة غير منتجة، خاصة ما تعلق بالمواد الزراعية (القمح والبذور)، رغم توفرها على الثروات المتنوعة والطاقات البشرية التي أصبحت عرضة للاستيلاء من طرف القوى الخارجية.[3]

**خامسا : متطلبات مراجعة المساعدات الإنسانية**

[1]- المرجع نفسه، ص 84.

[2]- أيمن السيد شبانة، المرجع نفسه، ص. 82.

[3]-سلوى يوسف درويش، مرجع سبق ذكره، ص. 36.

نظرًا للانعكاسات السلبية الأمنية للمساعدات الخارجية، وعدم تحقيق تنمية إنسانية في السهل الإفريقي أصبح من الضروري إيجاد حلول من شأنها تصويب المعونة الخارجية أو الاستغناء عنها.

**أ- على المستوى الإفريقي**

بالنظر إلى مقومات القارة عموما ومنطقة السهل الإفريقي خاصة، فإنه يمكن الاستغناء عن المساعدات الخارجية إذا توفرت الإرادة السياسية وتم توحيد الخطط الإستراتيجية، والتخلص من الاستعمار الجديد وتبعيته العسكرية والأمنية الإقتصادية.[1] لذا لابد من إتباع السياسات التالية:

**1-** تصميم أنظمة إنذار مبكر للأوبئة والكوارث الطبيعية ويتأتى ذلك بتنسيق السياسات الصحية والبيئية الوطنية، ووضع بروتوكولات لذلك والتصديق عليها.

**2-** اعتماد نهج جديد للتعامل مع المانحين بتوجيه المساعدات إلى الهيئات الإقليمية المعنية. في هذا الإطار قرر الإتحاد الإفريقي إنشاء "المركز الإفريقي لمكافحة الأمراض" "ACDC"عام 2013، إلا أن الإلتزام القوي للإتحاد تجاه المركز لم يتحقق، مكرسًا بذلك الاعتماد على المساعدات الخارجية التي تلقتها المنطقة بعد تفشي وباء إيبولا عام 2014.

**3-** التعاون والتنسيق متعدد القطاعات تحت إشراف الإتحاد الإفريقي الذي يتولى وضع إستراتيجية للأولويات الإقليمية منها (حل النزاعات، التصدي للأوبئة والمخاطر البيئية والصحية).[2]

**ب- على المستوى الخارجي**

أوصى "نادي باريس" عام 2005 بضرورة وضع آليات فعالة من طرف الدول المانحة لتوجيه معوناتها في مسارها الصحيح، لذا لابد من مراجعة المساعدات حتى تتحقق فاعليتها من خلال ما يلي:

**4-** أن تكون المساعدات غير مادية كالمنح الدراسية وإعادة إعمار المدن.

**5-** أن تهدف المساعدات إلى إيجاد فرص تنموية متعددة في مجال الصحة، النقل، الطاقة...الخ.

**6-** تقديم المعدات الزراعية وبرامج التدريب من أجل رفع الإنتاج والإنتاجية، وتحقيق الأمن الغذائي.[3]

**7-** التركيز على جودة الخدمات، ومتابعتها وتقييمها.

**8-** إسقاط المشروطية السياسية.[1]

---

[1]-"المساعدات الإنسانية الوجه الجديد للاستعمار"، افتتاحية **مجلة قراءات إفريقية**، مرجع سبق ذكره، ص. 5.

[2]-صدفه محمد محمود، "المساعدات الإنمائية الصحية لإفريقيا جنوب الصحراء حدود التأثير على نظم الرعاية الصحية"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 40، المنتدى الإسلامي، أبو ظبي، 2019، ص. 83.

[3]-سلوى يوسف درويش، المرجع نفسه، ص. 39.

## المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية لتحقيق الأمن والتنمية في منطقة السهل الإفريقي

تعددت السيناريوهات المستقبلية للتنبؤ حول التحول الإيجابي في حالة اللاأمن والتخلف في منطقة السهل الإفريقي من عدمه، بالاعتماد على الدراسات السياسية حول الصراعات، وأسباب فشل الدول. وتحليل السياسات والبرامج الاقتصادية والأمنية الداخلية والإقليمية والدولية.[2]

### المطلب الأول:مفهوم وأهمية السيناريو Scenario

قبل التطرق للسيناريوهات المستقبلية لظاهرتي الأمن والتنمية في السهل الإفريقي لابد من عرض تعريف السيناريو وأهميته.

#### الفرع الأول: تعريف السيناريوScenario

يعتبر "هرمان كان " "Herman KAHN" الأب المؤسس لتقنية السيناريو المستقبلي حيث يقول عنه: "**السيناريو سلسلة من الأحداث الإفتراضية الواقعة في المستقبل، والتي يتم بناؤها لإيضاح سلسلة ممكنة من العلاقات السببية والقرارات المتعلقة بها**". أما "ميشيل جوديه" "Michel GODET" فيرى أن:" **السيناريوهات وصف غالبا لما يكون لمستقبل ممكن، ويفترض هذا الوصف تداخل العديد من الأحداث والشروط الرئيسية، والتي ستحدث في المستقبل بين الوضع الفعلي، والوقت الذي تقع فيه أحداث السيناريو**".[3]

ويعرفه "وليد عبد الحي"بأنه: "**وصف سلسلة من الأحداث التي يمكن وقوعها في المستقبل**".

ويتم إعداد السيناريو وفق تعريف وليد عبد الحي بالإعتماد على ثلاث مراحل:

- ✓ الإلمام بالظاهرة من حيث وصفها واستخراج حقائقها ومعطياتها في الوقت الحاضر.
- ✓ اختيار البديل المحتمل وتحديده لمسار الظاهرة المستقبلي.

---

[1]–محمد السعيد حجازي، "أغراض وفعالية المساعدات الخارجية لمنطقة الساحل الإفريقي"، مرجع سبق ذكره، ص. 397.

[2]–عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سابق، ص. 221.

[3]–محمد العربي، **بناء السيناريوهات المستقبلية دليل نقدي**، د ط، مصر: مكتبة الإسكندرية، مركز الدراسات الإستراتيجية، 2018، ص 13.

- ✓ تحديد التبعات المحتمل حدوثها بعد اختيار هذا المسار.[1]

السيناريو يصف إمكانات بديلة للمستقبل، ويقدم عرضا مفصلا

فالسيناريو هو:

- خطة لسلسلة من الأحداث الممكن التنبؤ بها
- استحضار ظاهرة من المحتمل حدوثها في المستقبل بغية دراستها والتنبؤ بتحولاتها، مع شرح الخصائص والمسارات المؤدية لها.
- السيناريو منهجية للبدائل المحتملة، والمفاضلة بينها.[2]
- ✓ للأحداث الإنسانية والدولية واستخلاص نتائجها المتوقع حدوثها، مع إمكانية إعطاء توصيات ومقترحات. [3]

**الفرع الثاني: أهمية السيناريو**

أصبحت الدراسات المستقبلية من الضروريات التي لا يمكن لأي دولة الاستغناء عنها في خضم عواصف التغيير والأزمات والتهديدات، التي باتت تميز المشهد الدولي، ما يحمل البشرية للاستعداد لها والتهيؤ لمواجهتها بأساليب علمية استشرافية بغية التصدي للظواهر المستقبلية المحتملة الحدوث. وتتبلور أهمية السيناريو المستقبلي للأحداث في ما يلي:

- ✓ يحاول السيناريو رسم خريطة الأحداث، ويستقريء اتجاهاتها عبر فترات زمنية، واحتمالية ظهورها في المستقبل مع تحديد القوى والفواعل الديناميكية المحركة للأحداث.

[1]–وليد عبد الحي، **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية**، ط 2، مراكش: عيون للمقالات تينمل للطباعة والنشر، 1992، ص. 94.

[2]–سفيان منصوري، مرجع سابق، ص. 271.

[3]–إيمان دني، أمين البار، "الاستشراف في الدراسات السياسية والإستراتيجية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 09، العدد 16، جامعة باتنة، (الجزائر)، 2020، ص. 90.

- ✓ يساهم السيناريو في طرح الخيارات الممكنة وترشيد العمليات والمفاضلة بينها، ولا يمكن للسيناريو أن يقدم خيارا إلا بعد دراسة وفحص كل خيار على حدة، لاستطلاع تداعياته وما يمكن أن يسفر عنه من نتائج سلبية كانت أو إيجابية.
- ✓ يساعد السيناريو في التخفيف من الوقوع في الأزمات عن طريق التنبؤ بالطرق العلمية لإمكانية وقوعها، ويسمح باتخاذ التدابير اللازم لمواجهتها كإجراءات استباقية للحد من التهديدات والكوارث.
- ✓ يعتبر السيناريو مدخلا مهما من مداخل الدراسات المستقبلية التي لا يمكن بأي حال الاستغناء عنها في التخطيط الاستراتيجي خاصة ما تضمن منها الأغراض العسكرية، وإدارة الصراعات المسلحة وتطور مآلات الحرب للخروج منها بأقل خسائر ممكنة.[1]
- ✓ تساعد تقنية السيناريو في ابتكار الوسائل وبلوغها، وزيادة درجة الاختيار وصياغة الأهداف، وتحسين قدرة صانع القرار في التأثير على مستقبل الأحداث.
- ✓ صناعة المستقبل عبر تقنية السيناريو تعطي الفرصة للمشاركة الديمقراطية عن طريق فريق متكامل ومتعاون في جميع الإختصاصات.[2]

**الفرع الثالث: أنواع السيناريوهات المستقبلية**

يشير باحثو الدراسات المستقبلية إلى أن تقنية السيناريو تتضمن ثلاث أنماط للبحث والاستطلاع في الدراسات السياسية والإستراتيجية، وهي كالتالي:

- **السيناريو الخطي (الإتجاهي)**

وهو استشراف للأحداث والتنبؤ باستمرار مجرياتها وببقائها على نفس الوتيرة التي تميزت بها في الوقت الراهن وما صاحبها من تشاؤم أو تفاؤل.

- **السيناريو الإصلاحي (التفاؤلي)**

وهو التنبؤ بإدخال بعض الإصلاحات على الأحداث قد تكون جذرية أحيانا قصد إعطاء نظرة مستقبلية تفاؤلية للأوضاع السائدة.

---

[1]–محمد إبراهيم منصور، **توطين الدراسات المستقبلية في الثقافة العربية الأهمية والصعوبات والشروط**، د ط، مصر: مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، 2016، ص. 26.

[2]–محمد إبراهيم منصور، المرجع نفسه، ص. 27.

- **السيناريو الكارثي (سيناريو الإنهيار)**

وهو استشرف للأحداث القادمة بنظرة قاتمة ترى عجز النظام، أو الاستراتيجيات على إمكانية الخروج من الأزمات الحالية. وأن البدائل المتاحة الأخرى لا يمكن تحقيقها على أرض الواقع في المستقبل.[1]

## المطلب الثاني: مستقبل الأمن والتنمية في منطقة السهل الإفريقي ضمن الإستراتيجيات الإقليمية والدولية

في محاولة لدراسة مستقبل الأمن والتنمية في منطقة السهل الإفريقي، في ظل المقاربات الإقليمية والدولية للأمن والتنمية، تم توظيف تقنية السيناريو للتنبؤ بما ستكون عليه أوضاع الأمن ومؤشرات ومعدلات التنمية في المنطقة. وبذلك يمكن تتبع التحولات التي ستؤثر على مستقبل المتغيرين( الأمن والتنمية) في الإقليم السهلي، وعلى نجاعة الإستراتيجيات المطروحة للقضاء على مسببات انعدام وتراجع الأمن والتنمية[2]. وللوقوف على النتائج المحتملة الحدوث إيجابية ستكون أو سلبية، تمت الاستعانة بالسيناريوهات التالية:

### الفرع الأول:السيناريو الخطي

تعتمد فكرة السيناريو الخطي على استمرارية الأوضاع القائمة والأزمات البنيوية التي تعاني منها منطقة السهل الإفريقي، وبالتركيز على أزمتي مالي وليبيا، وبقاء الاضطرابات السياسية بين التهدئة والتوتر التي ترتكز على ضعف السلطة المركزية فيستحيل معها العمل ضمن المقاربة الليبرالية القائمة على السلام الديمقراطي، ومواصلة نشاط الجماعات الإرهابية، والجريمة المنظمة، وتصاعد أعداد المهاجرين غير الشرعيين، وتفاقم حالتي اللجوء والنزوح داخل الدول وخارجها، في ظل مقاربات براغماتية محلية ودولية لا تجسد حلولا في الواقع. ويرى السيناريو الخطي أن الأوضاع الاقتصادية الضعيفة وتراجع معدلات النمو الاقتصادي ستبقى على حالها مع استمرار تقلبات المناخ والاضطرابات البيئية المستمرة.[3]

ويرتكز السيناريو الخطي في رؤيته المستقبلية للأوضاع في السهل الإفريقي على المعطيات التالية:

- مؤشرات اللاأمن واللاإستقرار، وتصاعد الغياب الوظيفي للدولة في ظل وجود أقاليم غير خاضعة للحكم المركزي قابلة لزعزعة الأمن والاستقرار في أي لحظة. فضلا على أن تلك الأقاليم تشكل فضاءات خصبة

[1]–إيمان دني، أمين البار، مرجع سبق ذكره، ص. 92.

[2]– سفيان منصوري، مرجع سبق ذكره، ص. 273.

[3]– المرجع نفسه، ص. 222.

للإرهاب، والأنشطة الإجرامية العابرة للدول، وازدياد معدلات المهاجرين غير الشرعيين. كما تشكل تهديداً ضد مصالح الدول المجاورة والعظمى في المنطقة.

- استمرار تراجع معدلات التنمية بالمنطقة.
- استمرار التقلبات المناخية كالجفاف، الفيضانات والتصحر.
- استمرار التنافس التقليدي الخارجي(فرنسي، أمريكا) على ثروات المنطقة، وتوسع القوى الصاعدة الجديدة (تركيا ، روسيا، الصين).[1]

**أ- السيناريو الخطي للأزمة في مالي**

أما بالنسبة للأزمة المالية فإن السيناريو الخطي يرى أن استرداد الأمن والسلم لن يكون باستيراد المقاربات الخارجية المبنية على النهج الليبرالي، والتي تفرض نفسها على الساحة في غياب تام للدولة الوظيفية. فاسترجاع الأمن مسألة داخلية لابد على الحكومة المالية أن تدرس قضية الاستقرار الداخلي. بينما يثبت الواقع أن فرنسا وأمريكيا ستواصل تعاونهما في تشكيل الأحداث في المنطقة ومكافحتهما للإرهاب رغم اختلاف المصالح والأهداف[2].

ومع الانقلاب الأخير الذي قاده "أسيمي غويتا" ضد الرئيس السابق "إبراهيم أبو بكر كيتا"، في 18 أوت 2020، فإن النظرة المستقبلية للأحداث حسب السيناريو الخطي ستكون كالآتي:

- ✓ الانقلاب أعاد مالي إلى نقطة البداية، أي أن سيناريو انقلاب 2012 الذي أطاح بالرئيس "توماني توري" يطفو على سطح الأحداث مجددا.[3]
- ✓ استمرار الانسداد السياسي بسبب سلسلة الانقلابات.
- ✓ استمرار الانفلات الأمني.
- ✓ استمرار إخفاق المنظمات الإقليمية (الإتحاد الإفريقي، منظمة الإيكواس) في إيجاد حل سياسي توافقي للأزمة في مالي.[4]

---

[1]-محمد السعيد حجازي، "الساحل الإفريقي بين ضرورة الأمن ومتطلبات التنمية"، مرجع سبق ذكره، ص ص. 5-9.

[2]-نبيل بويبية، مرجع سابق، ص. 427.

[3]-أسماء فتحي، "انقلاب مالي...سيناريوهات الخروج من الأزمة"، 2020، متوفر على الرابط: https://masr.masr360.net، تاريخ الدخول : 2021/07/13، بتوقيت: 22:56.

[4]-"آفاق الأزمة السياسية في مالي"، 2020، متوفر على الرابط: https://epc.ae/ar/brief ، تاريخ الدخول: 2021/07/13، بتوقيت: 23:00.

إلى جانب الدور الذي تلعبه الجزائر في الأزمة المالية ومحاولتها تحييد المقاربات الأجنبية عن القضية الأمنية، فالجزائر تحبذ الحل السلمي السياسي بالجلوس على طاولة المفاوضات، على عكس الرؤى الأجنبية التي ترى في الحل عسكري ضرورة لا بد منها. هذه المنافسة تجعل من الرؤية المستقبلية للأحداث غير واضحة، بل تعطي انطباعا أكثر على استمرار الأوضاع على حالها.[1] فالوضع الأمني جد معقد مع استمرار التهديدات الأمنية في ظل تخبط الدول السهلية بين الإستثمار في قطاع الأمن والتنمية في آن واحد، ما يجعل المهمة صعبة المنال، والحل لن يكون في الأمد القصير، فالمسألة تحتاج إلى توحيد الإستراتيجيات والرؤى للأمن والتنمية في المنطقة.[2]

وتعود أسباب استمرار الأوضاع على حالها في الإقليم إلى المعطيات التالية:

- عدم تركيز اتفاقيات المصالحة في مالي على توازن القوة بين الجماعات الموجودة في الشمال.
- استفادة بعض الجماعات من بنود اتفاقيات المصالحة خاصة ما جاء في اتفاق الوفاق الوطني لسنة 1992.
- عجز الحكومات المالية على الوفاء بالالتزام بالمطالب المادية.
- استمرار إشكالية العدالة والتوزيع للثروات بين إقليمي الجنوب والشمال.[3]

**ب- السيناريو الخطي للأزمة الليبية**

وبخصوص الملف الليبي، فإن عملية بناء دولة انهارت بمؤسساتها من جديد سيستغرق وقتا طويلا. لذلك فإن السيناريو الخطي يرى استمرار الأوضاع في ليبيا على المديين القصير والبعيد لعدة أسباب:

✓ انعدام مؤسسة قوية تنطلق منها عملية البناء، كالمؤسسة العسكرية التي غالبا ما تكون النواة الرئيسية لذلك بسبب احتكارها لحق استخدام السلاح.

✓ تنافر الأطراف الليبية وتعارض الرؤى المستقبلية لحل الأزمة، ما صعب الوصول إلى اتفاق جامع.

✓ تداخل المصالح الخارجية وتعارضها بشدة، خلق حالة من التنافس الحاد في رسم خريطة سياسية جديدة تخدم كل طرف على حدة.

[1]- عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سابق، ص. 225.

[2]-محمد السعيد حجازي، "الساحل الإفريقي بين ضرورة الأمن ومتطلبات التنمية"، مرجع سبق ذكره، ص. 25.

[3]- عمر فرحاتي، مريم إبراهيمي، مرجع سبق ذكره، ص ص 222- 223.

- ✓ انتشار الجماعات الإرهابية خاصة مع امتلاكها لوسائل اتصال حديثة لم تكن موجودة من قبل.[1]
- ✓ استمرار استنزاف الموارد الاقتصادية، وعدم تعافي الاقتصاد الوطني.[2]

ويتفق السيناريو الخطي في رؤيته لاستمرار الأوضاع القائمة مع تقرير التنمية المستدامة لسنة 2019 الذي جاء فيه استمرار حالة الانفلات الأمني، وتجدد فرص الصراع بسبب عدم تطبيق المقاربات الداعية للحل السياسي. وأن عجلة التنمية لا تزال بطيئة في البلدان الأقل نمواً والتي تضم دول السهل الإفريقي إلى جانب دول أخرى، ويعزو التقرير ذلك إلى التقدم الهزيل للتغير الهيكلي في الموارد الإنتاجية (الزراعة، رأس المال، العمالة). ويحمّل التقرير المجتمع الدولي المسؤولية في عدم تهيئة البيئة الاقتصادية التي تؤدي إلى التحول الهيكلي. مشيرا إلى ضرورة تفادي الحلول العسكرية، وتغليب المنطق السياسي.[3]

**الفرع الثاني: السيناريو الإصلاحي**

تعتمد النظرة المستقبلية للسيناريو الإصلاحي على السير الإيجابي والنظرة التفاؤلية للأحداث السياسية والأمنية والتنموية في السهل الإفريقي، التي تتنبأ بتطور الأوضاع إلى الأحسن باستتباب الأمن، وخلق جو من التفاهم حول التناوب على السلطة. من جهة أخرى ستؤول معدلات التنمية إلى التحسن، وسيتطور الأداء الاقتصادي، الذي سيمكن الجميع من الاستفادة من عائدات الثروات المحلية والمشاريع التنموية التي تقدمها الدول والمنظمات الإقليمية والدولية المانحة.[4]

**أ- السيناريو الإصلاحي للأزمة في مالي**

سياسيا وحسب السيناريو الإصلاحي سيحصل إجماع وطني حول تدبير المرحلة الانتقالية بعد الانقلاب العسكري ضد الرئيس السابق "إبراهيم كيتا"، يرافقه دعم فرنسا ومنظمة الإيكواس ودول غرب إفريقيا، وستسترجع مالي عضويتها في المنظمة (الإيكواس) التي تم تعليقها إثر الانقلاب الأخير. وسيتم وضع إستراتيجية جديدة

---

[1]-رابح لونيسي، "مستقبل الوضع الأمني في ليبيا بين الحسم العسكري والحوار السياسي"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني الموسوم بـ: مالي- ليبيا مبادرات السلام والخروج من الأزمات أي آفاق من أجل الاستقرار الجهوي، المعهد العسكري الوثائق والتقويم والاستقبالية، الجزائر، 12 يناير 2016، ص. 254.

[2]-فريق الأزمات العربي (ACT)، مرجع سابق، ص. 20.

[3]-مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد، **تقرير الدول الأقل نموا 2019**، ص. 11.

[4]-عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سبق ذكره، ص. 225.

للإصلاح السياسي والدستوري. فضلا عن إمكانية تنظيم انتخابات شفافة ونزيهة تقود البلاد إلى الديمقراطية،[1] بإشراك ممثلي الشمال في العملية السياسية، دون إغفال الاهتمام بدفع عجلة الوضع الاقتصادي والتنموي إلى الأفضل لاعتباره المحرك الأساسي للسلام، قصد استفادة جميع الأطراف من عائدات تمويل مشاريع الاستثمارات والمساعدات والمنح التي تقدمها الدول والمنظمات الإقليمية والدولية.[2]

أما أمنيا فإن المقاربة الجزائرية للسلام في مالي تعطي الفرصة للعب دور الوساطة لكل أطراف النزاع،[3] وتضمن الوصول لحل توافقي يُفضي إلى القضاء على تهميش الشمال، ويضمن حقوق جميع الأطراف المتصارعة، ويدعو إلى تنمية المناطق الحدودية. كما يقدم هذا السيناريو نظرة مستقبلية مثالية للمساعي الإقليمية والدولية لمستقبل الأمن والتنمية في مالي خاصة والسهل الإفريقي عامة، حيث يرى أن تحقيق السلام في مالي سيمكن من تحييد الجماعات الإرهابية، ويقضي على أنشطة الجريمة المنظمة، ويحد من ظاهرة اللجوء والهجرة غير الشرعية.[4]

ويؤكد سيناريو التغيير الإيجابي على دور الدولة من خلال ما يلي:

- ✓ ضرورة تحصين مقومات ودعائم الدولة الوطنية، قصد التصدي لتحديات الحركات الانفصالية، والجماعات الإرهابية.
- ✓ ضرورة التجاوب الإيجابي مع التصورات الأمنية والتنموية التي تقدمت بها الدول الإقليمية والدولية لحل الأزمة في مالي، مع إعطاء الأولوية للحلول الإفريقية، كأن تتعاون دول السهل الإفريقي مع دول شمال إفريقيا من أجل مواجهة الهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة، ودعم التجارة الإقليمية.
- ✓ تنمية المناطق الداخلية والحدودية.[5]
- ✓ مكافحة الفساد الإداري.
- ✓ الربط بين الأمن والتنمية في جميع القطاعات الحيوية.

---

[1]–"هل اقتربت تسوية الأزمة السياسية في مالي؟"، مركز الإمارات للدراسات السياسية، 2020، متوفر على الرابط: https://epc.ae/ar/brief/ ، تاريخ الدخول: 2021/07/17، بتوقيت: 22:40.

[2]–مصطفى صايج، "التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد 2، المدرسة العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2014، ص. 16.

[3]– مصطفى صايج، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4]– المرجع نفسه، ص. 16.

[5]–ساحل مخلوف، مرجع سابق، ص. 178.

- ✓ ضمان أمن الأشخاص والممتلكات العامة، والعمل على الحفاظ على النظام العام.
- ✓ دعم مؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في عملية البناء والسلم والاستقرار.[1]

غير أن توافر المتناقضات المتسارعة وعدم استقرارها على نفس الوتيرة وعلى جميع الأصعدة الأمنية والسياسية والاقتصادية في منطقة السهل الإفريقي يجعل من استقرار الأوضاع وفق السيناريو الخطي أمراً مستبعدا في الوقت الراهن.

**ب- السيناريو الإصلاحي للأزمة الليبية**

يرى السيناريو الإصلاحي أن الأطراف الرئيسية في الصراع سوف تتوصل إلى حل سياسي توافقي، وتفعيل أرضية اتفاق الصخيرات ومبادرة الجزائر. وبالتالي القبول بحكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليا. ولإنجاح هذا السيناريو يتطلب ذلك تحقيق مجموعة من الشروط:

**1- على المستوى الأطراف المتصارعة داخليا**

من أجل الخروج من الأزمة في ليبيا والسير قدما نحو التغيير الإيجابي يشترط تحقيق العناصر التالية:

- ✓ رفض أي مشروع لتقسيم ليبيا والحفاظ على وحدتها الترابية، ووضع استراتيجيات الاندماج الاجتماعي.
- ✓ السعي إلى وقف العنف والاقتتال قصد تحقيق الاستقرار والأمن، ووضع حد لاستنزاف ثروات ليبيا.
- ✓ وضع أسس المسار الإصلاحي السياسي الديمقراطي بما يضمن حياة أفضل للمواطنين.
- ✓ وضع سياسات رادعة لأي فكر تطرفي إرهابي.[2]

**2- على المستوى المقاربات الإقليمية والدولية**

يتطلب نجاح الحل السياسي موقفا توافقيا وداعما لحكومة السراج لإنهاء الصراع ، وفرض اتفاق الصخيرات وجميع المبادرات الداعية للمصالحة على الأطراف الليبية المتصارعة قصد تحقيق المصالحة الوطنية. ويتطلب أيضا الحيلولة دون انحياز الأطراف الدولية المتدخلة لصالح طرف دون الآخر.[3] في هذا الشأن يرى الخبير العسكري بأكاديمية ناصر العسكرية العليا بمصر اللواء "عادل العمدة" أن كل الطرق تؤدي إلى المصالحة رغماً عن الجميع لأن أدوات المصالحة تتحقق هنا، ففكرة الحوار والحوار المتبادل وعرض وجهات النظر وطرح كل طرف للموضوع يؤدي إلى المرونة. كما أن الجمود يؤدي إلى الصراع، والحوار هو أحد مقومات المصالحة. معتمدا في ذلك على زيارة وفد

[1]-سفيان منصوري، مرجع سبق ذكره، ص. 276.

[2]-فريق الأزمات العربي (ACT)، مرجع سبق ذكره، ص. 18.

[3]-المرجع نفسه، ص. 17.

أمني مصري إلى طرابلس وإجراء حوار مع حكومة الوفاق بحضور "خليفة حفتر ووزير الدفاع التركي. مستشهدا في ذلك بالقاعدة القائلة " المصالح تتصالح"أي أنه لا يوجد حرب دائمة ولا تعاون دائم وأن المصلحة تتغلب على منطق القوة في العلاقات الدولية إن استدعى الأمر ذلك.[1]

**3- على المستوى التدخلات العسكرية الخارجية**

أما على المستوى الخارجي يجب الحد من التدخلات الدولية والإقليمية التي تجعل من ليبيا مسرحا لتطبيق أجنداتها على حساب أمن واستقرار ليبيا.

- ✓ السعي للحد دون عسكرة ليبيا.
- ✓ دعم الأمن والاستقرار، ووقف خطر انعكاسات الحروب بالوكالة على ليبيا والدول المجاورة.[2]

السيناريو الإصلاحي للأوضاع في السهل الإفريقي ليس مستحيلا وليس ممكناً في الرؤية المستقبلية للإحداث التي تعاقبت على المنطقة. فتحقيقه يتطلب توفر الإرادة السياسية والقومية والتنسيق الإقليمي في مواجهة التحديات التي تواجه الدول السهلية. بينما يعتبر مستحيلا لغياب المتطلبات السالفة الذكر. لذا وجب على حكومات دول السهل الإفريقي وضع إستراتيجية إصلاحية توافقية لإخراج المنطقة من الأزمات السياسية والاقتصادية التي تتخبط فيها.

**الفرع الثالث: السيناريو الكارثي ( الانهيار)**

توحي السيناريوهات الكارثية بالنظرة السوداوية للأحداث في السهل الإفريقي، فحسب سيناريو الانهيار فإن تطورات الأحداث ستتراجع في مالي إلى نقطة الصفر، وستؤول أوضاع المنطقة للأسوأ في ليبيا مع تمدد الفكر الإرهابي التوسعي للجماعات المسلحة المنضوية تحت لواء تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي من شمال مالي، وانتشارها في كل من ليبيا وصولاً إلى نيجيريا، بعد مبايعة زعيم بوكو حرام زعيم التنظيم الإسلامي. ويزداد التفتت الداخلي في ليبيا بسبب الانقسامات الإثنية، وتتصاعد الأزمة السياسية بين حكومة الشرق وحكومة الغرب،[3] ما

[1]–محمد خليل، "ما هي سيناريوهات الأزمة الليبية الأقرب: الحرب... أم المصالحة؟"، 2021، متوفر على الرابط: https://arb.majalla/com، تاريخ الدخول 2021/07/20، بتوقيت: 22:00.

[2]– محمد خليل، المرجع نفسه، https://arb.majalla/com.

[3]–مصطفى صايج، مرجع سبق ذكره، ص.17.

سيحول ليبيا إلى منطقة استقطاب عالمي متزايد لاقتسام الموارد الطاقوية، إضافة إلى انتشار الإرهاب وغياب الأمن.[1]

### أ- السيناريو الكارثي للأزمة في مالي

سياسيا يُعتبر الانقلاب الأخير على الرئيس "إبراهيم أبو بكر كيتا" تطورا خطيرا أعاد مالي إلى نقطة البداية وتدهور الأوضاع السياسية في مارس 2012، وإضعافا للدور السياسي لقوى المعارضة من جهة، وتعزيزاً لصالح المؤسسة العسكرية من جهة أخرى. فالانقلاب لاقى رفضا من الجزائر وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الإفريقي ومنظمة الإيكواس، بسبب التغيير غير الدستوري ما يفتح المجال مستقبلا لتعليق عضويتها في المنظمة الاقتصادية. كما ستشكل الأزمة السياسية تراجعا لدور الدولة وأجهزتها الأمنية في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، مع تزايد عدد النازحين والمهاجرين.[2]

أما أمنيا أصبحت إمكانية حدوث انفلات أمني يؤدي إلى ربيع إفريقي في المنطقة واردة في أي لحظة، بانتقال عدوى الانقلابات والاضطرابات السياسية إلى دول الجوار الإقليمي مثل بوركينافاسو والنيجر اللتيان تعاني من أزمات سياسية حادة، وظهور دول فاشلة أخرى في المنطقة. إضافة إلى خشية الدول المجاورة من تعاظم نشاط الخلايا الإرهابية بسبب الفراغ الأمني الذي يسود مالي، وهشاشة الحدود التي تشكل فرصة للتنقل والانتشار السريع لكل أنواع الجريمة في اتجاهات مختلفة.[3]

### ب- السيناريو الكارثي للأزمة الليبية

أما بخصوص استشراف تطورات الأوضاع السياسية والأمنية في ليبيا حسب السيناريو الكارثي فستكون كالآتي:

#### 1- على المستوى الداخلي

يعتمد السيناريو الكارثي في استشرافه للأزمة الليبية داخليا على رؤيتين اثنتين:

**الرؤية الأولى:** إن الرؤية الكارثية لاستشرف أزمة ليبيا ترى أن هذه الأخيرة ستتعرض وحدتها الترابية إلى التقسيم إلى كيانين منفصلين غربي وشرقي، أو ثلاث كيانات وهي: فزان وطرابلس وبرقة.[4] مع ظهور إمارات

---

[1]-عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سبق ذكره، ص. 228 .

[2]-محمد الدابولي، "بعد الإنقلاب على أبو بكر كيتا.. ما هي سيناريوهات الأزمة السياسية في مالي؟"، 2020، متوفر على الرابط: https://pharostudies.com/?p=5222، تاريخ الدخول: 2021/07/20، بتوقيت: 20:40.

[3]-محمد الدابولي، "بعد الإنقلاب على أبو بكر كيتا.. ما هي سيناريوهات الأزمة السياسية في مالي؟"، 2020، متوفر على الرابط: https://pharostudies.com/?p=5222، المرجع نفسه.

[4]-رابح لونيسي، "مستقبل الوضع الأمني في ليبيا بين الحسم العسكري والحوار السياسي"، مرجع سبق ذكره، ص. 254.

للإرهابيين ذات طابع ديني. بسبب فشل التوافق السياسي وقناعة أطراف الصراع بعدم جدوى الحوار السياسي والعسكري، وضرورة اللجوء إلى ترسيم الانقسام كحل تفاضلي. مع عدم التأكيد على إنهاء الصراع بشكل نهائي والفشل في تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي.[1]

**الرؤية الثانية:** تقديم الدعم العسكري للمعارضة في طبرق وحسم الصراع لصالح اللواء "خليفة حفتر"، وسيطرته على مؤسسات واقتصاد الدولة. وسقوط حكومة الوفاق الوطني واعتقال فايز السراج، وإلغاء اتفاق الصخيرات.[2]

### 2- على المستوى الإقليمي

أما إقليميا فإن فشل المقاربات الإقليمية لحل الأزمة الليبية، ورفض الأطراف المتصارعة لأي توافق سياسي سيؤدي إلى انكشاف أمني في المنطقة يُدخل ليبيا في حرب مزمنة سببها اختلال توازن القوى المتصارعة. وتزداد التهديدات الأمنية وانعكاساتها على دول الجوار (الجزائر، تونس، تشاد، مصر)، وستتضاعف قوة الجماعات الإرهابية ما يستدعي تدخلا عسكريا لقوى إقليمية، ودولية تحت مظلة الحرب ضد الإرهاب.[3]

### 3- على المستوى الخارجي

سيميز المشهد الخارجي كثرة التدخلات الخارجية في الشأن الداخلي الليبي لتزكية الصراعات الداخلية، وتبعية الكيانات المنفصلة للقوى الدولية الداعمة لها، وبالتالي استخدام الأراضي الليبية ساحة لصراعات دولية، وحروبا بالوكالة تخدم استراتيجيات أجنبية. وستؤدي حالة الصدام العسكري إلى التأثير السلبي على مسار التحول الديمقراطي.[4]

تبعا لذلك وتماشيا مع تدهور الحالة الأمنية للأوضاع الكارثية التي ستشهدها منطقة السهل الإفريقي، فإن التنمية بها ستتأثر هي الأخرى سلبا. فحسب تقارير هيئة الأمم المتحدة من المحتمل أن يزداد الوضع الإنساني تأزما في المنطقة، وتسوء حالة 23.5 مليون نسمة جراء انعدام الأمن الغذائي، وأن 6 ملايين منهم سيحتاجون إلى إعانات غذائية وصحية عاجلة. ويزداد تراجع المحاصيل الزراعية في كل من تشاد موريتانيا مالي والنيجر. ومع

[1]- رابح لونيسي، المرجع نفسه، ص. 253.

[2]-فريق الأزمات العربي (ACT)، مرجع سبق ذكره، ص ص. 19- 20.

[3]- المرجع نفسه، ص. 20.

[4]-المرجع نفسه، ص ص. 20-21.

استمرار الصراعات في المنطقة سيزداد عدد النازحين واللاجئين ما سيساهم في تفاقم أزمتي الغداء والصحة. فالوضع في شمال مالي لا يزال يشكل سببا قويا للنزوح والهجرة.[1]

في سياق السيناريوهات السابقة تبقى احتمالية تحقيق السيناريو الخطي والإصلاحي واردة الحدوث بنسبة أكبر من السيناريو الكارثي. ويعود ذلك إلى امتلاك القوى الخارجية للقوة العسكرية والقرار السياسي وحرية تحريك الأحداث في المسار المرغوب فيه، تلك القوى التي تمتلك مصالح حيوية في المنطقة. وليس من المنطق في شيء أن تسهم استراتيجيات الدول العظمى في دمار مصالحها الإستراتيجية. رغم ذلك فإن توفر الإرادة السياسية لحكومات دول السهل الإفريقي تبقى دوما عاملا لتحقيق السيناريو الإصلاحي، باتباع السياسة الإصلاحية لدولة رواندا* كأنموذج لتحقيق الأمن والتنمية.

[11]–عمر فرحاتي، مريم براهيمي، مرجع سبق ذكره، ص.230 .

* تعتبر التجربة الرواندية في الخروج من الأزمات السياسية والأمنية والتنموية مثالا يقتدى به بعد حرب أهلية بين قبيلتي الهوتو والتوتسي قتل فيها ما يزيد عن المليون شخص سنة 1994.

## خلاصة الفصل الرابع

بعد عرض الفصل الرابع والأخير من الدراسة تبين أن دول منطقة السهل الإفريقي تحتاج إلى مراجعة العديد من السياسات الأمنية، واستحداث البرامج والمشاريع التنموية التي تنطلق أساسا من الإرادة السياسية والقومية للدولة. وأن المقاربات الأمنية الإقليمية والدولية المشاريع التنموية لن تتحقق ما لم تسعى الدول السهلية في إطار فردي، أو جماعي لتجاوز الخلافات الداخلية والإقليمية. بل يمكنها الاستغناء عن الحلول الخارجية باللجوء إلى تكوين تحالف فيدرالي يخدم الصالح العام عبر توحيد السياسات الهادفة للارتقاء بالإقليم إلى إرساء قواعد الأمن الإنساني، وأسس التنمية البشرية المستدامة.

# الخاتمة

نستخلص مما سبق دراسته أن تغيرات موازين القوى في العالم بعد الحرب الباردة أحدثت تحولات واهتمامات جديدة في قضايا دولية عديدة منها الأمن والتنمية. وأن المفهومين أصبحا يتصدران الأجندات الدولية والتقارير العالمية ، بعد أن أدرك صناع القرار الدوليين أن ارتباط الأمن والتنمية لا يمكن فصله، فتدهور الأوضاع الأمنية لأي دولة من شأنها أن تؤثر على مؤشرات التنمية فيها، وأن تراجع هذه الأخيرة من شأنه أن يساهم في تطور العنف والجريمة في أي مجتمع كان.

في هذا الصدد تناول البحث إشكالية الأمن والتنمية في منطقة السهل الإفريقي لفك العلاقة السببية التي تقف وراء التهديدات الأمنية اللاتماثلية وصعوبة تحقيق معدلات التنمية في دول السهل الإفريقي. فالإقليم يفتقر لكل مظاهر الأمن والتنمية رغم أهميته الإستراتيجية، من حيث الموقع الجغرافي، واحتوائه على الموارد الطبيعية والطاقوية والمائية، والمورد البشري. فشكلت المنطقة بذلك تناقضا كبيرا حيث تعد شعوبها من أفقر الشعوب في العالم. وعليه توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج:

- ✓ تمكن البحث من إثبات التسمية الحقيقية لمصطلح منطقة السهل الإفريقي بدل مصطلح الساحل الإفريقي، وتحديده بالإعتماد على مجموعة من المراجع العلمية المتنوعة، استوفت التعريف الصحيح لتسمية المنطقة، جاء في مقدمتها **الموسوعة البريطانية الإنجليزية** التي بينت شرح كل مصطلح على حدة، وكتاب **تاريخ إفريقيا العام منذ عام 1935** لمؤلفه "علي المزروعي" الذي أشار في فقرات مؤلفه إلى المنطقة بمصطلح "السهل الإفريقي".

من خلال ما تقدم في مضمون الدراسة تم التأكد من صحة الفرضيات الأولى والثانية والرابعة، حيث أن الفرض الأول تم التحقق منه في الفصلين الثاني والثالث والذين تضمنا مقاربة الدولة الفاشلة والأوضاع الأمنية والإنسانية الكارثية في المنطقة، وأهم المقاربات الدولية التي حاولت احتواء الوضع و معالجته.

أما الفرضية الثالثة لم يتم التحقق منها بل نفيها وذلك لاعتبار أن الإرادة الدولية في المنطقة لم تحقق التنمية و الدليل على ذلك تراجع هذه الأخيرة رغم تنوع المقاربات الساعية لذلك، بل وأثبتت الدراسة أن المساعي الدولية جوهرها السيطرة على مقدرات المنطقة وليس تحقيق التنمية بها.

توصلت الدراسة أن التبعية السياسية لحكومات الدول السهلية الإفريقية أثرت على صياغة السياسات العامة فيها سواء المحلية أو الدولية. ويعود ذلك إلى العلاقة الأبوية بالاستعمار الفرنسي. ففرنسا لا تزال تتدخل في

المنطقة سياسيا واقتصاديا وعسكريا للحفاظ على مصالحها الحيوية هناك. فقد قادت التدخلات العسكرية بصفة فردية في مالي أثناء ترأسها للإتحاد الأوروبي سنة 2008، وبصفة جماعية في ليبيا بمشاركة حلف شمال الأطلسي.

✓ توصلت الدراسة أيضا أن المقاربات الأمنية والتنموية التي قدمتها الدول الإقليمية والعربية والدولية ليست سوى تنافسا إما حول الحفاظ على مصالح معينة أو بسط النفوذ في المنطقة وزيادة السيطرة على مقدراتها ما لم تفعل تلك المقاربات في إطار توحيد وتنسيق الأهداف المرجوة علنا. وترى الدراسة أن التهديدات الأمنية (الهجمات الإرهابية والإجرام العابر للحدود، الهجرة غير الشرعية، عدم الإستقرار السياسي...) لازالت متواصلة في المنطقة تهدد الأمن المجتمعي فيها، ما يدل على فشل تلك المقاربات التي حققت أهدافا ضمنية أخرى

✓ من جهة أخرى توصلت الدراسة إلى أن المقاربة الجزائرية للأمن والتنمية في السهل الإفريقي كانت من أفضل المقاربات على المستوى الإقليمي. وأن تفعيل الحل الجزائري خاصة في مواجهة الإرهاب، ومطالبة الجزائر بالحلول السياسية لجميع الأزمات في السهل الإفريقي سيحقق نتائج إيجابية في المنطقة.

✓ هذا وتوصلت الدراسة إلى حلول إضافية من شأنها الخروج بالمنطقة من دوامة العنف والإجرام والفقر إلى التقدم والرفاهية . وجاءت الحلول المقترحة في الفصل الرابع في صورة سياسيات عامة أمنية ومشاريع تنموية تمكن دول السهل الإفريقي من تحقيق الأمن والتنمية بصفة ذاتية دون تدخل أي طرف خارجي سواء كان إقليميا أم دوليا. فصناع القرار في دول السهل الإفريقي عليهم أن يدركوا أن عدم الاستقرار الأمني والسياسي مرتبط ارتباطا وثيقا بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لشعوبهم. وأن تخلصهم من قيود الفرنكوفونية بإجماع وبإرادة سياسية وقومية موحدة تمكنهم من تأمين الإقليم وتنميته. وأشارت الدراسة إلى إتباع الأنموذج الرواندي في استعادة الأمن والصعود على سلم التنمية.

وفي الأخير تقدم الدراسة التوصيات التالية:

✓ ضرورة تبني استراتيجيات اقتصادية وأمنية محلية للخروج بالمنطقة من التخلف واللاأمن. فالمنطقة تمتلك كل مقومات الرفاه والازدهار. فالقضاء على التهديدات الأمنية والمجتمعية يتطلب صياغة رؤى تكاملية بين النظام السياسي والاقتصادي للدولة بإشراك المواطن في عملية التنمية في جميع ميادينها حتى تزول الفوارق وسياسة والإقصاء، وتتحقق المواطنة بدل الاغتراب السياسي الذي لازم المواطن الإفريقي.

✓ ضرورة تجاوز الخلافات الإقليمية التي تعيق تنسيق الجهود لتحقيق الأمن والتنمية في السهل الإفريقي سواء على مستوى الدول أو المنظمات. فالتنافس مثلا بين الجزائر والمغرب وتونس حول طرح المبادرات

الأمنية والتنمية يمكن دمجه في مقاربة واحدة تصادق عليها الدول الثلاث، لولا محاولة افتكاك الريادة في السباق الدبلوماسي والاستثمار في الأزمات. ضف إلى ذلك استبعاد الجزائر من مجموعة السهل الخمس لم يكن أمرا مرحبا به ولم يأت بالجديد للمنطقة.

- ✓ ضرورة إشراك منظمات المجتمع الدولي وتنظيمات المجتمع المحلي الإفريقي في صياغة مقاربة إنسانية للقضاء على مظاهر الفقر والتخلف والبؤس.

# قائمة المراجع

## قائمة المصادر والمراجع

### أولا: القرآن الكريم

### ثانيا: المراجع باللغة العربية

### أ- الكتب

**1-** إبراهيم العسل، **التنمية في الإسلام مفاهيم – مناهج وتطبيقات–**، ط 1، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1996.

**2-** إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**، ط 1، القاهرة: دار الشروق، 2000.

**3-** أسامة عبد الرحمن، **تنمية التخلف وإدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد**، ط 1،لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

**4-** إستيفاني لوسن، **العلاقات الدولية**، ط 1، مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2014.

**5-** إسماعيل دبش، **سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي دراسة حالتي الساحل الإفريقي والعالم الغربي**، د ط، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2017.

**6-** ألكسندر وندت، **النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية**، د ط، ترجمة: عبد الله جبر صالح العتيبي، الرياض، النشر العلمي والمطابع، (مقدمة الكتاب)، 2006.

**7-** بوزنادة معمر، **المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي**، د ط، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، د س.

**8-** بوسكين سليم، العقيدة الأمنية الجزائرية والتهديدات الإقليمية الجديدة، د ط، الجزائر: النشر الجامعي الجديد، 2020.

**9-** بول سالم أمانداكاديك، تحديات العملية الانتقالية في ليبيا، د ط، لبنان: مركز الكارينغي للشرق الأوسط، 2012.

**10-** بومدين طاشمة، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا وإشكالات**، د ط، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.

**11–** توفيق بوستي، **مدرسة كوبنهاجن نحو توسيع وتعميق مفهوم الأمن**، د ط، تركيا: المعهد المصري للدراسات، 2019.

**12–** توفيق بوستي، **مفهوم الأمن من منظورات العلاقات الدولية**، د ط، تركيا: المعهد المصري للدراسات، 2019.

**13–** توفيق بوستي، **مفهوم الأمن ومنظورات ما بعد الوضعية**، د ط، تركيا: المعهد المصري للدراسات، 2019.

**14–** جداي سليم، زيطاري إسماعيل، **التنافس الدولي في السياسة العالمية دراسة في منطقة الساحل الإفريقي**، ط 1، ج 1، المركز الديمقراطي الغربي للدراسات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية، ألمانيا، 2020.

**15–** جميل حمداوي، **من أجل تنمية مستديمة**، ط 1، دون دار نشر، دون بلد، د س.

**16–** جيمس دورتي، روبيرت بالسنتغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ط 1، ترجمة وليد عبد الحي، بيروت: مكتبة شركة كاظمة للنشر والتوزيع، 1985.

**17–** حميد السعدون، **التنمية السياسية والتحديث – العالم الثالث –**، ط 1، العراق: الذاكرة للنشر والتوزيع، 2011.

**18–** ديب كمال، **أساسيات التنمية المستدامة**، د ط، الجزائر: دار الخلدونية، 2015.

**19–** رضوان بوهيدل، **جيوسياسية التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي**، د ط، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2020.

**20–** رؤوف قميني، **آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية**، دراسة تحليلية في ضوء القانون الدولي الجنائي، د ط، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2016.

**21–** سكوت بورتشيل وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية**، ترجمة: محمد صفار، د ط، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2006.

**22–** سيد أحمد قوجيلي، **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم الغربي**، ط 1، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2012.

**23–** عامر مصباح، **المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن**، ط 1 الجزائر: دار الكتاب الحديث،2013.

**عامر مصباح، معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، ط 1 الجزائر: المكتبة الجزائرية بوداود، 2005.

**24–** عمر فرحاتي، مريم براهيمي، **الأزمة في الساحل الإفريقي: الخلفيات والأبعاد**، ط 1، الجزائر: الدار الجزائرية، 2017.

**25–** عايدة العزب موسى، **جذور العنف في الغرب الإفريقي حالتا مالي ونيجيريا**، ط 1، مصر: دار البشير للثقافة والعلوم، 2015.

**26–** عائشة عباش، **إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي تونس نموذجا**،ط 1 برلين: المركز الديمقراطي العربي للنشر، ، 2017.

**27–** عبد القادر رزيق المخادمي، **الهجرة السرية واللجوء السياسي**، د ط، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.

**28–** عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمن سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، ط 1، لبنان: مكتبة حسن العصرية، 2014.

**29–** عبد الله فيصل علام، **العلاقات المدنية– العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر يوليو/تموز 1952–** 2013، ط 1، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2018.

**30–** عبد المعطي زكي، **الأمن القومي قراءة في المفهوم والأبعاد**، د ط، تركيا: المعهد المصري للدراسات والإستراتيجية، 2016.

**31–** عبد الوهاب الأفندي، سيدي أحمد ولد أحمد سالم، **حصاد الأزمة بعد عقد من الزمان**، د ط، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013.

**32–** عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض، **الهجرة غير المشروعة والجريمة**، د ط، الرياض: مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007.

**33–** عثمان علي حسين، **الإرهاب الدولي ومظاهره القانونية والسياسية في ضوء أحكام القانون الدولي العام**، ط 1، كردستان: المكتبة العامة، 2006.

**34–** علي أ. المزروعي، **تاريخ إفريقيا العام منذ عام 1935**، المجلد الثامن، صادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، د ط، دون بلد، 1993.

**35-** علي أبو فرحة، **تقاطع خرائط التواجد العسكري الغربي والظاهرة الإرهابية في إفريقيا: الملامح والمسببات والتداعيات**، د ط، لبنان: المركز الأوروبي للدراسات الإستراتيجية العربية والإفريقية، 2020.

**36-** علي عباس مراد، **الأمن والأمن القومي مقابلات نظرية**، ط 1، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2017.

**37-** علي عودة العقابي، **العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات**، د ط، بغداد: دون دار نشر، 2010.

**38-** غازي محمود ذيب الزعبي، **البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن**، ط 1، بيروت: عالم الكتب الحديث نشر والتوزيع، 20102.

**39-** فريديريك ويري، **تحدي بناء الأمن في شرق ليبيا**، د ط، لبنان: مركز الكارينغي للشرق الأوسط، 2012.

**40-** كاميلا تولين، **مناخ إفريقيا يتغير**، ترجمة رجب سعد السيد، ط 1، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014.

**41-** كريستوفر س. شيفيس، جيفري مارتيني، **ليبيا بعد القذافي: عبر وتداعيات للمستقبل**، د ط، الولايات المتحدة الأمريكية: مركز سياسات الدفاع والأمن الدولي (Rand)، 2018.

**42-** كريستين فالاسيك، **إصلاح القطاع الأمن والنوع الإجتماعي**، د ط، جنيف: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، 2008.

**43-** كريم مصلوح، **الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا**، ط 1 ، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014.

**44-** محسن العجمي بن عيسى، **الأمن والتنمية**، ط 1، الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2014.

**45-** محمد إبراهيم منصور، **توطين الدراسات المستقبلية في الثقافة العربية الأهمية والصعوبات والشروط**، د ط، مصر: مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، 2016.

**46-** محمد الأمين بن عائشة، **الدبلوماسية الجزائرية في الساحل الإفريقي بين الاستمرار والتغير**، د ط، موريشيوس: نور للنشر، 2017.

**47-** محمد العربي، **بناء السيناريوهات المستقبلية دليل نقدي**، د ط، مصر: مكتبة الإسكندرية، مركز الدراسات الإستراتيجية، 2018.

**48–** محمد بوبوش، **الأمن في منطقة الساحل والصحراء**، ط 2، الأردن: دار الخليج، 2017.

**49–** محمد غالب كرادة، **الأمن وإدارة أمن المؤتمرات**، ط 3، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004.

**50–** مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، **التنمية المستدامة مفهومها – أبعادها – مؤشراتها**، ط 1، القاهرة: دار الكتب المصرية، 2017.

**51–** مستاك يحي محمد الأمين، **الأزمة في الساحل الإفريقي بين المشاريع الدولية والمقاربة الجزائرية**، د ط، الجزائر: دار خيال للنشر والترجمة، 2020.

**52–** مصطفى صلاح، **الدور التركي في إفريقيا، اقتصاد يحرك السياسة**،د ط الأردن: مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، 2017.

**53–** نورة الحفيان، **التسوية السياسية في ليبيا الإشكاليات والتحديات**، د ط، تركيا: المعهد المصري للدراسات، 18 فبراير 2020.

**54–** نورة الحفيان، **السياسة المغربية تجاه الأزمة الليبية**، د ط، تركيا: المعهد المصري للدراسات، 2020.

**55–** هالة ثابت وآخرون، **الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا معوقات بناء الدولة الوطنية**، ط 1، قطر: دار الكتب القطرية، 2015.

**56–** هشام صميض، **روسيا والعودة إلى إفريقيا: المحددات والأبعاد**، ط 2، الرباط: منشورات خالد الحسن مركز الدراسات والأبحاث، 2013.

**57–** وليد عبد الحي، **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية**، ط 2، مراكش: عيون المقالات تينمل للطباعة والنشر، 1993.

**ب– المعاجم والقواميس**

**1–** إبراهيم شمس الدين، **معجم مقاييس اللغة**، المجلد 1، ط 2، بيروت: دار الكتب العلمية، 1999.

**2–** ابن منظور، **لسان العرب**، بيروت، المجلد 13، ط 3، بيروت: دار صادر، ،1994.

**3–** أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، **معجم الصحاح**، ط 3، بيروت: دار المعرفة، 2008.

**4–** أحمد عطية الله، **القاموس السياسي**، ط 3، القاهرة: دار النهضة العربية، 1968.

**5–** بول روبنسون، **قاموس الأمن الدولي**، ط 1، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008.

**6–** عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، **الأدب المفرد**، د ط، القاهرة: المطبعة السلفية ومكتبتها، 1955.

**7–** عمر سعد الله، **معجم في القانون الدولي المعاصر**، ط 2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

**8–** غي هرميه وآخرون، **قاموس علم السياسة والمؤسسات السياسية**، ترجمة: هيثم اللمع، د ط لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005.

**9–** مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**، د ط، القاهرة: الدار الحديثة، 2008.

**10–** محمد بدوي، **قاموس أكسفورد المحيط (انجليزي–عربي)**، د ط، بيروت: أكاديميا إنترناشيونال للنشر والطباعة، 1996.

**11–** محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، **مختار الصحاح**، د ط، لبنان: مكتبة لبنان، 1986.

**12–** **المنجد في اللغة**، ط 20، بيروت: دار المشرق، 1969.

**13–** هايل عبد الله طشطوش، **الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية والاقتصادية**، ط 1، الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2012.

**14–** وضاح زيتون، **المعجم السياسي**، ط 1، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2006.

**ثالثا–القوانين المحلية والتقارير الدولية**

- **القوانين المحلية**

- قانون العقوبات الجزائري رقم 09-01 المؤرخ في 25 فبراير 2009.

- **التقارير الدولية**

**1–** "HRDO" مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، **دعوة إلى السلام عن ثقافة السلام واللاعنف والتسامح ومفاهيم أخرى**، القاهرة، 2017.

**2–** UND تقرير التنمية البشرية لعام 2019 بعنوان : **ما وراء الدخل المتوسط والحاضر أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين**، الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، نيويورك.

**3–** الإتحاد الإفريقي، **إصلاحات القطاع الأمني في إفريقيا وتحدياته**، أديس أبابا، ( أثيوبيا)، 24-2014/26. مسودة الإستراتيجية الجنسانية للإتحاد الإفريقي 2027/2018.

**4–** اتفاق روما، تقرير المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية بعنوان : **"تهديدات سواء التغذية العديدة تشكل تحديا رئيسيا للتنمية الدولية"**، 9-1 نوفمبر، روما (إيطاليا)، 2014.

**5- الأزمة في مالي والتدخل الخارجي**، سلسلة تقدير موقف، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

**6- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان**، المعتمد بموجب قرار الجمعية العامة رقم 2017، المؤرخ في 10 ديسمبر 1948.

**7-** الأمم المتحدة، **تقرير أهداف التنمية المستدامة 2019**، نيويورك.

**8-** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، **إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة**، يناير 1997.

**9-** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، تقرير التنمية البشرية 2010، **"الثروة الحقيقية للأمم : مسارات إلى التنمية البشرية"**.

**10-** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، **تحديات الأمن الإنساني في البلدان العربية**.

**11-** البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP، **أدلة التنمية البشرية**، التحديث الإحصائي لعام 2018،

**12-** البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP، تقرير التنمية البشرية 2019، **ما وراء الدخل المتوسط والحاضر أوجه المساواة في القرن الحادي والعشرين**، نيويورك.

**13-** البنك الدولي، **تقرير الأمن والصراع والتنمية**، 2011.

**14- تقرير مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لإفريقيا**، الدورة الثلاثون، الخرطوم (السودان)، 23 فبراير 2018.

**15- الجزائر 2019 من الحراك إلى الانتخابات**، سلسلة تقارير، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2020.

**16-** الجمعية العامة للأمم المتحدة، **الصلة بين نزع السلاح والتنمية في السياق الدولي الراهن**، الدورة التاسعة والخمسون، نيويورك، 2004.

**17-** حسين العلوي، **المنعرجات الراهنة للأزمة الليبية**، سلسلة تقارير، قطر : مركز الجزيرة للدراسات، 2017.

**18-** سيد أعمر شيخنا، **تحولات الطاقة ومستقبل إفريقيا**، سلسلة تقارير، قطر : مركز الجزيرة للدراسات، 2016.

**19–** عبد الرحمن عبد الشكور، **انضمام إثيوبيا إلى الأميصوم وحسابات الربح والخسارة**، سلسلة تقارير، قطر : مركز الجزيرة للدراسات، 2014.

**20–** عبد القادر محمد علي، **الحضور العسكري الروسي في إفريقيا ودلالته**، سلسلة تقارير، قطر : مركز الجزيرة للدراسات، 2021.

**21– القرار رقم 2056 بشأن تعزيز الأمن في غرب إفريقيا**، واختص بالوضع في مالي، المؤرخ في 05 جوان 2012.

**22–** قرار مجلس الأمن رقم 1970 **"المتعلق بالحالة في ليبيا"** المؤرخ في 26 فبراير 2011.

**23–** كريستين فالاسيك، تقرير حول **إصلاح القطاع الأمن والنوع الإجتماعي**، جنيف : معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، 2008.

**24–** المجلس التنفيذي للإتحاد الإفريقي، المقررات، الدورة العادية الخامسة، أديس أبابا، 2004، البنك الدولي، **تحويل الزراعة في منطقة الساحل: ماذا يتطلب؟** 2013.

**25–** مجموعة الأزمات الدولية، التقرير رقم 76 عن إفريقيا، **ثورة دارفور : أزمة السودان الجديدة**، 2004.

**26–** المفوضية الأوروبية، الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والإتحاد الإفريقي، فيفري 2020.

**27–** مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، **الساحل دعوة لتقديم معونة إنسانية**، 2015.

**28–** مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية (أوتشا)، **الساحل دعوة لتقديم المساعدات الإنسانية**، 2016.

**29–** مكتب العمل الدولي، **تمكين الشعوب إفريقيا بتوفير العمل اللائق**، جوهسنبورغ، 2011.

**30–** منصور لخضاري، **الرؤيتان الجزائرية والتونسية، الأزمة الليبية**، سلسلة تقارير قناة الجزيرة، قطر، 2020.

**31–** منظمة الأغذية والزراعة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، برنامج الأغذية العالمي، **"رصد الأمن الغذائي والتنمية دعما لخطة التنمية المستدامة لعام 2030: تقييم الوضع الراهن وآفاق المستقبل**، روما، 2016.

**32–** منظمة الصحة العالمية، المنظمة العالمية للطفولة (UNICEF)، **التقدم المحقق في توفير مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية**، 2017.

**33–** منظمة العمل الدولية: **تمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا والمساواة بين الجنسين**، جوهنسبورغ، 2011.

**34–** منظمة أوكسفام (OXFAM)، **النزاع في زمن الكورونا**، 2020.

**35–** منظمة رعاية الطفولة العالمية، **كوفيد– 19 وآثاره على أطفال إفريقيا، كيف يمكن حماية جيل من المخاطر**، المكتب الإقليمي لغرب ووسط إفريقيا، داكار (السنغال)، 2020.

**36–** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" (UNUCTAD)، تقرير البلدان الأقل نموا 2019، **التمويل الإنمائي الخارجي في الحاضر والمستقبل التبعية القديمة والتحديات الجديدة**.

**37–** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد، **تقرير الدول الأقل نموا 2019**.

**38–** هيئة الأمم المتحدة، **التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية**، الدورة الحادية والسبعون، نيويورك، 2016.

**39–** وزارة الداخلية السودانية، **بيان حول إعلان حالة الطوارئ**، 5 سبتمبر 2020.

**40–** يونس بلفلاح، **المقاربة الأمنية الفرنسية بالساحل الإفريقي في عهد ماكرون**، سلسلة تقارير، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2017.

**د– المقالات العلمية**

**1–** "التعليم والتنمية"، افتتاحية **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 12، المنتدى الإسلامي، أبو ظبي، 2012.

**2–** –"المساعدات الإنسانية الوجه الجديد للاستعمار"، افتتاحية **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 42، المنتدى الإسلامي، أبوظبي، 2019.

**3–** أحمد إدريس، "الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي"، **مجموعة الخبراء المغاربيين**، العدد 06، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، سبتمبر 2011.

**4–** أحمد الزروق الرشيد، "إشكالية التدخل الدولي في ليبيا: تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى الداخلية 2011–2016"، **مجلة مدارات سياسية**، العدد 13، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، الجزائر، 2017.

**5–** أحمد تهامي، "ظاهرة التبعية: أصولها، أبعادها، مآلاتها"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، المجلد 55، العدد 2، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2018.

**6–** أحمد طاهر، "العلاقات الخليجية– الليبية ما بعد القذافي"، **رؤية، دورية محكمة في الشؤون التركية والدولية**، معهد أبحاث (SETA)، تركيا، 2013.

**7–** أحمد فريجة، لدمية فريجة، "الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد (04)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، (الجزائر)، 2016.

**8–** أحمد محمد الطنش الشويلي، آمنة سعدون، "التطورات السياسية الداخلية في نيجيريا 1999/1998"، **مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية**، العدد 02، جامعة القادسية، العراق، 2017.

**9–** إدريس عطية،" الإرهاب كمصدر جديد لتهديد الأمن في الساحل الإفريقي: أولوية بناء الأمن بدل استيراده"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد 06، العدد 1، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2019.

**10–** أركان إبراهيم عدوان، مصطفى جابر فياض، "محددات الدور التركي في ليبيا وتداعياته الدولية"، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية**، المجلد 10، العدد 1، العراق، 2020.

**11–** أسماء بن لمخربش، "دور المقاربة الجزائرية في حل النزاعات في دول الجوار الإقليمي: حالتي ليبيا ومالي"، **مجلة المفكر**، العدد 17، كلية الحقوق، جامعة بسكرة، (الجزائر)، 2018.

**12–** أمير سعيد، "الصين الصاعدة وفرنسا الآفلة في قلب إفريقيا"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 3، المنتدى الإسلامي، أبوظبي، 2008.

**13–** إيمان دني، أمين البار، "الاستشراف في الدراسات السياسية والإستراتيجية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 09، العدد 16، جامعة باتنة، (الجزائر)، 2020.

**14–** أيمن السيد شبانة، "المنظمات الإنسانية الأجنبية في إفريقيا...الوجه الآخر للدوافع النبيلة"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 7، المنتدى الإسلامي، 2011

**15–** أيمن سلامة، "الإطار القانوني لعمل المنظمات الإنسانية في إفريقيا"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 7، المنتدى الإسلامي، أبو ظبي، 2011.

**16–** إيميل ويدراوغو، ترجمة أحمد مرابطي، "الجيوش الإفريقية وتحدي الاحتراف العسكري"، **مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل**، المجلد 1، العدد 2، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، 2018.

**17–** برابج حمزة، "الإستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، العدد 6، جامعة المسيلة، 2017.

**18–** بروال الطيب، خيرة بن عبد العزيز، "الإستراتيجية الجزائرية للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي"، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، المجلد 5، العدد 1، جامعة باتنة، ( الجزائر)، 2020.

**19–** بسام المسلماني، "المجاعة في الصومال.... وصراع الداخل والخارج"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 10، المنتدى الإسلامي، أبو ظبي، 2011.

**20–** بشرى عبد الكاظم عبيد، "الصراع والتنافس الدولي والإقليمي على منطقة الساحل الإفريقي"، **مجلة كلية التربية**، المجلد 29، العدد 1، مركز البحوث والدراسات التربوية، بغداد، 2018.

**21–** جراية الصادق، "تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد 08، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حمة لخضر، الوادي، (الجزائر)، ص 23.

**22–** جمال منصر، "بناء السلم في مرحلة ما بعد النزاعات المضامين والنطاقات"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد 3، **كلية الحقوق والعلوم السياسية**، جامعة ورقلة، (الجزائر)، 2015.

**23–** جميل حلمي عبد الواحد، "الاقتصاد الإفريقي وفرص النهضة"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 24 المنتدى الإسلامي، أبو ظبي، 2015.

**24–** حامدي زهير، "ثلاث سنوات على الثورة الليبية: التحديات المآلات"، **مجلة سياسات عربية**، العدد 7، قطر، 2014.

**25–** حمدان رمضان محمد، "الإرهاب الدولي وتداعياته على الأمن والسلم العالمي دراسة تحليلية من منظور اجتماعي"، **مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية**، المجلد 11، العدد 01، جامعة الموصل، العراق، 2011.

**26–** خالد المصري، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، العدد 02، المجلد 30، دمشق، 2014.

**27–** خالد بكشيط، "التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي: الإرهاب والجريمة المنظمة، دراسة في حدود العلاقة"، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**، العدد 06، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، (الجزائر)، 2018.

**28–** خالد حنفي علي، "خرائط القوى القبلية والسياسية والجهادية في ليبيا بعد الثورة"، **مجلة أوراق الشرق الأوسط**، العدد 64، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، سبتمبر 2014.

**29–** خالد حيدر، "تحليل اقتصاد سياسي للعلاقة بين النفقات العامة العسكرية والنمو الاقتصادي (في عدد من البلدان النامية)"، **المجلة العلمية لجامعة جيهان**، المجلد 2، العدد 2، جامعة السليمانية، العراق، 2018.

**30–** خديجة بوريب، "الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: الواقع والرهانات"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 41، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2014.

**31–** خلاف محمد، عبد الرحيم بوسطيلة، "إصلاح القطاع الأمني –دراسة في التجربة الجزائرية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 8، جامعة باتنة، (الجزائر)، 2016.

**32–** خلفة نصيرة، "رهانات التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الدوائر الجيوسياسية والأمنية الجزائرية"، **مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد 03، العدد 02، جامعة تيارت، (الجزائر)، 2018.

**33–** خولة يوسف، أمل يازجي، "الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام"، **مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 28، العدد 02، جامعة دمشق، دمشق، 2012.

**34–** دخيل عبد السلام، "الأبعاد السياسية للمقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي –أزمة التوارق في شمال مالي أنموذجا–"، **مجلة البحث القانوني والسياسي**، العدد 1، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، (الجزائر)، 2016.

**35–** دريسي حنان، "الانعكاسات الأمنية للأزمة الليبية على دول الجوار: تجارة السلاح أنموذجا"، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، العدد 10، جامعة زيان عاشور، الجلفة، (الجزائر)، 2017.

**36–** رابح زغوني، "تحدي بناء هوية وطنية جامعة في الدولة متعددة الاثنيات في إفريقيا"، **مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية**، العدد 3، جامعة الجيلالي بونعامة،(الجزائر)، 2020.

**37–** راضية ياسينة مزاني، "التحديات الأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي"، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، المجلد 03، العدد 01، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، (الجزائر)، 2009.

**38–** رحالي حجيلة، بوخالفة رفيقة، "التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر"، **مجلة دراسات في التنمية والمجتمع**، العدد 3، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، (الجزائر)، 2016.

**39–** رضا شوادرة، "التبعات الإستراتيجية للهجرة غير الشرعية الآتية من الساحل والصحراء الإفريقية على الأمن المجتمعي الجزائري"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المدرسة الوطنية للعلوم السياسية، المجلد 5، العدد 2، (الجزائر)، 2018.

**40–** رضا شوادرة، "الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن في المتوسط"، **مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية**، المركز الديمقراطي العربي، المجلد الثاني، العدد 6، برلين 2020.

**41–** رياض بن عياد، "جهود الجزائر لتجفيف منابع تمويل الإرهاب في الساحل والصحراء من أجل تحقيق التنمية"، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، العدد 11، جامعة زيان عاشور، الجلفة، (الجزائر)، 2018.

**42–** زهيرة مزارة، ميلود عامر حاج، "النزاعات الإثنية وانعكاساتها على الاستقرار الأمني في منطقة الساحل الإفريقي (موريتانيا أنموذجا)"، **مجلة سر من رأى**، المجلد، 13 العدد 49، جامعة سامراء، جوان 2017.

**43–** سعد المهدي، "قضية الطوارق في مالي"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 13، المنتدى الإسلامي، أبو ظبي، 2012.

**44–** سلوى يوسف درويش، "المساعدات الغربية وأثرها في التنمية في إفريقيا"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 5، المنتدى الإسلامي، أبو ظبي، 2010.

**45–** سماح المرسي، "الأداء الاقتصادي الإفريقي خلال الفترة (2016-2018) وتوقعات الأجلين المتوسط والطويل"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 39، المنتدى الإسلامي، أبو ظبي، 2019.

**46–** سمان العامري، عامر محسن، "مقارنة بين الأمن القومي والأمن الإقليمي والأمن الجماعي"، **المجلة السياسية والدولية**، العدد 11، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، العراق، 2009.

**47–** سمية رمدوم، "الوجود التركي في إفريقيا بين القوة الناعمة والصلبة"، **مجلة متابعات إفريقية**، العدد 8، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 2020.

**48–** سمير قط، "إنشاء مجموعة الدول الخمس في الساحل هل أصبحت الجزائر دولة مُتجاوزة في الساحل؟"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 48، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (الجزائر)، 2017.

**49–** سمير قلاع الضروس، "التصورات الدولية للأمن في منطقة الساحل الإفريقي: قراءة مقارنة بين التصورين الأمريكي والفرنسي"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 24، المنتدى الإسلامي، أبوظبي، 2015.

**50–** سهام إبراهيم مزاري، "دور الدولة والفواعل غير الرسمية في رسم السياسات الاقتصادية في إفريقيا دراسة نقدية"، **مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل**، المجلد 2، العدد 5، المركز الديمقراطي العربي، برلين(ألمانيا)، 2019.

**51–** سيسي أحاندو، "نحو تفعيل سياسات محو الأمية بدول إفريقيا الغربية، في ضوء أهداف اليونسكو للتعليم للجميع"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 33، المنتدى الإسلامي، أبو ظبي، 2017.

**52–** شبين شفيعة، شبين عدنان، "ليبيا كمحور جيوبوليتيكي في التوجهات الجيو إستراتيجية الروسية للمنطقة العربية"، **مجلة المؤتمرات العلمية الدولية**، العدد 7، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، 2021.

**53–** شريفة كلاع، الجريمة المنظمة كتهديد أمني تواجه دول الساحل وجنوب الصحراء الإفريقية، **مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية**، جامعة الوادي، العدد 13، الوادي، (الجزائر) 2017.

**54–** شكراني الحسين، "مؤتمرات: من مؤتمر ستوكهولم 1972 إلى ريو + 20 لعام 2012 مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية"، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العدد 63 ، بيروت، 2013.

**55–** الشيخ إبراهيم كونتاو، "النزاع المسلح في مالي"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 16، المنتدى الإسلامي، أبو ظبي، 2013.

**56–** صدفه محمد محمود، "المساعدات الإنمائية الصحية لإفريقيا جنوب الصحراء حدود التأثير على نظم الرعاية الصحية"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 40، المنتدى الإسلامي، أبو ظبي، 2019.

**57–** طواهرية منى، "نحو مقاربة جديدة للأمن البيئي وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد11، جامعة باتنة، (الجزائر)، 2017.

**58–** ظريف شاكر، "معضلة الهجرة السرية في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى وارتداداتها الإقليمية"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد 13، جامعة حمة لخضر، الوادي، (الجزائر)، 2010.

**59–** عادل زقاع، سفيان منصوري، "واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي: مقاربة سوسيو-سياسية"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة باتنة، العدد 23، باتنة، (الجزائر)، 2016.

**60–** عادل زقاغ، سفيان منصوري، "أمن منطقة الساحل الإفريقي: بين المنظور الأمني الفرنسي والإستراتيجية الأمنية الجزائرية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، جامعة باتنة 1، (الجزائر)، العدد 6، 2014.

**61–** عامر مصباح، "الأمن المجتمعي في تشكيل العلاقات الدولية الجديدة: مناقشة النماذج"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، العدد 04، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015.

**62–** عبد الحليم شاهين، "العلاقة بين الفساد وعدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 2018/1990"، **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية**، المجلد 22، العدد 2، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2020.

**63–** عبد الرحمن خما، "أثر تداول عملة (الفرنك سيفا) Franc- CFA على اقتصاديات دول غرب إفريقيا"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 32، المنتدى الإسلامي، أبو ظبي، 2019.

**64–** عتيقة كواشي، "الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مواجهة الظاهرة الإرهابية المتنامية في منطقة الساحل الإفريقي"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد 8، باتنة، (الجزائر)، 2016.

**65–** عربي بومدين، "أزمة الدولة في الساحل الإفريقي: دراسة في الأسباب وتحديات البناء"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 28، المنتدى الإسلامي، أبو ظبي، 2016.

**66–** عربي بومدين، "الساحل الإفريقي ضمن الهندسة الأمنية الأمريكية"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 9، المنتدى الإسلامي، أبو ظبي، 2014.

**67–** عصام عبد الشافي، "التداعيات الاقتصادية على القضية المالية"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 16، المنتدى الإسلامي، أبو ظبي، 2013.

**68–** غادة أنيس البياع، "التصنيع مسار إفريقيا البديل نحو التنمية"، **مجلة كلية الإقتصاد والعلوم السياسية**، المجلد 1، العدد 4، جامعة القاهرة، 2020.

**69–** فريدة حموم، "التحديات الأمنية المعيقة لبناء الدولة في ليبيا"، **المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية**، العدد 2، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، (الجزائر)، 2019.

**70–** فريدة حموم، لسمر أسماء، "جهود الايكواس لمكافحة الجريمة المنظمة في غرب إفريقيا"، **المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 4، العدد 1، جامعة أحمد دراية، أدرار، (الجزائر)، 2020.

**71–** فريق الأزمات العربي (ACT)،" الأزمة الليبية إلى أين؟"، **مركز دراسات الشرق الأوسط**، العدد 13، الأردن، مارس 2017.

**72–** فؤاد أبركان، "السياسة الخارجية القطرية في إقليم مضطرب:الاستثمار في القوة الناعمة"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 10، العدد 01، جامعة باتنة1، (الجزائر)، 2021.

**73–** فؤاد جدو،" السياسة الخارجية الجزائرية والتحولات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، **مجلة المفكر**، العدد 13، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (الجزائر)، 2016.

**74–** كارولين توماس، "الحوكمة العالمية التنمية والأمن الإنساني استكشاف الروابط"، ترجمة محمد الصديق بوخريص، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 2، جامعة باتنة،(الجزائر)، 2012.

**75–** كاظم علي مهدي، "التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي في العراق"، **مجلة دراسات دولية**، العدد 56، العراق، 2003.

**76–** لبنى بهلولي، "جيوبوليتيك النفط في إفريقيا والتنافس الأمريكي الصيني"، **مجلة العلوم القانونية**، العدد 13، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، (الجزائر)، 2016.

**77–** لوهاب حدرباش، "تدخل الناتو العسكري في ليبيا وانعكاساته على الأمن الوطني الجزائري"، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، العدد 4، (الجزائر)، 2017.

**78–** مادي إبراهيم كاتني، "الأزمة السياسية في مالي منذ مارس 2012"، **دورية آفاق إفريقية**، العدد 36، الهيئة العليا للاستعلامات، مصر، 2014.

**79–** مالك دحام متعب، "الأثر الإستراتيجي للمتغير النفطي في الأزمة الليبية بعد العام 2011"، **مجلة قضايا سياسية**، العدد 63 ، جامعة النهرين، العراق، 2020.

**80–** مباركة سليماني، "تداعيات الأزمة الليبية على أمن الحدود الجزائرية"، **مجلة الاقتصاد والقانون**، العدد 2، جامعة محمد الشريف مساعديه، سوق أهراس، (الجزائر)، 2018.

**81–** محمد أحمد المقداد، "واقع الأمن الجماعي في ظل سياسات التدخل الدولي (العراق – دراسة حالة)"، **مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، الجامعة الأردنية، المجلد 32، العدد 2، الأردن، 2005.

محمد البشير أحمد موسى، "قراءة في الأزمة الإنسانية في مالي... أسبابها وتداعياتها على القارة الإفريقية"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 16، المنتدى الإسلامي، أبو ظبي، 2013.

**82–** محمد السعيد حجازي، "أغراض وفعالية المساعدات الخارجية لمنطقة الساحل الإفريقي"، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، المجلد 4، العدد 2، جامعة عمار ثليجي، الأغواط (الجزائر)، 2020.

**83–** محمد السعيد حجازي، "الساحل الإفريقي بين ضرورة الأمن ومتطلبات التنمية"، **مجلة حوليات**، المجلد 9، العدد 1، جامعة وهران 2، (الجزائر)، 2017.

**84–** محمد المختار، "الإستثمار في إفريقيا آمال وتحديات"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 4، المنتدى الإسلامي، أبو ظبي، 2009.

**85–** محمد حمشي، "مدرسة باريس للدراسات الأمنية وإشكالية مستوى التحليل في العلاقات الدولية"، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد 53، العدد 212، مصر، 2018.

**86–** محمد غربي، إبراهيم قلواز، "تداعيات تصاعد الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي والأمن الجزائري"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 7، جامعة باتنة، جويلية 2014.

**87–** محمد هدية درياق، "غياب الإرادة والفساد السياسي وتأثيرهما على اقتصادات الدول"، **مجلة جامعة سرت العلمية**، المجلد 8، العدد 2، ليبيا، 2018.

**88–** محمود صالح الكروي، "ذاكرة الانقلابات العسكرية في موريتانيا، الصراع على السلطة"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 31، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

**89–** محي الدين أتامان، محمد علي كارادومان، "سياسة الإمارات والسعودية اتجاه أزمة ليبيا"، **رؤية، دورية محكمة الشؤون التركية الدولية**، معهد أبحاث (SETA)، تركيا، 2020.

**90–** مراد بن قيطة، "فاطمة الزهراء بويدة، التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي انعكاساته على المصالح الإستراتيجية الفرنسية"، العدد 5، **مجلة دفاتر المتوسط**، جامعة باجي مختار، عنابة،( الجزائر)، 2016.

**91–** مزارة زهيرة، "التنوع الإثني وانعكاساته على عملية بناء الدولة في منطقة الساحل الإفريقي: بين ضرورة تحقيق التكامل الاجتماعي والحفاظ على الوحدة الوطنية"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد 03، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، (الجزائر)، 2020.

**92–** مزارة زهيرة، ميلود عامر حاج، "أزمة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي بين المخاطر الأمنية والانفصال – مالي أنموذجا"، **مجلة آفاق للعلوم**، العدد 10، جامعة الجلفة، (الجزائر)، 2017.

**93–** المساعدات الإنسانية الوجه الجديد للاستعمار، افتتاحية مجلة قراءات إفريقية، العدد 42، المنتدى الإسلامي، أبوظبي، 2019.

**94–** مشاور صيفي، "دور الجغرافيا السياسية في تكوين الدولة في منطقة الساحل الإفريقي"، **مجلة الحوار الفكري**، المجلد 11، العدد 12، جامعة أحمد دراية، أدرار، ( الجزائر)، 2016.

**95–** مشرط يحي، "الإستراتيجية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد 5، العدد 2، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2018.

**96–** مصطفى أنجاي، "جدل الديني والسياسي.... وإشكالية بناء الدولة الحديثة في الساحل الإفريقي"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 29، المنتدى الإسلامي، أبو ظبي، 2016.

**97–** مصطفى شفيق علام، "«أفرقة التنمية»..ثغرات في مؤشرات "الإرادة القومية" بالقارة السمراء"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 14، المنتدى الإسلامي، أبو ظبي، 2012.

**98–** مصطفى صايج، "الانتقال الديمقراطي في ليبيا وانعكاساته الأمنية على دول الجوار: الجزائر وتونس"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، العدد 3، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014.

**99–** مصطفى صايج، "التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد 2، المدرسة العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2014.

**100–** مصطفى كراوة، "ظاهرة الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي وسبل مواجهتها"، **مجلة آفاق علمية**، المركز الجامعي بتمنراست، المجلد 12، العدد 1،تمنراست، (الجزائر)، 2020.

**101–** مصطفى موسى محمد علي، "أثر بناء الدولة على التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل والصحراء"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد 1، المجلد 12، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ( الجزائر)، 2020.

**102–** مفتاح غزال، "ظاهرة الهجرة غير النظامية وعلاقتها بالتنمية في دول الساحل الإفريقي"، **مجلة الامتياز لبحوث الإقتصاد والإدارة**، جامعة عمار ثلجي، المجلد 3، العدد 1، الأغواط، ( الجزائر)، 2019.

**103–** مها أحمد المولى، "الأمن في النظرية النسوية دراسة حالة الموصل"، **مجلة دراسات موصلية**، العدد 50، العراق، 2018.

**104–** موسى علاية، "المساعدات الخارجية بين الهداف الإستراتيجية والفواعل والمؤثرات الداخلية في الدول المانحة"، **مجلة سياسات عربية**، العدد 14، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2015.

**105–** نوال بومليك، "واقع الجريمة المنظمة بمنطقة الساحل الإفريقي، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 26، المنتدى الإسلامي، أبو ظبي، 2015، ص 43.

**106–** وهيبة دالع، "السياسة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي"، **مجلة دراسات إستراتيجية**، العدد 23، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، ( الجزائر)، 2016.

**107–** ياسين شكيمة، "مصادر الفقر في دول الساحل الإفريقي: وفق منظور الأمن الإنساني"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 10، العدد 1، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، (الجزائر)، 2019.

**108–** يوسف أزروال، "ظاهرة التخلف ومسألة التنمية"، دراسة في ضوء فكر مالك بن نبي، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 8، العدد 15، جامعة باتنة، (الجزائر)، 2019.

**109–** يوسف كريم، "قراءة تحليلية في علاقة المؤسسة العسكرية بالنظام السياسي السودان والجزائر نموذجا"، **مجلة اتجاهات سياسية**، العدد 8، المركز الديمقراطي العربي، برلين (ألمانيا)، 2019.

**110–** يون ولد باهي، "العسكريون في موريتانيا والجزائر وتجربة التحول الديمقراطي"، **مجلة سياسات عربية**، العدد 39، قطر، 2019.

**هـ– الرسائل الجامعية**

**1–** أسماء رسولي، "التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي بين ادوار الدول الإقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، (غير منشورة)، تخصص: العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة1، (الجزائر)، 2018/2017.

**2–** بروال الطيب، "الأمن والتنمية في الساحل الإفريقي"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (غير منشورة)، تخصص الأمن والتنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، (باتنة)، (الجزائر)، 2019/2018.

**3–** حنان عبد الرزاق، "تأثير المأزق الأمني الإثني على الاستقرار الداخلي للدولة – دراسة النموذج الإسباني 1936"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية جامعة محمد خيضر، بسكرة، (الجزائر)، 2016 /2017.

**4–** خالد بقاص، "العلاقات التركية الإفريقية الجديدة"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (غير منشورة) كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2018/2017.

**5–** زليخة بلحاشي، "التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي"، أطروحة دكتوراه علوم في الاقتصاد الكمي، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، (الجزائر)، 2017.

**6–** سفيان منصوري، "آفاق إستراتيجية الإتحاد الأوربي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي"، أطروحة دكتوراه علوم، (غير منشورة)، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم، جامعة باتنة 1، (الجزائر)، السياسية، 2016-2017.

**7–** العايب عبد الرحمن، "التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة"، أطروحة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، (غير منشورة)، جامعة فرحات عباس، سطيف، (الجزائر)، 2011/2010.

**8–** عبد الرؤوف بن شهيب، "الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التهديدات الأمنية لدول الجوار 2018/1999"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية، (غير منشورة) كلية العلوم السياسية، جامعة صالح بوبنيدر، قسنطينة، (الجزائر)، 2019/2018.

**9–** فكري شهرزاد، "الدراسات النقدية في ظل التهديدات اللاتماثلية"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، (الجزائر)، 2017/2016.

**10–** فؤاد جدو، "دور المحدد الأمني في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، (غير منشورة)، تخصص سياسة مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، (الجزائر)، 2018/2017.

**11–** محمد الطاهر عديلة، "الحقل النظري للعلاقات الدولية، دراسة في المنطلقات"، أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر، باتنة (الجزائر)، 2015/2014.

**12–** مدوني علي، "قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (غير منشورة)،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.

**13–** نبيل بويبية، "الجزائر والمشاريع الإقليمية والدولية لبناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي: التحديات والرهانات"، أطروحة دكتوراه علوم (غير منشورة) في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2018/2017.

**14–** نسيمة طويل، "الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم (غير منشورة) ، في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة،(الجزائر)، 2010/2009.

**و– الملتقيات والمؤتمرات والمنتديات العلمية**

**1–** أحمد محمد أبو زيد، "التنمية والأمن: ارتباطات نظرية"، ورقة بحثية مقدمة في إطار المؤتمر السنوي للعلوم الاجتماعية والإنسانية الموسوم بـ: من النمو المعاق إلى التنمية المستدامة، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة، (قطر)، 24–26 مارس 2012.

**2–** ديب كمال، "التحديات البيئية لمنطقة الساحل الصحراوي، سيادة الدولة والتنمية المستدامة"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني الموسوم بـ: منطقة الساحل والصحراء الواقع والآفاق، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، وزارة الدفاع الوطني، الجزائر، 25 /2012/10.

**3–** رابح لونيسي، "مستقبل الاتحاد المغاربي في ظل التحولات الجديدة في المنطقة"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الموسوم بـ: المغرب العربي والتحولات الجهوية أي تنسيق لمواجهة التحديات الجديدة، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، وزارة الدفاع الوطني، الجزائر، 15 يناير 2014.

**4–** رابح لونيسي، "مستقبل الوضع الأمني في ليبيا بين الحسم العسكري والحوار السياسي"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني الموسوم بـ: مالي– ليبيا مبادرات السلام والخروج من الأزمات أي آفاق من أجل الاستقرار الجهوي، المعهد العسكري الوثائق والتقويم والاستقبالية، الجزائر، 12 يناير 2016.

**5–** ساحل مخلوف، "الساحل الإفريقي بين صراع النفوذ ومتطلبات الأمن الجهوي"، مداخلة مقدمة في أي إطار الملتقى الوطني الموسوم ب : الساحل ضمن إستراتيجية القوى الكبرى، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، وزارة الدفاع الوطني، الجزائر، 02 مارس 2015.

**6–** شعبان عبده أبو العز المحلاوي، "أثر الأمن على التنمية الاقتصادية"، بحث مقدم في إطار المؤتمر العلمي الأول الموسوم بـ: دور القانون في تحقيق أمن واستقرار المجتمع، كلية الحقوق، طنطا، (مصر)، أيام 10–11 مارس 2014.

**7–** شمسة شنافة، "إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل(إستراتيجية من أجل الساحل): الرهانات والقيود". مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي الموسوم بـ : التحديات الأمنية للدول المغاربية

في ضوء التطورات الراهنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، (الجزائر) 28/27 فيفري 2013.

**8-** صليحة مقاوسي، هند جمعوني، "نحو مقاربات نظرية لدراسة التنمية الاقتصادية"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني الموسوم بـ: الإقتصاد الجزائري قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، (الجزائر)، 2010.

**9-** عبد العزيز بن صقر الغامدي، "مكافحة الإرهاب" بحث مقدم في إطار ندوة: مكافحة الإرهاب، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض 02- 05 جوان 1999.

**10-** عبد النور بن عنتر، "تعدد المسارات الجهوية في الفضاء الساحلي- المغربي"، مداخلة مقدمة في أي إطار الملتقى الوطني الموسوم بـ : مالي- ليبيا : مبادرات السلام والخروج من الأزمات أي آفاق من أجل استقرار جهوي، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، وزارة الدفاع الوطني، الجزائر، 12 يناير 2016.

**11-** عز الدين عبد النور، "تجارب المصالحة الوطنية في إفريقيا أي إسهام في مجال النزاعات الداخلية الليبية والمالية"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني الموسوم بـ : مالي- ليبيا: مبادرات السلام والخروج من الأزمات أي آفاق من أجل استقرار جهوي، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، وزارة الدفاع الوطني، الجزائر، 12 يناير 2016.

**12-** كمال ديب، "التحديات البيئية لمنطقة الساحل الصحراوي، وسيادة الدولة والتنمية المستدامة"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني الموسوم بـ : "منطقة الساحل والصحراء الواقع والآفاق، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، وزارة الدفاع الوطني، الجزائر، 15 أكتوبر 2012.

**13-** محمد السنوسي العمراوي، الروابط التاريخية لدول ضفتي الصحراء وأثرها في تحقيق الأمن المغاربي، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي الموسوم بـ : التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة، جامعة قاصدي مرباح، قالمة، الجزائر، 28/27 فيفري 2013.

**14-** محمد سعيد مكي، "تمنراست رأس الجسد أو عاصمة مجتمع الساحل الصحراوي"، مداخلة مقدمة في إطار أشغال الملتقى الوطني الموسوم بـ: منطقة الساحل والصحراء، الواقع والآفاق، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، وزارة الدفاع الوطني، الجزائر، 15 أكتوبر 2012.

**15–** محمد سمير عياد، قادة بن عبد الله عائشة، السياسة العامة الأمنية الجزائرية "إدارة الحدود أنموذجا"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني الموسوم بـ: الجزائر وإصلاح السياسات في ظل التحولات الراهنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2017.

**16–** محيا زيتون، "التعاون العربي الإفريقي في مجال الموارد البشرية"، المنتدى رفيع المستوى حول التعاون العربي الإفريقي في مجال الاستثمار والتجارة الموسوم بـ: من أجل تعزيز الشراكة الاقتصادية العربية الإفريقية، (طرابلس)، لبنان، 2010.

**17–** مخلوف ساحل، "دور الجزائر في بناء السلم والأمن في القضاء الجيو سياسي الجهوي، دراسة في الوساطة الجزائرية في الأزمة المالية"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني المرسوم بـ: مالي–ليبيا مبادرات السلام والخروج من الأزمات أي آفاق من أجل الاستقرار الجهوي، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، وزارة الدفاع الوطني، الجزائر، 12 يناير 2016.

**18–** مرهون فرحات، "التنمية المستدامة لمنطقة الساحل، الخيارات التكنولوجية والإستراتيجية للجزائر"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني الموسوم بـ: منطقة الساحل والصحراء الواقع والآفاق، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، وزارة الدفاع الوطني، الجزائر، 15 أكتوبر 2012.

**19–** مصطفى بن عبد العزيز، "من أجل اقتصاد سياسي للتنمية في مالي"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني الموسوم بـ : "مالي–ليبيا مبادرات السلام والخروج من الأزمات أي آفاق من أجل الاستقرار الجهوي، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، وزارة الدفاع الوطني، الجزائر، 12 يناير 2016.

**20–** مصطفى صايج، "الانتقال الديمقراطي في ليبيا وانعكاساته الأمنية على دور الجوار: الجزائر وتونس"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الموسوم بـ : التحولات الجهوية أي تصنيف لمواجهة التحديات الجديدة، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، وزارة الدفاع الوطني، الجزائر، 15 يناير 2014.

**21–** مصطفى صايج، "التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الصحراوي: الآليات والرهانات"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني الموسوم بـ : منطقة الساحل والصحراء، الواقع والآفاق، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، وزارة الدفاع الوطني، الجزائر، 15 أكتوبر 2012.

**22–** منصور لخضاري، "التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في الجزائر مقارنة جيو سياسية"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني الموسوم بـ : هجرة الأزمات والأمن الجهوي أي آفاق للفضاء الأورو مغاربي، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، وزارة الدفاع الوطني، الجزائر، 07 فيفري 2017.

**23–** منصور لخضاري، "تعقيدات الأزمة الليبية المالية وانعكاساتها على الأمن الإقليمي في الساحل"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني الموسوم بـ : "مالي – ليبيا مبادرات السلام والخروج من الأزمات أي آفاق من أجل الاستقرار الجهوي"، المعهد العسكري الوثائق والتقويم والاستقبالية، الجزائر، 12 يناير 2016.

**24–** يحي زوبير، "الأزمات الليبية والمالية: أي أدوار للجزائر؟"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الموسوم بـ: مالي– ليبيا، مبادرات السلام والخروج من الأزمات أي آفاق من أجل الاستقرار الجهوي، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، وزارة الدفاع الوطني، الجزائر، 12 يناير 2016.

**ز– المطبوعات الجامعية**

**1–** بونوار بن صابم، النظريات الأمنية، مطبوعة محاضرات في مقياس النظريات الأمنية لطلبة ماستر 1 تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، (الجزائر)، 2015-2016.

**2–** توفيق بوستي، دراسات الأمن الدولي مقدمة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الأولى ماستر علاقات دولية، تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، (الجزائر)، 2018-2019.

**3–** ثروت محمد شلبي، تنمية اجتماعية، برنامج دراسة المجتمع، المستوى الأول، فصل دراسي ثاني، مركز التعليم المفتوح، كلية الآداب، جامعة بنها، مصر، د س.

**4–** ناهد ناصر داود فلمبات، تحقيق الأمن البيئي، دروس الفصل الدراسي الثاني، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، 2017.

**ح–مقالات على الإنترنت**

**1–** "أبرز المشاريع الاقتصادية الروسية في إفريقيا"، 2018، متوفر على الرابط: https://arabic.rt.com.

**2–** "اتفاق "بوزنيقة" حول توزيع المناصب السيادية الليبية... الفرص والتحديات"، 2021، متوفر على الرابط: https://politicalstreet.org.

**3– أحمد الصعيدي،** "خريطة القبائل الليبية.. "الرقم الصعب" في المعادلة السياسية لحل الأزمات"، **2019، متوفر على الرابط:** https://al-ain.com/article/libyan-tribes-national.

4- "آفاق الأزمة السياسية في مالي"، 2020، متوفر على الرابط:https://epc.ae/ar/brief .

5- "إفريقيا بصدد إيجاد حلول إفريقية لمشاكلها الصحية"، 2006، متوفر على الرابط: https://www.swissinfo.ch/ara/

6- "إفريقيا تلبي النداء الروسي للتنمية والأمن"، 2019، متوفر على الرابط:https://all-ain.com/amp/article/africa-russian-call-development-security.

7- "الاهتمام السعودي بمنطقة الساحل الإفريقي الأبعاد والخلفيات"، متوفر على الرابط: https://al-aman.com.

8- "التصنيع من أجل التنمية"، 2020، هيئة الأمم المتحدة، متوفر على الرابط: https://www.un.or/ar/observances/africa-industrialization-clay.

9- "الحرب في ليبيا: مصر تطرح مبادرة لحل الأزمة بعد هزائم حفتر المتتالية"، 2020، متوفر على الرابط: https://www.bbc.com.

10- "الدور المصري في ليبيا"، 2015، متوفر على الرابط: https://studies.aljazeera.net.

11- "الطريق العابر للصحراء، استكمال المشروع تمامًا بحلول شهر يونيو القادم"، وكالة الأنباء الجزائرية، متوفر على الرابط: https://www.aps.dz/ar/economie.

12- "العطية يستنكر توظيف ثروات دول نفطية في سباق التسلح"، 2017، متوفر على الرابط: https://alarab.qa/article/16/07/2017.

13- "الفرنك الإفريقي... إفريقيا تنتفض ضد العملة التي أفقرتها 75 عاما"، 2020، متوفر على الرابط: https://www.sasapost.com.

14- "المبادرة المصرية لحل الأزمة في ليبيا"، 2021، متوفر على الرابط: https://www.sis.greg/section.

15- "المنظمة تصعد مساعداتها لرعاية منطقة السهل الإفريقي، منظمة الأغذية والزراعة FAO"، متوفر على الرابط: https://www.fao.org/story/ar/item/41400/icode.

16- "الموسوعة البريطانية الإنجليزية"، متوفر على الرابط:https://www.britannica.com.

17- "الهدف 3 ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار"، هيئة الأمم المتحدة، متوفر على الرابط:https://www.un.org/ar/chronicle/article.

**18–** "أنشطة فرنسا في منطقة الساحل"، وزارة الخارجية الفرنسية، متوفر على الرابط: https://www.diplomatie.gow.fr/ar/politique-etranger-de-la-France.

**19–** "انقلاب في مالي 2012"، متوفر على الرابط: https://www.wikiwand.com .

**20–** "انقلاب مالي... حيرة السياسة الألمانية في منطقة الساحل"، 2021، متوفر على الرابط: https://amp.dw.com.

**21–** "أهم بنود الاتفاق الليبي بالصخيرات"، تقارير الجزيرة، 2015، متوفر على الرابط: https://www.aljazeera.net. :

**22–** أسماء سعد الدين، ما هي دول الساحل الإفريقي، 2016، متوفر على الرابط : https://www.almrsal.com.

**23–** شليغم عبير، "التدخل الفرنسي في مالي: البعد النيو كولونيالي تجاه أفريقيا"، 2015، متوفر على الرابط: http://acrseg.org/36650.

**24–** ولد محمود أبو المعالي، "شمال مالي بؤرة للتوتر العرقي- القبلي في لبوس سياسي"، 2015، متوفر على الرابط: https://studies.aljazeera.net.

**25–** "برلين 2: إجماع دولي على ضرورة إجراء انتخابات ليبيا في موعدها"، 2021، متوفر على الرابط: https:// www.skynews arabia.com.

**26–** "بعد 2011... ماذا فعلت الإمارات لتحقيق الاستقرار في ليبيا"، 2021، متوفر على الرابط: https://www.skynewsarabia/com.

**27–** "تعرف على "إعلان تونس" لحل الأزمة الليبية"، 2017، متوفر على الرابط: https://www.aljazeera.net.

**28–** "تقرير البنك الدولي في إفريقيا حول تأثير جائحة كورونا على اقتصاديات إفريقيا"، 2020، متوفر على رابط: http://www.albankaldawli.org/region/afr/overview.

**29–** "تقرير يكشف عن "الخاسر الأكبر" من إقامة قواعد عسكرية في إفريقيا"، 2017، متوفر على الرابط: https://sdarabia.com.

**30–** "ثورة 17 فبراير: تسلسل زمني"، جريدة الشرق الأوسط، 2016، متوفر على الرابط: https://www.mc-doualiya.com

**31-** "حكومات منطقة السهل وغرب إفريقيا تتلافى المفاجآت بعمليات رصد موسمية"، 2011، المنظمة العالمية للأغذية والزراعة FAO، متوفر على الرابط: http://www.fao.org/in-action/sahelian-and-west-african-governments-avoid-surprises-thanks-to-seasonal-monitoring/ar/.

**32-** "دور القبيلة في تشكيل المشهد السياسي الليبي"، متوفر على الرابط: https://csds-center.com/article.

**33-** "دول الساحل والصحراء تتفق على العمل معا ضد الإرهاب"، 2010، متوفر على الرابط: https://www.albayan.ae/one-world/2010-03-18-1.230058.

**34-** "رسالة بمناسبة يوم التصنيع في إفريقيا 2019"، متوفر على الرابط: التصنيع من أجل التنمية، هيئة الأمم المتحدة، متوفر على الرابط: https://www.un.org/sg/ar/node/248651 .

**35-** "روسيا، صادرات السلاح إلى إفريقيا إستراتيجية طويلة المدى"، 2020، متوفر على الرابط: https://amp.dw.com.

**36-** "على غرار اليورو...أين وصل الحلم الإفريقي بإنشاء عملة "الإيكو" الموحدة"، 2020، متوفر على الرابط:https://www.aljazeera.net.

**37-** "عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام"، الأمم المتحدة، متوفر على الرابط: https://peacekeepingun.org/ar/mission/minusma.

**38-** "لعمامرة يعود من بوابة الإتحاد الإفريقي"، 2020، متوفر على الرابط: https://www.echouroukline.com .

**39-** "لماذا تدفع الدول الإفريقية ضريبة استعمارية في فرنسا رغم استقلالها"، 2021، متوفر على الرابط: https://opr.news52b2fd32210702.

**40-** "لماذا تمول الإمارات الحرب في ليبيا"، 2020، مجلة إيطالية متوفر على الرابط:. https://www.aljazeera.net

**41-** "ما هي القصة وراء تحقيق الأمم المتحدة في الدور الإماراتي العسكري في ليبيا"، 2019، متوفر على الرابط: https://arabicpost.net.

**42-** "مبادرة تونسية لحل الأزمة الليبية"، 2017، متوفر على الرابط: https://www.mosaiquefm/ne//ar.

**43-** "مسار نواكشوط: عرض إستراتيجية الإتحاد الإفريقي حول الأمن بمنطقة الساحل بنيامي"، 2014، وكالة الأنباء الجزائرية، متوفر على الرابط: https://www.djazairess.com.

**44-** "مشروع دعم القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل عبر تنفيذ إطار الامتثال لقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني"، الأمم المتحدة، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، متوفر على الرابط: https:// www.ohchr/org/ar/countries/africarq.com.

**45-** "مؤتمر برلين حول ليبيا، المركز الألماني للإعلام"، 2020، وزارة الخارجية الألمانية، متوفر على الرابط: https://almania.diplo-de ardz-ar/04-actuelles.

**46-** "ميركل في الساحل الإفريقي، الأولوية للأمن أم التنمية"، 2019، متوفر على الرابط: https://amp.dw.com.

**47-** "هل اقتربت تسوية الأزمة السياسية في مالي؟"، 2020، مركز الإمارات للدراسات السياسية، متوفر على الرابط: https://epc.ae/ar/brief/.

**48-** "واشنطن: مساعدات إنسانية لمنطقة الساحل الإفريقي بأكثر من 80 مليون دولار"، 2021، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، متوفر على الرابط: https://www.Kuna.net.

**49-** "وزراء الطاقة في دول الساحل الخمس يناقشون مبادرة "طاقة من الصحراء""، 2019، متوفر على الرابط: http://atlasinfo.info/node/25515.

**50-** "يسيطر على 1% من مساحة القارة.... هل تصبح إفريقيا حدود خلافة داعش المقبلة"، 2020، متوفر على الرابط: https://www.alrakoba.net.

**51-** "يوم عالمي لإلغاء عملة الفرنك الإفريقي"، 2017، متوفر على الرابط: https://www.aljazeera.net.

**52-** إحسان الفقيه، "الدور المصري والإماراتي المزدوج وأثره على الحرب في ليبيا"، 2020، متوفر على الرابط: https://www.aa.com.

**53-** أحمد بوخريص، "التنافس الصيني الأمريكي على القارة الإفريقية"، متوفر على الرابط: https://eipss-eg.org.

**54-** أحمد عسكر، "التمدد التركي في الساحل والصحراء وغرب إفريقيا: الدوافع والتداعيات"، 2020، متوفر على الرابط:https://epc.ae/ar/topic/-.

**55-** أحمد عسكر، "توجه ألمانيا نحو تعزيز حضورها في إفريقيا"، 2020، متوفر على الرابط : https://epc-ae/ar/topic/germanys.

**56-** أحمد عسكر، "دوافع التنافس الروسي-الفرنسي في منطقة الساحل والصحراء"، 2021، متوفر على الرابط: https://acpss.ahram.org.eg/News/17104.aspx.

**57-** إسراء محمد فوزي، فهمي الأكشر، "السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الصراعات العرقية في لإفريقيا"، 2016، المركز الديمقراطي العربي، متوفر على الرابط:https://democraticac.de/?p=340 .

**58-** أسماء فتحي، "انقلاب مالي...سيناريوهات الخروج من الأزمة، 2020"، متوفر على الرابط: https://masr.masr360.net.

**59-** أكايوكي ياما مورا، "مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية"، ترجمة: عادل زقاع، متوفر على الرابط: https://khaleifa.wordpress.com/category.

**60-** أنور أحمد ميو، "حركة الشباب المجاهدين في الصومال نشأتها وواقعها ومساراتها المستقبلية"، 2015، متوفر على الرابط: https://rouyaturkiyyah.com .

**61-** البنك الدولي، "التكاتف لمساعدة الفتيات الإفريقيات على خلق مستقبل أكثر إشراقا"، 2019، متوفر على الرابط:https://www.albabradadi.org.

**62-** البنك الدولي، "مشروع رأس المال البشري: الأسئلة الشائعة"، متوفر على الرابط: https://www.albankaldawli.org.

**63-** ثامر عبد الحميد محمد مرتضى، "العلاقات المدنية العسكرية، دور المؤسسة العسكرية في المرحلة الانتقالية في بوركينافاسو"، 2016، متوفر على الرابط: https://www.democraticac.de/?p=26247.

**64-** جارش عادل، "تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل الإفريقي في الأمن القومي الجزائري"، المركز الديمقراطي العربي، متوفر على الرابط: http://democraticac.deRp=2448.

**65-** جاسم محمد، "ليبيا: بوابة الهجرة للاتحاد الأوروبي"، 2021، متوفر على الرابط: https://arb.majalla.com.

**66-** جبريل عيسى، "إشكالية انتقال السلطة في إفريقيا مع التطبيق على تشاد من 1980-2016"، 2016، متوفر على الرابط: https://www.democraticac.de/?tag.

**67-** جمال جوهر، "رحيل الكيب... رئيس أول حكومة انتقالية في ليبيا"، جريدة الشرق الأوسط، العدد 15121، 2020، متوفر على الرابط: https://aawsat.com .

**68-** جمال سلطاني، "مباحثات جديدة حول مشروع أنبوب النفط بين نيجيريا والجزائر"، 2020، متوفر على الرابط: https://sabqpress.dz/economics.

**69-** جمعة حمد الله، "الإتحاد الإفريقي "IRZNA" يتفقان على تعزيز الطاقة المتجددة في إفريقيا"، 2020، متوفر على الرابط:https://www.almasryoum.com.

**70-** جيفري دي ساكس، "كيف نحقق أهداف التنمية المستدامة؟ نحو سياسات إستراتيجية"، 2020، متوفر على الرابط: http:/dubaipoligreview.ae/ar.

**71-** شداد، وجدان، خريطة ليبيا مفصلة معرفة ليبيا وأين تقع عن طريق الحدود، 2019، متوفر على الرابط: https://t9h.cc.

**72-** حسام بدوي، "الجيش والسلطة في السودان... ثلاثة نماذج حكم متشابهة في النهج ومختلفة في النهايات،" 2019، متوفر على الرابط: https://www.independentarabia.com.

**73-** حسني عماد حسني العوضي، "روسيا وإعادة اكتشاف إفريقيا من جديد: سيناريوهات التعاون والمصالح والمخاطر"، 2017، المركز الديمقراطي العربي، متوفر على الرابط: https://democraticac.de/ ?p=432792.

**74-** الحسين الشيخ العلوي، "منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي"، 2015، متوفر على الرابط: http://studues.aljazeera.net.

**75-** حسين مفتاح، "الدور المصري في الملف الليبي، استثنائية الهدف والفاعلية"، 2018، متوفر على الرابط: https://www.afriqatenews.net.

**76-** حفيظة طالب، "التنمية الاقتصادية في إفريقيا: الفرص والقيود"، 2018، متوفر على الرابط: https://www.qiraatafrican.com.

**77-** حكيم نجم الدين، "إفريقيا في تقرير "مؤشر الإرهاب العالمي" لعام 2020"، متوفر على الرابط: https://www.qiraatafrican.com.

**78-** حمدي بشير، "الدور الروسي في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي: الفرص"، 2020، متوفر على الرابط: https://epc.ae/ar/brief/russias-anti-terrorism-role-in-the-african-sahel-region.

**79-** حمزة المؤدب، "الحدود التونسية- الليبية المأزومة: السياسة الأمنية لتونس في مواجهة فصائل الميليشيات الليبية"، 2020، متوفر على الرابط: https://carnegie-mec.

**80-** حمزة مختار، "الجزائر في مالي دبلوماسية نشطة وصدام مع إكواس"، 2020، متوفر على الرابط: http://asharq.com.

**81-** خالد التيجاني النور، "السودان وجدلية العسكري والمدني، فرص وتحديات الانتقال"، 2019، متوفر على الرابط: https://studies.aljazeera.net.

**82-** دنيس جارسيا، "ضرورة تحوُّل الميزانيات العسكرية إلى مكافحة التغير المناخي والجوائح"، 2021، متوفر على الرابط: https://arabicedition.nature.com.

**83-** رحمة حسين، "تنظيم مصر المنتدى الإفريقي الأول لرؤساء هيئة ترويج الاستثمار...مابين الفرص والتحديات القارية"، 2021، متوفر على الرابط: https://marsae.ecsstudies.com.

**84-** سعد الصابري، "رئيس البعثة الأوروبية للتنمية في منطقة الساحل الإفريقي: يجب تغليب النهج التنموي على الأمني في مكافحة الإرهاب"، 2020، متوفر على الرابط: https://amp.mc-dowaliya.com.

**85-** سعود الشرفات، "سؤال العولمة: هل تغير النظام الدولي، قراءة في نظرية إيمانويل فالرشتاين"، متوفر على الرابط: https://www.mominoun.com/articles/5621.

**86-** السعودية: "دعم تقني لدول الساحل G5 في مكافحة الإرهاب"، 2020، متوفر على الرابط: https://www.okaz.com.

**87-** سعيد باتول، مجلة أمريكية: الجيش الجزائري أقوى من جيوش ألمانيا وإيطاليا، 2020، متوفر على الرابط: https://www.elhiwardz.com.

**88-** سناء محيمدي، "السبسي يبحث مع سلامة الحلول والمقترحات لحل الأزمة الليبية"، 2017، متوفر على الرابط: https://arabic.rt.com/middle-east/901499.

**89–** الشيخ باي الحبيب، "الاقتصاديات الإفريقية أداء متطور وآفاق واعدة"، 2014، متوفر على الرابط: http://studies.aljazeera.net.

**90–** صخري محمد، "التحركات الأوروبية اتجاه ليبيا: الأهداف والنتائج"، 2021، متوفر على الرابط: https:// www.politics.dz.com.

**91–** طه همام، "كيف تحدد القدرة السياسية والإقتصادية قوة الدولة الخارجية"، 2016، متوفر على الرابط: https://rawabetcenter.com.

**92–** عادل نجدي، "المغرب يقترح مبادرة جديدة لحل الأزمة الليبية عربيا"، 2020، متوفر على الرابط: https://www.alaraby.com.uk.

**93–** عايدة عميرة، "الأزمة الليبية: لماذا استبعدت المبادرة الجزائرية مصر؟"، 2020، متوفر على الرابط: https://www.noonpost.com.

**94–** عايدة عميرة، "روسيا ترسخ وجودها في إفريقيا و"السلاح" كلمة السر"، 2020، متوفر على الرابط: https:// www.noonpost.com.

**95–** عبد الحافظ الصاوي، "إفريقيا وتحدي التحول لقارة صناعية"، 2019، متوفر على الرابط: http://www.alarabu.com.

**96–** عبد الحليم سالم، "البنك الدولي يطلق خطة رأس المال البشري لتشجيع الاستثمار في إفريقيا"، 2019، متوفر على الرابط: https://www.dotmsr.com.

**97–** عبد الغفار الديواني، "الأدوار الإقليمية والدولية في الساحل الإفريقي"، 2015، متوفر على الرابط: https://futureuae.com.

**98–** عبد المنعم عجب الفيا، "أخطاء الترجمة والتعريب: دول الساحل والصحراء أم السهل والصحراء؟"، 2017، متوفر على الرابط: http://www.sudanie.com.

**99–** عثمان لحياني، "داعش في الساحل الإفريقي.... الحقائق والمبالغات"، جريدة العربي الجديد، 2018، متوفر على الرابط: https://www.alaraby.co.uk.

**100–** عصام زيدان، "تحولات خطرة وحلول منتظرة"، 2021، متوفر على الرابط: https://www. qiraatafrican.com.

**101–** فريدريك ويري، "بناء قطاع الأمن في ليبيا"، 2013، متوفر على الرابط: https://carnegieendownent.org.

**102–** لحسن الحسناوي، "إستراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا: الديناميات...والانعكاسات"، مركز دراسات الوحدة العربية، متوفر على الرابط: https://caus.org متوفر على الرابط: https:/m.goumt.com، تاريخ الدخول :2021/06/17، بتوقيت، 10:30.

**103–** لخميسي شيبي، "في مفهوم ونظريات الأمن الدولي"، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، متوفر على الرابط: http://www.politics.dz.com

**104–** لوكا بيونغ دي كول، "إصلاح القطاع الأمني في السودان: الحاجة إلى وضع إطار عمل، 2020، متوفر على الرابط: https://africacenter.org/are/spotlight/ar-reforming-security-sector-sudan،

**105–** محمد إدريس عبد العزيز، "الفساد السياسي في ليبيا: الأسباب والآثار وآليات، المكافحة"، متوفر على الرابط:https://pharostudies.com.

**106–** محمد إسماعيل، أحمد عرفة، "دراسة ترصد تحركات التنظيمات الإرهابية في القارة الإفريقية"، 2020، متوفر على الرابط: https://www.youm7.com.

**107–** محمد الجرار، "مبادرة الإتحاد الإفريقي لإسكات البنادق 2020 بين الآمال والتحديات"، 2020، متوفر على الرابط: https://democraticac de/ ?p=64306.

**108–** محمد الدابولي، "بعد الإنقلاب على أبو بكر كيتا.. ما هي سيناريوهات الأزمة السياسية في مالي"، 2020، متوفر على الرابط: https://pharostudies.com/?p=5222.

**109–** محمد بشير جوب، "الدول الإفريقية في مستنقع الديون الخارجية"، 2019، متوفر على الرابط: https://www.qiraatafrican.com.

**110–** محمد خليل، "ما هي سيناريوهات الأزمة الليبية الأقرب: الحرب... أم المصالحة؟"، 2021، متوفر على الرابط: https://arb.majalla/com.

**111–** محمد دياب، "جدلية العلاقة بين الإنفاق العسكري والتنمية الاقتصادية"، 2011، متوفر على الرابط: https://www.lebarimy.goopr/ar/content.

**112–** محمد سالم، "ترويض الساحل الإفريقي... كيف خلقت فرنسا حربا للسيطرة على الثروات والحكومات"، 2020، متوفر على الرابط: https://www.aljazeera.net.

**113–** محمد سمير عياد، "السياسات الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل"، 2017، متوفر على الرابط : https://www.qiraatafrican.com.

**114–** محمد فرج، "6 ملايين دولار من بنك التنمية الإفريقي لمشروعات الطاقة في القارة السمراء"، 2020، متوفر على الرابط: https://attaqa.Net.

**115–** محمد ماهر، "مصر وحفتر والمصالح الأمريكية السلبية في الصراع الليبي"، 2019، متوفر على الرابط: https://www.washingtonistitute.

**116–** محمد مجدان، "دراسة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي المظاهر، الأسباب والانعكاسات"، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، متوفر على الرابط: https://www.politics-dz.com.

**117–** مصطفى شفيق علام، "التغلغل الناعم، إفريقيا في الإستراتيجية التركية... المحددات والسياقات والتحديات""، 2017، متوفر على الرابط: https://www.qiraatafricam.com.

**118–** "الإنفاق العسكري لإفريقيا يسجل زيادة للمرة الأولى منذ 5 سنوات"، معهد ستوكهولم، 2020، متوفر على الرابط: https://www.youm7.com.

**119–** منى قشطة، "الإرهاب في الساحل الإفريقي ... استمرار نزيف الدم"، متوفر على الرابط: https://www.politics-dz.com.

**120–** نسيمة عجاج، "بوقادوم: تكاثر القواعد العسكرية في إفريقيا لم يأت بأي خير"، 2021، متوفر على الرابط :https://www.ethiwardg.com.

نور الدين بيد كان، "دور المغرب في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، المرتكزات والتحديات والآفاق"، 2020، متوفر على الرابط: https://eps.ae/ar/topic/moroccos.

**121–** نورهان الشيخ، "3 محاور للتعاون العسكري الروسي-الأمريكي: بيع الأسلحة والتدريب ونشر القوات المسلحة"، مركز الخليج للأبحاث، 2021، متوفر على الرابط: https://araa.sa/indesc.php?option=com.

**122–** نوفل الشرقاوي، "المغرب يستضيف مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في إفريقيا"، 2020، متوفر على الرابط: https://independentarabia.com.

**123–** نوفل الشرقاوي، "إيطاليا تسعى لزيادة توغلها في الساحل الإفريقي"، 2021، متوفر على الرابط : https:// www. independentarabia.com.

**124–** "يدًا بيد نحو المصير المشترك والتنمية المشتركة"، 2018، منتدى التعاون الصيني الغربي، متوفر على الرابط: https://www.fmprc.gov.cn/zalt/ara/ltdt.

ثالثا/ المراجع باللغة الأجنبية

## A/Books

**1–** Barry Buzan, **People States and Fear**, **The National Security Problem in International Relation**, Wheatsheaf Books LTD, Brighton, 1983.

**2–** Emil Ouedraogo ,**Pour la professionnalisation des forces armées en Afrique**, centre d'études stratégiques de l'Afrique, Washington, 2014.

**3–** Paul D. Williams, **Security studies An introduction**, New York : Routeldge, 2008.

**4–** Yvan Guichaoua, Mathlen Pellerin, **Les relations entre pouvoir central et périphéries Saheliennes au Niger et Mali**, Paris : Irsem, 2017.

**B/ Dictionaries**

**1–** Hossam El-Dine Arab, **Glossary politique and Diplomatic and economic terms**, Dar El Aloom, Egypt, 2011.

**2–** Jean Paul Roy, **Le dictionnaire professionnel du BTP**, Tirage 02, Paris, 2001.

**3–** Judy Persail, **Oxford Dictionary**, Edition Thenth, 2002,

**4–** Med Cherif Ilmane, **Dictionnaire d'économie et de sociale**, Berti Edition, Alger, 2009.

**5–** Mohamad Badaoui, **Al-Muhit Oxford Study dictionary English-Arabic**, Beirut: Academia, 2003.

**6–** Sally Wehneir, **Oxford**, Bixth Edition imuring press, New York, 2000.

**B/Repports**

**1–** Parlement européen, Interdépendance entre sécurité et développement: l'approche de l'EU, Briefing, Mai 2016.

**2–** UNDP, Human development report 1994, New York, Oxford University, Press, 1994.

**3–** UNPD, Human development report 1990, New York, Oxford University press, 1990.

**C/Internet links**

**1– –**"Afrique :17 milliards de dollars pour améliorer la sécurité alimentaire", disponible sur site : https://www.lefigaro.fr/flash-eco/afrique/.

**2–** "Information sur le fleuve Sénégal…", disponible sur le site : http://almamomat.com/102894//.

**3–** "L'industrialisation du continent un chantier prioritaire" ,2019, disponible sur site : https://www.jeuneafrique.com/mag/767689/economie.

**4–** "Stratégie de défense et de sécurité (SDS)", 2016, disponible sur : https://www.g5sahel.or.

**5–** Adam jones "la force conjointe du g5 sahel prend de l'envergure", 2018, disponible sur site: https://africacenter.org/fr/spotlight/la-force-conjointe-du-g5-sahel-prend-de-lenvergure/.

**6–** Centre for strategic international studies, "What to watch in sub-saharan, Africa in 2021", 2021, available at the site: https://www.csis.org

**7–** Nabil Jaafar Abdul Redha, "La controverse sur la sécurité et le développement en Irak, Episode 1", El Hiwar el Moutamadin, disponible sur le site : http://www.alhewar.org/9asp?aid=298251.

# فهارس

## الأشكال


| رقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | شكل مخطط التهديدات الأمنية | 33 |


## الجداول


| رقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | يوضح الفرق بين أمن الدولة وأمن الفرد | 24 |
| 02 | يوضح أبعاد التنمية المستدامة | 48 |
| 03 | تقييم الدول المنهارة وفقا لوضعية التنمية فيها | 51 |
| 04 | يوضح نوضح نوعية الضغوط الداخلية والخارجية التي تتعرض لها الدول | 53 |
| 05 | عوامل الضّغط المؤثّرة على التنمية والأمن | 56 |
| 06 | يبين المدارس النظرية النقدية | 72 |
| 07 | يوضح الإثنيات المتواجدة في منطقة السهل الإفريقي | 86 |
| 08 | يوضح قيمة المنح المالية التي تلقتها فرنسا من الاتحاد الإفريقي وبعض الدول الإفريقية | 103 |
| 09 | يبين المراحل التي تمر عليها الدولة الفاشلة | 114 |
| 10 | يبين عدد المهاجرين غير الشرعيين ونسبهم المئوية من دول السهل الإفريقي | 130 |
| 12 | يوضح حجم الدين لدول السهل الإفريقي مقارنة مع الناتج المحلي للدولة | 145 |
| 13 | يبين عدد الأشخاص المستهدفين والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي | 148 |
| 14 | يوضح عدد الأشخاص المستهدفين والذين يعانون من سوء التغذية | 148 |
| 15 | الإنفاق العسكري الجزائري مقارنة مع باقي دول السهل الإفريقي | 163 |
| 16 | بوضع المساعدات المالية الموجهة لدول السهل الإفريقي | 238 |
| 17 | مخاطر قطاع الزراعة في السهل الإفريقي | 260 |
| 18 | يبين حجم التجارة الإفريقية لعام 2017 | 272 |
| 19 | يبين نسب إنفاق دول السهل الإفريقي على قطاعي الصحة والتعليم من الناتج المحلي الإجمالي | 283 |
| 20 | يبين نسب الإنفاق العسكري لدول السهل الإفريقي | 283 |
| 21 | يبين حصة الإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي | 284 |
| 22 | يبين حجم المساعدات الموجهة لدول السهل الإفريقي من إجمالي الدخل القومي | 290 |

| | | |
|---|---|---|
| 23 | يوضح المساعدات الإنسانية الأمريكية لدول السهل الإفريقي | 291 |
| 24 | يبين المساعدات الإنسانية الفرنسية في السهل الإفريقي | 292 |
| 25 | يبين المساعدات الإنسانية المتعددة الأطراف في السهل الإفريقي | 294 |


## الخرائط


| رقم | العنوان | صفحة |
|---|---|---|
| 01 | تبين الموقع الجغرافي لمنطقة السهل الإفريقي | 85 |
| 02 | إقليم أزواد الواقع شمال مالي | 102 |
| 03 | توضح المناطق التي استهدفتها الغارات الجوية بمالي | 105 |
| 04 | توزيع القبائل على التراب الليبي | 107 |
| 05 | تبين الفصائل المتناحرة في ليبيا | 112 |
| 06 | تبين انتشار التنظيمات الإرهابية في السهل الإفريقي | 123 |

# فهرس المواضيع


| | |
|---|---|
| كلمة شكر | |
| إهداء | |
| قائمة المختصرات | |
| مقدمة | 2 |
| الفصل الأول: الأمن والتنمية دراسة مفاهيمية ونظرية | 10 |
| المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي للأمن والتنمية | 11 |
| المطلب الأول: مفهوم الأمن | 11 |
| الفرع الأول: تعريف الأمن لغة واصطلاحا | 11 |
| الفرع الثاني: أبعاد ومستويات الأمن | 21 |
| الفرع الثالث: التهديدات الأمنية | 27 |
| المطلب الثاني: مفهوم التنمية | 34 |
| الفرع الأول: تعريف التنمية لغة واصطلاحا | 34 |
| الفرع الثاني: المصطلحات المشابهة لمفهوم التنمية | 40 |
| الفرع الثالث: أبعاد وأشكال التنمية | 41 |
| المبحث الثاني: العلاقة الجدلية بين الأمن والتنمية | 48 |
| المطلب الأول: الأمن والتنمية ارتباطات طردية | 48 |
| الفرع الأول: الأمن من أجل التنمية | 49 |
| الفرع الثاني: التنمية من أجل الأمن | 52 |
| المطلب الثاني: مؤشرات العلاقة الإرتباطية بين الأمن والتنمية | 54 |
| الفرع الأول: الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية | 54 |
| الفرع الثاني: الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية المستدامة | 59 |
| المبحث الثالث: المقاربات النظرية المفسرة لظاهرتي الأمن والتنمية | 61 |
| المطلب الأول: التنظير في الدراسات الأمنية | 61 |
| الفرع الأول: المقاربة الواقعية للأمن | 61 |
| الفرع الثاني: المقاربة الليبرالية للأمن (الأمن الجماعي والسلام الديمقراطي) | 64 |
| الفرع الثالث: المنظور البنائي للأمن (المدرسة الإجتماعية) | 65 |

| | |
|---|---|
| الفرع الرابع : المقاربات النقدية للأمن | 67 |
| المطلب الثاني: التنظير في دراسات التنمية | 73 |
| الفرع الأول: نظرية التحديث Modernization Theory | 73 |
| الفرع الثاني: نظرية التبعية The Dependency Theory | 73 |
| الفرع الثالث: نظرية النظام العالمي The World System Theory | 74 |
| الفرع الرابع: نظرية التنمية البشرية | 75 |
| خلاصة الفصل الأول | 76 |
| الفصل الثاني: منطقة السهل الإفريقي دراسة جيوبولتيكية، أمنية، وتنموية | 80 |
| المبحث الأول : منطقة السهل الإفريقي رؤية جيوبولتيكية | 81 |
| المطلب الأول : الموقع الجغرافي لمنطقة السهل الإفريقي | 81 |
| الفرع الأول : أصل كلمة السهل الإفريقي | 81 |
| الفرع الثاني : منطقة السهل الإفريقي جغرافيا | 84 |
| المطلب الثاني : منطقة السهل الإفريقي إجتماعيا وسياسيا | 85 |
| الفرع الأول : إجتماعيا | 85 |
| الفرع الثاني:سياسيا (عدم الاستقرار السياسي والفشل الدولاتي) | 88 |
| الفرع الثالث:الخصائص السياسية لدول السهل الإفريقي | 89 |
| المطلب الثالث: منطقة السهل الإفريقي اقتصاديا | 90 |
| المبحث الثاني: منطقة السهل الإفريقي: رؤية جيو أمنية | 92 |
| المطلب الأول: أزمة بناء الدولة في منطقة السهل الإفريقي | 92 |
| الفرع الأول: الأزمات البنيوية في منطقة السهل الإفريقي | 92 |
| الفرع الثاني: النزاعات الإثنية في منطقة السهل الإفريقي | 94 |
| الفرع الثالث: الفشل الدولاتي في منطقة السهل الإفريقي | 95 |
| المطلب الثاني: التهديدات اللاتماثلية في منطقة السهل الإفريقي | 114 |
| الفرع الأول: تحدي الإرهاب في منطقة السهل الإفريقي | 115 |
| الفرع الثاني: تحدي الجريمة المنظمة في منطقة السهل الإفريقي | 123 |
| الفرع الثالث: تحدي الهجرة غير الشرعية في منطقة السهل الإفريقي | 126 |
| الفرع الرابع: التحدي البيئي في منطقة السهل الإفريقي | 130 |
| المبحث الثالث: التنمية والأزمات الإنسانية في منطقة السهل الإفريقي | 135 |

| | |
|---|---|
| المطلب الأول: التنمية في منطقة السهل الإفريقي | 135 |
| الفرع الأول: التنمية السياسية في منطقة السهل الإفريقي | 135 |
| الفرع الثاني: التنمية الإقتصادية في دول السهل الإفريقي | 143 |
| المطلب الثاني: الأوضاع الإنسانية في دول السهل الإفريقي | 146 |
| الفرع الأول: مشكلة الفقر والجوع (أزمة الغذاء) | 146 |
| الفرع الثاني: مشكلة التعليم | 149 |
| الفرع الثالث: المشكلة الصحية | 150 |
| الفرع الرابع: مشكلة اللاجئين | 151 |
| المطلب الثالث: إشكالية تحقيق الأمن الإنساني في دول السهل الإفريقي | 152 |
| الفرع الأول: عدم الاستقرار السياسي والأمن الإنساني | 153 |
| الفرع الثاني: الإرهاب والأمن الإنساني | 145 |
| الفرع الثالث: التهديدات البيئية والأمن الإنساني | 155 |
| الفرع الرابع: الأوبئة والأمن الإنساني | 155 |
| خلاصة الفصل الثاني | 157 |
| الفصل الثالث: التصورات الدولية للأمن والتنمية في منطقة السهل الإفريقي | 159 |
| المبحث الأول: المقاربات الإقليمية والعربية للأمن والتنمية في منطقة السهل الإفريقي | 160 |
| المطلب الأول: المقاربة الجزائرية للأمن والتنمية في منطقة السهل الإفريقي أزمتي مالي/ ليبيا | 160 |
| الفرع الأول: العقيدة الأمنية الجزائرية | 160 |
| الفرع الثاني:الإستراتيجية الجزائرية الأمنية والتنموية في منطقة السهل الإفريقي | 163 |
| المطلب الثاني: المقاربة المغربية والتونسية للأمن والتنمية في منطقة السهل الإفريقي | 184 |
| الفرع الأول: المقاربة المغربية للأمن والتنمية في منطقة السهل الإفريقي | 185 |
| الفرع الثاني: المقاربة التونسية للأمن في منطقة السهل الإفريقي | 189 |
| المطلب الثالث : الأدوار العربية لحل الأزمة في منطقة السهل الإفريقي | 191 |
| الفرع الأول: الدور المصري | 191 |
| الفرع الثاني: الدور الإماراتي | 193 |
| الفرع الثالث: الدور السعودي | 195 |
| الفرع الرابع: الدور القطري | 196 |
| المبحث الثاني: المقاربات الدولية للأمن والتنمية في منطقة السهل الإفريقي | 198 |

| | |
|---|---|
| المطلب الأول: المقاربة الفرنسية للأمن والتنمية في منطقة السهل الإفريقي | 198 |
| الفرع الأول: أسس العلاقة الفرنسية بدول السهل الإفريقي | 198 |
| الفرع الثاني: التصور الفرنسي للأمن في منطقة السهل الإفريقي | 199 |
| الفرع الثالث: أبعاد السياسة الأمنية الفرنسية في منطقة السهل الإفريقي | 203 |
| الفرع الرابع: التصور الفرنسي للتنمية في منطقة السهل الإفريقي | 206 |
| المطلب الثاني: التصور الأمريكي- الصيني للأمن والتنمية في منطقة السهل الإفريقي | 108 |
| الفرع الأول: الإستراتيجية الأمريكية للأمن والتنمية في منطقة السهل الإفريقي | 208 |
| الفرع الثاني: التواجد الصيني في منطقة السهل الإفريقي | 212 |
| المطلب الثالث: الإستراتيجية التركية والروسية في منطقة السهل الإفريقي | 217 |
| الفرع الأوّل: الإستراتيجية التركية في منطقة السهل الإفريقي بين القوة الصلبة والناعمة | 217 |
| الفرع الثاني: الإستراتيجية الروسية للأمن والتنمية في منطقة السهل الإفريقي– العودة إلى التموضع- | 221 |
| المطلب الرابع : دور فواعل أخرى في منطقة السهل الإفريقي | 226 |
| الفرع الأول : السياسة الأمنية الإيطالية في منطقة السهل الإفريقي | 226 |
| الفرع الثاني :السياسة الألمانية في منطقة السهل الإفريقي | 228 |
| المبحث الثالث : إستراتيجيات المنظمات الدولية والإقليمية للأمن والتنمية في منطقة السهل الإفريقي | 232 |
| المطلب الأول : مقاربة هيئة الأمم المتحدة لبناء السلم والأمن في منطقة السهل الإفريقي | 232 |
| الفرع الأول: الإستراتيجية المتكاملة للسهل (UNISS/UNSUS) 2013 | 232 |
| الفرع الثاني: خطة دعم الأمم المتحدة في منطقة السهل 2018 | 232 |
| الفرع الثالث : مخططات الاستجابة للأمن الغذائي والحد من سوء التغذية | 233 |
| الفرع الرابع: مبادرة سهل غرب إفريقيا (WACI) | 233 |
| الفرع الخامس : المفوضة السامية لحقوق الإنسان في غرب إفريقيا | 233 |
| الفرع السادس : البعثة الأممية في مالي (المينوسما) MINUSMA | 234 |
| المطلب الثاني : مقاربة الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة السهل الإفريقي | 234 |
| الفرع الأول : ركائز الإستراتيجية الأوروبية | 234 |
| الفرع الثاني: برامج الإتحاد الأوروبي الأمنية في منطقة السهل الأفريقي | 235 |
| الفرع الثالث : مشاريع الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة السهل الإفريقي | 237 |

| | |
|---|---|
| المطلب الثالث : مقاربات المنظمات الإقليمية للأمن والتنمية في منطقة السهل الإفريقي | 239 |
| الفرع الأول : إستراتيجية الاتحاد الإفريقي للأمن والتنمية في منطقة السهل الإفريقي | 239 |
| الفرع الثاني : جهود الجماعة الإقتصادية لغرب إفريقيا لتحقيق الأمن في منطقة السهل الإفريقي | 241 |
| الفرع الثالث: إستراتيجية الأمن والتنمية لدول مجموعة السهل الخمسة G 5 | 242 |
| خلاصة الفصل الثالث | 244 |
| الفصل الرابع:متطلبات الأمن والتنمية في منطقة السهل الإفريقي واستشراف مستقبل المنطقة | 246 |
| المبحث الأول: متطلبات تحقيق الأمن في منطقة السهل الإفريقي | 247 |
| المطلب الأول: إصلاح القطاع الأمني Security Sector Reform | 247 |
| الفرع الأول : أهمية إصلاح القطاع الأمني | 248 |
| الفرع الثاني: إصلاح القطاع الأمني في مرحلة ما بعد الصراع | 249 |
| الفرع الثالث : إصلاح القطاع الأمني في المرحلة الإنتقالية | 250 |
| المطلب الثاني : ضرورة التنسيق الجهوي في المجال الأمني | 253 |
| المطلب الثالث : ضرورة إنهاء التواجد العسكري الأجنبي في منطقة السهل الإفريقي | 255 |
| الفرع الأول : التداعيات السلبية للتواجد العسكري الأجنبي على منطقة السهل الإفريقي | 256 |
| الفرع الثاني : متطلبات إنهاء التواجد العسكري الأجنبي في منطقة السهل الإفريقي | 257 |
| الفرع الثالث | 260 |
| المبحث الثاني : متطلبات تحقيق التنمية في منطقة السهل الإفريقي | 262 |
| المطلب الأول: الإرادة السياسية والإرادة القومية | 262 |
| الفرع الأول: تعريف الإرادة السياسية | 262 |
| الفرع الثاني:آليات تحقيق الإرادة السياسية | 264 |
| الفرع الثالث: تعريف الإرادة القومية | 265 |
| الفرع الرابع: إستراتيجية تحقيق الإرادة القومية | 266 |
| المطلب الثاني: متطلبات تحقيق التنمية القتصادية في منطقة السهل الإفريقي | 266 |
| الفرع الأول : تهيئة المناخ الاستثماري في منطقة السهل الإفريقي –إستراتيجية إقليمية– | 266 |
| الفرع الثاني : إصلاح قطاع الزراعة | 268 |
| الفرع الثالث: التوجه نحو تنمية قطاع الصناعة | 271 |
| الفرع الرابع : الإستثمار في رأس المال البشري | 276 |
| المطلب الثالث: مراجعة الإنفاق العسكري، والعملة، والمساعدات الإنسانية في منطقة السهل | 281 |

| | |
|---|---|
| الإفريقي | |
| الفرع الأول: مراجعة الإنفاق العسكري | 281 |
| الفرع الثاني: مراجعة السياسة النقدية | 285 |
| الفرع الثالث: مراجعة المساعدات الإنسانية الخارجية | 288 |
| المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية لتحقيق الأمن والتنمية في منطقة السهل الإفريقي | 299 |
| المطلب الأول:مفهوم وأهمية السيناريو Scenario | 299 |
| الفرع الأول: تعريف السيناريو Scenario | 299 |
| الفرع الثاني: أهمية السيناريو | 300 |
| الفرع الثالث: أنواع السيناريوهات المستقبلية | 301 |
| المطلب الثاني: مستقبل الأمن والتنمية في منطقة السهل الإفريقي ضمن الإستراتيجيات الإقليمية | 302 |
| الفرع الأول:السيناريو الخطي | 302 |
| الفرع الثاني: السيناريو الإصلاحي | 305 |
| الفرع الثالث: السيناريو الكارثي ( الانهيار) | 308 |
| خلاصة الفصل الثالث | 312 |
| الخاتمة | 314 |
| قائمة المراجع | 317 |
| فهرس الأشكال والجداول والخرائط | 353 |
| فهرس المواضيع | 355 |

**ملخص الدراسة**

شهد العالم تحولات سياسية واقتصادية بعد انهيار المعسكر الشرقي، الذي فسح المجال لبقاء الولايات المتحدة الأمريكية على عرش القوى العظمى، فسادت بذلك قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان سمحت بظهور اهتمامات جديدة تسمو بالعنصر البشري كفاعل في العلاقات الدولية. في المقابل أعيد النظر في التهديدات التي طالما انعكست سلبا على أمن الدول، فظهرت أجندات جديدة لمخاطر أمن الأفراد وتعرض حياتهم للتهديدات اللاتماثلية المستمرة. كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية والإتجار بالسلاح والبشر والمخدرات.

في هذا الشأن تسلط الدراسة الضوء على منطقة السهل الإفريقي لاعتبارها منطقة هشة تتعرض للانكشافات الأمنية والتردي الأمني في جميع المجالاتت السياسية والاقتصادية والاجتماعية. تبعا لذلك، تسعى الدراسة إلى تبيان إشكالية الأمن والتنمية في منطقة غنية بالثروات الطبيعية والطاقوية والبشرية، التي تؤهلها لأن تكون من الدول القوية في العالم. وتهدف إلى تفكيك الإشكالية من حيث دراسة الواقع الأمني والتنموي في المنطقة، إضافة إلى التطرق إلى المقاربات الإقليمية والعربية والدولية التي ساهمت في حلحلة الأزمات التي تعاني منها المنطقة.

وللإحاطة بالموضوع تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول، جاء الفصل الأول لفهم معاني مصطلحات الدراسة وتحولات معانيها، أما الفصل الثاني فخصص لدراسة المنطقة انطلاقا من تحديد التسمية الصحيحة للإقليم، مرورا بأبرز التهديدات الأمنية التي يعيشها السهل الإفريقي وصولا إلى توصيف التنمية في المنطقة.

أما الفصلين الثالث والرابع فخصصا للمقاربات التي من شأنها تحقيق الأمن والتنمية في السهل الإفريقي. فالفصل الثالث تناول التصورات الإقليمية والعربية والدولية لحل أزمات المنطقة. بينما قدم الفصل الرابع –من وجهة نظر الباحثة– حلولا تتبناها الدول السهلية الإفريقية فرادى وجماعات، بعد أن توصلت لنتيجة مفادها أن المقاربات الدولية ليست سوى تنافس لمصالح متداخلة للدول المتواجدة في السهل الإفريقي.

**Abstract**:

The world witnessed political and economic transformations after the collapse of the eastern camp, which made way for the United States of America to remain on the throne of the world's great powers, thus corrupting the values of democracy and human rights that allowed the emergence of new concerns that transcend the element as an actor in international relations. On the other hand, the threats that have long reflected negatively on the security of states were reconsidered, and new agendas emerged that threaten the security of individuals and expose their lives to continuous asymmetric threats, such as terrorism, organized crime, illegal immigration, arms, human and drug trafficking. In this regard, the study sheds light on the African Sahel region as it is a fragile region exposed to security exposures and security deterioration in all political, economic and social aspects. Accordingly, the study seeks to clarify the problem of security and development in a region rich in natural, energy and human resources, which qualifies it to be one of the powerful countries in the world. It aims to dismantle the problem in terms of studying the security and development reality in the region, in addition to addressing the regional, Arab and international approaches that contributed to resolving the crises afflicting the region. In order to understand the topic, the research was divided into four chapters, the first chapter came to understand the meanings of the study terms and the transformations of their meanings. As for the third and fourth chapters, they were devoted to approaches that would achieve security and development in the African Plain. The third chapter dealt with regional, Arab and international perceptions of resolving the region's crises. While the fourth chapter - from the researcher's point of view - presented solutions adopted by the African plain countries individually and collectively, after they came to the conclusion that international approaches are nothing but a competition for the overlapping interests of the countries located in the African plain.